رياض غنّام

المقاطعات اللبنانية في ظلّ الحكم المصري

١٨٣٢ - ١٨٤٠

الدّار التقدّمية

الطبعة الأولى
١٩٨٨

لبنان ـ المختارة ـ ص. ب: ١٤/٦١٧٦ ـ تلكس .BONCIS 22005 LE

تقديم

بقلم الدكتور عباس أبو صالح

تعتبر فترة الحكم المصري في بلاد الشام (١٨٣١ ـ ١٨٤٠م) أو ما يُسمّى أحياناً بحملة محمد علي باشا على سوريا من المحطات البارزة في التاريخ الأوروبي خلال القرن التاسع عشر بشكل عام وفي تاريخ بلاد الشام العثماني بشكل خاص. ذلك أن الحملة المصرية هذه جرت حوادثها في مرحلة الانهيار العام للسلطنة العثمانية في منطقة اعتبرت لفترة طويلة الجزء الأكثر أهمية في الأمبراطورية العثمانية.

لا شك أن ضعف السلطنة العثمانية في بلاد الشام كانت قد ظهرت ملامحه قبل الحملة المصرية هذه بزمن طويل، إذ في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ظهرت أكثر من حركة تمرد ضد العثمانيين في بلاد الشام. نذكر من هذه الحركات على سبيل المثال لا الحصر حركة علي بك الكبير التي بدأت في مصر وحركة ظاهر العمر الزيداني التي انطلقت من فلسطين. ومن المعروف أن حركة ظاهر العمر تلقت دعماً أساسياً من روسيا القيصرية أو الدولة المسكوبية آنذاك والتي كانت في صراع مرير مع الدولة العثمانية. لكن تلك الحركات لم تعش طويلاً كما لم تأت ثمارها الاستقلالية بسبب لا مبالاة السكان من جهة وتمكن الباب العالي من القضاء على زعماء تلك الحركات فور توقيعه الصلح مع روسيا عام ١٧٧٤م من جهة ثانية. ويبدو أن الباعث الأساسي لحركات التمرد والعصيان هذه كان طموح بعض الولاة في الداخل بمزيد من السلطة والنفوذ على أوسع رقعة ممكنة من أراضي السلطنة فاستغل هؤلاء الولاة حالة الحرب القائمة بين الروس والعثمانيين آنذاك لكسب تأييد الدولة المسكوبية ودعمها. بيد أن طموح بعض الولاة من جهة والتدخل الخارجي من جهة أخرى لم يسفرا عن ظهور مشروع كيان أو دولة مستقلة عند أي من هذه الحركات. كما أن التأييد الداخلي لهذه الحركات يبدو أنه كان محدوداً، ولعله اقتصر يومذاك على تأييد بعض المقاطعجيين

لأسباب لا تتعدى مصالح هؤلاء الأخيرين الذاتية وذلك في إطار الصراع المحلي التقليدي الذي كان مستشرياً بين المقاطعجيين في ذلك العصر.

ومن المعروف أن ذلك الصراع مهما اشتدت وطأته كان لا يخرج عن نطاق الولاء التقليدي للسلطان العثماني كرمز للسلطتين الدينية والزمنية معاً. ولا يبدو أن أي مشروع كيان مستقل عن السلطنة في بلاد الشام آنذاك كان ليحظى بدعم سياسي كافٍ من القوى السياسية المحلية حتى عندما وصل نابليون بونابرت إلى أسوار عكا ١٧٩٨م ملوحاً بإمكان تحقيق مثل هذا المشروع. وربما كان مرد غياب تلك النزعة الاستقلالية لدى سكان بلاد الشام هو عدم ظهور الوعي القومي بحسب المفاهيم التي نعرفها اليوم فضلاً عن تخوف رائدي ذلك الاستقلال، إن وُجدوا، من بطش الدولة العثمانية بمن تسوله نفسه الخروج على السلطنة.

وإذا كان هذا واقع مجمل الحركات الاستقلالية عن السلطنة العثمانية خلال القرن الثامن عشر فهل يصح أن نعتبر حملة محمد علي وابنه إبراهيم باشا على بلاد الشام ١٨٣١م كانت تهدف إلى بناء دولة عربية مستقلة عن الباب العالي؟ وبالتالي ألا يصح أن نعتبر إبراهيم باشا هو صاحب أول مشروع قومي عربي في هذا الشرق؟ وإذا كان في ذهن محمد علي باشا وابنه إبراهيم باشا مثل هذا المشروع فهل كان يحظى مشروعهما هذا بتأييد القوى السياسية المحلية ودعمها! ولا يبدو أن تأييد بعض القوى السياسية هذه كان ينبع من مثل هذا الوعي القومي كما ليس في المصادر ما يدل على أن محمد علي باشا وابنه دعيا السكان في بلاد الشام لتأييد مثل هذا المشروع صراحة ومن منطلق قومي عربي واضح.

وكيف يمكن فهم عروبة محمد علي إذن وهو الألباني الأصل وأدى في مطلع حياته السياسية والعسكرية خدمات جلّى للسلطنة العثمانية سواء في حرب الموره أم في الحرب ضد الحركة الوهابية، وكان ينتظر مكافأة من السلطان العثماني على خدماته هذه بولاية تتعدى حدود مصر والسودان. ألم تكن المقاطعات العربية تلك الدرة الثمينة في تاج السلطنة فحاول محمد علي الحصول عليها أولاً برضاً من السلطان نفسه وموافقته. غير أن إخفاق محمد علي في تحقيق أمنيته سلماً دفعه للإستيلاء على بلاد الشام بالقوة فكانت حملته الشهيرة على بلاد الشام. وكان يمكن لتلك الحملة أن لا تتعدى حدود المقاطعات العربية لو أن السلطنة أقرت محمد علي وابنه على ولاية تلك المقاطعات من دون أن تثير حفيظة الدول الأوروبية الطامعة بقسمة (تركة) الرجل المريض بعد موته، ثم ألم يكن

محمد علي أحق بورثة السلطان هذه من أي والٍ آخر أو أية دولة أوروبية وهو الذي أدى كما ذكرنا خدمات جلّى للباب العالي.

ومهماتكن أهداف محمد علي باشا القريبة والبعيدة من تجريد حملته على بلاد الشام بقيادة ابنه إبراهيم باشا فإن موقف سكان بلاد الشام من حملته تلك وكذلك موقفهم السلبي من بعض إجراءاته العسكرية والسياسية والإدارية تدل على أنه كان هنالك هوة سحيقة تفصل بينه وبين أهل بلاد الشام، ونعتقد أن محمد علي وابنه إبراهيم باشا لم ينجحا في ردم تلك الهوة ولا في إقامة الجسور الطيبة بينهما وبين هؤلاء السكان. وعلى العكس من ذلك فقد غدا إبراهيم باشا حاكماً ظالماً لا يختلف بنظرهم عن الكثير من الولاة العثمانيين الظالمين الذين سبقوه على حكم بلاد الشام.

لا شك أن إصلاحات محمد علي وبعض إجراءاته لا سيما على الصعيدين الإداري والعمراني لاقت استحساناً لدى بعض الفئات الاجتماعية التي أحرزت بعض المكتسبات على حساب فئات أخرى، وربما ظهرت إصلاحات محمد علي أكثر عصرية في هذا المجال من أية إصلاحات أخرى طبقها السلاطين فيما بعد، غير أن موقف السكان السلبي كان الدليل على عقم سياسة إبراهيم باشا الإصلاحية وفشلها. وكانت ردة فعل السكان كما هو معروف. انتفاضات وثورات اندلعت في أرجاء مختلفة من بلاد الشام ضد تلك السياسة التي اعتبروها ظالمة وغير عادلة. ولكن هل يعني قيام تلك الثورات أن سكان بلاد الشام أساؤوا على العموم فهم سياسة إبراهيم باشا أو لم يقدروها حق قدرها؟ أو هل كان أولئك السكان غير مؤهلين لإدراك مقاصد ذلك الرجل في بناء دولة عربية عصرية تحاكي في تقدمها أكبر الدول الأوروبية آنذاك؟ ومهما كانت غاية محمد علي من وراء تلك الإجراءات لا يستطيع المؤرخ المدقق إلا أن يتساءل فيما إذا كان فرض التجنيد الإجباري على مجتمع عشائري مثلاً في جبل حوران دون استدراك سلبيات التجنيد على الصعيدين الأمني والاقتصادي؟. إصلاحاً وبناءً لتلك الدولة العصرية؟، وهل أن الحكم العسكري الصارم كان الوسيلة الفضلى لتأليب الناس ضد العثمانيين وضمان الولاء الكامل لحكم إبراهيم باشا؟.

إن هذه التساؤلات الكثيرة التي وردت في أذهان العديد من المؤرخين لحملة إبراهيم باشا ومن غير أن تلقى تلك الأسئلة أجوبة مقنعة لدى القارىء الناقد لتاريخ تلك الحقبة من بلاد الشام ليست الموضوع الأساسي في هذا البحث بأي حال، غير

أن المؤلف استعرض جانباً منها كتمهيد للثورات التي قامت في وجه إبراهيم باشا والتي ساهمت بشكل أو بآخر في عملية جلاء القوات المصرية عن بلاد الشام.

إن جلاء إبراهيم باشا يحمل أكثر من مغزى. فهو يعني أولاً فشل مشروع دولة محمد علي المستقلة أو الشبه المستقلة عن السلطنة. ويعني ثانياً نجاح الدول الأوروبية في وضع أول قدم لسياستها الاستعمارية في المشرق العربي. ويعني تراجع إبراهيم باشا على الصعيد المحلي أنه كان حاكماً غريباً ظالماً أو غير مرغوب بإصلاحاته وإجراءاته على مختلف الصعد في نظر فئات واسعة من سكان بلاد الشام يومذاك.

ويبقى الموضوع الأساسي لهذا البحث دور سكان المقاطعات اللبنانية في عملية الجلاء هذه، وهو دور عسكري ثانوي إذا ما قورن بدور الدول الأوروبية العسكري في عملية الجلاء. إن تلك الدول التي عقدت مؤتمرها في لندن صيف ١٨٤٠م وقررت إجلاء محمد علي عن بلاد الشام عنوة إن لم يكن سلماً ووضعت حداً نهائياً لمشروع محمد علي وطموحه السياسي. غير أن أهمية الدور العسكري لتلك الدول يقابله دور سياسي على جانب من الأهمية مثلته مختلف القوى المحلية إن على صعيد تأييد محمد علي باشا ثم التراجع عن ذلك التأييد فيما بعد والانحياز الشبه الإجمالي إلى جانب الدول الأوروبية المتسترة وراء ستار السلطنة العثمانية.

إن هذا الكتاب يتناول بإسهاب موقف مختلف القوى المحلية أولاً من الحملة المصرية ثم من إجراءات إبراهيم باشا ثم الدوافع التي جعلت بعض سكان بلاد الشام يثورون ضد إبراهيم باشا وسياسته قبل أن تتمكن الدول الأوروبية من التدخل لتحريض بعض هؤلاء السكان ضد الحكم المصري. ويميز المؤلف هنا بين من ثار ضد محمد علي من غير دعم أو تأليب خارجي وبين تلك القوى المحلية التي وقفت إلى جانب الدول الأوروبية بتحريض ودعم مباشرين منها.

ويبحث المؤلف في المرحلتين دور الأمير بشير الشهابي الثاني ثم دور الكنيسة المارونية وسائر القوى المحلية وما قدمته من دعم للأمير بشير الشهابي الثاني حليف محمد علي، معللاً الأسباب والدوافع الحقيقية لموقف هؤلاء كما يتناول المؤلف الدور الفرنسي في كسب وضمان المؤيدين لسياسة محمد علي. أما على صعيد المرحلة الثانية فالمؤلف يعرض بشكل خاص كيفية توصل بعض الدول الأوروبية لا سيا بريطانيا إلى حمل معظم سكان المقاطعات اللبنانية على الثورة ضد إبراهيم باشا بعد أن أمدتهم

بالمال والسلاح لهذا الغرض. وفي الرسالة عرض مفصل للأسباب التي جعلت بشير الثاني محافظاً على عهده وتحالفه مع محمد علي آملاً في مساعدة فرنسية جادة لحليفه إلى أن تبين له ضعف الموقف الفرنسي مبدياً استعداده للمساومة على حليفه مقابل الاحتفاظ بمركزه ولكن بعد فوات الأوان، والذي يلفت نظر القارىء في هذا العرض تبدل مواقف بعض القوى المحلية من محمد علي وبشير الثاني معاً بعد أن رجحت كفة ميزان القوى الأوروبية على قوة محمد علي وبعد أن شعرت هذه القوى المحلية أنها تستطيع بموقفها هذا أن تجني بعض المكاسب الفئوية أو الطائفية مقابل ذلك وهو موقف أقرب إلى القوى العميلة منه إلى الموقف الوطني المطالب بالإستقلال. وفي الكتاب تساؤل عن أسباب هذا الانقلاب المفاجىء وتقويم للطريقة التي نجح فيها الأوروبيون لاستمالة هؤلاء السكان ضد حاكم نظر على الأقل لفئة من السكان نظرة عصرية تختلف عن نظام الملل العثماني الذي كان قائماً يومذاك.

وفي الكتاب أخيراً تساؤل حول موقف محمد علي المتخاذل أمام القوى الأوروبية وهل يمكن المقارنة بين حرب محمد علي الكاسحة لقوات السلطان وبين تراجعه وانكفائه السريع إلى حدود مصر أو حدود الولاية التي سبق أن منحه إياها السلطان تاركاً أحلام الدولة العربية المستقلة - هذا إن كان قد رأى مثل هذا الحلم - لمن أعطى محمد علي دوراً ربما أكبر بكثير مما كان يبغيه وهو يبدو أقل بكثير من دور البطل القومي وأكبر من دور الوالي الطموح لتوسيع رقعة ولايته على حساب السلطان العثماني.

وسيجد القارىء في هذا الكتاب عرضاً دقيقاً وشاملاً مستنداً إلى أوثق المصادر، لتجربة محمد علي في توحيد بلاد الشام ومصر وربما لفصلهما عن الدولة العثمانية وتقويماً لهذه التجربة إن على صعيد سياسة محمد علي الداخلية والأخطاء التي ارتكبها أم على صعيد موقف القوى المحلية من تلك السياسة وبالتالي كيف استطاعت الدول الأوروبية الاستعمارية يومذاك أن تستغل هذه الثغرة لتنفذ إلى الشرق من بابه الواسع.

وظني أخيراً أن الكاتب وفق لعرض تجربة تاريخية نموذجية بأسلوب سهل ودقيق لموقف سكان بلاد الشام من مواضيع أساسية كالإصلاح والوحدة السياسية والاستقلال وهي في الوقت ذاته تجربة أولى لهذه القوى مع الدول الاستعمارية فيها الكثير من الدروس والعبر لما جرى ويجري على مسرح الأحداث في المشرق العربي منذ أكثر من قرن.

مقدّمة

تعدُّ الفترة الممتدة بين سنتي ١٨٣١ ـ ١٨٦١ من أبرز الفترات التي مرَّت بها «المقاطعات اللبنانية» ومن ضمنها مقاطعات الإمارة في «جبل لبنان» ليس بسبب الأحداث التي وقعت وحسب، بل أيضاً نظراً للنتائج التي أسفرت عنها تلك الأحداث والتحولات التي شهدتها الإمارة، إن على الصعيد السياسي، أم الاجتماعي، أم الاقتصادي.

وإذا كان الحدث التاريخي ينمو في أحشاء الفترات التي تسبقه على تقدير أن الحاضر يولد من أحشاء الماضي، كما يولد المستقبل من أحشاء الحاضر، فإن البحث الموضوعي يفرض علينا أن نفتش عن أسباب ما حصل في سنة ١٨٤٠ وعن تعليلها في الفترات السابقة لتلك السنة. وقد يقتضينا الأمر الرجوع إلى حقبات وأحداث موغلة في القدم، شكلت منعطفات وتعاريج، قادت الأمور في منحى معين، قد نجد فيها التعليل العلمي الصحيح لما جرى فيما بعد.

ويبقى السؤال التقليدي يساور فكر القارىء العزيز لماذا تناولت هذه الدراسة موضوع «دور سكان المقاطعات اللبنانية في عملية جلاء ابراهيم باشا عن بلاد الشام» ـ عنوان الرسالة كما جاء في الأصل. ولماذا التأكيد على «المقاطعات اللبنانية» في خلال هذه الفترة. ـ وما أشبه اليوم بالأمس ـ قد يطول بنا الشرح والتعليل إذا فتحنا الباب على مصراعيه في هذه المقدمة الموجزة، ولكننا نكتفي بالقول، إن سبب اختيار هذا الموضوع يكمن في أهميته ليس كحدث تاريخي فحسب، بل نظراً لما أسفر عن هذه الفترة وأحداثها من تبدلات وتغيرات لم نزل نعيش في نتائجها وإفرازاتها حتى يومنا هذا.

لقد أدخل «الحكم» المصري البلاد الشامية في مرحلة من الصراع السياسي والعسكري على السلطة فيما بين «سكان المقاطعات اللبنانية». وتميز باستفاقة المشاريع الاستعمارية المتزاحمة لولوج المنطقة والسيطرة عليها بعدما وعت الدول الأوروبية الأهمية الستراتيجية ليس لبلاد الشام فحسب بل لعدة بقاع من أراضي السلطنة العثمانية. . . . واستمر هذا الصراع ينشىء فصولاً جديدة، حتى تكرس باتفاقات دولية كان أبرزها معاهدة سايكس - بيكو الموقعة بين بريطانيا وفرنسا في خلال الحرب العالمية الأولى.

لقد أثار «الحكم» المصري مشكلات جمة على مختلف الصعد، ورافقه تأزم سياسي واجتماعي واقتصادي نتيجة الاجراءات التي اتخذتها حكومة محمد علي باشا. وهي وأن كانت تبغي الإصلاح والعمل على تطوير المجتمع، فإنها تعثرت، حيث كانت تعمل في مجتمع عشائري يستميت في الدفاع عن أنماط اجتماعية واقتصادية تعودها وواكبت مسيرة حياته منذ قرون عدة. وقد جاءت هذه الاجراءات، متقاطعة مع مطامع الدول الأوروبية، وتربص بعضها ببعضها الآخر، فزاد الوضع تعقيداً، والأمور تأزماً.

ولا أخفي عن القارىء الكريم أن صعوبات جمة واجهتني، كما هي الحال في كل بحث رصين، وخصوصاً تلك المتعلقة «بالمقاطعات اللبنانية»، والمفهوم الذي كان سائداً عن تلك المقاطعات، والذي وجد فيه أنصار الكيان اللبناني البعد التاريخي لنظريتهم عندما وسعت دولة الانتداب حدود «الامارة»، فسحبوا مفهوم الدولة الحديثة، على مقاطعات ومناطق كانت أجزاء وحواضر لولايات عثمانية مجاورة، كما اعترضتنا بعض الصعوبات الأخرى وخصوصاً تلك المتعلقة بمستندات ووثائق لم تزل سرية، فلم يتسنَّ لنا الحصول عليها، نظراً لارتباط تلك الفترة بالصراع الاستعماري بين الدول الأوروبية، ومسألة التوازن فيما بينها، وبالمشاريع الدولية المفصلة لإقامة الدويلات الطائفية، سواء في «جبل لبنان»، أم في فلسطين.

فإن تعدينا تلك الصعوبات إلى تقويم مشروع محمد علي في سياق الانتظام العثماني غرقنا في إنقسامات أعمق لناحية تقويم وتقديم المؤرخين لهذا المشروع. ففي حين عدّه بعض البحاثة والمؤرخين مشروع دولة بديل عن السلطنة العثمانية، عدّه البعض الآخر مشروعاً استقلالياً عن هذه السلطنة، إلى ما هنالك من اختلافات وإنقسامات تناولت

مسألة الوجود المصري في بلاد الشام، أهو فتحاً؟ (محمد كرد علي) أم إحتلالاً (محمد فريد، محمد جميل بيهم). .

ومن نافل القول، الإشارة في هذه المقدمة الموجزة إلى تفاصيل ما تضمنه هذا البحث من فصول، غير أن منطق الأمور يفرض عليّ أن أشير إلى أنني تعمدت الإيجاز في الفصول ذات العلاقة غير المباشرة بموضوع بحثنا، وتحديداً، الفصل الخاص بمواقف الدول الأوروبية من الأزمة المصرية - السورية. والفصل الخاص بالثورات التي سبقت عام ١٨٤٠ والتي استنزفت طاقات الجيش المصري وقدراته. في حين إنني اعتمدت التوسع في الفصول المتعلقة بثورة سكان «المقاطعات اللبنانية»، وخصوصاً في انتفاضة ربيع عام ١٨٤٠، وحرب الجلاء من العام نفسه. انتهاء بالفصل المخصص لتقويم دور القوى المشاركة بمختلف هذه الثورات، والأهداف الكامنة وراء مواقفها النابعة من وعي حقيقي، إما لمشاريعها السياسية الكيانية المتوقع ولادتها على يد الدول الأوروبية، وإما لتشبثها بالمحافظة على وجودها، وأنماط حياتها، من خلال التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية، والمعدودة استمراراً للمجتمع العشائري ميزة الحياة الاجتماعية عامة في بلاد الشام آنذاك.

وفي ختام هذه المقدمة الموجزة، لا يسعني إلا أن أشير إلى أن مضمون هذا الكتاب كان قد أعدّ في الأساس كأطروحة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، وقد حرصت على إبقاء النص كما ورد باستثناء تعديلات بسيطة أبرزها إغناء هذه الدراسة ببعض الوثائق التي تنشر لأول مرة، وذلك حرصاً على الأمانة التي «تقضي أن يبقى النص وثيقة لظروفه وبنيته الفكرية وحدود المنهجية التي كانت قد حصلت آنذاك». كما وأن الوفاء يدفعني إلى أن أذكر بالخير والدعاء كل من آزرني في إخراج هذا الجهد إلى القراء الكرام، وأخصهم بالذكر الدكتور عباس أبوصالح الذي واكب كتابتي طويلاً، ثم تكرم بالتقديم لهذا الكتاب، ونسيبي الدكتور محمد خليل الباشا الذي رعاني وأضفى عليَّ الكثير من علمه ومعرفته، كما أذكر بالفضل المربي الاستاذ سعيد غنام، والأخ الاستاذ فارس أبو غانم الذي تابع وأشرف على طباعة هذا الكتاب، آملاً أن يشكل هذا الجهد دافعاً لدراسات جديدة وحافزاً لمزيد من العطاء في إطار قواعد البحث الموضوعي العميق الموثق.

رياض حسين غنام

نيحا - الشوف - حزيران ١٩٨٥

توطئة

بلاد الشام في إطار الدولة العثمانيّة حتى الحملة المصريّة

أولاً: أنواع الإدارة العثمانية في بلاد الشام.

ثانياً: جغرافية «المقاطعات اللبنانية» عشية الاحتلال المصري.

ثالثاً: مفهوم «المقاطعات اللبنانية».

رابعاً: جهود محمد علي للسيطرة على البلاد الشامية.

تعدُّ معركة مرج دابق، نقطة البداية في دراسة تاريخ المشرق والمغرب العربيين في ظل السلطنة العثمانية، ومحطة أساسية في التحولات السياسية التي حصلت، ليس في تاريخ «المقاطعات اللبنانية» فحسب، بل في تاريخ المشرق العربي - الإسلامي برمته. لقد حسم السلطان سليم الأول (١٥١٢ - ١٥٢٠) مصير المنطقة كلها، إثر موقعة مرج دابق الشهيرة، التي جرت ضد المماليك في شمال حلب سنة ١٥١٦، وانتصاره على السلطان قانصوه الغوري. فانكشفت أمامه المدن السورية، فسيطر على الشهباء وحماة وحمص، وولج دمشق منتصراً [١]. ثم تابع زحفه جنوباً نحو مصر، حيث سجل انتصاره الآخر على دولة المماليك، وسحقه جيوشها في معركة الريدانية التي جرت عام ١٥١٧ م. فحقق بانتصاراته، وحدة الديار الشامية والمصرية، في إطار السلطنة العثمانية [٢].

وللعثمانيين الأتراك قبل مرج دابق، تاريخ عسكري مجيد، تعود جذوره إلى بدء نشوء هذه الدولة في آسيا الصغرى. ويكفي الاطلاع على تاريخها حتى ذاك الوقت، لتمييز الدور المهم والمتنامي الذي قام به العثمانيون في تاريخ منطقة الشرق الأوسط. وقد استمرت دولتهم قويةً طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر، واستمرت تشيع

---

(١) محمد فريد بك، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨١، ص ١٩٢.

(٢) عبد العزيز سليمان نوار، **وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧ - ١٩٢٠**، جامعة بيروت العربية، ١٩٧٤، دار الأحد (البحيري إخوان) بيروت، ص ٣٥ وما بعدها وثيقة مرسوم السلطان سليم بفتح الشام ومصر - اسماعيل حقي، **لبنان مباحث علمية واجتماعية** نشرته لجنة من الأدباء، بهمة اسماعيل حقي بك، متصرف جبل لبنان، وضع مقدمته وفهارسه فؤاد أفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، ج ١، ص ٣٣٢.

الرعب في أوروبا «وتمطرها دماً وخراباً» [٣] حتى وصفت بـ الصاعقة العثمانية على حد قول إدوار غبون Gibbon.

بعد سقوط القسطنطينية، إثر الهجوم المباشر الذي شنه العثمانيون عليها في ٢٩ نوار سنة ١٤٥٣ م. ومصرع الامبراطور قسطنطين في القتال [٤]، وتحويلها إلى عاصمة للسلطنة من بعد، جعل منها محمد الثاني «حبة العقد في الامبراطورية التركية» [٥]. كل ذلك عدَّ ذروة الانتصارات العثمانية حتى ذلك التاريخ، نظراً إلى ما أسفرت عنه من تبدل في ميزان القوى الدولية، وبروز الامبراطورية كقوة أساسية ضاربة في آسيا الصغرى.

ولا بد من التنويه، بالدور الإسلامي الذي كانت تقوم به الجيوش العثمانية، طوال عهود سلاطينها العظام الذين ساهموا في إيصال السلطنة إلى ذروة عصرها الذهبي [٦]. لقد امتدت أراضيها نحو العمق الأوروبي، فبلغت النمسا، ودقَّت جيوشها أوتاد الخيام عند أبواب عاصمتها فيينا أكثر من مرة، مثيرة بتهديدها الشطر الغربي من القارة الأوروبية وهو ما يسمى «بالمسألة الشرقية» [٧]، التي هي في أساسها وواقعها مسألة غربية عانت منها أوروبا كثيراً، واستمرت تنشىء تأزماً دولياً امتد حتى ولوج المنطقة تاريخها الحديث، وما رافق هذا الولوج من هجمة استعمارية ليس على المشرق العربي فحسب، بل على مجمل الولايات العثمانية، تمكن خلاله الأتراك من حماية البلاد العربية من الغزو الاستعماري. وكان السلطان العثماني يلقب «بالغازي»،

---

(٣) زين نور الدين زين، **نشوء القومية العربية**، مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية، الطبعة الثالثة؛ دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٩، ص ١٦ و١٧٥ ـ انظر سليمان تقي الدين، **العرب والمسألة السياسية**، الطبعة الأولى، دار الكاتب، بيروت، ١٩٨٤، ص ١٠٢

(٤) محمد فريد، تاريخ الدولة.. ص ١٦٤ ـ كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، ترجمه عن الألمانية نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة التاسعة، ١٩٨١، ص ٤٣١.

(٥) زين، نشوء القومية، ص ١٤.

(٦) هاملتون جب، وهارولد بوون، **المجتمع الإسلامي والغرب**، ترجمه عن الانكليزية أحمد عبد الرحيم مصطفى، وراجعه أحمد عزت عبد الكريم، دار المعارف بمصر، ١٩٧١، ج ١، ص ٣٢ و٣٨.

(٧) محمد فريد، مرجع سابق، ص ٢١٦ و٣٠٠ ـ ٣٠١ ـ زين نور الدين زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**، الطبعة الثانية، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٧، ص ٢٢-٢٣.

أو «بالمجاهد في سبيل الدين»، أو «بسيف الله»، أو «بحامي المؤمنين وملاذهم»، أو «بأمير المؤمنين وإمام المسلمين» أو «بخادم الحرمين الشريفين» [٨].

ومع بداية القرن الثامن عشر، بدأت الامبراطورية العثمانية تسير في خط التراجع عن مكاسبها، نتيجة للضغط العسكري الأوروبي عليها. فتقهقرت قدراتها العسكرية مع استفحال تشرذم الإنكشارية وفسادهم [٩] وانصرافهم عن القتال مبتغين «التسلط والنهب الإقطاعي»، فآل ذلك إلى فقدان السلطنة تفوقها العسكري السابق، فكان الاحتلال الفرنسي لمصر (١٧٩٨ ـ ١٨٠١)، وغيره من المداخلات الأجنبية التي أثارت على الصعيد الداخلي حركات انفصالية ومشاريع حكم بديلة، دفعت السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ ـ ١٨٣٩) إلى استصدار فتوى شرعية، أباحت له حل فرق الإنكشارية بعد إخفاقها في حرب اليونان، ثم دكَّ ثكناتها عام ١٨٢٦ [١٠].

أولاً: أنواع الادارة العثمانية في بلاد الشام:

إذا كانت معركة مرج دابق قد حسمت الصراع السياسي والعسكري بين سلطتي المماليك والعثمانيين في المشرق العربي، لمصلحة الدولة العثمانية، فإن السلطان سليم الأول عمد إلى إبقاء التقسيم الإداري السابق في الولايات الشامية، على ما كان عليه زمن المماليك [١١].

وكان المماليك في تنظيماتهم الإدارية، قد قسموا بلاد الشام إلى ست نيابات هي التالية: الشام، وحلب، وطرابلس، وحماه، وصفد، والكرك [١٢]. وظلت السلطنة العثمانية تسير وفق هذه التقسيمات بعد أن اتخذت اسم الولاية أو الايالة بدلاً من

---

(٨) جب وبوون، مرجع سابق، ج ١، ص ٥٢ ـ ٥٣

(٩) جب وبوون، مرجع سابق، ج ١ ص ٢٥٤ ـ محمد كرد علي، **خطط الشام**، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣، بيروت ج ٣، ص ٤٧ وما بعدها ـ انظر أ. ج. جرانت وهارولد تمبرلي، **أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ترجمه عن الانكليزية بهاء فهمي، راجعه أحمد عزت عبد الكريم، الطبعة السادسة، نشر مؤسسة جبل العرب، ص ٤٠٢ وما بعدها ـ فلاديمير لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ترجمه عن الروسية عفيفة البستاني، دار الفارابي، بيروت، الطبعة السابعة، ١٩٨٠، ص ٣١ ـ ٣٢

(١٠) محمد فريد، مرجع سابق، ص ٤٢٩ وما بعدها.

(١١) جب وبوون، ج ٢، ص ٥ ـ كرد علي، ج ٣، ص ٢٢٨.

(١٢) كرد علي، ج ٣، ص ٢٢٧.

النيابة، حتى عهد السلطان سليمان الملقب بالقانوني (١٥٢٠ ـ ١٥٦٦) الذي عمد إلى وضع نظام إداري جديد قضى بتقسيم بلاد الشام إلى ثلاث ولايات هي: ولاية دمشق وتضم عشرة سناجق، وولاية حلب وتضم تسعة سناجق، وولاية طرابلس وتضم خمسة سناجق [١٣].

وفي عام ١٦٦٠، وبسبب الحركات التوسعية والانفصالية التي كان يقوم بها بعض حكام «جبل الدروز» [١٤]، كمحاولة فخرالدين بن معن (١٥٩٠ ـ ١٦٣٣). استحدثت ولاية صيدا، وضمت إليها بعض المقاطعات التي كانت سابقاً ضمن ولاية دمشق كإمارة «جبل الدروز» في «لبنان»، وذلك لمراقبة الحكام المحليين والحؤول دون تحقيق نزعاتهم الاستقلالية [١٥].

وكان على رأس كل ولاية عثمانية وال يعينه السلطان بفرمان يعطيه فيه لقب باشا، ويقوم هذا الأخير بادارة الولاية بالنيابة عنه. فيتولى عملية جمع الضرائب، وتعبئة الجند بالتعاون مع القوى المحلية لتقديم المساعدة العسكرية للسلطنة عند الضرورة [١٦].

لذلك، ونتيجة لحصر الصلاحيات المالية والعسكرية في شخص الوالي، فإن بعض الولاة والحكام بلغوا من القوة والنفوذ شأناً كبيراً دفعهم للتمرد على السلطان، والتفكير بتحقيق سلطات ذاتية ـ انفصالية عن طريق إنشاء دويلات مستقلة، خصوصاً في الفترة التي دخلت فيها السلطنة العثمانية مرحلة الضعف والانحلال. وما محاولات علي باشا جنبلاط، وفخرالدين المعني الثاني، وضاهر العمر، ومحمد علي باشا، والحركة

---

(١٣) جب وبوون، ج ٢، ص ٣٥، كرد علي، ج ٣، ص ٢٢٨.

(١٤) جبل الدروز أو بلاد الدروز، أوبلاد الشوف، أو الأشواف، سنحددها بالتفصيل لاحقاً.

(١٥) عبد العزيز عوض، **الإدارة العثمانية في ولاية سوريا**، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٩، ص ٦٣ ـ جب وبوون، ج ٢، ص ٣٥ ـ عبد الكريم رافق، **العرب والعثمانيون (١٥١٦ ـ ١٩١٦)** دمشق، الطبعة الأولى ١٩٧٤، ص ٩٥ وما بعدها ـ كرد علي، ج ٣، ص ٢٢٨ ـ بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي من الناحيتين السياسية والتاريخية، ترجمه عن الروسية يسر جابر وراجعه منذر جابر، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٧، ص ٥٤.

(١٦) Adel Ismail, **Histoire du Liban du XVII S.à nos jours.** Beyrouth, 1958. T. 3 p. 48.
انظر جب وبوون، ج ١، ص ٦٧ وما بعدها، والمرجع نفسه ج ٢، ص ٦ ـ ٧.

الوهابية، وبشير الثاني وغيرهم، سوى ظاهرات متباينة نسبياً، لهذا الواقع المرير الذي كان يجثم فوق صدر السلطنة، خصوصاً في الفترة التي تلت مرحلة الغزو والفتوح، وانتقال الستراتيجية العثمانية من الهجوم والتوسع إلى مرحلة الدفاع والمحافظة على مكتسبات العهود السابقة [١٧].

ولئن كان السلطان سليم قد أبقى على التقسيمات الإدارية المملوكية السابقة، فإنه أبقى أيضاً على الزعماء «المقاطعجيين اللبنانيين» في إقطاعاتهم، جاعلاً همه الأساسي انتزاع الطاعة والولاء للدولة الجديدة، والتعهد باستمرار تدفق الضرائب إلى الاستانة. وإذا صحت رواية لقاء «الوفد اللبناني» برئاسة فخرالدين المعني الأول للغازي سليم إثر معركة مرج دابق، وتلقيبه «بسلطان البر». ـ يكتنف هذه الرواية ضعف بسبب ما أورده ابن سباط من «أن فخرالدين عثمان بن معن أمير الأشواف من أعمال صيدا قد توفي في ربيع الآخر ٩١٢ هـ / تموز ١٥٠٦ م»، أي قبل مرج دابق بعشر سنوات [١٨] ـ فإن العثمانيين احتفظوا لهؤلاء المقاطعجيين بالحقوق التي اكتسبوها سابقاً، بعد أن أكرمهم السلطان، وثبتهم في إدارة مقاطعاتهم، وقدم عليهم الأمير فخرالدين مقراً إياه على بلاد الشوف [١٩]، منهياً حكم آل بحتر على الغرب ومولياً مكانهم جمال الدين الأرسلاني اليمني على مناطقهم [٢٠].

---

(١٧) جب وبوون، ج ١، ص ٣٢ ـ ٣٣ ـ مسعود ضاهر، **الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، ١٦٩٧ ـ ١٨٦١**، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨١، ص ٢٧٦.

(١٨) ابن سباط، **تاريخ ابن سباط** (مخطوط) مكتبة الجامعة الأميركية، بيروت، تحت رقم (M.s. 956. 9, 113 T à A). ص ٤٢١ ـ انظر كذلك، البطريرك اسطفان الدويهي، **تاريخ الأزمنة**، تحقيق بطرس فهد، دار لحد، طبعة ثانية ١٩٨٣، ص ٣٧٨.

(١٩) عباس أبو صالح بالاشتراك مع سامي مكارم، **تاريخ الموحدين الدروز السياسي في المشرق العربي**، منشورات المجلس الدرزي للبحوث والإنماء، لا ت. ص ١٣١ ـ انظر أيضاً نص الخطبة المنسوبة إلى فخر الدين بين يدي سليم الأول والتشكيك بصحتها، محمد علي مكي، **لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني ٦٣٥ ـ ١٥١٦، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٧، ص ٢٧٧ ـ ٢٧٨ ـ وفي كتاب فيليب** حتي، تاريخ لبنان منذ أقدم العصور إلى عصرنا الحاضر، ترجمه عن الانكليزية أنيس فريحة راجعه نقولا زيادة، دار الثقافة بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٧٨، ص ٤٣٧.

(٢٠) **الدويهي، تاريخ الأزمنة، ص ٣٩٤ ـ كرد علي، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢١٣.**

وفي مطلع القرن التاسع عشر كانت البلاد الشامية موزعة أربع إيالات أو ولايات هي التالية: حلب، ودمشق، وطرابلس، وصيدا. وكانت الولاية مقسمة إلى سناجق، والسناجق إلى متسلميات [٢١]. وكانت «المقاطعات اللبنانية» موزعة إدارياً وابتداء من عام ١٦٦٠ على إيالات دمشق وطرابلس وصيدا على الوجه الآتي:

- ولاية طرابلس: وكان يتبعها طرابلس وجوارها، وجبل لبنان مع منطقة كسروان حتى جسر المعاملتين.
- ولاية صيدا: وكان يتبعها بيروت وجبل عامل وإمارة «جبل الدروز».
- ولاية دمشق: وكان يتبعها سهل البقاع ومنطقة وادي التيم.

وإذا كانت «المقاطعات اللبنانية» الأخرى قد اندمجت نسبياً، وتوحدت فعلاً وواقعاً مع المناطق التي شكلت إمارة «جبل الدروز» في زمن بعض الأمراء الأقوياء من معنيين وشهابيين، فإن هذه الوحدة لم تتكرس على الصعيد القانوني والإداري لتشكل وحدة جغرافية طبيعية دائمة ومستمرة تفرض نفسها على الولاة المجاورين، فبقيت «المقاطعات اللبنانية» خاضعة للتقلص والتوسع تبعاً لشخصية «أمير الدروز» وتبعاً لقواته العسكرية وقدراته السياسية.

ثانياً: جغرافية «المقاطعات اللبنانية» عشية الاحتلال المصري:

يقول المؤرخ التنوخي صالح بن يحيى في كتابه «تاريخ بيروت»: «ولما كان المكان متقدم على المتمكن فوجب التبدي بذكر الوطن وإن كان الساكن أفضل من المسكن» [٢٢]. لذلك نبدأ بتحديد الإطار الجغرافي «للمقاطعات اللبنانية»، ومدى ارتباط هذه المقاطعات بالإمارة. فضلاً عن توضيح بعض التسميات غير الدقيقة، التي تطلق اليوم على أمراء ذلك الزمن، وتسمياته الجغرافية، كـ «الأمير اللبناني»، و«الإمارة اللبنانية»، و«جبل لبنان»، و«الدولة اللبنانية».

---

(٢١) أسد رستم، **بشير بين السلطان والعزيز**، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٦٦، ص ١٨، انظر Ferdinand Perrier, **La Syrie sous le gouvernement de Mehemet - Ali jusqu,en 1840,** Paris, 1842 p. 8 - 38.

(٢٢) صالح بن يحيى، تاريخ بيروت، إشراف فرنسيس هورس اليسوعي وكمال سليمان الصليبي، دار المشرق، المطبعة الكاثوليكية بيروت، ١٩٦٩ ـ ص ٨.

قسمت المناطق اللبنانية في إمارة الجبل إلى منطقتين، ووزعت بين إيالتي طرابلس وصيدا، وكان جسر المعاملتين [٢٣] الحد الفاصل بينهما. فالمناطق اللبنانية التابعة لإيالة طرابلس، امتدت من حدود طرابلس إلى جسر المعاملتين، وكانت قاعدتها جبيل. أما المناطق التابعة لإيالة صيدا فقد امتدت حدودها من جسر المعاملتين حتى نهر الأولي شمالي مدينة صيدا، وكانت قاعدتها دير القمر، فضلاً عن «المقاطعات اللبنانية» خارج حدود الإمارة والتي كانت ملحقة بعضها بولاية طرابلس وبعضها بولاية دمشق.

بلغ عدد «المقاطعات اللبنانية» التي ألحقت بمعاملة طرابلس، ثماني مقاطعات هي التالية [٢٤]: الزاوية، والكورة، والقويطع، وجبة بشري، وبلاد البترون، وبلاد جبيل، وجبة المنيطرة، والفتوح.

أما «المقاطعات اللبنانية» التي كانت تابعة لولاية صيدا [٢٥] فقد بلغ عددها ١٦ مقاطعة هي التالية: كسروان، القاطع، المتن، ساحل بيروت، الغرب الأسفل، الغرب الأعلى، الجرد، الشحار، المناصف، العرقوب أو العقبة، الشوف، إقليم الخروب، إقليم جزين، إقليم التفاح، جبل الريحان، ومقاطعة الشوف البياضي أو شوف البيادر.

من خلال ما تقدم، يتبين لنا أن حدود إمارة الجبل، كانت تمتد من جوار طرابلس حتى زحلة فجبل الريحان نزولاً حتى حدود صيدا. ولم تكن بيروت لتدخل ضمنها إلا لفترات متقطعة. أما المناطق الأخرى كبعلبك والهرمل وحاصبيا وراشيا فكانت تشكل أجزاء مهمة من ولاية دمشق. في حين أن «لبنان الجنوبي»، بما فيه صيدا وصور ومرجعيون، كان ابتداء من عام ١٦٦٠ يتبع ولاية صيدا. أما النواحي الشمالية من «لبنان» بما فيها مدينة طرابلس ومناطق الضنية وعكار وأكروم، فكانت ملحقة

---

(٢٣) يقع جسر المعاملتين شمال جونية، وقد سمي كذلك لأنه يفصل بين معاملة صيدا ومعاملة طرابلس.

(٢٤) طنوس الشدياق، **كتاب أخبار الأعيان في جبل لبنان**، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، وضع مقدمته وفهارسه فؤاد افرام البستاني، بيروت ١٩٧٠، ج ١، ص ٩ ـ ١٠ و ٢١، انظر أيضاً، لبنان مباحث علمية واجتماعية، ج ١، ص ٤٣ وما يليها.

(٢٥) الشدياق، مصدر سابق، ج ١، ص ٢١ ـ ٢٨ ـ مباحث علمية ج ١، ص ٤٥ ـ ٤٨ ـ هنري غيز، **بيروت ولبنان منذ قرن ونصف القرن**، عرَّبه عن الفرنسية مارون عبود، دار المكشوف، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٤٩، ج ١، ص ٢١٥ وما بعدها.

أحياناً بولاية طرابلس وأحياناً أخرى بولاية دمشق [٢٦].

وسهل البقاع عُدَّ جزءاً من الاملاك السلطانية (البكليك والجفتلك) [٢٧]. وكان يستأجره باشاوات دمشق وآغاواتها، ويستثمرونه لحسابهم الخاص بواسطة عمال ومرابعين، وبما أنه لم يكن للإمارة أراض زراعية خصبة كهذا السهل، فقد أخذ أمراء الجبل يطمحون إلى الاستيلاء عليه، وبعد خلافات ومنازعات كثيرة، استطاع الأمراء الدروز وعدة مشايخ آخرين أن يستأجروا أجزاء منه، ويستثمرونه مقابل بدلٍ ازداد عاماً بعد عام حتى بلغت قيمة الالتزام مئتي كيس [٢٨] في أواخر عهد الإمارة الشهابية [٢٩].

ثالثاً: مفهوم «المقاطعات اللبنانية»:

وفي إطار الملاحظات حول مفهوم «المقاطعات اللبنانية»، نتوقف عند بعض المعايير والمقاييس القائلة بأن تعابير ومفاهيم «جبل لبنان» و«جبل الدروز» و«جبل الشوف» و«الامارة اللبنانية» و«الدولة اللبنانية» و«لبنان الحديث» و«لبنان المعاصر» كلها تعابير تحتاج إلى تحديد زمني معين «كي ترتدي مدلولها التاريخي» الصحيح، وإنه لمن الخطأ، إطلاق مثل هذه التسميات من دون ربطها بظرف زمني محدد في الفترة التي يراد الكلام عنها، و«إلا سقطت بالضرورة في مجال الاضطراب والتشويه» [٣٠].

إن تسمية «جبل لبنان»، كانت ذات مدلول جغرافي معين في القرنين السابع عشر والثامن عشر، إذ كانت تطلق على المناطق الشمالية من «لبنان» أي على بلاد بشري

---

(٢٦) مسعود ضاهر، «**أضواء على جغرافية التطور التاريخي للمقاطعات اللبنانية**» مجلة كلية التربية، الجامعة اللبنانية، «دراسات»، العدد الأول، ١٩٧٥، ص ٨١.

(٢٧) البكليك، أو الأموال الهميونية هو ملك سلطاني خاص يعهد به إلى ملتزم ما بالأصل لقاء مبلغ معينٌ يدعى المالكانة، انظر بهذا الخصوص محمد أحمد الترحيني، **الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي**، دار الآفاق، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨١، ص ٣٦٣ - ومجلة الحياة النيابية، المجلد الخامس، آذار ١٩٧٥، ص ٤١.

(٢٨) كان الكيس يحتوي على /٥٠٠/ قرش عثماني، ويعادل خمسة جنيهات.

(٢٩) هنري غيز، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٢٢ و٢٢٣.

(٣٠) ضاهر، أضواء على جغرافية.. ص ٩١ - ياسين سويد، **التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الإمارتين**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٠، الجزء الأول، هامش ص ١٠.

والبترون وجبيل موطن الموارنة الأساسي [٣١]. أما المنطقة الوسطى، أي بلاد كسروان، فكانت منطقة قائمة بذاتها، تحافظ أحياناً على تسميتها المستقلة، وتدخل أحياناً أخرى في إطار المدلول لتسمية «جبل لبنان» [٣٢]، في حين أن المنطقة الجنوبية الممتدة من المتن حتى جزين أي بلاد الشوف فكان يطلق عليها تسمية «جبل الدروز» [٣٣] أو جبل بني معن أو جبل الشوف. وقد عرف أمراء هذا الجبل بـ «أمراء الدروز» لا بأمراء لبنان، وذلك ابتداء من تولي الأسرة المعنية حكم الجبل خلفاً لاسرة آل تنوخ، ثم سيطرتها على الأقسام الشمالية من «لبنان» في غضون القرن السابع عشر. كذلك فإن الشهابيين الذين خلفوا المعنيين في حكم «الإمارة الدرزية» فإنهم عرفوا بهذا الاسم [٣٤] أيضاً، لأن سكان الإمارة جميعهم كانوا يعرفون بالدروز.

ويشير وجيه كوثراني في كتابه «الاتجاهات الاجتماعية - السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ - ١٩٢٠» إلى أن الكاتب الفرنسي Volney الذي زار مصر وسوريا في القرن الثامن عشر، قد استعمل تسميات بلاد كسروان، وبلاد الشوف، وجبل لبنان، بصورة مستقلة الواحدة عن الأخرى، وأن اسم «جبل لبنان» بدأ «يتعمم» منذ القرن التاسع عشر، ليشمل مجموع المناطق الثلاث الوارد ذكرها [٣٥].

---

(٣١) كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، دار النهار للنشر، الطبعة الرابعة، بيروت ١٩٧٨، ص ١٢.

(٣٢) المرجع عينه ص ١٢.

(٣٣) بيجه دوسان بيير، **الدولة الدرزية**، ١٧٦٢، عرَّبه عن الفرنسية حافظ أبو مصلح ١٩٦٧، نشره محمد آل ناصر الدين، ص ٩٩ وما يليها.

(٣٤) **المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان من سنة ١٨٤٠ إلى سنة ١٩١٠**، عرَّبها عن الفرنسية فيليب وفريد الخازن، مطبعة الصبر جونيه ١٩١٠، ج ١، ص ٢١ - ٢٢ - انظر ايليا حريق **التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث**، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٢، ص ٣٥.

(٣٥) س. ف. فولني، **ثلاثة أعوام في مصر وبر الشام**، عرَّبها عن الفرنسية ادوار البستاني، منشورات وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٤٩، ج ١، ص ٢٢٨ - انظر وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية السياسية في جبل لبنان والشرق العربي** (١٨٦٠ - ١٩٢٠) معهد الإنماء العربي، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٧٨، ص ١٥ و٥٣.

بهذا المعنى يقول ابراهيم الأسود في كتابه **ذخائر لبنان** ص ١٢٥ و١٣٩ الآتي: «كان القسم الشمالي من لبنان ومنذ أيام الرومان أسبق إلى العمران من القسم الجنوبي. ولم يقم العمران في الجنوب إلا بعد قدوم القبائل النازحة إليه من شبه الجزيرة العربية فبرز القسم الجنوبي إلى مقام العمران وأصبح خلال فترة قصيرة من الزمن «يفاخر في الترقي والنجاح لبنان الشمالي الذي كان قد سبقه إلى العمران منذ زمن ليس بقليل».

كان ثمّة إذاً ثلاث مناطق لبنانية متباينة جغرافياً وتاريخياً، يسودها التنظيم المقاطعجي السائد، وهو سمة العصر آنذاك. وقد استطاع «أمير الدروز» في حقبة تاريخية مميزة، أن يمد نفوذه السياسي والعسكري إلى مجمل هذه المناطق، فضلاً عن مقاطعات خارج مناطق الجبل الثلاث، فبلغت سلطته عمق سوريا وفلسطين وأبواب دمشق[٣٦].

وإذا كانت السلطة السياسية قد عادت إلى التجزيء والاقتسام بين الزعماء المقاطعجيين إثر القضاء على فخر الدين الثاني وعلى محاولته، ثم إخفاق محاولات التوسع في النفوذ والسيطرة خارج إطار المناطق الثلاث، فإن الجبل بقي على حالة من التجزئة السياسية حتى تولى يوسف الشهابي السلطة. فعمد في خلال فترة قصيرة من حكمه، إلى ضم القسم الجنوبي إلى القسم الشمالي، موحِّداً السلطة فيهما في إطار حكومة الجبل، جاعلاً قاعدتها السياسية دير القمر[٣٧]. كما عمل على جعل بيروت عاصمة ثانية له، بعد أن ضمَّت إلى الجبل في زمن الأمير ملحم شهاب سنة ١٧٤٩، وتوطّنها الأمراء الشهابيون[٣٨].

إن ما يطالعنا اليوم من تسميات وألقاب تتناول «الإمارة اللبنانية» و«الأمير اللبناني» و«الحكومة اللبنانية» لم تكن تستعمل في الفترات التي سبقت عام ١٨٤٠. ومن يراجع الفرمانات التي كانت تصدر عن السلطان العثماني في تعيين «أمراء الجبل»، وتثبيتهم لا يجد من تلك التسميات شيئاً بل عبارات: «أمراء الدروز» و«الأمير

= «وفي أوائل القرن السابع عشر فإن كثيرين من نصارى المناطق الشمالية جلوا عنها هرباً من المظالم التي كانوا يلقونها على أيدي الولاة ولجأوا إلى المناطق الجنوبية التي كان يحكمها أعيان الدروز فشيّد لهم هؤلاء الكنائس والدور وساعدوهم في إقامتهم ووفّروا لهم الأمن والطمأنينة ووقوهم من التعدي وقدموا لهم الأموال والأراضي وكل أنواع الدعم والحماية».

(٣٦) كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية، ص ١٧

(٣٧) الشدياق، مصدر سابق، ج ٢، ص ٣٢٩ ـ مباحث علمية واجتماعية، ج ١، ص ٤٨. ابراهيم الأسود، **تنوير الأذهان في تاريخ لبنان**، بيروت، ١٩٢٥، الجزء الأول، ص ٣٦٧.

(٣٨) حيدر الشهابي، **الغرر الحسان في أخبار أبناء الزمان**، عني بنشره أسد رستم وفؤاد أفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت، ١٩٦٩، ج ١، ص ٣٧ و٤٠ ـ ٤١ ـ انظر الشدياق، ج ٢، ص ٣٢١.

الدرزي» و«أمير الشوف» و«أمير العشائر الدرزية» و«جبل الشوف» و«جبل الدروز»[٣٩].

وإذا كانت أولى مظاهر المركزية السياسية قد ظهرت مع فخرالدين الثاني بن معن، فمعه أيضاً ظهرت التسمية الفعلية «لجبل الدروز» و«أمير الدروز». يقابله في المناطق الشمالية «جبل لبنان» الممتد من بعض أجزاء كسروان حتى حدود طرابلس، فبات هنالك جبلان، «جبل الدروز» و«جبل لبنان»، وأضحى يصعب على أي أمير قادر من أمراء الدروز، أن يكتفي فقط «بجبل الدروز»، من دون أن يسعى إلى السيطرة على الجبل الآخر[٤٠]. وهكذا أصبح أمير الشوف بحكم سيطرته على «الجبلين»، مضطراً للتعامل مع واليين في الوقت نفسه. فهو يؤدي خراج «جبل الدروز» إلى والي صيدا، وخراج «جبل لبنان» إلى والي طرابلس بعد أن ألحقت بلاد جبيل والبترون وحدث الجبه به[٤١].

أما المناطق اللبنانية الأخرى التي دخلت ضمن حدود «دولة لبنان الكبير»، حسبما أعلنها الجنرال غورو بموجب القرار رقم ٣١٨، تاريخ ٣١ آب سنة ١٩٢٠[٤٢]، فلم تكن لتدخل ضمن سلطة أمير الجبل زمن الإمارة. فمناطق الأرياف التي ضُمَّت

---

(٣٩) المحررات السياسية، ج ١، ص ٢١ ـ راجع بهذا المعنى تواقيع المراسلات والمخاطبات التي كانت تجري بين أمراء الدروز والمناصب الكبرى في الخارج في **المراسلات الاجتماعية والاقتصادية لزعماء جبل لبنان خلال ثلاثة قرون** (١٦٠٠ ـ ١٩٠٠)، سليم حسن هشي، بيروت، مطبعة نمنم ١٩٨١ ـ ١٩٨٢، ج ٣، ص ٦٣ ـ ١٠٠ ـ انظر كذلك، نوار وثائق أساسية.. ص ٩٢ ـ الشهابي، الغرر الحسان، ج ١، ص ٣٤ و٦٣ و٦٧ ز٧٩... وج ٢ ص ٣٤٨ و٤١٨ و٤٢٠...

(٤٠) ضاهر، أضواء على جغرافية.. ص ٨٩ ـ ومجلة الحوادث العدد ٨٣٥ تاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٧٢.

(٤١) Adel Ismail. **Documents diplomatiques et Consulaires relatifs à l'histoire du Liban et des pays du Proche - Orient du XVII Siècle à nos jours.** Editions des oeuvres politique. Beyrouth 1975. M.F.A. Guys au coute de champagny— T. 4. p. 221 & 222.
انظر غيز، بيروت ولبنان، ج ١، ص ٢١٩ و٢٢٠ ـ حنانيا المنير، **الدر المرصوف في تاريخ الشوف**، الطبعة الأولى، ١٩٨٤، ص ٥٢ ـ أوراق لبنانية، إصدار يوسف ابراهيم يزبك، السنة الثالثة، ص ٥٤٣ ـ حريق، مرجع سابق، ص ٣٥ ـ Dominique Chevalier, **La Société du mont liban à L'époque de la révolution industrielle en Europe, Paris. 1971, p. 56.**

(٤٢) ادمون رباط، **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني**، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٠، ص ٣٣٧.

إلى لبنان الإمارة ـ الأقضية الأربعة والمدن الساحلية ـ شكلت جميعها مناطق منفصلة، كانت ملحقة، بولاية طرابلس، أو بولاية دمشق، أو بولاية صيدا. كذلك المدن الساحلية، كطرابلس، وبيروت، وصيدا، فقد شكل بعضها مراكز الولايات العثمانية، وضمت من ضمنها مناطق الجبل، وتوزعت أجزاؤها على الولايات العثمانية كما سبقت الإشارة إليه (٤٣).

فلبنان كما يقول محمد علي مكي، لم يكن سوى اسم جغرافي لمناطق وكيانات اجتماعية مجزأة، كبلاد الشوف وبلاد كسروان وبلاد جبيل. والشخصية اللبنانية، تبرز من خلال شخصية الأقاليم والمناطق، أي أنها شخصية شوفية، أو كسروانية، أو جبيلية، أو بيروتية، أو بعلبكية، أو طرابلسية. ولم يكن هنالك من وجود لشيء اسمه «الشخصية اللبنانية» أو «الإمارة اللبنانية» أو «الدولة اللبنانية».. ولم يكن هناك من وطن بل أوطان، أي أقاليم ومقاطعات، فضلاً عن أن الكلام عن «وطن لبناني»، أو «أمة لبنانية» خلال هذه الحقبة، يبقى بعيداً كل البعد عن الواقع وعن أي تحليل موضوعي صحيح(٤٤).

كانت «الإمارة الدرزية» قبل عام ١٨٤٠ تتسع وتضيق حسب الاوضاع السائدة، وحسب مطامع الأمراء والولاة وقوتهم. فلم يكن لها من كيان سياسي، كما لم يكن لها من حدود سياسية معروفة، أو معترف بها، فنجم عن هذا الواقع، اضطراب تاريخها السياسي والعسكري عبر العصور المختلفة (٤٥). كما نجم عنه أيضاً، إهمال تاريخ «المقاطعات اللبنانية» الأخرى والاكتفاء بتاريخ إمارة الجبل (٤٦).

أما اليوم، وبعد أن أصبح لبنان كياناً سياسياً محدداً، إثر إعلانه «كبيراً» من قبل الجنرال غورو، فإن العقبة التي تعترض الباحثين عند كتابة تاريخه، تكمن في تحديد الإطار الجغرافي والسكاني لمختلف الحقبات التاريخية التي مر بها. ذلك أن الكلام عن مناطق وأقاليم ومقاطعات لم ترتبط بتاريخ الجبل، واعتبارها من ضمن حدود لبنان

(٤٣) كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية.. ص ١٥ ـ ١٦.
(٤٤) ضاهر، أضواء على جغرافية.. ص ٨٧ ـ محمد علي مكي، مجلة الحوادث، آب ١٩٧٨، العدد ١١٣٦ و١١٣٧.
(٤٥) مكي، لبنان من الفتح العربي.. ص ٦.
(٤٦) المرجع نفسه ص ٨.

الحاضرة، يؤدي إلى تشويه تاريخ تلك المناطق لأنها لم تكن موحدة ليس فقط في إطار دولة، بل كانت تشكل أجزاء من الولايات العثمانية، وترتبط مباشرة بها سياسياً وإدارياً وتنظيمياً. فضلاً عن أن الإمارة نفسها، لم تكن بمعزل عن التنظيم الإداري العثماني العام، وإن كانت تتميز ببعض السلطات الذاتية وخصوصاً في رأس الهرم الحاكم في الجبل.

وخلاصة القول، إنه إذا نظرنا إلى «المقاطعات اللبنانية» عشية الاحتلال المصري لبلاد الشام، لأمكننا الملاحظة أن هنالك إمارة في الجبل، كانت من الناحية القانونية، تشكل جزءاً من التنظيم الإداري العثماني القائم على النظام المقاطعجي، يحكمها «أمير الشوف» عبر تحالفات عصبية عائلية ـ طائفية (٤٧)، وتشتمل على «جبل لبنان وجبل الدروز» بما في ذلك منطقة كسروان الوسطى، بعد أن تمكّن بشير الشهابي الثاني من تحقيق مركزية السلطة إثر ضربه مختلف الزعامات المقاطعجية التي كان يخشى أن تزاحمه يوماً على الحكم، والتي كان آخرها القضاء على الشيخ بشير جنبلاط. وكانت حدودها تمتد من جبة بشري لجهة طرابلس، وتنتهي في جزين بالقرب من صيدا بطول ١٤ ميريامتر (الميريامتر عشرة كيلومترات) وعرض ستة في الأمكنة الأكثر اتساعاً (٤٨).

بالإضافة إلى هذه الإمارة، كانت هنالك مناطق ومقاطعات ضمت إلى «لبنان» بموجب إعلان غورو في ٣١ آب سنة ١٩٢٠، ولم تكن تلك المناطق تدخل سابقاً ضمن إمارة الجبل أو تشارك في إدارته، بل وبحكم مجاورتها الجغرافية للإمارة كانت لها بعض الصلات بها، فضلاً عن نزوع بعض الأمراء إلى التوسع والسيطرة خارج حدود إمارتهم. ثم جاء إعلان «لبنان الكبير» ليضم إلى أراضي المتصرفية التي هي في الأساس حدود إمارة الجبل أرياف الأقضية الأربعة والمدن الساحلية(٤٩).

ولكي لا نقع في أبحاث هامشية بعيدة عن الموضوع المراد معالجته يمكننا أن نعتمد التحديدات الجغرافية المعاصرة (٥٠) وفاقاً للانتماءات الوطنية القائمة حالياً لدى سكان «المقاطعات اللبنانية»، لأن التاريخ في النتيجة هو نتاج عمل الانسان سواء في

(٤٧) كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية.. ص ١٨.
(٤٨) غيز، مصدر سابق، ج ١، ص ٢١٦ و٢١٧ ـ Documents diplomatiques T. 2, p. 252.
(٤٩) رباط، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، ص ٣٣٦.
(٥٠) مكي، لبنان من الفتح العربي.. ص ٦.

نمط عيشه أم في صراعه على السلطة، ولا وجود لمثل هذا التاريخ إلا في هذا الإطار.

رابعاً: جهود محمد علي للسيطرة على البلاد الشامية:

كان محمد علي كغيره من الحكام المصريين الذين أدركوا الأهمية الستراتيجية لبلاد الشام، فعزم على ضمها إلى ملكه. وما أن استقر الوضع الداخلي له بعد قضائه على المعارضة، حتى أخذ يفكر في مد حدود دولته، سواء أكان ذلك جنوباً لجهة السودان، أم شمالاً لجهة بر الشام، وبصرف النظر عن الدوافع التي أطلقها محمد علي، وعن وعود السلطان له بإعطائه الولاية على سوريا مقابل مساهمته العسكرية في حروبه ضد الوهابيين واليونان، فإنه كان يدرك أن سوريا ومصر شقيقتان نظراً لما بينهما من روابط المصلحة والجنس واللغة، كما أنهما يشبَّهان «بشقتي باب واحد»، فكل منها متمم للآخر، «والجمع بينهما فيه الخير كل الخير لهما، وأن الشام لازمة لسلامة مصر» على حد قول أحد الكتاب المصريين[٥١].

كان برّ الشام مصدر همـوم لوالي مصر، عندما عدَّه خنجراً في ظهر قواته التي كانت تقوم بتنفيذ إرادة السلطان العثماني في أوضاع صعبة، حين توجهت لقتال الوهابيين في شبه الجزيرة العربية. لذلك نرى أن هنالك إصراراً من قبله على ضم سوريا، سواء بالشراء، أم بالحرب. ففي رسالة لقنصل فرنسا في مصر سنة ١٨١١ المسيودروڤاتي موجهة ألى حكومته يقول: «إن محمد علي طامع في باشاوية سوريا، وقد قال لي في أحد الأيام إنه غير مستبعد خصوله عليها بتضحية مبلغ من المال يراوح ما بين سبعة ملايين قرش أو ثمانية ملايين يدفعها إلى الخزينة السلطانية، وقد أخذت فكرة الاستقلال تزداد قوة منذ تغلبه على أعدائه وعلى مشاغبات الجنود والارتباكات التي كانت تسود مالية البلاد»[٥٢].

وبالرغم من تبديد محمد علي لمخاوف السلطان من جراء إجراءاته الداخلية، وبالرغم من إرساله الحملات العسكرية سواء لرد الخطر الوهابي عن السلطنة، أم

(٥١) سليمان أبو عز الدين، ابراهيم باشا في سوريا، بيروت، المطبعة العلمية، ١٩٢٩، ص ٣٢.

(٥٢) أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ٣٣، راجع أيضاً محمد جميل بيهم، الحلقة المفقودة في تاريخ العرب، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الأولى، ١٩٥٠، ص ٢١.

لإخماد الحركة الثورية في اليونان[٥٣]، فإن السلطان العثماني ظل ينظر بعين الحذر إلى مطامع محمد علي في أراضي الامبراطورية، وخصوصاً في ولاية سوريا إثر مطالبته عدة مرات بضمها[٥٤]، مع ما رافق ذلك من استعدادات تنظيمية شملت مختلف مؤسسات الحكم بما فيها الجيش المصري، حين جرى تجنيد الفلاحين المصريين، واستخدام ضباط أوروبيين لتنظيمه، وكان في طليعتهم الكولونيل ساف (Seve)المعروف بسليمان باشا الفرنساوي[٥٥]. فضلاً عن إنشاء الكليات الحربية لتخريج الضباط وتدريبهم، والاهتمام بإعادة بناء الأسطول[٥٦] إثر الهزيمة الشهيرة التي مني بها محمد علي مع الأسطول العثماني في موقعة نافارين في ٢٠ تشرين الأول سنة ١٨٢٧[٥٧] في أثناء حرب المورة.

كان لحكام مصر على الدوام مصالح استراتيجية في بلاد الشام. فكانوا يتطلعون إليها ويطمعون بها في كل وقت[٥٨]، وكان مثل محمد علي في ذلك كمثل سائر الذين سبقوه من حكام مصر الأقوياء، حين لم يجد بداً من السيطرة على بلاد الشام، ومد سلطانه إليها. وكان السلطان العثماني قد وعد والي مصر بمنحه تلك البلاد كتعويض له إثر

(٥٣) بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ص ٥٤٦.

(٥٤) رستم، بشير بين السلطان، ج ١، ص ٥٠ و٥٥.

(٥٥) اسمه الكامل Alias Octave - Joseph Antheleme de Sêves كان ضابطاً مغامراً جريئاً شارك في معركة «الطرف الأغر» ومعركة «واترلو». وبعد انهيار نظام الامبراطورية البونابرتية التحق بخدمة محمد علي عام ١٨١٩. ثم أشهر إسلامه وتزوج وأنجب في مصر وعرف باسم الجنرال «سليمان باشا الفرنساوي». وقد كان له دور كبير إلى جانب ابراهيم باشا أثناء الحملة المصرية على سوريا ١٨٣١ - ١٨٤٠.

(٥٦) أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ٢٨.

(٥٧) محمد أحمد حسونة بك ذكرى **البطل الفاتح ابراهيم باشا ١٨٤٨ - ١٩٤٨**، الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، مجموعة أبحاث ودراسات لتاريخه تنشرها الجمعية بمناسبة انقضاء مائة عام على وفاته، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٨، صفحة ٦٠ وما بعدها. كذلك راجع أحمد فهيم بيومي، المرجع نفسه ص ٢٧١ وما بعدها.

(٥٨) جوزف حجار، **أوروبا ومصير الشرق العربي، حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية**، ترجمه عن الفرنسية بطرس الحلاق وماجد نعمة، مراجعة حسن فخر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، حزيران ١٩٧٦، ص ٤٥.

مساعدته للسلطنة في حرب المورة كما ذكرنا، «لكنه أخلف الوعد»[٥٩] وكان محمد علي قد تذمر من سياسة الباب العالي التي جعلته يتحمل وحده عبء حرب اليونان، تلك الحرب التي خسر فيها ما يقارب الثلاثين ألف عسكري من خيرة جنوده، وبلغت نفقاتها ٧٧٥ ألف جنيه، وفقدت مصر فيها أسطولها الحربي في موقعة نافارين[٦٠]. لذلك رأى أن مشروع السيطرة على سوريا كتعويض له عن خسائره في اليونان له ما يبرره. ومهما يكن من أمر، سواء أكان تطوع لحرب المورة من تلقاء نفسه، أم نتيجة لضغوطات الباب العالي عليه، فإن محمد علي كان ينتظر اعطاءه الولاية على سوريا، وإعفاءه من دفع الضرائب طوال سنوات الحرب[٦١].

لقد استرعت حرب المورة أنظار الدول الأوروبية إلى قوة الجيش المصري الفتي[٦٢]. وبالرغم من الخسارة الجسيمة التي لحقت بالحلف العثماني ـ المصري أمام انحياز انكلترا وفرنسا وروسيا إلى ثوار اليونان، فان الدول الأوروبية راحت تتطلع بعين الحذر والريبة إلى تصاعد القوة المصرية، وخصوصاً إثر الإصلاحات الكثيرة التي قام بها محمد علي في الداخل، واتباعه سياسة التسامح الديني وهذا رفع من مقامه في عيون الأوروبيين[٦٣].

أخذ شأن محمد علي يرتفع في بورصة العلاقات الدولية، وتنافست الدول الأوروبية على توظيف هذه القوة المتنامية كل منها في مجال مصالحها. فكانت فرنسا تفكر في تسخيره لتحقيق مطامعها الخاصة في مصر، بعد أن فشلت في إقناعه بالقيام بحملة مشتركة في بلاد المغرب العربي[٦٤]. فحاولت التقرب منه بغية تحقيق الحلم

(٥٩) بروكلمان، مرجع سابق، ص ٥٤٦ ـ ليست هي المرة الأولى التي يتراجع فيها السلطان العثماني عن وعده بإسناد ولاية الشام إلى محمد علي، إذ سبق له وتراجع عن وعده بإعطائه بر الشام إثر قضاء الجيش المصري على الحركة الوهابية في شبه الجزيرة العربية. انظر بهذا الخصوص، الشهابي، الغرر الحسان، ج٣، ص٦٠٩.

(٦٠) أحمد فهيم بيومي، ذكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا، ص٢٧٦.

(٦١) أبو عز الدين، المرجع السابق ص٣٠.

(٦٢) حجار، ص ٢٦ ـ أبو عز الدين، ص ٣١.

(٦٣) أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ٢٩.

(٦٤) **مجلة الفكر الاستراتيجي العربي**، العدد الثالث، كانون الثاني، ١٩٨٢، ص٢٣٠ ـ انظر عادل اسماعيل وإميل خوري، **السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة ١٧٨٩ إلى ١٩٥٨**، بيروت، دار النشر للسياسة والتاريخ ١٩٦٠ ـ ١٩٦١، ج٢، ص٧٠ ـ لوتسكي، مرجع سابق، ص١٢٥.

«البونابرتي»، القاضي باحتلال سوريا وقطع طريق الهند على الإنكليز، إذ كان هذا المشروع (الحلم) ما برح أمراً ثابتاً في سياسة فرنسا الشرقية[٦٥]. في حين أن روسيا كانت تحلم بالوصول إلى المياه الدافئة عن طريق تجزئة الامبراطورية العثمانية واقتسامها. بينما كانت السياسة البريطانية تتمحور حول خوفها على طريق الهند، والمحافظة على سياسة توازن القوى، لذلك تركز عمل الإنكليز، ومنذ البداية، على تأييد المماليك، ومناصرة أحد زعمائهم محمد بك الألفي. وقدوعدتهم بإعطائهم امتيازات، تمكنهم من تأمين خطوط المواصلات بين انكلترا والهند عن طريق البحر المتوسط ومصر والبحر الأحمر عوضاً عن الدوران حول رأس الرجاء الصالح[٦٦].

شكلت سياسة الإنكليز المشرقية عقدة العقد، وتعذر حلها على محمد علي كما تعذر على نابوليون من قبله[٦٧]. وكانت الدولة العثمانية ترى أن سوريا هي مفتاح البلاد العربية، وأن موقعها المتوسط بين مصر والأناضول جعلها تستميت للاحتفاظ بها، ولا تألو جهداً في سبيل ذلك، فإذا ما ضمّت إلى مصر انفرط عقد جزيرة العرب، وأدى ذلك إلى قيام دولة جديدة بديلة عن السلطنة العثمانية، وليس مشروعاً استقلالياً كما يرى بعض المؤرخين[٦٨] خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية السياسية والجغرافية والتي تعدّ المفصل الأساسي والرئيسي للمواصلات بين القارات الثلاث[٦٩]، لذلك منح السلطان العثماني محمد علي السودان وجزيرة كريت ومنح ابنه ابراهيم باشا ولاية جدة. كما كان مستعداً لإعطاء والي مصر كل ما يريده من مناطق وولايات تقع في أطراف امبراطوريته من دون أن يؤول ذلك إلى تقطيع أوصال أراضيها، لكن محمد علي كان يصر على بلاد الشام ولا يرضى عن تملكها بديلاً.

كانت خطة السلطان محمود تقضي بالتفريق بين محمد علي وابنه ابراهيم[٧٠].

(٦٥) حجار، ص ٢٦.

(٦٦) أبو عز الدين، ص ٢٠.

(٦٧) المرجع نفسه، ص ٣٦.

(٦٨) وجيه كوثراني، **وثائق المؤتمر العربي الأول ١٩١٣**، دار الحداثة، الطبعة الأولى ١٩٨٠، ص ٢٩ ـ أسد رستم، **آراء وأبحاث**، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٦٧، ص ١٣٨ وما يليها. أنظر أيضاً مجلة تاريخ العرب والعالم العدد ١٧/آذار ١٩٨٠، ص ٣ ـ ١٤.

(٦٩) حجار، مرجع سابق، ص ٥.

(٧٠) عبد الرحمن زكي، **ذكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا**، ١٨٤٨ ـ ١٩٤٨، الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، مجموعة أبحاث ودراسات لتاريخه تنشرها الجمعية بمناسبة انقضاء مائة عام على وفاته، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٨، ص ٢٩١ و٢٩٤.

فعمد إلى منح ابراهيم لقب «أمير مكة» اعترافاً بفضله في السيطرة على الحرمين مع ما يستتبع هذا اللقب من تقدم «أمير الحرمين» على جميع وزراء الدولة العثمانية، فأضحت له بذلك الرياسة الدينية حتى على والده محمد علي. لكن تلك الخطة العثمانية أخفقت لأن «أعظم ما يمتاز به ابراهيم هو إجلاله لوالده وخضوعه لرأيه على الدوام»(٧١).

وبما أن محمد علي رجل دبلوماسية وسياسة جمع في شخصه الذكاء والدهاء المقرون بالشجاعة وضبط النفس(٧٢)، وبعد أن يئس من إمكانية الحصول على ولاية الشام بالإسناد أو بالشراء، لجأ إلى تحقيق ارادته بالعنف(٧٣)، كان لديه من الوسائل المتعددة ما يغنيه عن استعمال القوة في بادىء الأمر. فعمد إلى إيجاد مراكز قوى داخل بلاد الشام تدين له بالولاء، ثم مضى يمتن ويجذر علاقاته بها ويكثفها سواء مع بشير شهاب حاكم جبل الشوف أم مع عبدالله باشا والي صيدا أم مع حاكم طرابلس مصطفى بربر، وكل ذلك بغية تيسير عمله وتسهيل الاستيلاء على بلاد الشام عندما تسمح الأوضاع الدولية بتحقيق ذلك.

تلك هي الحالة العامة التي كانت تسود البلاد الشامية عشية توجيه محمد علي الحملة المصرية إليها. وقد توخينا من هذا التمهيد الموسع، توضيح صورة «المقاطعات اللبنانية»، وكيفية تشكل السلطة السياسية القائمة فيها، والتي هي جزء من طبيعة النظام العثماني العام القائم على النظام المقاطعجي. وذلك مقدمة لدراسة دور «سكان المقاطعات اللبنانية»، فى حروبهم ضد الاحتلال المصري «للبنان» خصوصاً في عام ١٨٤٠، وما نتج عن هذا الاحتلال من تفسخ في العلاقات السياسية والاجتماعية، وإشكالات تناولت العلاقات بين الطوائف وفئات السكان، نتيجة «التغيرات الفوقية» التي حاول ابراهيم باشا فرضها عليهم من خلال محاولات إصلاح كان من ضمن أهدافها كسب الرأي العام المسيحي، وعطف الدول الأوروبية عليه.

---

(٧١) Paul Mouriez, **Histoire de Mehemet – Ali,** Paris 1858, T. 3, P.149. - بيير كوربيتس، ابراهيم باشا، عربه عن الفرنسية محمد بدران، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٧، ص ١٥٣.

(٧٢) ابو عز الدين، مرجع سابق، ص ٣ - ١٧، رستم، بشير بين السلطان. ج ١، ص ٥٨ - ٥٩.

(٧٣) رستم، بشير بين السلطان، ج ١، ص ٥٢.

الفصل الأوّل

بِلادُ الشّام في ظلّ الحكم المصري

أولاً: الحملة المصرية على بلاد الشام:

١ ـ ترقي علاقات محمد علي وبشير الشهابي:

أدرك بشير شهاب بدهائه السياسي وتضلعه من خفايا السياسة المحلية، أن أي حاكم إقليمي، مهما عظم شأنه، لا يمكنه الاستمرار في سدة الحكم إلا إذا كان مؤيداً من إحدى القوى الخارجية الفاعلة. لذلك، ومنذ تجربته السابقة أيام أحمد باشا الجزار والي صيدا، وما أعقبها من عزل إثر الموقف المتردد الذي اتخذه من الحملة الفرنسية على عكا، عزم بشير الثاني على توطيد علاقاته مع القوى الإقليمية التي رأى من خلالها أنها الوحيدة القادرة على مساعدته في بقائه في السلطة وتنفيذه لمشروع إحكام السيطرة على إمارة «جبل الدروز».

وكان النفوذ السياسي والغنى الاقتصادي لزعماء الدروز يقلقان بشير الثاني. فعمد إلى إضعافهم تدريجياً، الواحد تلو الآخر، مستتراً في البداية في ظل حليفه الأول بشير جنبلاط متخذاً من إثارة الدسائس وتنمية الخصومات الذاتية بين أعيان الدروز، وسيلة للقضاء عليهم جميعاً مقدمة لحصر السلطات السياسية بين يديه، فضلاً عن هدفه الرامي إلى خلق قوة بديلة عن الدروز قوامها النصارى، تدعم سلطته وتكون تحت تصرفه[1].

بدأ بشير شهاب ضرب قوى المقاطعجية منذ عام ١٧٩٧، عندما نكب مشايخ آل نكد، واستولى على أملاكهم وعقاراتهم[*]. ثم اقتص من أولاد يوسف شهاب

---

(١) أبو صالح، تاريخ الموحدين الدروز، ص ١٧٧.

(*) أنظر الوثيقة رقم ٥ ـ والوثيقة رقم ٦.

ومدبريهم جرجس باز وعبد الأحد باز[٢]. ثم عمل على إضعاف العماديين بعد أن أفقرهم وأجلاهم إلى حوران وعكا ومصر[٣]. ثم أعقب ذلك بالتضييق على زعماء الدروز من أركان الغرض اليزبكي أمثال آل أرسلان وآل تلحوق، وآل عبد الملك وغيرهم، حتى لم يبق من زعماء الإقطاع الدرزي، إلا حليفه القوي الشيخ بشير جنبلاط[٤].

كان الشيخ بشير جنبلاط من أكبر زعماء الجبل ثروة وجاهاً ومن اكثرهم رجالاً[٥]. فقد كان يسيطر على سبعة أقاليم هي الشوفان الحيثي والسويجاني مع بعقلين، وإقليم الخروب، وجزين وجبل الريحان، وإقليم التفاح، وسهل البقاع، وكان يملك ثلث الجبل حتى عام ١٨١٤[٦]. ويحمي أملاكه بقوة مسلحة بلغت قرابة العشرة آلاف رجل[٧]. وكان دخله السنوي يقدر بنحو المليون قرش[٨]. في حين أن بشير الثاني، رمز السلطة ورأس الهرم المقاطعجي، لم تكن ثروته لتسمح بالمقارنة مع ثروة الشيخ الجنبلاطي؛ فضلاً عن أن القرار السياسي الذي يجب أن يتخذه الأمير كان رهيناً وإلى حد كبير بسلطة الشيخ الدرزي[٩]. لذلك رأى بشير الثاني أن يغير الوضع وأن يحول مسار السلطة في الإمارة. في حين أن الشيخ بشير كان يرى الأمور تتجه لجعل الإمارة رهن يدي بشير الشهابي. فحاول إضعافه، لكي يبقى السيد الأول للقرار

---

(٢) الشدياق، مصدر سابق، ج ١، ص ١٦٢ و١٦٣ - الشهابي، الغرر الحسان، ج ٢، ص ٥١٣ و٥١٤ - تاريخ ميخائيل الدمشقي، **تاريخ حوادث الشام ولبنان (١١٩٢ - ١٢٥٧ هـ) (١٧٨٢ - ١٨٤١ م)** لمؤلف مجهول، تحقيق أحمد غسان سبانو، دار قتيبة، الطبعة الأولى، دمشق، ١٩٨١، ص ١٢٣ - ١٣٠ - أنظر سليم رستم باز، **الشيخ جرجس باز أو صحيفة من تاريخ لبنان**، مطابع الكريم الحديثة، جونية، لبنان، ١٩٦٨، ص ٣٨ وما يليها. أيضاً ابراهيم الأسود، تنوير الأذهان، ج ١، ص ٤١٣.

(٣) الشدياق، مصدر سابق، ج ١، ص ١٦٣ - المنير، مصدر سابق، ص ١١٩.

(٤) الشهابي، الغرر الحسان ج ٣، ص ٦٥٠ وما بعدها - هاني فارس، **النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث**، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٠ ص ٣٥.

(٥) M. martin au Baron Basquier, doc. dip. T. 3, P. 142.

(٦) M. Taitbout à MGR De Talley rand-perigord, doc. dip. T.3, P. 114.

(٧) Ibid. T.3, P. 146.

(٨) ضاهر، الجذور التاريخية. . ص ٤٨٩ - Chevalier, Op. Cit. P. 99

(٩) ضاهر، الجذور التاريخية، ص ٤٩٠ - حريق، مرجع سابق، ص ١٦٠ - ١٦١.

السياسي[١٠]. فكانت المعركة الحاسمة بين البشيرين كإحدى حلقات الصراع الأخيرة المتبقية أمام بشير شهاب، بعد أن أخذ التأزم يتصاعد بينهما، وراح الناس يتداولون عبارة «الجبل لا يتسع لبشيرين»[١١].

وكان الصراع الذي تفاقم بين عبد الله باشا والي صيدا ودرويش باشا والي الشام، والنتائج السياسية لمعركة المزة[١٢]، في غير مصلحة التحالف القائم بين عبد الله باشا وبشير الثاني. وانتهى المطاف بالأول محاصراً داخل أسوار قلعة عكا من قبل قوات الدولة العثمانية[١٣]، وبالآخر مستغيثاً بمحمد علي، طالباً إليه التوسط لإلغاء قرار عزله وإعادته حاكماً على إمارة الجبل[١٤].

رحب محمد علي بوفادة بشير الثاني إليه، فاستقبله بالبشاشة والترحاب قائلاً له: «لم يدخل على مصر رجل أعز منك»[١٥]، معرفاً الحضور عليه بقوله: «هذا كبير عشائر» «جبل لبنان» «تحت يده مائة ألف مقاتل»[١٦]. وقد جرت بينهما مداولات شتى كان بعضها على شيء من السرية[١٧] رافقها انشراح خاطر العزيز وتطييب خاطر الأمير

---

(١٠) يوسف خطار أبو شقرا، **الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية**، تحقيق عارف أبو شقرا، ١٩٥٢، هامش ص ١٥.

(١١) للتوسع في هذا الموضوع راجع أبو شقرا، الحركات، ص ١١ وما يليها.

(١٢) راجع معركة المزة في كتاب: رستم باز، **مذكرات رستم باز**، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، تحقيق فؤاد أفرام البستاني، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٦٨ ص ١٩ - وحيدر الشهابي، الغرر الحسان، ج ٣، ص ٧١٤ - وميخائيل مشاقة، **منتخبات من الجواب على اقتراح الأحباب**، (بيروت: نشر أسد رستم وصبحي أبو شقرا، مديرية الآثار، ١٩٥٥) ص ٨٦ و٨٧ - كرد علي، ج٣، ص ٣٥.

(١٣) حيدر الشهابي، **الأمير بشير والدولة العثمانية (١٧٨٨ - ١٨٣٠)** جمعه القس بدر حبيش، نشره بولس قرألي مدير المجلة البطريركية، مطبعة العلم، بيت شباب لبنان، ١٩٣٣، ج ١، ص ٣٤ - مشاقة، مصدر سابق، ص ٨٩ - حريق، مرجع سابق، ص ١٦١.

(١٤) أبو شقرا، الحركات، ص ٥ - الشهابي الأمير بشير والدولة العثمانية، ج ١، ص ٢٩ - مشاقة، الجواب على اقتراح. . ص٨٨.

(١٥) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، ج ١. ص ٤٦٣.

(١٦) الشهابي، الغرر الحسان، ج ٣، ص ٧٣٥ - أيضاً حيدر الشهابي، . الأمير بشير والدولة العثمانية ج ١، ص ٣٩.

(١٧) ميخائيل الدمشقي، المصدر السابق، ص ١٤٢ - بازيلي ص ١٣٢.

«فنظر إليه بعين الرفعة وأحبه كثيراً وأجلسه على المائدة وتلطف به حتى تعجب جميع الحاضرين من ذلك»[١٨].

وفي لقاء آخر بينهما، أسر العزيز بجميع ما يرغب فيه في جبل لبنان. «فكشف لبشير شهاب أنه مزمع على تملك بلاد الشام بالسيف»[١٩]، واغتنم الفرصة ليتخذ من حاكم الجبل صنيعة له يساعده في المستقبل على تحقيق مقاصده السياسية في الديار الشامية، بعد أن «آنس من الأمير شدة الحزم والعزم وصدق الولاء»[٢٠].

وفي أثناء ذلك كان العزيز يراجع الباب العالي بشأن إعادة عبد الله باشا إلى ولاية صيدا، وبشير الثاني إلى إمارة الجبل. وبعد عدة مراسلات نزل السلطان عند رغبة محمد علي، فأعاد عبد الله باشا إلى ولاية صيدا، وأمر برفع الحصار عن عكا، كما أمر بعودة بشير شهاب إلى إمارة الجبل كما كان في السابق[٢١].

استدعى محمد علي بشير الثاني إليه، وأطلعه على النتائج الإيجابية لاتصالاته مع الباب العالي. وخاطبه بالقول: «إنه لأجل حسن نيتك تسهلت هذه الأمور، وارتحنا من المتاعب، وهذا التعب والمراجعات إلى الدولة هو لأجل خاطرك فقط لا لأجل عبد الله باشا»[٢٢]، ثم أبقاه عنده خمسة أيام يتفاوض وإياه بشأن أخذ سوريا وضمها لولايته، «فارتبط الأمير بشير بقسم أنه يخدمه ويكون في طاعته إلى آخر نسمة من حياته ومن بعده أولاده. فسرَّ به وأكرمه وخلع عليه وعلى أولاده»[٢٣].

---

(١٨) الشدياق، أخبار الأعيان، ج ٢، ص ٤٢٥ ـ الشهابي، الغرر الحسان، ج ٣، ص ٧٣٤ ـ ٧٣٥، أيضاً الشهابي، الأمير بشير والدولة العثمانية، ج ١، ص ٣٧ ـ ٣٨.

(١٩) الشدياق، مصدر سابق، ج ٢، ص ٤٢٦.

(٢٠) ابراهيم الأسود، ذخائر لبنان، المطبعة العثمانية، بعبدا ١٨٩٦ ص ٣١٠.

(٢١) Le Chevalier Bruiere Desrivaux au vicomte De Montmorency Doc. Dip. T. 5, P. 48 – 49.
مشاقة، ص ٩٣ـ الشهابي، الأمير بشير والدولة العثمانية، ج ١، ص ٤٠ ـ ٤١ ـ الشدياق، ج ٢، ص ٤٢٦.

(٢٢) الشهابي الغرر الحسان، ج ٣، ص ٧٣٧ ـ ٧٣٨ ـ الشهابي، الأمير بشير والدولة العثمانية، ج ١، ص ٤٢ ـ رستم، بشير بين السلطان. . ج ١، ص ٣٩.

(٢٣) باز، مذكرات. . ص ٢٣ ـ الشهابي، الأمير بشير والدولة العثمانية، ج ١، ص ٤٣ ـ ٤٤ ـ الأسود، ص ٣٠٩ ـ أنظر أيضاً نوفل نوفل، **كشف اللثام عن محيا الحكومة والحكام في إقليمي مصر وبر الشام**، الجامعة الأميركية مخطوط تحت رقم: «M.S 956. N32. KA» ص ٤٥٣.

وعاد بشير شهاب عن طريق عكا، فأطلع عبد الله باشا على مضمون فرمان العفو الذي استصدره عزيز مصر من السلطان العثماني، وأظهره على شيء من مضمون تحالفه مع محمد علي. وعقد العزم على إرساخ علاقاته بقوى الخارج وضرب أعيان المعارضة في الداخل. وكان الشيخ بشير جنبلاط أبرز من يقف بوجه مطامعه، لذلك قرر التخلص منه[٢٤] بعد أن استغنى عن مساعدته وقويت سطوته وعاد أميراً على الجبل والساحل، يعمل وينفذ خططه السياسية تحت المظلة المصرية وحماية محمد علي. فعمد إلى فرض ضريبة عليه بلغت مليون قرش[٢٥] متخذاً منها وسيلة لشن الحرب عليه[٢٦].

وخشي محمد علي هزيمة حليفه في الصدام، مع الشيخ بشير جنبلاط فأبدى استعداده لإرسال قوات لمساعدته وخصوصاً أن أية هزيمة تلحق بالحاكم الشهابي تؤدي إلى ضياع أهداف العزيز التوسعية في بلاد الشام. فعمد إلى تجهيز عشرة آلاف جندي لمساعدة بشير الثاني إذا ما احتاج إليهم في حربه ضد التحالف اليزبكي - الجنبلاطي[٢٧]، كما قام عبد الله باشا بتجهيز قوة عسكرية من الأرناؤوط والهوارة جاوز عددها الثلاثة آلاف رجل، أرسلها لعضد بشير الشهابي، فضلاً عن إرساله مدافع طوب هاون لأجل حصار المختارة[٢٨].

أسفرت معارك المختارة عن هزيمة الشيخ بشير جنبلاط. و«أيقن» الأهلون أن

---

(٢٤) أبو صالح، تاريخ الموحدين الدروز السياسي، ص ١٨١.

(٢٥) الشدياق، ج ٢، ص ٤٢٧ ـ هشي، المراسلات، ج ٣، ص ٦٥ ـ الشهابي، الأمير بشير والدولة العثمانية، ج ١، ص ٥٠ ـ بازيلي، ص ١٣٢.

(٢٦) راجع الأسباب العديدة لخلاف البشيرين لدى ابو صالح، التاريخ السياسي للإمارة الشهابية، ص ٢٢٦ ـ —Ferdinand Pérrier, OP. Cit. P. 335 – 336

(٢٧) عبد العزيز نوار، وثيقة رقم ٦٨، ص ٢٧٢ ـ الشهابي الغرر الحسان، ج ٣، ص ٧٦٤ و٧٦٥، كتاب أمين بن بشير إلى أبيه بشأن تجهيز محمد علي عشرة آلاف جندي لمساعدة الأمير بشير ضد تحالف بيت جنبلاط وبيت عماد ـ الشهابي، الأمير بشير والدولة العثمانية ج ١، ص ٧٠ و٧٦, Narcisse Bouron, **Les Druzes, Histoire du Liban et de la montagne Houranaise.** Paris: Berger – levrault, 1930, P. 173 – voir aussi: Michel Chebli, **une histoire du Liban à l'époque des Emirs (1635 – 1841).** Imp. Catholique. Beyrouth 1955. P. 294.

(٢٨) الشهابي، الغرر الحسان، ج ٣، ص ٧٦٣ و٧٦٦.

الدولة العلية ناقمة على الشيخ بشير وراغبة في تشييد بنيان «دولة الأمير»[٢٩] فتوارى الشيخ بشير ملتجئاً مع كثيرين من أنصاره إلى الشام. إلا أن واليها راح يخادعهم على يد قائد عسكره حتى استسلموا. فقتل الشيخ علي العماد وسجن باقي المشايخ في قلعة دمشق[٣٠]، ثم نقلوا فيما بعد إلى عكا وحبسوا في قلعتها[٣١]. وخشي بشير الثاني مغبة إبقاء بشير جنبلاط رهينة لدى عبد الله باشا. فكتب يرجو إليه في إعدام سجينه، لكن الوالي راح يماطل في الاستجابة إلى الطلب، ربما كان هدفه استنزاف المزيد من أموال الشيخ أو الحفاظ على التوازن بين أحزاب الجبل، فبادر بشير شهاب إلى الكتابة إلى ولده أمين الموجود في مصر لكي يطلب إلى عزيزها التدخل لدى عبد الله باشا لإعدام الشيخ. فكتب محمد علي إلى والي صيدا قائلاً: «بمحال وصول أمري هذا إليك، اقضي على الشقي بشير جنبلاط» فتم خنقه مع الشيخ أمين عماد في شهر أيار من عام ١٨٢٥[٣٢].

استولى بشير الثاني على ممتلكات الشيخ بشير، وضمها كلها إلى أملاكه. ثم أناط أحكامها وإدارتها بأولاده وأقاربه ومؤيديه. ووضع يده أيضاً على أملاك خصومه السياسيين ممن وقفوا بجانب الشيخ بشير بعد أن انتقم منهم[٣٣] بقسوة فائقة، فضلا عن

(٢٩) أبو شقرا، الحركات، ص ١٣ - راجع معركة المختارة في مجلة أوراق لبنانية، السنة الأولى، ص ٣٠٥ و٣٨٧. والسنة الثانية ص ٣١ و١٨١ - انظر ياسين سويد. **حرب البشيرين أو الصراع الدامي على الزعامة في الإمارة الشهابية**، جريدة السفير تاريخ ١١ - ٥ - ١٩٨٥.

(٣٠) الشدياق، ج ٢، ص ٤٣٦ - الشهابي، الأمير بشير الدولة العثمانية، ج ١، ص ٧٩ - هشي، المراسلات، ج٣، ص٨٣، انظر كذلك نوفل نوفل، كشف اللثام.. ص ٤٦١.

(٣١) الدمشقي، مصدر سابق، ص ٧٢، الشدياق، مصدر سابق، ص ٤٣٨.

(٣٢) نوفل، كشف اللثام، ص ٤٦١ - الدمشقي، مصدر سابق، ص ١٤٤ - باز، مذكرات، ص ٢٧ - هشي، المراسلات الاجتماعية.. ج ١، ص ٣٢ - ٤٧. Pérrier, Op. Cit. P. 336. كذلك أوراق لبنانية، السنة الثالثة، ص ٥٦٥ - ٥٦٧ - الشهابي، الغرر الحسان، ج ٣، ص ٧٧٧ - ٧٧٨ - بازيلي، ص ١٣٣ - تنوير الأذهان، ج ١، ص ٤٢٠.

(٣٣) الشدياق، مصدر سابق، ج ٢، ص ٤٣٨ - الشهابي، الغرر الحسان.. ج ٣، ص ٧٧٦ و٧٧٧ - كذلك الشهابي، الأمير بشير والدولة العثمانية، ج ١، ص ٨٣ - أبو شقرا، الحركات، ص ١٥ و١٦ - انظر تشالز تشرشل، **جبل لبنان عشر سنوات إقامة ١٨٤٢ - ١٨٥٢**، ترجمة عن الانكليزية فندي الشعار، دار المروج، بيروت، ١٩٨٥، المجلد الثاني، ص ٣٥.

هدمه لمباني آل جنبلاط في المختارة وبعذران[٣٤]، والجامع المختارة، بناء لطلب عبد الله باشا[٣٥].

٢ - الحملة المصرية على بلاد الشام وسقوط المناطق والمدن:

بعد أن اطمأن محمد علي إلى أوضاع مصر الداخلية وإلى قدرته العسكرية، وبعد أن رأى أن الأوضاع الدولية أصبحت مؤاتية لتنفيذ مشروعه في الاستيلاء على بلاد الشام، انصرف يترقب الفرصة المناسبة للانقضاض عليها بعدما فشلت جميع جهوده للحصول عليها سلماً.

وبدلاً من أن توليه الدولة العثمانية ولاية صيدا التي طالب بها مكافأة له على جهوده وخسائره في حرب المورة كما ذكرنا آنفاً عمدت إلى إعطائه جزيرة كريت[٣٦]. عندها أخذ في مجافاة الدولة، وعدم الامتثال لأوامرها وطلباتها. وامتنع عن المساهمة في دفع التعويضات مع السلطان إثر حرب اليونان[٣٧].

وبينما كانت الدولة العثمانية منشغلة بإخماد ثورة البوسنة والقضاء على أعمال الشغب التي قامت في إلبانيا، وفي الوقت الذي تم فيه سحب القوات العثمانية الموجودة في حلب نحو بغداد للقضاء على حركة التمرد التي قام بها واليها داوود باشا، وبينما كانت دمشق تعيش في حالة من الفوضى والاضطراب بعد أن قتل السكان واليها سليم باشا، وانصراف السلطنة لحربها مع روسيا[٣٨]، قرر محمد علي اغتنام هذه الفرص للبدء بتحقيق عملياته في جنوب سوريا بغية إسقاطها في قبضته وتنفيذ حلمه الذي راوده منذ فترة طويلة مستفيداً من انهماك الدول الأوروبية في معالجة وإخماد الثورات التي نشأت

(٣٤) مشاقة، مصدر سابق، ص ١٠٢ - أبو شقرا، الحركات، ص ١٥.

(٣٥) انظر وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الوثيقة رقم ١٤٤٦١ - أيضاً: الشدياق، مصدر سابق، ج ٢، ص ٤٣٧ - مشاقة، مصدر سابق، ص ١٠٢ - راجع صراع البشيرين، عباس أبو صالح، **التاريخ السياسي للإمارة الشهابية في جبل لبنان، ١٦٩٧ - ١٨٤٢ م، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٤ ص ٢٢٢ - ٢٣٢**.

(٣٦) **أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ٤٦**.

(٣٧) **أحمد حروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٤، ص ٣٣.

(٣٨) نوفل نوفل، كشف اللثام، ص ٤٦٦ - مشاقة، منتخبات من الجواب، ص ١٠٩ - ١١٠ - أبو عز الدين، ص ٣٧.

بتأثير مبادىء الثورة الفرنسية التي عمت شعوب معظم الدول الأوروبية وأنظمتها في سنوات ١٨٣٠ - ١٨٣٤.

أ - أسباب الحملة على بر الشام:

ليس من السهل الإحاطة بكل الأسباب التي دفعت محمد علي للسيطرة على البلاد الشامية. ولا يتسع المجال هنا لتحديد ذلك بالتفصيل غير أنه يمكن التمييز بين الدوافع الحقيقية للاحتلال، والذرائع التي أعلنها محمد علي، متخذاً منها حجة إعلامية، للبدء بعملية الاستيلاء على بلاد الشام.

فالأسباب الحقيقية للسيطرة على سوريا كانت تكمن في الدرجة الأولى في مطامع محمد علي التوسعية، ومد سلطان حكمه وسيطرته على أقاليم واسعة كبلاد الشام وما تحتويه من خيرات وأراضٍ خصبة ذات كثافة سكانية عالية تغذي جيشه الفتي وحاجته إلى الرجال[٣٩]، فضلاً عن رغبته في إبعاد عاصمة بلاده عن الحدود العثمانية بحيث يجنبها خطر الاحتلال في الأوقات الحرجة[٤٠]. إن ما كتبه كلوت بك (Clot - Bey) في كتابه المطبوع سنة ١٨٤٠، وهو أحد كبار رجال الإدارة لدى محمد علي، ينم على الحقيقة بكاملها عندما يقول: «إن ضم سوريا إلى مصر كان ضرورياً لصيانة ممتلكات العزيز. فمنذ تقرر في الأذهان إنشاء دولة مستقلة وجب الاعتراف بأنه لا يمكن إدراك هذه الغاية إلا بضم سوريا إلى مصر. وقد رأينا فعلاً أن شكل البلاد الحربي لا يجعلها بمأمن من الغزوات الخارجية خصوصاً عن طريق بوغاز السويس. فإذا استثنينا غزوة الفاطميين المغاربة وغزوة الفرنسويين بقيادة بونابرت نجد أن سائر الغزوات جاءت عن طريق سوريا كغزوة قمبيز والاسكندر والفتح الإسلامي وغزوتي الأيوبيين والأتراك وعليه لا يمكن الاطمئنان إلى بقاء مصر مستقلة إلا بإعطائها الحدود السورية لأن حدودها ليست في السويس بل في طوروس»[٤١].

(٣٩) نذكر بقول محمد علي: «من جبال لبنان أجند جنودي. فأدرِّب منهم جيشاً كبيراً ولا أقف به إلا على ضفاف دجلة والفرات». عبد الرحمن زكي، ذكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا، ص ٢٩٩.

(٤٠) أبو عز الدين، ص ٥١.

(٤١) أ. ب كلوت بك، **لمحة عامة إلى مصر**، عرَّبها عن الفرنسية محمد مسعود، مطبعة أبي الهول، دون تاريخ، الجزء الأول، ص ١٢١ - ١٢٢ - انظر بهذا الخصوص، تشالز تشرشل، جبل لبنان عشر سنوات اقامة، المجلد الثاني ص ٥١ - ٥٢.

أضف إلى ذلك ما أورده سليمان أبو عز الدين في كتابه «ابراهيم باشا في سوريا»: أن سوريا بلاد كثيرة الجبال والوديان ونظراً لاشتهار سكانها البالغ مليوني نسمة، بالشدة والبأس فانه يسهل على جيش منظم كالذي يريد إنشاءه محمد علي أن يجعلها سداً منيعاً بوجه غزاة الشمال، وارتفاع نسبة السكان فيها يخفف من وطأة التجنيد على الفلاح المصري. وبما أن مصر دولة تسير على خطى التصنيع فإن وجود الخشب والفحم الحجري والنحاس وسائر المعادن، يلائم الأعمال الصناعية، فضلاً عما لسوريا من الأهمية السياسية والاقتصادية بسبب موقعها الجغرافي واتصالها بالأناضول وعلاقاتها التجارية بأواسط آسيا، حيث تمر بها قوافل التجارة «حاملة حاصلات الشرق إلى الغرب ومصنوعات الغرب إلى الشرق، كما أنها طريق الحجاج إلى بيت الله الحرام»[٤٢].

تلك هي الأسباب الحقيقية التي دفعت محمد علي للتفكير بالسيطرة على سوريا أما الذرائع التي اتخذ منها وسيلة للزحف على عكا، كمسألة الفلاحين المصريين، ومسألة الدين وبذور دود الحرير، فتبقى من باب التبرير لقيامه بتلك الحملة.

ب - مراحل الاحتلال المصري ودور بشير الثاني فيه:

بدأ المصريون عملياتهم العسكرية بأن حشدوا نحو ثلاثين ألف مقاتل، يدعمهم أربعون مدفعاً من مدافع الميدان وعدد من مدافع الحصار[٤٣].

وفي العشرين من شهر تشرين الثاني عام ١٨٣١، توجهت طلائع الجيش المصري إلى قلعة عكا، المعدودة من الوجهة الحربية مفتاح إقليم الشام وحلب[٤٤] وبدأت منذ ذلك التاريخ تضيّق الخناق عليها بعد أن حاصرتها من جميع الجهات براً وبحراً[٤٥].

(٤٢) أبو عز الدين، ص ٥٢ - أنظر أيضاً، هاني فارس، مرجع سابق، ص ٦٤ - ٦٥.

(٤٣) عبد الرحمن زكي، ذكرى البطل الفاتح، ص ٣٠٤ و٣٠٥، أبو عز الدين، ص ٧٣.

(٤٤) محمد صادق أفندي قاضي مكة إلى محمد علي باشا، **المحفوظات الملكية المصرية**، تحقيق أسد رستم، بيروت، الجامعة الأميركية (١٩٤٠ - ١٩٤٣) ج ٢ ص ٤٠، ونابيير إلى بوغوص، المصدر عينه، ج ٤، ص ٤٧٥ - رستم، بشير بين السلطان. ج ٢، ص ٢١٨ - يوسف مزهر، تاريخ لبنان العام، ج ١، ص ٤٦٥ -

Bouron, Op. Cit. P. 177.

(٤٥) رستم، بشير بين السلطان... ج ١، ص ٦٢ - محمد فريد، تاريخ الدولة العلية. ص ٤٤٩.

صمدت عكا أمام الهجمات المتكررة التي كانت تقوم بها القوات المصرية. وبالرغم من محاولات ابراهيم باشا المتعاقبة للاتفاق مع عبد الله باشا وإسقاط قلعة عكا صلحاً، فإنه أصرَّ على المقاومة. وشعر محمد علي أنه في سباق مع الوقت، فأي تأخير في إتمام السيطرة على كامل سوريا يعود عليه بالضرر المعنوي والمادي وخصوصاً بعد أن بدأت الإشاعات تتصاعد عن عجز القوات المصرية عن فتح عكا. لذلك قرر ابراهيم باشا متابعة توغله في بر الشام، وفتح المناطق الداخلية بسرعة، ومن ثم التفرغ لحصن عكا فيما بعد.

وفي الوقت الذي كان فيه ابراهيم باشا يدك حصون عكا بمدافعة الميدانية، كان السلطان العثماني يصب عليه فيضاً من اللعنات، ويسلِّط عليه سيلاً من الفتاوى الشرعية والدينية. فرمى مصر بالمروق، وأصدر خطاً شريفاً يعلن فيه حصار ثغورها، وفرماناً شاهانياً بتجريد محمد علي وابراهيم من سلطتهما ومراتبهما وبإباحة دمائهما[٤٦]. ثم عمد إلى تعيين حسين باشا قائداً عاماً للجيش العثماني المتوجه لقتال المصريين، وولّاه حكومة مصر وكريت والحبشة وتوابعها بعد أن عزل محمد علي وابنه. فرد العزيز باستصدار فتوى من شريف مكة بتكفير السلطان، كما زاد اهتماماً بمتابعة أعماله القتالية لحسم الموقف بسرعة وبمنتهى الشدة[٤٧].

أزعج امتناع عكا عن السقوط محمد علي، وقلقت أفكار الشعب، فأصدر في الثامن من آذار سنة ١٨٣٢ أوامر مشددة تمنع إذاعة أنباء الحرب. وقد وصل الأمر إلى إعدام بعض الأشخاص جزاء ثرثرتهم [٤٨]، وحرّم على المصريين ذكر الشام على الإطلاق في أثناء حصار عكا [٤٩].

شدد ابراهيم باشا قبضته في الحصار واستمر يرجم القلعة بالمدفعية بلا هوادة بينما كانت قواته تقوم بحفر الخنادق قرب الأسوار، ونقل السلالم ونصب المدافع. وفي السابع والعشرين من أيار قام الجيش المصري بهجوم عام، انتهى بسقوط القلعة

(٤٦) كوربتيس، مرجع سابق، ص ١٥٨ ـ زكي، ذكرى البطل الفاتح، ص ٣١٧.
(٤٧) أبو عز الدين، ص ٨٠.
(٤٨) نوفل، كشف اللثام، ص ٤٦٩ ـ كوربتيس، مرجع سابق، ص ١٥٩.
(٤٩) نادر العطار، **تاريخ سوريا في العصور الحديثة**، مطبعة الإنشاء، دمشق ج ١، ص ١٨٧.

واستسلام ما تبقى من حاميتها مع صاحبها عبد الله باشا الذي نقل أسيراً إلى الاسكندرية بعد أن أعطي الأمان على نفسه وعياله [٥٠].

وبعد سقوط عكا والساحل الشامي، توجهت أنظار ابراهيم باشا نحو دمشق، أكبر المدن السورية وأهمها [٥١]، فتقدم إليها بجيش مؤلف من ثمانية عشر ألف مقاتل وأربعة وعشرين مدفعاً. وبالرغم من تصميم أهالي دمشق على محاربة ابراهيم باشا، وجوابهم عن كتابته إليهم: «إن ما عندهم غير رصاص وبارود» فإنهم ما لبثوا أن سلَّموا المدينة إليه فدخلها أولاً بشير شهاب مع مسلحيه، ثم دخلتها جيوش القوات المصرية [٥٢].

وكان بشير الثاني في البدء رغم نداءات عزيز مصر، قد فضل التزام الحياد في الصراع الدائر بين محمد علي باشا وعبد الله باشا ريثما تنجلي حقيقة الوضع بحدث جسيم [٥٣]. وهذا ما حدا بمحمد علي إلى الكتابة اليه مهدداً متوعداً بأنه إذا أحجم عن الانضمام إلى الجيش المصري في عكا، فإنه سيخرب مساكنه ويغرس موضعها تيناً [٥٤]، وسيدك دياره دكاً، ويقطع «دابر الدروز» قطعاً[٥٥]. عندها حزم حاكم الجبل أمره، وقام قاصداً معسكر عكا على رأس مئة فارس متخطياً ضغوطات السلطات العثمانية عليه

(٥٠) المحفوظات الملكية المصرية ج ٢، ص ٢٠ ـ أسد رستم، **الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي باشا**، (منشورات الجامعة الأميركية، ١٩٣٠ ـ ١٩٣٤) ج ١، ص ١٣٧ ـ ١٣٩ ـ كذلك راجع تقارير قنصل النمسا في صيدا. انطون كتافاكو في «**فتوحات ابراهيم باشا المصري في فلسطين لبنان وسوريا**» تعريب بولس قرألي، المجلة البطريركية، ١٩٣٥ ص ٢٠ ـ ٢١ و ٢٥ ـ ٢٦، نوفل نوفل، ص ٤٧٠ ـ ٤٧١.

M. Jorelle à M. Casimir – Perier. Doc. Dip, T.5, P. 233 – 234.

(٥١) المحفوظات الملكية، ج ٢، ص ١٠ ـ مشاقة، مصدر سابق ص ١١٣.
(٥٢) مؤرخ مجهول، **مذكرات تاريخية عن حملة ابراهيم باشا على سوريا**، تحقيق أحمد غسان سبانو، دار قتيبة، دمشق، لا. ت. ص ٤٨ و٤٩ ـ كتافاكو، مصدر سابق، ص ٢١ و٢٢ ـ نعمان قساطلي، **الروضة الغناء في دمشق الفيحاء**، طبع في بيروت ١٨٧٦، ص ٨٩ ـ زكي، ذكرى البطل الفاتح.. ص ٣٢٢.
(٥٣) غيز، مصدر سابق، ج ٢، ص ٩٤ ـ بازيلي، ص ١٣٩. Chébli. Op. Cit. P. 347.
(٥٤) الشدياق، ج ٢، ص ٤٤٤ ـ نوفل، كشف اللثام، ص ٤٦٨.
(٥٥) محمد علي باشا إلى بشير الشهابي، المحفوظات، ج ١، ص ١٣٥.

للبقاء على ولائه للسلطان[٥٦] فالتقاه ابراهيم باشا بالترحيب والإكرام[٥٧].

وبعد احتلال دمشق تابع ابراهيم باشا زحفه شمالاً، فسقطت حمص في الثامن من شهر تموز، بعد معركة حامية مع الجيش العثماني خسر فيها هذا الأخير أكثر من ألفي قتيل وألفين وخمسماية أسير[٥٨]. ثم سقطت حماه في اليوم التالي[٥٩]، فمدينة حلب التي ملكها بالأمان في الخامس عشر من الشهر نفسه[٦٠].

وتراجع العثمانيون نحو مضيق بيلان عبر جبال طوروس (الأمانوس) التي تفصل بين بر الشام وأدنة وتحصنوا فيه. فالتف ابراهيم باشا على ميسرتهم واحتل الهضاب المواجهة لقواتهم، ثم فاجأهم بنيران المدفعية من الأمكنة التي لم يحسبوا لها حساباً مما اضطرهم إلى التراجع بعد أن حلَّت بهم خسائر جسيمة. وبتراجعهم انكشفت الاسكندرونة وباياس أمام المصريين فاحتلوهما ثم احتلوا طرسوس وأدنة دون أدنى مقاومة[٦١].

بعد موقعة بيلان، استطاع ابراهيم باشا أن يصل إلى جبال طوروس الحد الطبيعي ما بين بلاد الشام والأناضول[٦٢]. وهناك وقف القائد المصري متريثاً، انتظاراً لورود التعليمات إليه من مصر. لكن العثمانيين عبأوا قواتهم بقيادة رؤوف باشا ورشيد باشا الصدر الأعظم مقدمة لمعركة نهائية وفاصلة بين الجيشين[٦٣].

(٥٦) عبد العزيز نوار، وثيقة رقم ٧٢، ص ٢٨٢ ـ ٢٨٣ ـ أنظر، أغناطيوس طنوس الخوري، مصطفى آغا بربر حاكم إيالة طرابلس وجبلة ولاذقية العرب (١٧٦٧ ـ ١٨٣٤)، مطبعة الرهبانية اللبنانية، بيروت، ١٩٥٧، ص ٢٣١.

(٥٧) الشهابي، الغرر الحسان، ج ٣، ص ٨٢٠ ـ ٨٢١ ـ نوفل، كشف اللثام، ص ٤٦٨ ـ

(٥٨) الشهابي، الغرر الحسان، ج ٣، ص ٨٦٦ ـ ٨٦٧ ـ أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ٩٦ ـ ٩٧ ـ انظر معركة حمص لدى عبد الرحمن زكي، ذكرى البطل الفاتح... ص ٣٢٢ ـ ٣٣١.

(٥٩) حروب ابراهيم باشا المصري في سوريا والأناضول، مؤرخ مجهول، (نشر رستم وقرألي) المطبعة السورية، لا. ت. هامش صفحتي ٢٠ و ٢١.

(٦٠) رستم، الأصول العربية، ج ٢، ص ٢١ ـ ٢٢ ـ المحفوظات الملكية.. ج ٢، ص ٤٥ ـ الشهابي، الغرر الحسان، ج ٣، ص ٨٦٧ ـ ٨٦٨ ـ كتافاكو، مصدر سابق، ص ٢٩ ـ ٣٠ ـ كذلك حروب ابراهيم باشا المصري ج ١ ص ٢١ ـ أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ١٠٢ ـ ١٠٣.

(٦١) رستم، الأصول ج ٢، ص ٢٧ ـ ٢٨، رستم بشير بين السلطان.. ج ١، ص ٨٥ ـ ٨٦، كتافاكو ص ٣٤ ـ ٣٥، زكي، ذكرى البطل الفاتح، ص ٣٣٦ ـ ٣٣٧.

(٦٢) أبو عز الدين، ص ١١٠ ـ زكي، ذكرى البطل.. ص ٣٣٨.

(٦٣) أبو عز الدين، ص ١١٤.

وانجلت معركة قونية عن أعظم انتصار حققه ابراهيم باشا منذ أن بدأ زحفه على بلاد الشام[٦٤]. فانفتحت طريق الآستانة أمام الجيوش المصرية، فتقدم ابراهيم باشا نحو كوتاهية مصمماً على دخول بروسة وخلع السلطان[٦٥]. لكن محمد علي آثر التريث ريثما ينجلي غبار الزوبعة الدولية التي أثارها انكسار الجيش العثماني في قونية، وانفتاح الطريق أمام القوات المصرية حتى البوسفور، وإمكانية ولوج عاصمة الترك وخلع سلطانهم[٦٦].

بعد احتلال كوتاهية من دون مقاومة، أوقف القائد المصري تقدمه العسكري لأسباب سياسية ناشئة عن تضارب سياسة مصر مع السياسات الأوروبية، وتحديداً مع تلك المتعلقة بسياسة التوازن الدولي، وعدم السماح لأي دولة عظمى بأن تحقق مكاسب تلحق الضرر بدولة أخرى. فروسيا كانت تقليديا تطمح بالاستيلاء على الآستانة والمضائق، وهي، لأجل ذلك، عملت جاهدة للحؤول دون قيام سلطان قويّ في عاصمة آل عثمان[٦٧] يقطع عليها مستقبلاً الطريق للحصول على بعض ميراث «الرجل المريض». وانكلترا كانت تنظر بعين الحذر والخشية الى انتصارات ابراهيم باشا، وما تجره سيطرته على الآستانة من تدخل روسيا تدخلاً عسكرياً يهدد المصالح البريطانية في البحر المتوسط، فضلاً عما يستتبع سقوط الآستانة من قيام دولة إسلامية قوية بزعامة مصر، تهدد طرق المواصلات البريطانية المتجهة نحو الهند. أما فرنسا فكانت تنظر بعين العطف إلى التغلغل المصري داخل بر الشام، لكنها كانت تخشى أيضاً التدخل الروسي وما يستتبعه من إخلال بموازين القوى السائدة آنذاك.

وبما إن الحكومة البريطانية كانت منشغلة في المياه الهولندية والبرتغالية، رافضة عقد معاهدة تحالف مع السلطنة العثمانية، اتجهت أنظار السلطان نحو روسيا، التي سرعان ما لبت طلب الاستغاثة فأرسلت بعضاً من أسطولها إلى مياه الآستانة، حيث

(٦٤) المرجع عينه، ص ١١٧.

(٦٥) ابراهيم باشا إلى محمد علي باشا، المحفوظات ج ٢، ص ٢٠٤ ـ كرد علي، خطط الشام، ج ٣، ص ٥٤ و ٥٦ ـ بروكلمان، ص ٥٤٨ ـ أبو عز الدين، ص ١١٠ وما بعدها ـ رستم، بشير بين السلطان.. ج ١، ص ٨٧ و ٨٨، راجع أيضاً معركة قونية لدى عبد الرحمن زكي، ذكرى البطل الفاتح، ص ٣٤٧ ـ ٣٥٥.

(٦٦) محمد علي باشا إلى ابراهيم باشا، المحفوظات ج ٢، ص ٢٣١، المصدر نفسه، محمد علي باشا إلى ابراهيم باشا، ج ٢، ص ٢٨٨ ـ كلوت بك، لمحة عامة إلى مصر، ج١ ص١٢٠.

(٦٧) محمد فريد، تاريخ الدولة.. ص ٤٥٠ ـ ٤٥١ ـ أبو عز الدين، ص ١١٩.

رست أمام دار السفارة البريطانية «قوة بحرية روسية صغيرة، ونزل إلى البر الآسيوي المقابل خمسة عشر ألف جندي روسي»[٦٨].

إزاء هذا التدخل الروسي ثارت ثائرة كل من فرنسا وبريطانيا والنمسا، فألحت على السلطان محمود بوجوب عقد الصلح مع محمد علي وقبول مطالبه. ولم تجد روسيا بداً من موافقة سائر الدول الأوروبية على عقد الصلح. ولما لم يكن لدى السلطان أي بديل آخر بعد أن هزم في ميادين السياسة والقتال اضطر صاغراً إلى التسليم بالصلح. فتم في ١٤ أيار عام ١٨٣٣ قبول اتفاق كوتاهية القاضي بتأييد حكم محمد علي باشا على مصر وكريت، وتوجيه إيالة طرابلس الشام ومتصرفية القدس ونابلس وإيالتي الشام وحلب إليه. واستصدر فرماناً بإعطاء ولاية أدنة لولده ابراهيم مع تجديد ولايته على جدّه وتلقيبه «بشيخ الحرم المكي» وجعله محصلاً لاقليم أدنة[٦٩] مقابل تعهد محمد علي بأن يدفع عن سوريا الأموال التي كان يدفعها الولاة السابقون، وأن يجلو عن البلاد التي احتلها ولم توضع تحت سلطته بموجب الاتفاق المذكور[٧٠].

وفي هذا الصدد يبرز دور بشير الثاني كقائد من قواد الاحتلال المصري. يقول جوزف حجار: «وقف الأمير بشير علناً إلى جانب إبراهيم باشا، وشاركته في ذلك

---

(٦٨) Le Barron Rossin au duc de Broglie, Doc. Dip.
T. 22. P. 237-239 et 256.
كلوت بك، مصدر سابق، ص ١٢٠ - ١٢١ - محمد فريد، تاريخ لدولة.. ص٤٥١ - لوتسكي، ص ١٢٩ - رستم، بشير بين السلطان.. ج١، ص ٨٩ - ٩١.
Bouron, Op. Cit. P. 177 – 178.

(٦٩) محمد علي باشا إلى الصدر الأعظم، المحفوظات ج ٢، ص ٣١٢ - أبو عز الدين ص ١٢٦ - عبد الرحمن زكي، ذكرى البطل الفاتح، ص ٣٦٠ - راجع أيضاً مواقف الدول الأوروبية من محمد علي، في مجلة الفكر الاستراتيجي العربي العدد ٣ تاريخ كانون الثاني ١٩٨٢، ص ٢٢٧ وما بعدها - بيهم، الحلقة المفقودة.. ص ٢٣.

(٧٠) يقول أسد رستم في كتابه بشير بين السلطان والعزيز، ج ١، ص ٩٤: «بهذه المناسبة إن ما يسميه المؤرخون اتفاق كوتاهية يختلف عن سائر الاتفاقات من نوعه، فهو شفهي ينقصه نص معين وتوقيع طرفين متعاقدين. وجل ما هنالك من الوثائق الخطية هو فرمان سلطاني بتعيين محمد علي باشا والياً على مصر وتوابعها وإيالات بر الشام وجزيرة كريد، وفرمان آخر بتعيين ابراهيم باشا محصلاً على أدنة، وكتابان من الصدر الأعظم ومن السر عسكر يشعران بانتهاء المشكلة». - انظر كذلك لوتسكي ص ١٢٩ - ١٣٠.

قبائل عربية نافذة. وكان هذا الأمير على مراوغته قد بهر بأمجاد محمد علي وكانت تأتمر بأمره كتائب درزية متمرسة بالحرب مرهوبة الجانب في كل المنطقة»[٧١].

ولم يقتصر دوره على مواكبة قوات ابراهيم باشا في أثناء الاحتلال. بل قام بدور إداري مهم. ففي أوائل نيسان من عام ١٨٣٢ قدم ابراهيم باشا من عكا إلى طرابلس على رأس عشرة آلاف مقاتل، في حين بقي بشير الثاني في المعسكر مع عباس باشا وابراهيم باشا الصغير[٧٢] يدير مصالح البلاد الإدارية ويختم ما يلزم من الأوراق والأوامر بختم ابراهيم باشا وذلك كونه ملماً باحوال بر الشام وحركات السكان والأهالي[٧٣]. على أن الدور الأبرز الذي كان ينتظر بشير الثاني وأولاده هو قيامهم، وبناء على أوامر ابراهيم باشا بقمع حركات العصيان والتمرد، التي كان بعضها آخذاً برقاب بعض، مسرحها «المقاطعات اللبنانية» وسائر مقاطعات بر الشام. فما إن يوفق القواد المصريون بالقضاء عليها في مكان حتى تندلع في مكان آخر طوال فترة الاحتلال المصري. ولم تنته إلا بانتهاء حكم محمد علي في بلاد الشام كما سنرى في الفصول اللاحقة.

٣ ـ الادارة المصرية واصلاحات ابراهيم باشا:

قضى اتفاق كوتاهية المعقود بين عزيز مصر والسلطان العثماني بتوجيه جميع الإيالات الشامية إلى عهدة محمد علي[٧٤]، مما حتم على المصريين ضرورة تنظيم المناطق التي خضعت لسلطانهم. وإذا كانت نيات العزيز قد اتجهت فعلا لإقامة دولة قوية بديلة عن السلطنة العثمانية، فإن أولى طروحاته كان العمل على إيجاد إدارة مصرية في المقاطعات والأقاليم التي خضعت لسلطته. فكان ابراهيم باشا حاكماً عاماً على سوريا، ومحصلاً لأموال أدنة، وكانت إقامته في أنطاكية كي يستطيع منها الإشراف على تحركات العثمانيين في الشمال[٧٥].

---

(٧١) حجار، مرجع سابق، ص ٦١.
(٧٢) حروب ابراهيم باشا المصري، ج ١، ص ١٥.
(٧٣) المحفوظات الملكية، ج ١، ص ١٧٦.
(٧٤) رستم، بشير بين السلطان.. ج ١، ص ٩٣.
(٧٥) العطار، مرجع سابق، ج ١، ص ١٦٧.

وكانت أولى الإشكالات التي واجهت ابراهيم باشا، والتي حلها بعفوية غير متوقعة، يوم حضوره صلاة الجمعة في الجامع الأموي إثر سقوط دمشق بيد قواته. وقد حار العلماء باسم من يدعون. فكانت فتواه لهم إني لم أزل عبداً للسلطان، فاخطبوا باسم السلطان وادعوا لمحمد علي[٧٦].

فالعزيز إذاً بقي من الناحية القانونية وحتى نهاية حكمه ليس فقط في بلاد الشام، وإنما في مصر أيضاً، أحد ولاة الدولة العثمانية المعينين. فهو يحكم بموجب فرمان سلطاني يوجه إليه تباعاً في كل سنة، وكان من حيث الواقع يعد أقوى ولاة السلطنة وأجدرهم بحكمها لأنه يفوق «السلطان نفسه قوة وعزة ومجداً»[٧٧].

قسم ابراهيم باشا برّ الشام إلى مديريات أربع: صيدا ودمشق وطرابلس وحلب، وإمارة ممتازة. واتبعها كلها بالحكومة الحكمدارية في دمشق. ونصب على رأس كل مديرية، مديراً يرتبط مباشرة بالحكومة المركزية. وعين يوحنا بحري الملكي، مديراً عاماً للمالية إلى جانب الحكمدار، وأولاه مع الديوان العام الذي انشأه، النظر في مالية بر الشام[٧٨].

ودمشق جعلها القائد المصري إثر احتلالها قاعدة حكمه. فنظم الإدارة فيها على النمط المتبع في مصر، فأقام أحمد بك اليوسف متسلماً عليها من قبله، كما أنشأ مجلساً من أعيان دمشق أسماه «ديوان المشورة»، راعى في إنشائه تمثيل مختلف الأديان: الإسلام، والنصارى واليهود. ومما أقدم عليه أيضاً، تعيين النصارى في وظائف الإدارة الجديدة. وأقام المخافر المتعددة بغية حفظ الأمن، ووضع حامية من الجند النظامي لحماية المدينة[٧٩].

سلم ابراهيم باشا أصدقاءه وأعوانه إدارة المناطق التي آلت إليه. «فجعل

(٧٦) مذكرات تاريخية، ص ٥٠.

(٧٧) رستم، بشير بين السلطان. . ج ١، ص ١٠٢ ـ كذلك، أسد رستم، **ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا (١٨٤٨ ـ ١٩٤٨)** الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، مجموعة أبحاث ودراسات لتاريخه تنشرها الجمعية بمناسبة انقضاء مائة عام على وفاته.
القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٨، ص ١١٨.

(٧٨) بازيلي، مصدر سابق، ص ١٧٩ ـ ١٨٠، رستم، بشير بين السلطان. . ج ١، ص ١٠٣ ـ ١٠٤ ـ رستم، ذكرى البطل الفاتح. . ص ١٢٠ ـ ١٢١.

(٧٩) أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ٩٣.

ابراهيم آغا سيّاف زاده، متسلماً في حلب، وبطال محمد آغا، متسلماً في انطاكية، ورشيد آغا الشويلي، متسلماً في حماه، ومصطفى آغا بربر، متسلماً في طرابلس واللاذقية[٨٠] وسلم حليفه بشير الثاني، بيروت وصيدا وصور بعد أن ألحق تلك المدن بإمارة الجبل[٨١] فانتدب بشير من أقاربه متسلمين عليها. فأرسل ملحم شهاب لإدارة بيروت، وبشير قاسم لإدارة صيدا وحسن أسعد لإدارة صور[٨٢].

وأبت صيدا أن تخضع لحكم الشهابيين، فتزعم المعارضة فيها القاضي الشيخ محمد يونس البزري وأخوه المفتي، وتظاهر السكان رافضين شاهرين السلاح، مما حمل بشير شهاب على إلقاء القبض على القاضي والمفتي، وأودعهما السجن كما عمد إلى قطع رأس كل من شهر سلاحه بوجه متسلم المدينة[٨٣].

وكان ابراهيم باشا قد وجه متسلمين إلى المدن الساحلية اللبنانية: صور وصيدا وبيروت وطرابلس إثر احتلالها عام ١٨٣٢، لكنه في السنة التالية فوّض حليفه بشير الشهابي إدارة شؤون صور وصيدا وبيروت كما سبق ذكره. ثم عاد ليرفع يد الشهابي عن تلك المدن بعد اتفاق كوتاهية، فعزل كلاً من سلمان وحسن وملحم شهاب من متسلميات صور وصيدا وبيروت، وعيَّن مكانهم متسلمين، اختارهم بنفسه كان ابرزهم سليمان باشا الفرنساوي متسلم إيالة صيدا بعد سلخها عن عكا[٨٤].

(٨٠) رستم، بشير بين السلطان. . ج ١، ص ٨٧ ـ راجع صداقة بشير الثاني ومصطفى بربر في أوراق لبنانية، السنة الثالثة، ص ٣٥٢.

(٨١) رستم، الأصول العربية، ج ٢، ص ٤٥ ـ ٤٦ ـ الشهابي الغرر الحسان، ج ٣، ص ٨٣٣ ـ ٨٣٤ ـ أنظر كذلك يوسف الدبس، **تاريخ سورية**، المطبعة العمومية، بيروت ١٩٠٥، الجزء الرابع، المجلد الثامن، ص ٦٤٧.

(٨٢) حروب ابراهيم باشا المصري. . ج ١، ص ٢٤ ـ نوفل نوفل، مصدر سابق، ص ٤٧٣ ـ الدبس، تاريخ سورية، الجزء الرابع، المجلد الثامن، ص ٦٤٩ ـ رستم، بشير بين السلطان. . ج ١، ص ٨٧ ـ.

Chébli, une histoire du Liban. P. 350 – 351—

(٨٣) الشدياق، أخبار الأعيان، ج ٢، ص ٤٤٩ ـ حروب ابراهيم باشا المصري. . ج ١، ص ٢٧ ـ ٢٨ ـ نوفل نوفل، ص ٤٧٣، أنظر كذلك علي الزين، **فصول من تاريخ الشيعة في لبنان**، دار الكلمة للنشر، الطبعة الأولى، ١٩٧٩، ص ١٤٠ ـ ١٤١ ـ.

Doc. Dip. T. 5, P. 242 – 243.

(٨٤) الشدياق، مصدر سابق، ج ٢، ص ٤٥٠ ـ أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ١٣٢.

وفي بيروت، وعلى غرار مجلس المشورة في دمشق، أنشأ ابراهيم باشا مجلساً مؤلفاً من اثني عشر عضواً نصفهم من المسلمين والنصف الآخر من النصارى، وجعل عامله الأمير محمود نامي رئيساً له[٨٥].

يقول نادر العطار في كتابه «تاريخ سوريا في العصور الحديثة» عن الإدارة المصرية فيها: «رضي الأهلون عن هذه الإدارة في البدء، لأنها أنقذتهم من بطش ولاة الأتراك وسوء إدارتهم، رضوا عنها لأنها أزالت عنهم كابوس ذلك الجيش الذي كان السلطان قد أرسله ليحارب بونابرت ثم بقي في الشام يرتكب الفظاعات ويستحل الحرمات. رأى السوريون جيشاً منظماً يدفع أفراده ثمن ما يأخذون ويوصي قائده وضباطه باحترام الأعراض والأموال والعدالة والانسانية..

«ثم رأوا دوراً جديداً من الإصلاح في الإدارة والاقتصاد، بدأ بتوزيع الجيش المصري البالغ عدده ٨٥,٠٠٠ محارب على سبعة عشر معسكراً. وتأليف مجلس للمشورة في كل مدينة زاد عدد سكانها على ٢٠,٠٠٠ نسمة، يستطيع إصدار قرارات نافذة، يمكن استئنافها إلى المجلس الأعلى في دمشق وعكا، وتمييزها بعد ذلك إلى القاهرة السلطة العليا في الدولة... وجعل لكل مدينة متسلماً يقضي بين الناس، ورئيساً لشؤون المال، وأبطل الإقطاعات. وقد راقب (ابراهيم باشا) تنفيذ أوامره بدقة، فكان يتنقل بين الولايات على الدوام، يفتش الدواوين والمجالس، ويشتد في عقوبة من قصر من الموظفين، حتى الهدايا التي كانت تقدم إلى الولاة في رمضان أبطلت، لئلا تعتبر نوعاً من الرشوة قد تؤثر في علاقة الحاكم بالمحكوم من قريب أو من بعيد. كما أبطلت المصادرات ونظمت جباية الخراج»[٨٦]. ومنع جباية الخوة في معابر البلاد ومسالكها، ورفع الأغفار الموضوعة بالطرقات عن جميع «أملال» العيسوية والموسوية الذين في ألوية صيدا والقدس الشريف ونابلس وجنين[٨٧].

ومن التغييرات التي أدخلها محمد علي باشا على بلاد الشام، قضاؤه على الحكم الإقطاعي سواء بضرب المقاطعجيين، أم بجعله أصحاب الإقطاعات موظفين ووكلاء

(٨٥) رستم، آراء وأبحاث، ص ٥٩ ـ ٦٠ ـ أبو صالح، تاريخ الموحدين الدروز.. ص ٢٠٦.
(٨٦) العطار، ج ١، ص ٦٦ و ١٦٧.
(٨٧) رستم، ذكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا، ص ١٠٩.

بمرتبات لا توازي عشر ما كانوا يحصلون عليه[٨٨]، وفي مجال القضاء وضعت حكومة محمد علي أنظمة وقوانين مستوحاة من تشريعات البلدان الأوروبية، مع الإبقاء على القضاء الشرعي مراعاة لمشاعر المسلمين، فتعددت بذلك «وتوزعت الأعمال القضائية بين الحاكم والقاضي المنفرد، والحاكم وديوان المشورة» فسبب ارتباكاً وحيرة بين المراجع المختلفة[٨٩].

أما في مجال الإصلاح الضريبي والمالي، فقد تولى حنا بحري مسؤولية الإشراف على مالية الحكومة، فقضى لفترة يسيرة على الفوضى السابقة، لكنه لم يخفف عن كاهل السكان الأثقال المالية حسبما وعد ابراهيم باشا[٩٠]. كذلك عرفت بلاد الشام إصلاحاً اقتصادياً فاتخذت ترتيبات جديدة شملت مصر والشام من أجل محاولة توحيد الضرائب الجمركية وتنسيقها[٩١]. كما أنشىء المصرف الزراعي لإمداد المزارعين بالقروض.. وعمل على تجفيف المستنقعات، وتنقية المياه الجارية، واستيراد بذور النباتات وأنواع الأشجار من أوروبا. كذلك ازدهرت الصناعة، وتجلى فيها الاختصاص. أما المواد الأولية فقد حاول المصريون استخراجها من الأرض السورية «فوكل للفرنسيين أمر البحث عن الرخام ووكل للإنكليز أمر استخراج الفحم الحجري من لبنان وفلسطين. واستخدم النمساويين لاستخراج الرصاص والفضة والنحاس والذهب والحديد من بلاد العلويين، كما عمَّت تربية دود القز وشجع على الإكثار منه للحصول على الحرير الكافي»[٩٢].

وتبقى ميزة ابراهيم باشا الأساسية في قائمة إصلاحاته، تفكيكه لنظام الملل العثماني، ومساواته بين جميع السكان أمام القانون. فولَّى النصارى الوظائف الحكومية، ورفع عن كواهلهم القيود الاجتماعية، كالترجل عن رواحلهم إذا ما صادفوا أحد المسلمين في الطريق، وارتداء أنواع معينة وألوان معينة من الألبسة[٩٣]، وحظر حملهم للسلاح. كما أشركهم في إدارة المدن المختلفة من خلال مجالس المشورة التي أنشأها.

(٨٨) أبو عز الدين، ص ١٣٧.
(٨٩) المرجع نفسه، ص ١٤١.
(٩٠) المرجع نفسه، ص ١٤٥ ـ انظر أيضاً بازيلي ص ١٨٠.
(٩١) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٣، ص ٢٢١ ـ ٢٢٤.
(٩٢) قساطلي، الروضة الغناء.. ص ٩٠ ـ العطار، ج ١ ص ١٦٨ و ١٦٩.
(٩٣) العطار، ج ١، ص ١٦٧ ـ بازيلي ص ١٩٥.

وإذا كانت نية ابراهيم باشا قد انصرفت إلى إرساء نظام إداري وقضائي صحيح، رام من خلاله تنظيم الأعمال، وتوزيع الاختصاص بين مختلف الهيئات والتنظيمات التي أبدت استعداداً طيباً للعمل، فإن مردود مجهوده لم يكن بمستوى اندفاع القائد المصري، وإصراره على العمل والتنفيذ. وقد توزعت أسباب ذلك بين جهل الحكام لكيفية تنفيذ القوانين، ونزوعهم الاستبدادي، وعدم مراعاتهم لتقاليد البلاد، وكثرة القلاقل والاضطراب فحال دون متابعة الإصلاح وأدى إلى انشغال حكومة محمد علي بقمعها والانصراف إلى معالجتها[٩٤].

أدرك ابراهيم باشا خلل إدارته، وتفهم ضعفها. فجهد لإصلاحها دون جدوى. وقد كتب مراراً يشكو اضطرابها عازياً ذلك إلى إهمال الموظفين، وانصرافهم إلى ملذاتهم وشؤونهم الشخصية[٩٥]. وبين هؤلاء محمد شريف باشا حكمدار عربستان المولع بجمع المال بطرق غير مشروعة، واسماعيل عاصم بك حاكم حلب محتكر تجارة اللحوم والفاكهة والبقول، وحنا بحري الأرمني الأصل الذي لم يتورع عن سلوك مختلف السبل من أجل زيادة دخل الخزينة، بغية نيل حظوة محمد علي وابنه ابراهيم. وجرمانوس شقيق حنا بحري شريك اسماعيل بك حاكم حلب في ابتزاز الأموال[٩٦]. وميخائيل العورا وأقاربه لمظالمهم اليومية، فضلاً عن سائر المباشرين والموظفين في حكومة ابراهيم باشا[٩٧].

قال كارل ماركس عن محمد علي إنه «كان الشخص الوحيد الذي في قدرته تحويل تركيا من العمامة المفتخرة إلى رأس حي حقيقي»[٩٨]. فإلى أي مدى تمكن عزيز مصر من إرساء قواعد نظم إدارية وسياسية واجتماعية في بلاد الشام؟.

كان محمد علي مؤهلاً للسير بسوريا قدماً نحو التطور والارتقاء لو أقرَّ السلطان سلطته، وهادنته أوروبا وخصوصاً بريطانيا. لكن إصرار أوروبا على مشاكسته، وليونة

(٩٤) أبو عز الدين، ص ١٣٩ - رستم، بشير بين السلطان.. ج ١، ص ١٠٥ و ١٠٦.
(٩٥) ابراهيم باشا إلى حسين باشا، المحفوظات، ج ٣، ص ٤١٧.
(٩٦) Périer, Op. Cit. P. 53 – 56 - رستم، ذكرى البطل الفاتح.. ص ١٢٤.
(٩٧) المحفوظات الملكية، ج ٢، ص ٧١ وج ٤، ص ٢٨٠ و٢٨٧.. كتافاكو، ص ٣٦ - ٣٧.
(٩٨) لهتسكي، تاريخ الأقطار العربية.. ص ٧٤ - ٧٥ - حموش، قصة ثورة.. ص ٤٣.

فرنسا إزاء تمسك بالمرستون بتقليص قوة محمد علي داخل حدود مصر، أخضع إجراءات ابراهيم باشا في سوريا لمقولة لامرتين عندما وقف خطيباً أمام الجمعية الوطنية الفرنسية: «في الشرق لا وجود للنظم والأجهزة بمفهومها الصحيح، ولا أثر للتقاليد السياسية. ولا وجود فيه إلا لسيد من ناحية ولعبيد من ناحية أخرى، والرجل الكبير فيه ليس سوى شخصية أو حدث، بل هو أشبه بنجم يتلألأ لحظة في ظلمات البربرية. هو رجل يقوم بأعمال كبيرة يسخّر لها آلافاً من الناس الذين يحكمهم. ولكنه لا يغير شيئاً في مستوى هذا الشعب، ولا يؤسس دولة وطيدة الأركان، ولا يخلق أجهزة ويضع قوانين، فإذا غادر هذه الدنيا، طوى عبقريته كما يطوي البدوي خيمته وتوارى معها تاركاً المكان خالياً كما كان قبل قيامه»[٩٩].

ثانياً: اجراءات ابراهيم باشا في بلاد الشام:

١ - استقرار الوضع الداخلي بعد الاحتلال:

تميزت الفترة التي تلت مرحلة الاحتلال المصري لبلاد الشام، باستقرار الوضع الداخلي عامة، فسمح لابراهيم باشا بأن ينصرف إلى معالجة شؤون البلاد المحتلة وشجونها، فكان أول ما أهمَّه الأمن والاستقرار وقطع دابر الفوضى والفساد. فتوجه إلى السوريين يعدهم بإعفائهم من التجنيد وتخفيض الضرائب عنهم[١٠٠]. فضلاً عن سائر الإصلاحات الإدارية والاقتصادية، فأثار في النفوس مشاعر الراحة والطمأنينة والإخلاص للحكومة الجديدة[١٠١].

وإذا كان بشير الثاني قد وقف إلى جانب ابراهيم باشا في حربه ضد الدولة العلية، فإن الأكثرية الساحقة من سكان سوريا وقف موقف المتفرج من الصراع الدائر بين القوتين. وقد أدرك ابراهيم باشا هذا الواقع، كما أدرك الوسيلة التي تجنبه عداء العامة، فضرب على وتيرة الإعفاء من التجنيد، وتخفيض الضرائب، أهم ما ينوء تحتها

(٩٩) خوري وإسماعيل، السياسة الدولية ج ٢، ص ١٦٠ - ١٦١ - حموش، مرجع سابق ص ٤٣.
(١٠٠) كوربتيس، مرجع سابق، ص ١٧٢ - ١٧٣ - أغناطيوس طنوس الخوري، مصطفى بربر، ص ٢٥٨.
(١٠١) أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ١٥١ - ١٥٢ - أنظر أيضاً:
Bouron, Op. Cit. P. 179.

سكان سوريا. فكتب إلى والده مقترحاً تأجيل إنشاء جيش جديد من أبناء الشام، قائلاً له: «إن أهالي صيدا لم يدخلوا في طاعة العزيز من تلقاء أنفسهم، ولم يقدم أهالي دمشق على الأمر نفسه إلا بعد توغل الجنود المصريين في بلدتهم وجنائنها، وكذلك أهالي حمص وحماه وحلب فإنهم لم ينحازوا إلى جانب مصر إلا بعد انهزام الجيش العثماني، وإذاً فالمصلحة تقضي بتأجيل هذا الأمر»[١٠٢].

ورغم إدراك ابراهيم باشا أن معاهدة كوتاهية الموقعة مع السلطان ليست سوى هدنة مؤقتة، فإنه شرع بحكم بلاد الشام كما لو أنها ضمت نهائياً إلى مصر. فعمد إلى اتخاذ كثير من الإجراءات الإدارية والاقتصادية التي جرى عليها في مصر، وقد اختصر نائب القنصل البريطاني في يافا سياسة ابراهيم باشا إزاء السلطان، بقوله في تقريره المرفوع إلى القنصل العام سنة ١٨٣٤: «إن موقف الحكومة من الأهالي هو موقف المحب لهم المشفق عليهم»[١٠٣].

وفي الوثيقة المرفوعة إلى القنصلية البريطانية العامة بتاريخ ١٥ إبريل سنة ١٨٣٤ تحت عنوان «مذكرات عن أحوال الشام التجارية والزراعية والسياسية» جاء في ختامها: «... ويستدل من هذا على انه لا يوجد الآن سبب للشكوى من حكومة الشام، وإن كان يوجد من غير شك طائفتان من الناس لا ترضيان عن ابراهيم باشا: أولاهما تتكون من أولئك الذين كانوا في عهد الباشا السابق يتمتعون بالمنصب أو السلطان، وهم قليلون ويسكن معظمهم في المدن الكبيرة، والطائفة الأخرى، قوامها الفئة المتعطلة المشاغبة، ويوجد غالب أفرادها في دمشق وحلب. وفيما عدا هاتين الطائفتين فمبلغ علمي أن الأهالي راضون بوجه عام»[١٠٤].

٢ - تبدل سياسة ابراهيم باشا الداخلية وأسبابها:

لم تأتِ معاهدة كوتاهية بأي حل جذري للصراع المصري العثماني، ولم تحسم الحرب أسباب النزاع بين السلطان والعزيز، فمحمد علي ظل والياً كسائر الولاة تجدد ولايته كل سنة دون أن يحظى بنيل الاستقلال، أو حتى بجعل باشوية مصر وراثية في

---

(١٠٢) المحفوظات الملكية.. ج ٢، ص ٩٥.

(١٠٣) كوربتيس، ص ٢٠٥.

(١٠٤) كوربتيس، ص ٢٠٧ و٢٠٨.

عقبه. والسلطان بقي على خوفه وحقده من الوالي الذي انتزع منه سوريا بالقوة وأذاقه ذل الهزيمة[١٠٥].

ولم يقتصر عدم الرضى على المعنيين بموجب أحكام المعاهدة، بل تخطاه إلى الدول الأوروبية. فغضبت روسيا لأن المعاهدة لم تقوِّ مركز القيصر لدى الباب العالي، وأبدت سائر الدول الكبرى استياءها من النفوذ النمساوي المتنامي في شؤون الدولة العثمانية، وهذا ما دفع الأفرقاء جميعاً إلى التدخل في الصراع بغية تحقيق المصالح الخاصة لهذه الدول[١٠٦].

وإزاء الاعتبار الذي ساد المحافل الدبلوماسية إثر توقيع معاهدة كوتاهية، وقد عدّت هدنة مؤقتة، بدأ كل من السلطان والعزيز يستعد للمستقبل، فجاء التحول في مواقف حكومة محمد علي، وتبدل سياستها الداخلية وإخلافها بالوعود التي قطعتها سابقاً للسكان[١٠٧]. وجاء تنفيذ ابراهيم باشا لتعليمات والده القاضية باحتكار الحرير، وتحصيل الفردة على الرؤوس، وتجنيد الشبان، وجمع السلاح من الأهالي، ليؤكد على سياسة جديدة بدأت الحكومة المصرية باتباعها في البلاد الشامية.

شكل فقدان الثقة بين العزيز والسلطان، وضرورة تحصين سوريا عسكرياً في وجه أي هجوم عثماني قد يحصل ضد القوات المصرية فيها، السبب الأساسي للانقلاب المفاجىء في سياسة حكومة محمد علي، وقد تبنى ابراهيم باشا الاجراءات الجديدة التي تؤدي ألى تقوية الجيش وحشد الأموال استعداداً للطوارىء[١٠٨].

اضطر ابراهيم باشا لإبقاء قطاعات كبيرة من جيشه على الحدود الشمالية مقابل الجيش العثماني. وبما أن نفقات الاحتلال كانت باهظة، ظل الجيش المصري مفتقراً إلى المال والرجال، فاضطر ابراهيم باشا إلى التجنيد الإلزامي والسخرة وفرض الضرائب

---

(١٠٥) حجار، ص ٨٣ - أنظر أيضاً، صبحي وحيدة، في أصول المسألة المصرية، الناشر مكتبة مدبولي، لا.ت. ص ١٩١.

(١٠٦) رستم، بشير بين السلطان.. ج ٢، ص ١١٨، كوربتيس، ص ٢٠٣.

(١٠٧) أبو عز الدين، ص ١٥٣.

(١٠٨) أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ١٥٥.

بغية تغطية نفقاته وزيادة عديده وبناء الحصون والقلاع عبر حدود الأناضول[١٠٩].

وكان السلطان العثماني لا ينفك يعمل على إثارة الشغب والفتن ضد حكومة محمد علي، ظناً منه أن اضطراب الوضع وإثارة السكان يسهلان له وللجيش العثماني استعادة بر الشام[١١٠]، فاضطر ابراهيم باشا إلى إبقاء جيشه متهيئاً للحرب، مستعداً لها، ورأى أن يستغل فتوحاته لهذه الغاية فأمر ـ تنفيذاً لتعليمات والده ـ باحتكار بعض السلع والبضائع «وفرض نوعاً جديداً من الضرائب، ونزع السلاح وجند الرجال وقلّم أظافر رجال الإقطاع فعمَّ السخط جميع الطبقات»[١١١].

ويبقى التساؤل القائم، ألَم يكن بوسع ابراهيم باشا المعروف بجرأته ويقظته، أن يحاول إقناع والده بالرجوع عن تبني سياسة ناقضة للعهود والمواثيق التي قطعها للسكان وهي التي آلت إلى نفورهم من حكومته وثورتهم عليها؟.

يقول سليمان باشا أحد أشهر القواد العسكريين المصريين، إن من «رأي بعضهم أن اعتياد ابراهيم باشا إطاعة أوامر والده محمد علي إطاعة عمياء، وشدة تيقنه بحزمه وبعد نظره، أنسياه عهوده للسوريين، وحجبا عن بصره الأخطار التي تتعرض لها الحكومة بسبب نكث تلك العهود»[١١٢]. وفي هذا المعنى يقول بول موريبه في كتابه «تاريخ محمد علي والي مصر»: «إن أعظم ما يمتاز به ابراهيم، هو إجلاله لوالده وخضوعه لرأيه على الدوام، لأنه كان يرى أن أعظم مفاخره أن يكون عون أبيه وساعده الأيمن»[١١٣]. وقد بلغ حبه له وإعجابه به «إن كان يسره لو محا اسمه من صحف التاريخ ولم يبق فيها إلا اسم أبيه»[١١٤].

---

(١٠٩) بازيلي. مصدر سابق، ص ١٨٧ ـ مباحث علمية واجتماعية، ج ١، ص ٣٥٢، بيهم، مرجع سابق، ص ١٢٤ ـ.

(١١٠) Bouron, Op. Cit. P. 179.
M. B. Poujoulat, **voyage à Constantinople en Mesopotamie, à Palmyre, en Palestine et en Egypte.** Bruxelles 1841, V.1, P. 201 – 202. كذلك كوربتيس ص ٢٢١ ـ ٢٢٢

(١١١) رستم، بشير بين السلطان.. ج ٢، ص ١١٨ ـ ١١٩.

(١١٢) أبو عز الدين، ص ١٥٤.

(١١٣) كوربتيس، ص ١٥٣.

(١١٤) المرجع نفسه، ص ٢٨٤.

أما الرأي الآخر، والمناقض لما سبق فهو أن محمد علي لم يلجأ إلى فرض تكاليفه وأعبائه على السكان، إلا بعد موافقة ابراهيم باشا عليها كونها تؤدي إلى تقوية جيشه وتضعه في حالة متقدمة من التأهب والاستعداد، كما تضع سكان سوريا على قدم المساواة مع إخوانهم المصريين في تحمل عبء الضرائب والتجنيد والسخرة[١١٥]. ومهما يكن من أمر اجراءات ابراهيم باشا التعسفية، فإنها شكلت الدوافع الحقيقية والجذرية لكثير من الاضطرابات والقلاقل التي حدثت طوال تسع سنوات والتي كانت ذروتها ثورة عام ١٨٤٠ دون إغفال دور القوى الخارجية، وتدخلات القناصل والعملاء كمحرضين ومثيرين للشغب وللعصيان ضد حكومة محمد علي.

٣ ـ مظالم حكومة محمد علي:

ليس من السهل الإلمام بجميع الاجراءات التعسفية التي أنزلها ابراهيم باشا بسكان سوريا. فهي وإن كانت كثيرة لا حصر لها بسبب تنوعها وشملها مختلف فئات السكان في المقاطعات والمناطق كلها، فإنها كانت أيضاً السبب المباشر للقلاقل والثورات والفتن التي وقعت. والتي لا حصر لها أيضاً حتى باتت سوريا خلال فترة الحكم المصري كمرجل تغلي فيه ثورات السكان وانتفاضاتهم، فما أن يوفق ابراهيم باشا، بمساعدة حليفه بشير الثاني، في القضاء على ثورة هنا حتى تندلع أخرى في مكان آخر، وقد يكون سبب الأولى مغايراً لسبب الثانية، حتى إنه نقل عن لسان القائد المصري عندما سئل يوماً عما إذا كانت الدول الأوروبية هي سبب قلقه واضطرابه فأجاب: «ماذا؟ الدول الأوروبية؟ إني أضعها في علبة السعوط. إني أتألم من أولئك السوريين الأشرار الذين سيكونون سبباً لجميع ويلاتي»[١١٦].

أ ـ التجنيد

كان التجنيد الإجباري في نظر ابراهيم باشا سلاحاً ذا حدين. فهو من جهة مصدر مهم لزيادة عديد رجاله ومضاعفة قدراته، لكنه من جهة أخرى سبب من أسباب الثورة عليه. ولم يكن السكان ليألفوا هذا النمط من التنظيم والتعبئة، لتعارضه

---

(١١٥) أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ١٥٤ ـ ١٥٥.

(١١٦) أبو عز الدين، ص ١٥٦.

مع ما تعودوه في السابق في أثناء حروبهم ومواقعهم تحت ألوية زعمائهم من أمراء ومقدمين ومشايخ، إذ أنهم كانوا يعودون بعد المعارك إلى بيوتهم وعائلاتهم[١١٧]. في حين أن النظام الذي حاول ابراهيم باشا تطبيقه غاير كلياً النظام المتعارف عليه لدى السكان، اجتماعياً واقتصادياً. فهو يحرمهم من أهلهم وأرضهم لمدة طويلة، كما يحرم عائلاتهم معيلهم الأساسي. يقول هنري غيز قنصل فرنسا في بيروت آنذاك: «ففي كل سنة كانت تنزل بالشعب الإسلامي في بيروت كارثة، حتى أمست الأعياد الإسلامية مدعاة خشية وهلع، فيتدبرها كل شخص بالفرار خوفاً من أن يقبض عليه ويساق إلى الجبهة سوق النعاج . . .

«كان التجنيد سبب ألوف من الرزايا. والعائلات كانت تفقد أعز أعضائها إما بانتزاعهم قسراً من بيتها أو بالفرار والتواري من وجه السلطة. . ففقدت كثير من العائلات عضدها الوحيد، وأهملت الأعمال الصناعية، وبقيت الحقول جرداء لا تحرث، وأقفرت القرى، وكل ذلك لأجل تجنيد بضع مئات من الناس يتأوهون تحت سلاحهم الثقيل لأنهم أجبروا على القتال مكرهين»[١١٨]، كما أقفلت الدكاكين، ولم يبق في السوق خبز يباع لأن ليس من يجرؤ على الخروج في طلب القمح والحاجيات خوفاً من أن يؤخذ للنظام[١١٩].

ولما لم يكن للتجنيد من نظام محدد أو وقت معين، فقد كانت العساكر تدور في المدن والدساكر تقبض على كل من تجده، وتسوقه إلى النظام[١٢٠]، فكانت أسواق المدن والقرى خالية، والحوانيت والدكاكين معطلة. وكان الشبان يهربون، والفلاحون يمتنعون عن المجيء إلى قراهم وبيوتهم. وتذكر بعض المصادر وقوع حوادث ربما فيها الكثير من المبالغة، حول إقدام بعض الشبان على قطع سبابة يدهم اليمنى، أو يقلعون إحدى عيونهم، ليتخلصوا من إجبارهم على هذا النظام[١٢١].

---

(١١٧) المرجع نفسه، ص ١٦٢ - ١٦٣.

(١١٨) غيز، بيروت ولبنان. . ج ٢، ص ١٦٧ - ١٦٨.

(١١٩) كنافاكو، مصدر سابق، ص ٥٩، أنظر كذلك:

M. Henry Guys au Comte Molé, Doc. Dip. T.5, P. 369.

(١٢٠) تعني كلمة النظام الخدمة العسكرية الإلزامية.

(١٢١) نوفل، كشف اللثام، ٤٩٥ - العطار، مرجع سابق، ج ١، ص ١٧١.

ولم يكن سكان سوريا أول من رفض التجنيد، وابتدعوا وسائل التخلص منه. إذ كان قد سبقهم الكثير من الشبان المصريين إلى ابتداع طرق قاسية للتهرب من النظام، فذروا، «الزرنيخ في عيونهم لكي يفقدوا بصرهم ويتملصوا من الخدمة العسكرية الإجبارية، ومنهم من قطع سبابة اليد اليمنى أو قلع أسنانه أو بتر ذراعه وهرب إلى سوريا» بحسب رواية كل من بارو، ودافيزيه ده بونتازو وغيرهما[١٢٢].

وقد روى بوجولا Baptistin Poujoulat ما شاهده في حمص فقال: «كان ثاني يوم وصولنا إلى حمص يوم سوق ففتحوا أبواب المدينة مبكرين ليمكنوا الفلاحين من الدخول وبيع حاصلات أراضيهم. فنحو الساعة العاشرة صباحاً أقفلت أبواب المدينة إقفالاً محكماً وانقض فجأة على الجمهور نصف آلاي من الجنود المشاة. . فقبض الجنود على الشيوخ والشبان من مسلمين ومسيحيين سواء أكانوا من التجار أم من الصناع أم من العمال وقادوهم إلى إحدى الثكنات العسكرية، وهناك جرى فرزهم فأخلي سبيل المسيحيين، والشيوخ من المسلمين، وسيق الباقون إلى مصر كما يساق الجناة، تخفرهم فرقة من الجند ويرافقهم اليأس من الرجوع إلى أوطانهم لأنهم سيبقون جنوداً مدى الحياة. .

«وهكذا كان كلما شاء محمد علي زيادة قوة جيشه، يغتنم فرصة حلول عيد، أو إقامة سوق بيع وشراء، أو إذا اقتضت الحال يجمع الناس لحفلة دينية، ويحيط المجتمعين بفرقة من الجنود الذين يعتمد عليهم، فيقومون بالمهمة التي انتدبوا لها بالصورة التي سبق وصفها»[١٢٣].

ولم تقتصر عمليات التجنيد على منطقة معينة من مناطق سوريا، بل شملت أيضاً سكان «المقاطعات اللبنانية» خلافاً لكل الوعود التي قطعها لهم ابراهيم باشا، إذ حاول القائد المصري تجنيد عدة مئات منهم بحجة «أن الدروز رجال بأس ونشاط لا يتهربون من الحرب والقتال»[١٢٤]. كما تعدى أمر التجنيد إلى النصارى خاصة بعد أن أطاح ابراهيم باشا بنظام الملل العثماني وأعلن المساواة بين جميع السكان، فأقبل هؤلاء على الانخراط في فرق قدمت العون لجيشه بعد أن «سلّمهم أسلحة مؤبّدة لهم

---

(١٢٢) رستم، آراء وأبحاث، ص ١٧٠ - ١٧١.

(١٢٣) B. Poujoulat, Op. Cit. T.2, P. 23 – 24.

أنظر أيضاً: مذكرات تاريخية، ص ٧٣.

(١٢٤) رستم، آراء وأبحاث، ص ٦٧.

ولذريتهم»[١٢٥] لمحاربة إخوانهم الدروز في وقائع اللجاه ووادي التيم عندما رفضوا النظام وتسليم السلاح. ولم يقتصر قبول النصارى على الانخراط بإرادتهم في جيش محمد علي إذ سرعان ما فرض التجنيد عليهم فرضاً فسيق شبانهم إليه فكان بالنسبة إليهم «نهار مثل الزفت»[١٢٦]. يقول الخوري بولس قرألي في تقديمه لكتاب «حروب ابراهيم باشا في سوريا والأناضول»: «وكان أمر الحكومة المصرية بتجريد اللبنانيين من سلاحهم وتجنيدهم بعد أن أخرجت التلاميذ اللبنانيين في مصر من مدارسها وأدخلتهم في النظام المصري، سبباً في قدح زناد الثورة. وزاد الطين بلّة عدم تحديدها لهذه الخدمة وقتاً تنتهي فيه»[١٢٧] وقد انقلب هذا الأمر إلى كارثة مخيفة، فأطلقوا عليه لقب «سفح الدم» لكثرة الذين لا يعودون منه إلى بيوتهم بسبب موت الجند في مصر لعدم تكيفهم ومناخها[١٢٨].

لم يكن طلب النظام مرتبطاً بوقت معين أو بزمن محدد. وغالباً ما كان يفرض على السكان في أثناء استعدادات ابراهيم باشا العسكرية عند قمعه حركات العصيان والتمرد، وكان يؤول إلى زيادة الاضطراب وتصعيد النقمة على الحكومة المصرية، وهذا ما نلاحظه أيضاً عند تعرضنا لمختلف أسباب الخضات والقلاقل الدموية التي حصلت خلال الحكم المصري في بلاد الشام. ويذكر أنطون كتافاكو قنصل النمسا في عكا وصيدا في أحد تقاريره ما يلي: «. . . وأرى أنه سيجد (أي ابراهيم باشا) صعوبة كبيرة في تجنيد عدد كبير من الشبان ليؤلف منه الآيات النظام. فقد نجح في حلب إلى حد محدود فجنّد ألف شاب، منهم أولاد بعض أسر وجيهة. وهم بمنزلة ضمان لخضوع هذه المدينة للحكومة الحديثة. وبعد أن سافر هؤلاء المجندون من حلب لم تطق والدة أحدهم صبراً على فراق ابنها، فقصدت إلى ترسوس وواجهت ابراهيم باشا نفسه، وفي يدها بعض أكياس من المال، فلم يلب ابراهيم باشا طلبها، وحاول أن يهدىء روعها

(١٢٥) الشدياق، مصدر سابق، ج ٢، ص ٤٥٥.

(١٢٦) مذكرات تاريخية، ص ٨٠ ـ ٨١.

(١٢٧) حروب ابراهيم باشا المصري. . مقدمة قرألي، ج ٢، ص ٦ ـ رستم، بشير بين السلطان. . ج ٢، ص ١٧٣ ـ منصور طنوس الحتوني، **نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية**، بيروت، ١٨٨٤، ص ٢٧٤.

(١٢٨) أ. سميليا نسكايا، **الحركات الفلاحية في لبنان النصف الأول من القرن التاسع عشر**، عرَّبها عن الروسية عدنان جاموس، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٢، دار الجماهير، دمشق، ص ٧٤.

ويقنعها بأن ابنها على أحسن حال، وأنه أجدر بالحسد منه الشفقة»[١٢٩].

لقد واجهت سياسة تجنيد الشبان مقاومة عنيفة لدى مختلف فئات السكان. وكانت تتحول بسهولة الى ثورة واضطرابات دموية، فدفعت بشير الثاني إلى أن يقول ذات يوم للقنصل الروسي دوهامل: «لولا التجنيد لكان بوسعنا القول إن البلاد سعيدة حقاً»[١٣٠].

ب ـ جمع السلاح

تبدو عملية جمع السلاح كأنها إحدى الوسائل المؤدية إلى نجاح حملات التطويع والتجنيد الإلزاميّين، فابراهيم باشا بحسه العسكري أدرك أن أي دعوة لتطويع السكان، يجب أن يسبقها نزع السلاح منهم، خوفاً من تمردهم ورفضهم لدعوة الحكومة، فيؤدي ذلك إلى الاضطراب والثورة.

كانت حكومة محمد علي قد عمدت إلى جمع السلاح من المقاطعات السورية، وخصوصاً في فلسطين وأدى الأمر إلى قيام الثورة فيها ضد الجيش المصري، لذلك ترددت كثيراً قبل أن تباشر مصادرة سلاح السكان الدروز، وهذا ما حدا بابراهيم باشا إلى استيضاح والده في كتاب يقول فيه: «. . . أود أن أستوضح مولاي بعض الأمور: أكانت فكرة عدم جمع السلاح من جبل الدروز قائمة على أن الدروز لا يعمدون إلى الخيانة إذا دعت الحاجة وأنهم يخدمون مصالحنا أم هي لأن جبل الدروز له شهرته منذ القدم فأردتم أن يظل على شهرته، وأن يحتفظ بسلاحه؟» وينهي قائلاً: «وعلى كل حال فإن عبدكم جد قلق من جراء عدم وقوفي على حكمة عدم جمع السلاح من الجبل المذكور، فتفضلوا ونجُّوني من هذا القلق، والأمر والإرادة لمولاي»[١٣١].

(١٢٩) كتافاكو، مصدر سابق، ص ٤٠.

(١٣٠) حجار، مرجع سابق، ص ١١٤ ـ كرد علي، ج ٣، ص ٥٨ ـ أنظر أيضاً الوثيقة رقم ١٢.

(١٣١) رستم، آراء وأبحاث، ص ٧٢ ـ ٧٣ نقلاً عن محفظة ٢٥٠ عابدين ترجمة الوثيقة بتاريخ ١٠ صفر سنة ٢٥١.

الوثيقة ١٠٠/٢١ ٢ بتاريخ ١٠ صفر سنة ٢٥١.

كانت فكرة بقاء السلاح بين أيدي السكان تستثير ابراهيم باشا، لأنها كانت تتعارض من جهة مع مبدأ إقامة دولة عصرية يسودها الاستقرار والسكينة، وكانت من جهة أخرى تحدث استياء عظيماً عند الناس لأنهم اعتادوا نقله واستعماله منذ أجيال طويلة، كما اعتادوا المفاخرة به والمحافظة عليه[١٣٢].

لقد ساوى ابراهيم باشا بين الدروز والنصارى في جمع السلاح منهم. فجمعه من الدروز أولاً بمساعدة بشير شهاب. ثم ارتد إلى المسيحيين وأمرهم بوجوب تسليم أسلحتهم، فبلغ عددها ٣٨٠ قطعة من أهالي دير القمر وحدها[١٣٣]. ولم يجرؤ أحد على القول إن لا سلاح لديه. فاليهود والمسيحيون الذين لا سلاح عندهم، اضطروا إلى شرائه وتقديمه للسلطة كي يبرهنوا لها أنها لم تخطىء في رأيها[١٣٤]، وهذا حدا بالخوري بولس قرألي إلى القول: «وكانت هذه أكبر هفوة ارتكبتها الحكومة المصرية في سوريا لأن (اللبناني) كما قال الكونت أنطون كتافاكو في أحد تقاريره يفضل التخلي عن امرأته على تسليم سلاحه»[١٣٥] «ولأن سلاحه الضمان الوحيد لاستقلاله، وتسليمه يعني الإذعان للذل والاستعباد»[١٣٦].

وإذا كان الدروز بنظر ابراهيم باشا رجال بأس ونشاط، ولا يتهربون من الحرب والقتال، فإن خشيته من بقاء أسلحتهم في أيديهم لها ما يبررها من خطر على الأمن والاستقرار[١٣٧] لكن الأمر مختلف تماماً بالنسبة «للشعب الماروني» الذي لا يحب الحروب بطبيعته[١٣٨] والذي كان على حد قول بولس قرألي «العنصر الوحيد الموالي لابراهيم باشا، والقوة الوحيدة التي أمكنه الاعتماد عليها في سوريا»[١٣٩].

---

(١٣٢) أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ١٦٥.
(١٣٣) حروب ابراهيم باشا المصري، ج ١، ص ٥٣ وما بعدها -.
(١٣٤) هنري غيز، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٦٧. Bouron, Op. Cit. P. 181.
(١٣٥) حروب ابراهيم باشا المصري.. مقدمة قرألي، ج ٢، ص ٦ - كتافاكو، مصدر سابق، ص ٤٠.
(١٣٦) حروب ابراهيم باشا المصري.. مقدمة قرألي،، ج ٢، ص ٦.
(١٣٧) رستم، آراء وأبحاث، ص ٦٧.
(١٣٨) غيز، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٩٥.
(١٣٩) حروب ابراهيم باشا المصري.. مقدمة قرألي، ج ٢، ص ٣.

ج - الضرائب

ليس من اليسير الإحاطة بمجمل الأعباء المالية والضريبية التي فرضها ابراهيم باشا على المكلفين في سوريا، ولا بالآثار السلبية والمعاناة التي نجمت عنها، فهذا الأمر يحتاج إلى دراسات مقارنة بين الأعباء التي كان يتحلمها المكلف قبيل دخول سوريا في ظل الحكم المصري، وتلك التي فرضتها حكومة محمد علي، وما رافقها من نمو وتصاعد بسبب جشع الإدارة المصرية، ومتطلبات الجيوش المقاتلة، سواء لقمع الاضطرابات الداخلية، أم لتعبئة الجند المصري على الحدود الشمالية بوجه العثمانيين. وقد أشار محمد علي باشا إلى الصعوبة الناتجة عن فقدان المال، فكتب إلى ولده ابراهيم باشا يأمره باستعمال الشدة تجاه سكان بر الشام، لجمع الأموال بغية الإنفاق على العساكر[١٤٠] الذين لبثوا «واحداً وعشرين شهراً لم يأخذوا نصف فضة»[١٤١]. ويكفي أن نستشهد بما أورده قنصل فرنسا في بيروت آنذاك، عن الضريبة المستوفاة عن الأراضي الزراعية فقال: «... وقد بلغت هذه الضريبة اليوم ثمانية أضعاف ما كانت عليه سابقاً، ولقد استوفيت في بعض الأحوال والظروف ستة عشر ضعفاً»[١٤٢].

كانت الضرائب من الأعباء التي علّل الجبليون أنفسهم بتخفيف وطأتها، خصوصاً بعد العهد الذي قطعه ابراهيم باشا على نفسه بألاّ يكلِّفهم سوى دفع الأموال الأميرية[١٤٣]. ولم تكن هذه الضريبة عبئاً عليهم في أيام العثمانيين، بل إن طريقة استيفائها كانت العبء نظراً لما كان يواكبها من سوء وابتزاز في تحصيلها[١٤٤]. وسرعان ما اكتشف السوريون حقيقة واقعهم المؤلم، عندما قررت الحكومة الجديدة جباية الضريبة مضاعفة ثلاث مرات عما كانت عليه[١٤٥]. ثم عمدت إلى ابتكار أنواع جديدة

---

(١٤٠) محمد علي باشا إلى ابراهيم باشا، المحفوظات ج ٤، ص ٢٠٦.
(١٤١) المحفوظات، ج ٤، ص ٢٠٨.
(١٤٢) غيز، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٠٤.
(١٤٣) رستم، الأصول العربية، ج ٢، ص ٣١ - ٣٢ و٤١.
(١٤٤) أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ١٥١ - وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الوثيقة رقم ٦٧١٣.
(١٤٥) الوثيقة رقم ٣ - أنظر أيضاً: غيز، مصدر سابق، ج ٢، ص ٩٧ - ٩٨ - مشاقة، الجواب على اقتراح.. ص ١٤٣ - أنظر كذلك:

M. De Bertou à M. Thiers Doc. Dip. T.6, P. 272.

من الضرائب لم تكن معروفة زمن العثمانيين، كالفردة والدخولية، والضرائب الجديدة على العقارات وعلى الأشجار المثمرة حتى قبل استثمار صاحبها لها. كما لجأت إلى احتكار تجارة الحرير والبن وغيرهما من السلع[١٤٦].

كان المال الميري المدفوع عن الأراضي والمسقفات يقدر بنحو مليون وثلاثمائة ألف قرش عند استيلاء ابراهيم باشا على إمارة الجبل. فزاد هذا المبلغ مليوناً وثلاثمائة ألف قرش أخرى بحجة «إعانة جهادية» أو «بدل عسكري». وبذلك يكون مقدار هذه الضريبة المساة بالويركو[١٤٧] قد بلغت مليونين وستمائة ألف قرش[١٤٨]. أما مجمل ضريبة الجبل فقد بلغت ثمانية ملايين وسبعمائة وخمسين ألف قرش عام ١٨٤٠ بعد أن كانت لا تتجاوز المليونين ونصف المليون قبل ثماني سنوات[١٤٩].

لم تكن جميع فئات السكان لتؤدي الضريبة ذاتها بالتساوي. فهناك من كان يدفعها مضاعفة، في حين أنها رفعت عن آخرين امتيازاً. فأمراء آل شهاب كانوا ينعمون بامتياز يعفيهم ويعفي من هم في خدمتهم من الضرائب، ويعفي باقي الأمراء والمشايخ من ضرائب الأعناق والأموال الأميرية والبذرية والسخرة إلخ.. . مقابل تقديم الرجال والخيول حين يطلبها الأمير منهم. ولم تكن الضرائب أيضاً لتوزع على المناطق بالتساوي. فالمتن مثلاً لم يكن يؤدي ما عليه إلا بناء على تخمين الأراضي، وخمس قرى تخص أمراء آل أبي اللمع، كانت معفاة من دفع الضريبة. ومثل هذا الإعفاء أيضاً كانت تنعم به القرى الساحلية الخاصة بالأمير الكبير[١٥٠]. وقد يكون من

(١٤٦) أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ١٤٦ ـ.

(١٤٧) Ismail. Histoire du Liban. T. 4, P. 48 – 49.
الويركو: كلمة تركية بمعنى الضريبة أو الجزية أو الرسم من المصدر «ويرمك Vermak أي الإعطاء»، وهي الضريبة التي كانت تستوفيها السلطنة العثمانية عن الجبل، أنظر تاريخ صيدا الاجتماعي، ١٨٤٠ ـ ١٩١٤. طلال المجذوب، المكتبة العصرية بيروت ١٩٨٣. ص ١١٧.

(١٤٨) مباحث علمية.. ج ٢، ص ٦٢٣ ـ أنظر كذلك:
M. Henry Guys au Duc Broglie. Doc. Dip. T. 5, P. 276.

(١٤٩) حروش، مرجع سابق ص ٤١ ـ.
Ismail, Hist. du Liban. T. 4, P. 47 – 48 – Chevalier, Op. Cit. P. 118 – 120.

(١٥٠) غيز، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٠٥ ـ ١٠٦ ـ أنظر كذلك حيدر أحمد شهاب، **تاريخ أحمد باشا الجزار**، تحقيق أنطونيوس شبلي وأغناطيوس عبده خليفة، مكتبة أنطوان، بيروت، ١٩٥٥، ص ٢٦.

المفيد بيان أصناف هذه الضرائب والمكوس، لعلّنا نتعرف من خلالها إلى أنواع المظالم التي أنزلتها حكومة محمد علي بمختلف فئات السكان عامة، وبسكان «المقاطعات اللبنانية» بشكل خاص.

١° ـ الفردة:

فرضت هذه الضريبة على الأفراد الذكور البالغين من العمر ما بين خمس عشرة سنة إلى ستين سنة. وكانت قيمتها تصل إلى ١٢ بالمائة من دخل المكلفين، على ألا تزيد على خمسمائة قرش على المكلف الثري، ولا تقل عن خمسة عشر قرشاً على المكلف الفقير[١٥١]. فكان مجموع المكلفين الذين وقعت عليهم هذه الضريبة في «لبنان» فقط زمن الحكومة المصرية ١١٠٣١٣ شخصاً منهم ٧٧٥٨٩ من الموارنة[١٥٢] وذلك بعد أن عدّت النفوس لهذه الغاية وسجلت في دفاتر معينة تمت الجباية بموجبها[١٥٣].

شكلت ضريبة الفردة العمود الفقري لخزينة محمد علي في سوريا. وبالرغم مما كان يكتنفها من سوء في التقدير ومحاباة في التوزيع، فإن الشكوى منها كانت تتفاقم بسبب تجبير تناقص المكلفين الحاصل نتيجة الوفيات والتجنيد والمهاجرة، إلى الرجال الباقين في البلدة أو المقاطعة، فضلاً عن أن رجال الدين والموظفين والعسكريين فقد أعفوا وفرضت ضريبتهم على ذويهم وأقاربهم[١٥٤]. يقول هنري غيز بهذا المعنى: «فالمكلف لا يموت فعلاً في نظر الحكومة المصرية إلا بعد انقضاء سنتين أو ثلاث على

(١٥١) مشاقة، الجواب على اقتراح.. ص ١٢١ ـ مذكرات تاريخية، ص ٦٧ ـ أنطون ضاهر العقيقي. **ثورة وفتنة في لبنان، صفحة مجهولة من تاريخ الجبل من ١٨٤١ إلى ١٨٧٣** نشر يوسف ابراهيم يزبك، هامش ص ٢٦ ـ بازيلي ص ١٨١ ـ.
Pérrier, P. 99 – 100 – Chevalier, Op. Cit. P. 112.

(١٥٢) حروب ابراهيم باشا المصري.. مقدمة قرألي، ج ٢، ص ٥ ـ.
Pérrier, Op. Cit. P. 294.

(١٥٣) المحفوظات الملكية.. ج ٢، ص ٣٤٤.

(١٥٤) M. Henry Guys. au :comte de Rigny. Doc. Dip. T. 5, P . 319..
Voir aussi, Pérrier, Op. Cit. P. 100 – 101.
ابراهيم باشا إلى محمد علي باشا، المحفوظات ج ٤، ص ٢٢٠ ـ أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ١٤٧.

موته الحقيقي»[١٥٥]. أما بوجولا فيقول: «مصيبة أخرى أتى بها محمد علي من مصر إلى سوريا، فإذا قلت موارد القرية، وأصبحت لا تستطيع القيام بدفع الضرائب بسبب جفاف الموسم وانتشار وباء الطاعون والتجنيد الذي يستأثر بالأيدي العاملة، فعلى القرية المجاورة لها أن تؤدي تلك الضرائب عنها. وإذا عجزت هذه الأخيرة بدورها فعلى جارتها الأخرى، وإن عجزت القرى جميعاً، فالمدينة وأخيراً الولاية. إن هذا التضامن بين الشعوب في سبيل إنعاش الخزينة هو اختراع مخيف كان يصعب علينا تصديقه لو لم نشاهد بأم أعيننا هذه الحقيقة المؤلمة»[١٥٦].

لقد زادت ضرائب الفردة زيادة فاحشة. فبلغت الزيادة في «جبل الشوف» وتوابعه ١،٩١٩،٥٠٠ غرش[١٥٧]. أما هنري غيز قنصل فرنسا في بيروت في ذلك الحين فيقدر الضريبة المفروضة على الجبل بـ ٢،٦١٠،٠٠٠ قرش أي (٦٢٥،٠٠٠ فرنك) موزعة على ثمانية وخمسين ألف مكلف مما يرتب مبلغ خمسة وأربعين قرشاً عن كل رأس[١٥٨].

أثارت ضريبة الفردة استياء عاماً بين المسلمين، لأنها تطبق عليهم لأول مرة، وتساويهم بباقي الطوائف[١٥٩]، فلم تجرح كبرياء مشايخ الإسلام وعاطفتهم فحسب، بل ألحقت بهم أشد الضرر من جراء طرق جبايتها، فكانت ثقيلة الوطأة على الفقراء والفلاحين وحتى على الأغنياء أنفسهم[١٦٠] لأنهم كانوا يتحملون ليس الزيادة السنوية فقط بل أعباء الغائبين والمفقودين والهاربين أيضاً[١٦١].

ومما كان يزيد في المأساة لجوء الفلاحين إلى الاستدانة، أو بيع منتجاتهم مقدماً

---

(١٥٥) غيز، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٦٦.

(١٥٦) المصدر ذاته، ج ٢، ص ١٦٦.

(١٥٧) سليمان أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ١٥٠، نقلاً عن مذكرات خصوصية للدكتور أسد رستم.

(١٥٨) غيز، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٨٣ -.
M. Henry Guys au Comte Molé, Doc. Dip. T. 5, P. 366.

(١٥٩) مذكرات تاريخية، ص ٦٧ - بازيلي، ص ١٨١.
Pérrier, Op. Cit. P. 99.

(١٦٠) غيز، ج ٢، ص ١٦٥ -.
D. Chevalier. Op. Cit. P. 112.

(١٦١) أبو عز الدين، ص ١٥٧.

بسعر أدنى من قيمتها الحقيقية إيفاء لديون سابقة ترزح تحت عبء الربا الفاحش والفائدة المرتفعة. وغالباً ما كان ينتهي الأمر باضطرار المزارع إلى بيع أملاكه تسديداً لدين، أو دفعاً لضريبة[١٦٢].

٢° - ضريبة الشونة:

هي ضريبة عينية، كانت تقتطع لمصلحة الجيش[١٦٣]، من الحاصلات الزراعية كالحبوب والسمن والزيت والشعير والزبيب إلخ.. وكان المكلفون يقومون بنقلها على نفقتهم الخاصة إلى أقرب شونة عسكرية بغية تسليمها. والغريب في الأمر أن الحكومة كانت تستعمل أيضاً «ميزانين ومكيالين مختلفين في الوزن والكيل. فالميزان أو المكيال الكبير تتسلم بموجبه من الأهلين، والصغير تستعمله عندما يكون التسليم منها إليهم. وكان الفرق بين الاثنين نحو الربع تقريباً. وكان الملاّك مكلفاً أيضاً بتسديد العجز عيناً، أو دفع ثمنه نقداً»[١٦٤].

٣° - رسوم الدخولية على الحيوانات:

هي الرسوم التي فرضت على دخول الحيوانات إلى المدن سواء لبيعها أم لذبحها. وكان قدرها من ١٣ إلى ٢١ قرشاً عن رأس البقر إذا لم يكن للذبح، ومن ستين إلى سبعين قرشاً إذا كان للذبح. كما فرضت رسوم مشابهة على الغنم والماعز والجمال[١٦٥].

٤° - رسم التسريح:

هو الرسم الذي كان يستوفى على المحصولات المحلية عند نقلها من بلد إلى آخر، سواء للاستهلاك أم للاتجار بها. وقد أعفي الأجانب من هذا الرسم إذا كان المنقول لاستهلاكهم الخاص. وقد أساء بعض عملاء الأجانب استعمال هذا الامتياز

---

(١٦٢) المرجع نفسه، ص ١٥٩.

(١٦٣) سميليا نسكايا، مرجع سابق، ص ٧٣.

(١٦٤) Pérrier, Op. Cit. 104 – 105 - حروب ابراهيم باشا المصري.. مقدمة قرألي، ج ٢، ص ٥ - العطار، مرجع سابق، ج ١، ص ١٧١.

(١٦٥) Pérrier, Op. Cit. P. 102.

عندما عمدوا إلى المتاجرة ببعض الأصناف الفائضة عن استهلاكهم[١٦٦]. كما استحدثت ضريبة على الطواحين قدرت قيمتها بخمسة وأربعين غرشاً[١٦٧].

٥ - رسوم الكمارك والدخوليات:

كانت الرسوم الجمركية منذ مطلع الامتيازات الأجنبية تميل لصالح التجار الأجانب، ذلك أنه إذا استثنينا حكومة الباب العالي فإننا لا نجد أية حكومة تفضل التجار الأجانب على التجار الوطنيين. لقد فرضت السلطنة على التجار الأجانب نسبة ٣ بالمئة ضريبة للجمارك، في حين أنها فرضت على التجار من رعاياها نسبة ١٠ بالمئة[١٦٨].

وهذه الضريبة لم تقتصر على هذه النسبة، بل كان يضاف إليها ثلاثة بالمائة أخرى لدى انتقال البضاعة الأجنبية إلى «حوزة الرعايا العثمانيين، فثلاثة أو أربعة غيرها لدى انتقالها بين المناطق. وهكذا دواليك حتى يصبح مجموع الضريبة بين الأربعين والستين في المئة[١٦٩].

كانت الرسوم الجمركية قد انخفضت عند مجيء حكومة محمد علي، إلى أربعة بالمئة عن جميع البضائع لتعود الحكومة فتضيف إليها بعض الرسوم كرسم التسريح، فارتفعت إلى نسبة تراوح بين ١٠ و ١٢ بالمائة.

أدرك محمد علي ضرورة توحيد الرسوم الجمركية في البلاد التي يحكمها بحيث تلغى الضرائب الداخلية تسهيلاً للتجارة، وتقتصر على تلك التي يدفعها التاجر لمرة واحدة فقط. فعمد إلى تشكيل لجنة مالية، كان أبرز ما اقترحته ضرورة استيفاء الرسوم الجمركية لمرة واحدة وذلك في أول ميناء أو بندر تصل البضاعة إليه[١٧٠].

---

(١٦٦) أنظر: محمد شريف باشا إلى سامي بك، المحفوظات ج ٣، ص ١٤٣ - Pérrier, Op. Cit. P. 102 - 103 - يوحنا بحري بك إلى السنيور هنري غيز قنصل فرنسا، المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٦٧.

(١٦٧) أبو صالح، تاريخ الموحدين الدروز، ص ٢٠٩.

(١٦٨) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ص ٢١ - ٢٢ - ضاهر، الجذور.. ص ٣٣٨ - كرد علي، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢٤٩.

(١٦٩) رستم، بشير بين السلطان.. ج ٢، ص ١٤٩ - كرد علي، ج ٤، ص ٢٤٩.

(١٧٠) المحفوظات الملكية، ج ٣، ص ٢٢١ وما يليها.

ومع أن محمد علي كان يميل إلى الأخذ بمقررات هذه اللجنة، إلا أنه تبنى اقتراح وزير خارجيته «بوغوص»، الذي أشار عليه بتأجيل العمل بهذا القرار ريثما تصدر الدولة العثمانية تشريعها القاضي بجعل الرسم الجمركي على البضاعة الأوروبية من خمسة إلى ستة في المئة[١٧١].

لقد تحسنت معاملة التجار الوطنيين من جهة الرسوم إبان حكومة محمد علي عما كانت عليه في عهد الحكومة العثمانية. غير أن ذلك لم يدم طويلاً فأدى ارتفاع نسبة رسوم الجمارك إلى وقوع التجار المحليين في الخسارة، وعدم القدرة على مجاراة التجار الأجانب. فأضطر الكثير منهم إلى الاتجار باسم التجار الأجانب تخلصاً من الرسوم الباهظة المفروضة على التجار الوطنيين لقاء نسبة ٣،٥ و ٤ بالماية يدفعونها للتجار الأجانب[١٧٢].

٦ - التلاعب بأسعار العملة:

ومن مظالم حكومة محمد علي إقدامها على التلاعب بأسعار العملة المتداولة، فيؤول إلى خسارة عموم الأهلين. كأن تلجأ إلى خفض أسعار العملة عند عملية جمع الضرائب لتعود بعد انتهاء هذه العملية إلى رفعها مستفيدة من الفرق الذي كان يخسره أهل البلاد[١٧٣].

د - سياسة الاحتكار:

كانت سياسة الاحتكار، إحدى الركائز الاقتصادية التي تمشى عليها محمد علي منذ بداية حكمه في الإقليم المصري، مبرراً سياسته هذه بضرورة حصوله على الموارد التي تمكنه من القيام بمشاريع الري وإنشاء الترع والمصارف[١٧٤]، متجاوزاً ما أوصى به الرسول (صلعم) عندما قال: «من احتكر فهو خاطىء ولا يحتكر إلا الخاطىء[١٧٥].

---

(١٧١) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٢٥ - ٢٢٦.

(١٧٢) محمد شريف باشا إلى سامي بك، المحفوظات ج ٣، ص ١٤٣ و١٦٨ و١٧٤ -. Pérrier, Op. Cit. P. 86.

(١٧٣) أبو عز الدين، ص ١٦٢ - كتافاكو. مصدر سابق، ص ٧٠.

(١٧٤) كلوت بك، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٩٧ - ٢٩٨ - أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ١٥٦.

(١٧٥) رستم، آراء وأبحاث، ص ١٣٢ - ١٣٣، نقلاً عن صحيح مسلم، ج ٥، ص ٥٦.

وكان محمد علي قد مارس سياسة احتكار حاصلات مصر منذ أمد بعيد، فأضحى هو في البلاد المزارع الوحيد، والتاجر الوحيد، ثم الصانع الوحيد[١٧٦]. محققاً من سياسته تلك أموالاً طائلة. فعزم أن يفعل في سورية ما سبق أن فعله في مصر[١٧٧]، فشرع بتطبيق سياسة الاحتكار في السنة التالية لسيطرته على بلاد الشام. وفي حزيران من عام ١٨٣٣ أمر بشراء جميع محصول الحرير محذراً بيعه إلا للإدارة المصرية[١٧٨]. ثم عاد فتراجع عن قراره السابق مكتفياً بأن حدَّد أسعاره[١٧٩] بما يلائم مصالح خزينته.

كان موسم الحرير آنئذ من أعظم المواسم التي يعوّل عليها الفلاحون. وكان الاحتكار من شأنه أن يقلب الأسعار قلباً لمصلحة الحكومة على حساب الفلاح والتاجر[١٨٠]. ويذكر أنطون كتافاكو قنصل النمسا في صيدا في أحد تقاريره المؤرخة في ١٤ كانون الأول سنة ١٨٣٣: «كنا واجسين من أن يحتكر ابراهيم باشا محصول الحرير كله. وقد اكتفى لحسن الحظ بعشرين ألف أقة منه»[١٨١].

لم تكن سياسة احتكار محصول الحرير بدائمة أو مستمرة، بل إنها اتسمت بالمرونة والإلغاء في أوقات كثيرة. يقول هنري غيز قنصل فرنسا في بيروت آنذاك: «... أثناء الفترة الوجيزة التي احتكر فيها هذا الصنف، انتهزنا فرصة وجود محمد علي في يافا، فقدمنا له احتجاجاتنا الصارخة. والكولونيل كامبل الذي كان إلى جانب نائب الملك دعم مطالبنا، وألغى ذلك الاحتكار بسرعة فائقة... وكانت محاولة ثانية جرّبت أثناءها الحكومة المصرية أن تحتكر تجارة الحرير، إلا أنها اضطرت إلى العدول عن هذه الفكرة عندما وقفت بوجهها معارضة قناصل بيروت»[١٨٢].

شكل نظام الاحتكار الذي كانت تسير عليه الحكومة المصرية في ذلك الوقت

(١٧٦) عبد الرحمن زكي، ذكرى البطل الفاتح.. ص ٢٨٩.
(١٧٧) رستم. آراء وأبحاث، ص ١٤٩.
(١٧٨) المحفوظات الملكية.. ج ٢، ص ٣٣٠.
(١٧٩) المصدر عينه، ج ٢، ص ٤٠١ -.
Chevalier, Op. Cit. P. 224 - 225.
(١٨٠) رستم، بشير بين السلطان.. ج ٢، ص ١١٩.
(١٨١) كتافاكو، مصدر سابق، ص ٣٨ - ٣٩ - حروب ابراهيم باشا المصري، ج ١، ص ٣٢.
(١٨٢) غيز، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٧٦.

أحد أبرز مميزات «سياسة الباشا التجارية»، وهي السياسة التي جعلت من محمد علي أعظم تجار القطر. ولم يكن ابراهيم باشا كما يقول وليم هولت ياتس William Holt Yets في كتابه «تاريخ مصر وحالها في الوقت الحاضر» الذي نشره في عام ١٨٤٣، ليوافق على كثير من آراء أبيه الاقتصادية، إذ أن ابراهيم باشا كان يعتقد أن نظام الاحتكار والاغتصاب لا بد أن يؤدي إلى تدهور ثروة البلاد[١٨٣].

فالإدارة المصرية مع إيمانها بعدم جدوى الاحتكار، فإنها لجأت إلى اعتماده ليس فقط بما يتعلق بانتاج الحرير، بل تناول أصنافاً أخرى[١٨٤]، كالبن الذي ارتفع سعر الأقة الواحدة منه عام ١٨٣٣، من غرشين إلى سبعة عشر غرشاً[١٨٥]، كذلك تم احتكار الكلس الذي يصنع في الجبل لحساب الأمير وإذا سمح لبعض المناصب أن يقوموا بهذا العمل، فيكون ذلك مقابل ضريبة يدفعونها له[١٨٦]، فضلاً عن احتكاره بيع الصابون من مصبنته في دير القمر[١٨٧] واحتكار وزن الحرير في ميزان دير القمر أيضاً[*].

إن سياسة الاحتكارات والضمانات شملت جميع الحاصلات الزراعية والأعمال الحرفية فأدى ذلك إلى ارتفاع في أسعار مختلف المواد والسلع. «فكانت قفة الأرز تباع بتسعين قرشاً في بدء الاحتلال المصري، ثم ما لبث أن ارتفع ثمنها إلى مائة وثمانين قرشاً، احتكرته الحكومة في الأساكل لتبيعه من المستهلكين الذين يشترونه جملة في مصر بثمن فاحش. وكانت تزعم حين تحتكر الحبوب أو تفرض ضرائب ضخمة على ما لا يوافقها احتكاره، أنها تضع بذلك حداً للتعديات والبلصات»[١٨٨]. كما ارتفعت أسعار

(١٨٣) كوربتيس، مرجع سابق، ص ١٤١ - ١٤٢ - عبد الرحمن الرافعي، **عصر محمد علي**، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٢، ص ٥٧٢.
(١٨٤) Doc. Dip. T. 5, P. 223 et 254 et 257 et 261 – Voir aussi, Pérrier, Op. Cit. P. 361.
(١٨٥) المحفوظات الملكية، ج ٢، ص ٣٤٩.
(١٨٦) غيز، ج ٢، ص ١١١.
(١٨٧) باز، مذكرات، ص ١١٣ - .M. Henry Guys au comte Molé, Doc. Dip. T. 5, P. 365 الحتوني، نبذة تاريخية.. ص ٢٧٩ - أنظر مارون عبود، **أحمد فارس الشدياق، صقر لبنان**، دار مارون عبود، الطبعة الثانية، ١٩٧٥، ص ٣١ - كذلك مارون عبود، **الأمير الأحمر**، دار مارون عبود ودار الثقافة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٤، ص ٤١ و٥٤.
(*) أنظر الوثيقة رقم ٩، رسالة بشير الشهابي إلى واكد حمادي.
(١٨٨) غيز، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٦٢ - ١٦٣.

مجمل الحاجيات الأساسية كالطحين والسمن والزيوت والقمح، وسجل ارتفاع في ثمن العقارات والحيوانات[١٨٩]، قابله تلاشٍ في صناعة النسيج بسبب الاستيراد من أوروبا.

ومهما يكن من أمر السيطرة المصرية المرهقة على سوريا، فقد تضاعفت التجارة فيها بمقدار عشر مرات خلال فترة بسيطة، وتسارعت عملية تفسخ العلاقات الاقطاعية القديمة لتبرز على أنقاضها مرحلة جديدة من نشوء وارتقاء للرسمالية التجارية[١٩٠].

هـ ـ السخرة:

ومما كان يزيد في مأساة السكان، لجوء إدارة محمد علي إلى تسخيرهم وتسخير حيواناتهم في سبيل مصالح الحكومة. وقد تناولت طرق استغلالهم شتى الأساليب ولحقت الرجال والنساء كما تناولت الفلاحين والملاكين والمكاريين والعمال والبنائين، وسائر القوى العاملة[١٩١].

لقد تعذر على صاحب أية دابة أن يبعد دابته عن تسخيرها حتى لو جعل معلفها داخل داره، إذ أعطيت للتفكجي[١٩٢] سلطة خلع الأبواب ودخول المنازل للبحث عن وسائل النقل المخبأة. وكان صاحبها ملزماً بالاهتمام بها رغم مصادرتها للسخرة كأن يستأجر لها رجلاً يهتم بعليقها، أو ليعيدها إليه عند انتهاء عملها. يقول نوفل بهذا الصدد: «وفي أكثر أيام السنة كان يمتنع الفلاحون عن النزول إلى المدينة، لأنه لا يمكن أن ينزل إليها فلاح إلا ويتسخر هو ودابته أو هو وحده ودابته وحدها، فيجره الضابطي إلى حيث أراد، وإذا تعند معه أصابه من الضرب الأليم والعذاب المفرط ما يجعله يخضع لإرادته رغماً عن أنفه»[١٩٣].

ومن مظالم السخرة إرسال البنائين والفلاحين إلى القلاع التي هدمتها الحرب بغية

---

(١٨٩) غيز، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٦٤ ـ ١٦٥ ـ.

Doc. Dip. T. 6, P. 394, et T. 5, P. 370.

(١٩٠) سميليا نسكايا، الحركات الفلاحية، ص ٧٣.

(١٩١) المرجع السابق، ص ٥٢.

(١٩٢) التفكجي: وهو المسؤول عن ملاحقة من تقع عليهم أعمال السخرة والمصادرة.

(١٩٣) نوفل، كشف اللثام، ص ٤٩٤ ـ ٤٩٥.

إعادة تأهيلها، فكان عليهم الابتعاد مسيرة يوم أو أيام، والعمل بأجر زهيد[١٩٤] وهذا كان يجبرهم على الانقطاع عن العمل في استثماراتهم الخاصة لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر[١٩٥]. كما كان المذنبون لأي سبب مهما صغر شأنه يجمعون ويرسلون إلى عكا للعمل في ورشتها[١٩٦].

ومع حاجة ابراهيم باشا إلى المواد الأولية من خشب وفحم حجري وحديد، وضرورة استخراجها ونقلها، قام نوع جديد من السخرة، فكان على المسخرين العمل في مناجم الفحم التي استولى عليها ابراهيم باشا في قرنايل سنة ١٨٣٥[١٩٧]، بغية استخراج الفحم منها، ومن ثم إنزاله إلى جونيه لتصديره إلى مصر «سداً لحاجات العزيز»[١٩٨]، كذلك استخرج الحديد سنة ١٨٣٣ من منطقة وادي السنديان بين مشغرة وكفرحونة[١٩٩]، ومن الشوير وبزبدين، فضلاً عن قطع جميع أشجار الجميز في بيروت أيام عبد الله باشا والي صيدا، إرضاء لمحمد علي الذي كان بحاجة إلى خشبها[٢٠٠].

ومن سخرية المظالم التي تروى أن الفحم المستخرج حديثاً تكون نسبة الرطوبة فيه عالية. فعند نقله وتعرضه للشمس والهواء كان يجف وينقص وزنه فكانت الحكومة

---

(١٩٤) عيز، ج ٢، ص ٩٧ ـ أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ١٦٠ ـ.

Chevalier, Op. Cit. P. 103 – Bouron, Op. Cit. P. 179.

(١٩٥) سميليا نسكايا، ص ٧٤ ـ.

M. Henry Guys au duc de Broglie, Doc. Dip. T.5, P. 323.

(١٩٦) مذكرات تاريخية، ص ٦٠ ـ.

M. Henry Guys au Duc de Broglie, Doc. Dip. T.5, 254.

(١٩٧) الأسود، ذخائر لبنان، ص ٢٣ ـ هنري لامنس اليسوعي، **تسريح الأبصار فيما يحتوي لبنان من الآثار**، دار الرائد اللبناني، الحازمية، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٢، القسم الثاني، ص ٢٠٨ـ. أنظر كذلك:

Commodore Sir Charles Napier, K. C. B. **The war in Syria.** London, 1842, V.1, P. 178 – 179.

(١٩٨) المحفوظات الملكية. . ج ١، ص ٥٨ ـ الحتوني، نبذة تاريخية، ص ٢٧٩. أنظر أيضاً الوثيقة رقم ١٤، كتاب من بعض مشايخ آل الخازن إلى الأمير أمين شهاب.

(١٩٩) شاكر الخوري، **مجمع المسرات**، مطبعة الاجتهاد، يوسف غنام ثابت، بيروت، ١٩٠٨، ص ٣٨٦.

(٢٠٠) غيز، ج ١، ص ٤٦ ـ ٤٧.

تلزم المكارين دفع ثمن الفرق مما يؤدي إلى فقدانهم لأكثر أجرتهم أو كلها. كما أن العمال المكلفين قطع الغابات كانوا يغرمون عند قطع الأشجار غير الصالحة بحرمانهم أجرة كل شجرة لا تريدها الحكومة[٢٠١].

ويذكر صاحب كتاب تاريخ العاقورا: «... لكن بعدئذ صارت (أي الحكومة المصرية) ظالمة بكثرة السخرة والضرائب وجمع السلاح وتقديم الأخشاب والأكياس للعمل في منجم الفحم الذي ظهر في قرنايل، ولم تكن الحكومة تدفع لهم شيئاً من أجور النقل، وتقديم الكلس ببدل تافه، ومن كان يمتنع كان يضربه الجند حتى يغمى عليه، وكانوا يذيقونه من العذاب ألواناً»..

ويتابع قائلاً: «ويخبرنا صادقو الروايات، أن الجند كان يقسو بنساء العاقوريين ليحضرن رجالهم الهاربين من السخرة، وذكر لنا أنهم كانوا يضعون بعضهن بأكياس ويلقونهن تحت مزاريب العين أو في إحدى السواقي. فأجبر بعض الرجال بالتجنيد، والبعض الآخر بالسخرة إلى عكا... ولذا باع الكثيرون بغالهم وحيواناتهم بأثمان بخسة، أو ألقوها من علو شاهق»[٢٠٢].

ولم تكن مظالم حكومة محمد علي لتقتصر على نساء العاقورا فحسب، بل شملت كما ذكر نوفل نوفل «إخراج الناس من بيوتها لأجل إسكان العساكر التي لا تفتر من الجولان في البلاد وخاصة مدن السواحل، فلا يرثون لأنين شاكي، ولا يرحمون دمعة باكي، فترى النساء والأرامل فضلاً عن المتزوجات من المسلمين والنصارى دايرات في الأسواق، يتوقعن مأوى يأوين إليه، وقد يتفق البعض منهن أنهن بعد مقاساة العناء يجدن محلاً، لكنهن لا يستقرن فيه برهة إلا وتأتي العساكر وتخرجهن منه أيضاً، ولا يعفى من ذلك أحد لا كبير ولا صغير إلا من كان ذا رتبة معروفة بين خدام الميري»[٢٠٣].

---

(٢٠١) Pérrier, Op. Cit. P. 272 – 273. ـ أبو عز الدين، ص ١٦٠ ـ ١٦١.

(٢٠٢) لويس الهاشم، **تاريخ العاقورا**، مطبعة العلم، بيت شباب لبنان، ١٩٣٠، ص ١٠٨ ـ أنظر كتاب أهالي جبل لبنان إلى الأمير أمين نجل بشير الثاني بتاريخ ١٢ حزيران سنة ١٨٤٠ في المحررات السياسية، ج ١، ص ٨ وما بعدها ـ.

Ismail, Hist. du Lib. T. 4. P. 50 – 51.

(٢٠٣) نوفل نوفل، مصدر سابق، ص ٤٩٤ ـ ٤٩٥.

كثيرة هي المظالم التي أنزلها ابراهيم باشا بالسكان، وكثيرة هي المضايقات التي لحقت بمختلف فئاتهم وطبقاتهم الاجتماعية وطوائفهم الدينية. لقد تساوت مختلف الطوائف في الشكوى من الأضرار التي لحقت بها، حتى إن المساجد والمدارس كثيراً ما تعطلت بسبب جعلها أماكن ومستودعات لوضع الذخائر وإقامة الجند[٢٠٤].

غذّت إجراءات ابراهيم باشا التعسفية، ومظالمه المتعددة، التربة الخصبة لتنامي التيارات الرافضة للحكم المصري، وترافقت حركات العصيان والتمرد بإجراءات عنيفة صارمة كانت تولد عوامل ضغط وتفجير. وبدت إجراءات حكومة محمد علي مترابطة بعضها ببعض. فتجنيد السكان في إطار النظام يجب أن يسبقه جمع السلاح حتى لا يلجأ السكان إليه في حال رفضهم التجنيد، فارتبط النظام بجمع السلاح، وجمع السلاح بالنظام. فأوغر الصدور كما يقول سليمان أبو عز الدين، «وأحرج السوريين إحراجاً لم يبق وراءه سوى انفجار بركان الأحقاد وشبوب نار الثورات في البلاد... وأخذت الثورة تتنقل من فلسطين إلى جبال العلويين فشمالي سوريا فحوران فلبنان. ولم تنته إلا بانتهاء حكم محمد علي في سوريا. فكان ما فقد محمد علي من جيشه في محاربة السوريين بسبب تنفيذ قانون التجنيد أكثر بكثير من عدد الذين تمكن من تجنيدهم. وما استولى عليه من أموال السوريين بحق أو بغير حق، أنفق أضعاف أضعافه في محاولة إخضاعهم. وجميع التدابير التي قام بها لإضعاف قوتهم، ولّد في نفوسهم من الغيظ والغيرة على حقوقهم والمحافظة على كرامتهم وكيانهم ما يزيد على القوى التي سلبها منهم. كما أن أعداء محمد علي من عثمانيين وأوروبيين استثمروا هياج أفكار السوريين فأيدوا الثائرين حتى انتهى الأمر بخروج ابراهيم باشا بجنوده وسائر رجال حكومة محمد علي من سوريا»[٢٠٥].

---

(٢٠٤) مذكرات تاريخية، ص ٦٥ و٦٦.

(٢٠٥) أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ١٦٧ و١٦٨.

الفصل الثاني

تشكل قوى المعارضة وبداية تحركها

أولاً: القوى المتضررة من السياسة الجديدة.

١ ـ الدروز

* الدروز ودعوة إبراهيم باشا لتجنيدهم

٢ ـ المسلمون المحافظون

٣ ـ الأرثوذكس

٤ ـ التجار والقناصل

٥ ـ الأمراء الشهابيون

ثانياً: تكتل قوى المعارضة وبداية التحرك الشعبي ضد المصريين.

١ ـ الثورة في فلسطين

٢ ـ الثورة في طرابلس وعكار

٣ ـ الثورة النصيرية

٤ ـ الثورة في جبل عامل

٥ ـ الثورة الدرزية في جبل حوران

٦ ـ الثورة الدرزية في وادي التيم

ثالثاً: أثر هذه الثورات والإضطرابات في الحكم المصري.

أولاً ـ القوى المتضررة من السياسة الجديدة :

سبق وأشرنا إلى معظم الاجراءات التعسفية والمظالم الجمة التي ألحقتها حكومة محمد علي بمختلف فئات السكان في بلاد الشام، وما رافق هذه الاجراءات والمظالم من قسوة واضطهاد شملت أكثر فئات السكان. ومع ذلك فقد كان هؤلاء يميلون إلى الهدوء والسكينة، فظلت عواطفهم في الثورة الشاملة مكبوتة باستثناء بعض الاضطرابات والقلاقل المحدودة التي ظهرت في فلسطين والشام و«لبنان». فكان لا بد من عملية تجميع لكل حالات القهر والمعاناة، ورصد سائر التناقضات بين مختلف فئات السكان من جهة، وبينهم وبين السلطة الحاكمة من جهة أخرى، وتقاطع كل ذلك مع سياسات الدول الأوروبية من خلال مصالحها السياسية والتجارية. فالتجنيد، وجمع السلاح والضرائب وأعمال السخرة والبلص والاحتكار وسائر مظالم ابراهيم باشا لم تكن وحدها العامل لخلق ثورة دموية شاملة لو لم يرافق تلك المظالم الشعور بخطر أعمق منها وأشمل يتناول مصالح مختلف الفئات السكانية ويتقاطع مع مصالح الدول الأوروبية ذات الأهداف الاستعمارية.

ومن خلال معالجتنا لموضوع القوى المتضررة من سياسة ابراهيم باشا في سوريا، يتبادر إلى الذهن موضوع اخر يطرح نفسه ويدفعنا إلى التساؤل، إلى أي مدى كان وجود ابراهيم باشا، وحكومة والده، مقبولين في بلاد الشام بعدما أحكم القائد المصري قبضته العسكرية على سوريا بأكلمها، وعلى «المقاطعات اللبنانية» ومن ضمنها الإمارة الشهابية بشكل خاص؟.

١ ـ الدروز

لم يكن ثمة علاقة مباشرة بين الدروز ومحمد علي قبل وقوع سوريا في قبضة

الحكم المصري. لكن انتفاء العلاقة بينهما، لم ينف الانعكاسات الناتجة عن علاقة بشير الثاني بمحمد علي، السرية والعلنية، مقدمة لسيطرة المصريين على البلاد الشامية. فالدروز كانوا قد عانوا الأمرّين من سياسة بشير الثاني منذ تسلمه مقاليد إمارة الجبل، نتيجة سياسته المتشددة إزاء جميع المناصب والأعيان، بدءاً بنكبة النكديين وإضعاف العماديين وتشديد الخناق على اليزبكيين من تلاحقة وملكيين، ومصادرة الأرسلانيين، إلى أن توجت سياسته القمعية بمعركة السمقانية التي انتهت بإعدام عميد الدروز الشيخ بشير جنبلاط في عكا سنة ١٢٤٠هـ / ١٨٢٥م على يد عبد الله باشا بعد أن بعث بشير الثاني إلى صديقه محمد علي يلتمس منه ذلك[١] كما سبق ذكره.

ويعلق سليمان أبو عز الدين على مقتل الشيخ بشير جنبلاط والشيخ أمين العماد قائلاً: «... فكان لهذه النكبة أسوأ وقع في نفوس أحزاب الشيخ الجنبلاطي وبنوع خاص في نفوس أكثر الدروز الذين كان له عندهم أسمى مقام. فقد كان الشيخ بشير لا يقل نفوذاً عن أمير الجبل نفسه لأنه كان زعيم أكبر حزب في البلاد وأعرض أرباب المقاطعات جاهاً وأكثرهم ثروة ورجالاً... فيما كان لديه من المال والرجال كان عاملاً فعالاً في تكييف سياسة الجبل وفي تولية الحكام وعزلهم. وكان فوق ذلك من نوابغ اللبنانيين في الذكاء وعلو الهمة والإقدام. فبقتله وقتل زعيمين من حلفائه آل عماد تخلص الأمير بشير من أشد أعدائه نفوذا وبأسا وطاب له الحكم في لبنان بدون منازع، وبما أنه كان مديناً بذلك لتدخل محمد علي ازداد الارتباط بينهما متانة وكان ذلك من الأسباب التمهيدية لغزو سوريا وفتحها»[٢].

ومع ورود الأخبار عن الحملة المصرية المتوجهة نحو بلاد الشام، كان الدروز أكثر الفئات الشعبية حذراً وخشية. فقد كان هناك أكثر من سبب يحملهم على مناوءة المصريين وبشير الثاني معاً. لقد كان الدروز عشية الاحتلال المصري، أعجز من أن يستطيعوا بمفردهم مقاومة جحافل محمد علي، ليس لأن قسما منهم كان لا يزال على علاقة جيدة مع بشير الشهابي، بل لأن ضربات هذا الأخير المتتالية، ومنذ بداية القرن التاسع عشر، قد أضعفت الروح القتالية لديهم، وشتتت زعماءهم اضطهاداً وقتلاً ونفياً، وهذا ما أفضى بعدد كبير منهم إلى النزوح إلى جبل حوران[٣].

(١) أبو صالح، تاريخ الموحدين الدروز.. ص ١٨٤.
(٢) أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ٤٥ ـ ٤٦.
(٣) أبو شقرا، الحركات.. ص ١٥.

إن تجذر العداوة بين الدروز وبشير الثاني نتيجة السياسة الداخلية التي اتبعها، والقاضية بالحد من نفوذ المناصب والأعيان، وسعيه الحثيث لكي يدعم سلطته السياسية ويستبدل بتشتت سلطة الإقطاع السياسي حكماً مركزياً يفرض من خلاله سلطته على جميع السكان[٤]، أدّت إلى استمرار الدروز في سياسة المعارضة ليس تجاه بشير الثاني فحسب، بل تجاه السلطة المصرية الحاكمة أيضاً وسائر الفئات السكانية المساعدة لهما.

إن موقف الدروز العدائي بشكل عام من الاحتلال المصري يكمن في تلك العداوة التقليدية المتأججة بينهم وبين بشير شهاب. فالدروز وإن ظلوا عموماً موالين للحكم العثماني، رافضين السيطرة المصرية على بلادهم[٥]، إلا أن مقاومتهم لابراهيم باشا ومن باب أولى تمت لأن سيطرته على مقاطعاتهم رافقها تحالفه مع عدوهم التقليدي بشير الثاني، وهذا يعني بالنسبة إليهم استمرار سياسة الاضطهاد والنفي والتضييق، وحرمانهم من ممارسة حقوقهم السياسية بعد أن سحبت منهم السلطة عينها، وبعد أن ترقبوا طويلاً وانتظروا مديداً الفرصة المؤاتية لاستعادة حقوقهم التقليدية واسترجاع إقطاعاتهم ومقاطعاتهم المغتصبة، فإذا بالحكم المصري ينصب نفسه وصياً على الإمارة الشهابية من خلال هيمنته على بشير الثاني بعد أن حوّله إلى عميل له على حد قول المؤرخ كمال الصليبي[٦]. فلو لم يعلن بشير الثاني ولاءه لابراهيم باشا، لربما انضم الدروز إلى الجيش المصري وقاتلوا إلى جانبه. «لكن صيرورة خصمهم حليفاً لمصر قضت عليهم بأن يوالوا الدولة العثمانية»[٧].

في الواقع إن موقف أي من الفرقاء، لا يمكن فهمه وتحليله إلا على ضوء الإلمام الشامل بالعلاقات القائمة، والتناقضات بين مختلف السكان والطوائف، إضافة إلى الصراعات المستمرة فيما بينهم على السلطة السياسية والملكية العقارية ذات النظام المقاطعجي السائد آنذاك، فضلاً عن سياسة توازن القوى بين مختلف الطوائف وسعي كل فريق للاستقواء على الآخر بما يتوافر لديه من دعم داخلي أو خارجي يساعده على

(٤) رستم، آراء وأبحاث، ص ١٠١.
(٥) أبو شقرا، الحركات.. ص ١٨.
(٦) الصليبي، مرجع سابق، ص ٦١.
(٧) غهز، مصدر سابق، ج ٢، ص ٩٥ ـ كوربتيس، ص ٢١٧.

فرض نفوذه السياسي وسيطرته على مقاليد السلطة. ولعل عودة سريعة إلى الماضي القريب، تلقي أضواء كاشفة، على مدى عمق التناقضات التي بدأت ترسخ بين فئات سكان الإمارة. فمع حملة نابوليون بونابرت على مصر، وفي خلال محاصرته قلعة عكا ظهر التباين في المواقف، ففي الوقت الذي أبدى فيه النصارى سرورهم «بقدوم الفرنسوية»[٨] كان الزعماء الدروز يعقدون اجتماعهم الشهير في عبيه، ويقررون «مقاومة الفرنسيين والأمير بشير» الذي كان ينوي الانضمام إلى الفرنسيين بعد سقوط قلعة عكا بأيديهم[٩].

وبالرغم من مخاطبة بونابرت لبشير الثاني بصفة أمير الدروز، ورغم كلامه عن «الأمة الدرزية الشجاعة» وأن نيته «تحقيق استقلال الأمة الدرزية» وتخفيف الجزية عنها، وإعادة مرفأ بيروت والمدن الأخرى إليها، طموحاً منه بانضمام ٤٠ ألف مقاتل درزي إلى جانبه، فإن موقف الدروز تجاهه بقي على حاله من التشدد والصلابة، خصوصاً بعد أن أبدى المسيحيون ميلاً سافراً للغازي العتيد، مع ما يستدعي انتصار الفرنسيين من إخلال بميزان القوى في الجبل لمصلحة الطائفة المارونية[١٠].

ثم كانت معركة المختارة بين البشيرين، وما رافقها من فرز طائفي، فاعتبرها البطريرك يوسف حبيش (١٨٢٣ - ١٨٤٥) معركته الخاصة. فوقف إلى جانب بشير الثاني، وبعث بتعليماته إلى المشايخ الموارنة في جبة بشري وجبيل وكسروان يدعوهم إلى تأييده بعد أن روجت إشاعات تقول: «إن إجتماع المختارة يستهدف إخضاع المسيحيين للدروز»[١١]. وأن «الامير بشير مهما كان الأمر فهو أمير ماروني أما الشيخ بشير فدرزي والقوات التي حشدها في المختارة درزية فيها عدد كبير من العقال»[١٢].

---

(٨) الشدياق، مصدر سابق، ج ٢، ص ٣٦٨.

(٩) يوسف داغر، **بطاركة الموارنة**، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٥٨، ص ٧٥.

(١٠) أبو صالح، تاريخ الموحدين الدروز، ص ١٧٢ - ١٧٣ - يقول أمين الريحاني في كتابه، **النكبات أو خلاصة تاريخ سورية منذ العهد الأول بعد الطوفان إلى عهد الجمهورية بلبنان**، المطبعة العلمية، بيروت، ١٩٢٨، هامش ص ٩٧ ما يلي: «وقال اللبنانيون نصارى الشرق: جاء مخلصنا، وبادروا إليه بالهدايا مرحبين متهللين. .» - أنظر محمد نور الدين، **الجزار ونابوليون والمسألة الشرقية**، **مجلة الفكر العربي**، العدد ٢٨، ص ١١٠ -.

Bouron, Op. Cit. P. 159.

(١١) حريق، التحول السياسي. .، ص ١٦٣.

(١٢) المرجع عينه، ص ١٦٢.

يقول كمال الصليبي في هذا الشأن: «كان سقوط بشير جنبلاط حدثاً ذا أثر في تاريخ لبنان. فبقضاء بشير شهاب على منافسه القوي الواسع الثراء، أصبح هو وحده السيد المطاع في الجبل. لكنه في الوقت نفسه قضى على الزعامة الدرزية الفعالة الوحيدة التي بقيت في البلاد، وبذلك سدد ضربة قاضية إلى مكانة الدروز فيها. ولم يغفر له الدروز ذلك. وإذ ضعفوا وصاروا بلا قيادة، أحجموا عن التعاون الفعلي في شؤون الإمارة منتظرين فرصة سانحة للثأر. ولئن صح القول بأن الأمير الشهابي المسيحي إنما سحق الشيخ الجنبلاطي الدرزي لا لأنه درزي بل لأنه كان خصماً سياسياً عنيداً، إلا أن الدروز حملوا الأمر على غير هذا. وما كانت سياسة الأمير بشير في ما بعد إلا لتجعلهم يمعنون في النظر إليه كعدو مسيحي لطائفتهم»[١٣] خصوصاً في أواخر أيامه حين أذاقهم الأمرّين، بعد أن كان صديقهم لا يعمل إلا برأي زعيمهم الشيخ بشير جنبلاط[١٤].

ومع الاحتلال المصري للبلاد الشامية والإمارة من ضمنها، استمر الدروز في موقفهم الرافض للخلل المستمر في توازن القوى. كما أنهم ازدادوا خشية من اجراءات ابراهيم باشا عندما باشر بجمع السلاح منهم وفرض النظام عليهم. وعندما قاوموه أثناء حرب اللجاه ووادي التيم ١٨٣٧ - ١٨٣٨، أمر بجمع أربعة آلاف مقاتل من النصارى، وسلمهم أسلحة مؤبدة لهم ولذريتهم ووجههم لقتال أبناء جلدتهم[١٥]. فكان قتال النصارى للدروز الأول من نوعه في تاريخ تعايشهم الطويل، فأورث الأحقاد وأثار المشاعر، وأجّج نيران العداوة بين الطائفتين منذ ذلك التاريخ وحتى الآن. وما كان هذا الأمر ليتم لولا سياسة بشير شهاب الخرقاء، وقصر نظره وسوء طويته تجاه الدروز أنذاك[١٦].

ولا يفهم موقف الدروز العدائي من ابراهيم باشا على ضوء قاعدة الإخلال بتوازن القوى وموقفهم من بشير شهاب فحسب، بل يمكن فهمه أيضاً على ضوء واقع

---

(١٣) الصليبي، مرجع سابق، ص ٥٨ - ٥٩.

(١٤) مؤرخ مجهول، **حسر اللثام عن نكبات الشام**، طبع في مصر سنة ١٨٩٥، ص ٧٣.

(١٥) الشدياق، أخبار الأعيان، ج ٢، ص ٤٥٥.

(١٦) يقول الريحاني في «النكبات» ص ١٠٧: «. . . إنه لو لم يحارب الموارنة مع ابراهيم باشا لما كانت مذابح سنة ١٨٤٥، ولولا هذه المذابح لما كانت سنة الستين».

المجتمع العشائري السائد في بلاد الشام، والمتصف بخصوصيات اجتماعية وسياسية ودينية، فجاء الاحتلال المصري حاملاً في أساس سماته مشروع دولة مركزية يقضي من خلالها على استقلالية الزعماء والأعيان، وينزع السلطة السياسية والاجتماعية منهم، فكان لا بد لهذه القوى من رفض مشروع ابراهيم باشا السياسي ومقاومته بكل قواها.

لقد اعتبرت أكثرية المصادر والمراجع، أن اجراءات ابراهيم باشا ومظالمه في بلاد الشام، شكلت الأسباب الأساسية والقريبة لقيام الثورات ضده، خاصة تلك المتعلقة بالتجنيد وجمع السلاح وفرض الضرائب والسخرة واحتكار السلع. غير أنه يرى وإن كان ذلك لا يناقض هذه التعليلات، أن الأمر يتخطى ذلك ليؤكد أن تلك الأسباب لم تكن إلا الدوافع القريبة لمعارضة الحكم المصري والقيام عليه، في حين تبقى الأسباب الحقيقية والجوهرية كامنة في وعي وإدراك القوى الثائرة لحقيقة المشروع السياسي الذي أراد ابراهيم باشا تطبيقه في البلاد الشامية، والذي يناقض ويلغي التشكيلات السياسية والاقتصادية القائمة آنذاك.

من هذا المنطلق نفهم تميز موقف أكثرية الأعيان الدروز ورفضهم الوجود المصري في «لبنان» وسائر بلاد الشام، وانضمامهم منذ البداية إلى جيوش السلطان العثماني ومحاربتهم في صفوفها، وتحملهم لمختلف أنواع المشقات من حروب ونفي واضطهاد وضبط أملاك وحرق منازل[١٧]. كما نفهم قول هنري غيز. «وأخذ الشعب آنذاك يدبر المؤامرات في الخفاء ويعد الخطط... والدروز الذين يناهضون الأمير بشير اضطروا بطبيعة الحال إلى أن يوالوا السلطان لأنهم كانوا يرون في مقامه وحده أمل استعادة السلطة التي كانت لهم قبل سقوط الشيخ بشير جنبلاط الشهير. فابن الشيخ بشير وعدد كبير من أعيان الطائفة في القسطنطينية كانوا يؤملون مشايعيهم في لبنان برجوع السلطة إلى أيديهم»[١٨].

*** الدروز ودعوة ابراهيم باشا لتجنيدهم:**

أراد ابراهيم باشا نتيجة اقتناعه «بأن الدروز رجال بأس ونشاط، ولا يتهربون

(١٧) الشدياق، أخبار الأعيان، ج ١، ص ١٥٠ ـ ١٥١، المصدر عينه، ج ٢، ص ٤٤٨ ـ أنظر أيضاً، أبو شقرا، الحركات.. ص ٢٢.
(١٨) غيز، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٨٩ ـ أنظر أيضاً، سليمان تقي الدين، المسألة الطائفية في لبنان، الجذور والتطور التاريخي، دار ابن خلدون. لا.ت. بيروت، ص ١٤٦ ـ ١٤٧.

من الحرب والقتال»[١٩] أن يجسد ذلك الاقتناع ويعمل على تحقيقه، خصوصاً بعد أن وردت إليه أوامر والده بضرورة فرض التجنيد ونزع السلاح واحتكار الحرير وتحصيل الفردة[٢٠]. فاستدعى إلى عكا الأمير أمين شهاب وطلب إليه العمل على تجنيد ألف وستمائة شاب من الدروز لكي يدخلهم في النظام. فاعتذر أمين عن تقديم العدد بحجة عدم وجوده، والتمس منه تخفيضه إلى النصف، فقبل ابراهيم باشا[٢١].

لكن بشير الثاني استدعى إليه مناصب الدروز وأبلغهم من جديد رغبة ابراهيم باشا بتجنيد ثمانماية رجل من أتباعهم، «فأبوا وتعصبوا»[٢٢] فكتب الأمير بشير شهاب إلى ابراهيم باشا قائلاً له: «... ظهر بين طوائف الدروز مراسلات من مقاطعة إلى مقاطعة ومن قرية إلى قرية وكلام داير بينهم أنهم يسترحمون بتقديم الرجا برفع هذا المطلب عنهم بدفع مال بدلاً عن ذلك أو أنهم يعتقدون ويوثقون على أنفسهم بأنهم يكونون مستعدين لخدمة دولتكم بتقديم عساكر تتوجه إلى أي محل أمرتم من دون تقصير ولا تأخير وأنه إذا ما حصلت لهم الرحمة بذلك يتشتتون في جميع الأقطار ويهربون إلى غير ديار وحاصل منهم مشاورات واجتماعات سرية»[٢٣].

غير أن إصرار محمد علي باشا على التجنيد، وقوله لابنه ابراهيم باشا إن «لا مناص ولا مفر للدروز من قبول التجنيد أسوة بالعراق والأناضول والرقة وأرضروم»[٢٤] أوجب حضور يوحنا بحري لكي يقنع بشير شهاب والأعيان الدروز بضرورة تقديم الرجال للنظام[٢٥].

(١٩) رستم، آراء وأبحاث، ص ٦٧.
(٢٠) أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ١٥٢ ـ ١٥٣.
(٢١) الشدياق، أخبار الأعيان، ج ٢، ص ٤٥٣ ـ ٤٥٤ ـ ابراهيم باشا إلى محمد علي باشا، المحفوظات، ج ٣، ص ٣ ـ نوفل، كشف اللثام، ص ٤٧٧ ـ الدبس، تاريخ سورية، الجزء الرابع، المجلد الثامن، ص ٦٥٠.
(٢٢) M. Henry Guys au duc de Broglie Doc. Dip. T.5, P. 323.
كذلك، الشدياق، مصدر سابق، ص ٤٥٤.
(٢٣) رستم، آراء وأبحاث، ص ٦٦.
(٢٤) محمد علي باشا إلى ابراهيم باشا، المحفوظات، ج ٣، ص ٤ ـ ٥.
(٢٥) الشدياق، ج ٢، ص ٤٥٤ ـ.
M. Henry Guys au duc de Broglie. Doc. Dip. T.5, P. 325 – 326.

وكان ابراهيم باشا قد شكل هيئة إدارية قوامها محمد شريف باشا، وبشير الشهابي ويوحنا بحري للنظر في قضية التجنيد في بر الشام[٢٦]، فشاع بين المسيحيين أن حكومة محمد علي عازمة على تجنيد ألف وخمسمائة رجل منهم، وهذا أثار حفيظة البطريرك الماروني، وتهديده بالاستعانة بفرنسا للحؤول دون تجنيد الموارنة[٢٧]. فكتب العزيز إلى ابنه يقترح عليه أن يعلن أنه لن يأخذ من المسيحيين غير المائتين والخمسين شخصاً ممن يعملون في ورش عكا[٢٨].

أسفرت جهود يوحنا بحري عن تقرير مطول رفعه إلى ابراهيم باشا، ومن جملة قوله فيه: «... ولقد أقنعت شيوخ الدروز تارة بالشدة، وطوراً بالترغيب بوجوب تقديم أورطة مكونة من ثمانمائة رجل في الوقت الحاضر من الألف وخمسمائة رجل الذين طلبوا منهم بالحسنى في المرة الأولى... على أن هذه المصاعب إنما تعانى من جراء تعلق الدروز بديانتهم، لأن المجزوم به أن شيوخهم وإن كانوا يظهرون بمظهر المقتنع ويتظاهرون بالامتثال إلا أنهم في الباطن لا يسمحون لأنفسهم - من الناحية الدينية - بجمع الانفار وتقديمهم نظراً لاعتقادهم بأن هؤلاء الأنفار سيتخلون عن ديانتهم باندماجهم بين العساكر... على أنه ما دام هذا المحذور الديني قائماً فلن يقبلوا ذلك على ما كان ما لم يكن هناك الخوف من الموت، أما إذا أخيفوا وأرهبوا فقد يمكن أن يقبلوا... وعندما يرون شبح البطش والدمار ماثلاً أمامهم، يجوز لهم في ديانتهم أن لا يراعوا المحاذير الدينية فيجوز والحالة هذه أن يقدموا الأنفار المطلوبة»[٢٩].

أخذ ابراهيم باشا باقتراح يوحنا بحري، فأنفذ إلى بشير شهاب كتاباً يعلمه فيه أنه قادم إلى بيت الدين من أجل «أخذ سلاح الدروز حسب مأمورية والده محمد علي باشا»[٣٠]. فصدع بشير الثاني للأمر وتفرق أولاده في «المقاطعات اللبنانية» بغية جمع

(٢٦) ابراهيم باشا إلى محمد علي باشا، المحفوظات، ج ٢، ص ١١٤.
(٢٧) المحفوظات الملكية، ج ٣، ص ١١ - الصليبي، تاريخ لبنان.. ص ٦٣.
(٢٨) المحفوظات الملكية، ج ٣، ص ١٤.
(٢٩) رستم، آراء وأبحاث، ص ٦٨ - ٧٢ -.
Chevalier, Op. Cit. P. 114.
(٣٠) حروب ابراهيم باشا المصري.. ج ١، ص ٥٣.

سلاح الدروز[٣١]. وفي الثلاثين من أيلول سنة ١٨٣٥ «شرف سعادة الوزير إلى دير القمر، وحلت ركابه السعيدة في دار بيت الدوماني» وصحبته بحري بك والأمير أمين وسليمان باشا الفرنساوي وسليم باشا وعباس باشا ومحمد باشا[٣٢].

وما أن أنهى ابراهيم باشا جمع سلاح الدروز بمساعدة بشير شهاب، حتى ارتد إلى المسيحيين، فأمر بجمع سلاح النصارى من أهالي دير القمر خلال ساعتين، ثم عمَّم أوامره لتشمل سائر النصارى في مختلف مناطقهم[٣٣] فبلغ ما جمعه منهم ٩٦٤٧ بندقية، ومن الدروز ٥١١٣ بندقية[٣٤].

يقول هنري غيز: «انقض ابراهيم باشا على رأس ١٢ ألف رجل على دير القمر بغية تجريدها من السلاح. وقد قام بعمله ذاك يوم الأحد حين كان المسيحيون يصلون في كنائسهم. أقفلت أبواب الكنائس وأخرج منها الرجال واحداً واحداً واقتيدوا إلى بيوتهم لانتزاع أسلحتهم»[٣٥].

وبعد أن نزع ابراهيم باشا سلاح الأهالي، أصبح، بمقدوره أن ينفذ بهم ما يشاء. فعمم أمراً على جميع المقاطعات بوجوب تقديم ألف وستماية شاب من الدروز للنظام «فابتدأت تتوارد الشباب إلى بتدين»[٣٦].

هذا وتذكر مصادر المحفوظات الملكية، اللقاء الشهير الذي عقد بين قنصل الانكليز في مصر وبوغوص بك ناظر خارجية محمد علي بشأن قضية تجنيد الدروز. وقد

(٣١) كتافاكو، مصدر سابق، ص ٥٣ - ٥٤.
M. Henry Guys au duc de Broglie, Doc. Dip. T.5, P. 336.
(٣٢) حروب ابراهيم باشا المصري.. ج ١، ص ٥٤ - الدبس، تاريخ سورية، الجزء الرابع، المجلد الثامن، ص ٦٥٠.
(٣٣) حروب ابراهيم باشا المصري.. ج ١، ص ٥٤ - ٥٥ - الدبس، مرجع سابق، جزء رابع مجلد ثامن، ص ٦٥٠.
(٣٤) حروب ابراهيم باشا المصري.. ج ١، ص ٥٤ - ٥٥ -.
Le Baron Roussin au duc. de Broglie. Doc. Dip. T.23, P. 68.
(٣٥) M. Henry Guys au duc. de Broglie, Doc. Dip, T.5, P. 337 – 338.
أنظر: غيز، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٠٠.
(٣٦) حروب ابراهيم باشا المصري.. ج ١، ص ٥٦ - الدبس، الجزء الرابع، المجلد الثامن، ص ٦٥٠.

ارتأى القنصل عدم التعرض «للدروز ما داموا قائمين في الخدمة في وقت فشل فيه العصيان». وقد أجابه بوغوص مردداً قول الجناب العالي: «إنه آن الأوان لدك جبل لبنان دكاً حتى يعود قاعاً بلقعاً»[٣٧].

ومع أن عزيز مصر كان قد أمر ابنه أن يسارع إلى درس قضية جبل الدروز، على ضوء التقارير المقدمة إليه من يوحنا بحري بك وبشير شهاب بغية اتخاذ التدابير الكافية لجمع سلاح السكان الدروز وتجنيدهم في النظام[٣٨]، فإن ابراهيم باشا، كما يقول سليمان أبو عز الدين: « لم يكن حاسباً أن الدروز يسلمون أسلحتهم ويرتضون بانتظام شبانهم في سلك الجندية بدون مقاومة، بعد أن كان قد سمع ما سمع عنهم، من شدة البأس وصعوبة المراس، إلا أن حالتهم عندما قدم ابراهيم باشا بعسكره إلى لبنان جعلت المقاومة عديمة الجدوى بل غير ممكنة، نظراً لانقسام اللبنانيين على بعضهم وإطاعة حاكمهم أوامر ابراهيم باشا إطاعة تامة، وتغرّب أكبر زعماء الدروز وأكثرهم نفوذاً وأشدهم بأساً، بينما أكثر الزعماء الذين بقوا في لبنان كانوا موالين للأمير بشير، إما طمعاً بمنفعة خاصة، أو مراعاة للقوة القاهرة»[٣٩].

٢ ـ المسلمون المحافظون[٤٠]

مع سيطرة الدولة العثمانية على البلاد العربية، استمر الذميون في عيشهم الهادىء مستفيدين من روح التسامح الديني الذي تبناه سلاطين آل عثمان، والمتجسد بالامتيازات القضائية وفقاً للمبدأ الإسلامي الخاص بأهل الذمة والمتفرع عن حرية

(٣٧) محمد علي باشا إلى ابراهيم باشا، المحفوظات، ج ٣، ص ١٩.
(٣٨) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٩.
(٣٩) أبو عز الدين، ابراهيم باشا في سوريا، ص ١٩٢.
(٤٠) من مبادىء الإسلام الأساسية أن يفرق بين المسلمين وغير المسلمين، وبين دار الحرب ودار الإسلام. فدار الحرب هي دار أعداء الإسلام، أما دار الإسلام فهي دار السلام، فمن أقام فيها فهو مسالم ومواطن سواء أكان مسلماً أم غير مسلم يتمتع بجميع حقوق المواطنية ويخضع لجميع واجباتها. إنها وكما يقول صبحي المحمصاني: «عقد فردي جماعي يعقد بين الدولة الإسلامية وبين أتباع الملل المعترف بها لا سيما المسيحية واليهودية ومآله تمتع هؤلاء بحماية أنفسهم وأموالهم وحرياتهم لقاء جزية يدفعونها إلى الدولة. وكانت هذه الجزية ثمناً للإعفاء من واجب الخدمة العسكرية»، فضلاً عن بعض القيود التي فرضت على غير المسلمين من أهل الذمة والمتعلقة ببعض مظاهر السكن واللباس والسلوك والضرائب.

العقيدة[٤١]. ومع تطور العلاقة مع الغرب، نشأت إلى جانب مشكلة وجود الأقليات غير المسلمة داخل السلطنة مشكلة أخرى هي مشكلة الأجانب من الرعايا الأوروبيين الذين يعيشون أو يعملون ضمن حدود الامبراطورية، وما تمخض عن وجود هؤلاء من امتيازات ارتكزت إلى مبررات تجارية واقتصادية شكلت مدخلاً ومبرراً لتدخل الدول الأوروبية في أمور الدولة بحجة حماية الذميين «وبعلة» التجانس الديني بين الفئتين»[٤٢].

وبسقوط سوريا تحت الحكم المصري، وبهدف كسب الدول الأجنبية والرأي العام الأوروبي، عمد ابراهيم باشا إلى إعلان مبادىء العدل والمساواة بين مختلف الطوائف والفئات، عاملاً على تفكيك نظام الملل العثماني بعد أن تفككت «البنى الاقتصادية والعسكرية والسياسية والطائفية والإدارية»[٤٣] معلناً مبدأ الحرية والمساواة الدينية فلا فرق بين دين ودين، وأن من يعتدي على مسيحي سينزل به من العقاب ما يحل بمن يظلم مسلماً[٤٤] ومخاطباً متسلم اللاذقية بقوله: «والتعرض إلى الرعايا وعدم مؤاساتهم هذا مخالف لرضانا لأن الإسلام والنصارى جميعهم رعايانا وأمر المذهب ما له مدخل بحكم السياسة فيلزم أن يكون كل بحاله المؤمن يجري إسلامه والعيسوي كذلك ولا أحد يتسلط على أحد»[٤٥]. وقد جاءت تدابيره هذه النازعة إلى المساواة بين مختلف الطوائف والفئات لتقطع وبشكل فجائي النظم العرفية القائمة على أساس نظام الملل العثماني[٤٦]، سواء في الإدارة أم في مظاهر الحياة الاجتماعية، مما ألحق أشد الضرر المعنوي بالمسلمين المحافظين، فكثرت المظاهر الشاذة المخالفة لمبادىء الشريعة، وللأعراف الاجتماعية الإسلامية المتشددة التي كانت سائدة آنذاك. وقد صور هنري غيز بعض تلك المظاهر فقال: « استهل المصريون مآثرهم الطيبة في غزوهم سوريا بعملين يدلان بالحقيقة على مدنيتها، إلا أنهما حملا الشعوب السورية على التقزز. . . فالحانات

(٤١) صبحي المحمصاني، الأوضاع التشريعية في الدول العربية، ماضيها وحاضرها، الطبعة الثالثة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٥، ص ١٨٥.
(٤٢) المرجع عينه، ص ١٨٦.
(٤٣) مسعود ضاهر، الجذور التاريخية.. ص ٤٢٤.
(٤٤) كوربتيس، ابراهيم باشا، ص ٢٠٥.
(٤٥) المحفوظات الملكية.. ج ٢، ص ١١٧.
(٤٦) ضاهر، الجذور التاريخية، ص ٣٠٥ ـ ٣٠٦.

فتحت أبوابها في المدن والجبال كذلك الأندية أمها بعض الناس ليسمعوا اصوات الموسيقى ويروا حركاتهن المطربة المغرية وهن يعملن، فهؤلاء الغانيات كن يرقصن بعض الأحيان ليجتذبن الهواة. فأباء العائلات الذين خافوا مغبة هذا العمل الذي أتى به الغزاة المصريون من ضفاف النيل، سعوا حثيثاً لدى السلطات لإقفال هذه البيوت إلا أن هؤلاء النساء أظهرن ما يحملن من رخص وإجازات. وعند ذلك تساءل الناس عما إذا كان يجوز للحكومة أن تجيز مثل هذه الأعمال المخزية لا بل هذا الفجور»[٤٧].

وكانت أبرز مظاهر تحدي مشاعر المسلمين تلك التي أجازت إنشاء الخمارات وإباحة تداول الخمر وشربه جهاراً حتى لمن شاء من المسلمين[٤٨]. وقد أساء بعض نصارى الشام فهم تلك الحرية، فأقاموا احتفالات وعراضات أثارت غيظ المسلمين وحقدهم عليهم[٤٩].

ومن مظاهر السخط التي أثارت المسلمين، والتي نتلمسها من مختلف النصوص، تلك المتعلقة بيوحنا بحري الملكي الكاثوليكي، المتوظف وقتئذ في الحكومة المصرية[٥٠]. وقد جعله ابراهيم باشا مديراً عاماً للمالية متنعماً برتبة البكوية، وهو أول رجل نصراني في الأقطار العربية ينال مثل هذا اللقب[٥١]، فضلاً عما منحه له ابراهيم باشا من صلاحيات ومهام أثارت حسد بعض المسلمين لدرجة أن الناس صاروا يقولوا

---

(٤٧) غيز، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٥٨ ـ نوفل، كشف اللثام، ص ٤٩١.

(٤٨) حروب ابراهيم باشا المصري. . ج ١، ص ٣٣ ـ أنظر، سميح وجيه الزين، تاريخ طرابلس قديماً وحديثاً، دار الأندلس، الطبعة الأولى بيروت، ١٩٦٩، ص ٣١٠.

(٤٩) يصف صاحب كتاب مذكرات تاريخية في الصفحتين ٥٥ و٥٦ أحد المهرجانات فيقول: فجرت عراضات ومهرجانات احتفالية ركب في إحداها رجل مسلم جملاً بعد أن وضع على جانبيه مسوّدتين من العرق وسار في موكب عظيم والبعض يحمل مشاعل على «كسم الصليب» مخترقاً أحياء مدينة دمشق على مرأى من جمهور المسلمين، وكان كلما مشى الموكب مسافة يمسك«المسوّدة بيده ويلوح بها ويصرخ المسيح قام ويشرب» وينادي أيضاً: «يا منصور الله يلعن المقهور» والمسلمون يتفرجون ويقطرون غيظاً وقهراً، والنيران تشتعل في قلوبهم مما شاهدوه.

(٥٠) الحتوني، نبذة تاريخية. . ص ٢٧٩.

(٥١) رستم، ذكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا، ص ١١٣.

(يقولون) بحري بك عوض الخواجا حنا بحري[٥٢].

وإذا كان نائب الملك قد امتاز بأسلوب مميز في نظرته إلى الحكم فأبدى من الحلم والتسامح تجاه مختلف الفئات ما لم يألفه السكان، فإن هذا الأمر كان يجهله الحكام الذين نصبهم في مختلف مناطق سوريا فلم يتأثروا به لا في تفكيرهم ولا في أساليبهم حتى قيل إن السلطات المصرية لم تكن لتحمر خجلاً من الوعد وعدم الوفاء به لأنها كانت مثال الطيش والتقلب في الرأي، فما إن تصدر قراراً وتأمر بتنفيذه حتى تعود عنه بعد وقت قصير ثم لا يلبث أن ينسى[٥٣].

لم يغفر المسلمون لنائب الملك خطيئته في الإطاحة بنظام الملل العثماني، وما تمخض عن إعلان مبادىء المساواة بين الطوائف. فكانت الفردة أول ضريبة فرضت على السكان عموماً وأدّت إلى جرح كبرياء مشايخ الإسلام وعاطفتهم نظراً لما ألحقته بهم من أضرار بالغة فضلاً عن إنشاء المحجر الصحي الذي ضايق أهالي دمشق ولا سيما العلماء منهم، فأخذوا ينظرون إليه كما ينظرون إلى أمر مكروه كونه يتنافى والشرع الشريف[٥٤]. ولم تدر أيضاً حكومة محمد علي ما ألحقته بمسلمي بيروت من إذلال حين عهدت إلى الأمير أمين المشهور بمسيحيته بجمع سلاحهم[٥٥]. ومع ذلك لم يكن هذا التصرف بأسوأ مما كان ينزل بهم من تحقير. فمصادر هنري غيز تذكر «أنه ذات يوم من أيام الجمعة وبينما كان المسلمون يقيمون صلاة الظهر عمدت حكومة محمد علي إلى

---

(٥٢) مذكرات تاريخية. . ص ٦٠.

بلغ حنا بحري شأناً كبيراً دفع صاحب كتاب مذكرات تاريخية إلى أن يقول في الصفحات ٥٩ ـ ٦١: «وكان الذي يقوله (بحري بك) يصير وهو رأس الجميع، والكتبة الذين تحت يده والخدم الذين معه شي (اناس) بشالات كشمير وشي بلفات بيض وشي لابسين نظام وكلهم يدوروا في الأسواق راكبين الخيل المنظومة ولم يقدر أحد من الإسلام يتكلم (ضد هذا) ويقولوا الإسلام إلى بعضهم يا أخي الدولة صارت دولة نصارى خلصت دولة الإسلام» فضلاً عن سكن يوحنا بحري في دار المفتي عبد الرحمن أفندي المرادي بالقرب من الجامع الأموي فصعب على المسلمين أن يقيم في منزل المفتي وأن يزوره القسوس والرهبان صبحاً ومساءً من دون أن يكونوا بقادرين على عمل أي شيء.

(٥٣) غيز، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٦٠ ـ ١٦١.

(٥٤) محمد شريف باشا إلى ابراهيم باشا، المحفوظات. . ج ٤، ص ٣٠٢ ـ ٣٠٤، أنظر الفتوى التي تبين موقف الشرع الشريف من قوانين الحجر الصحي، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣١٤ ـ ٣١٥ و٣٢٣ ـ ٣٢٥.

(٥٥) غيز. مصدر سابق، ج ٢، ص ١٦٥ و١٦٧.

تطويق الجوامع بشراذم من الجند وقبضت على جميع المصلين دونما تمييز واقتادتهم إلى السرايا حيث دعي الأطباء فباشروا بمعاينتهم، ولم يخرج منهم غير أصحاب العاهات والامراض المزمنة.

«ففي كل سنة كانت تنزل بالشعب الاسلامي في بيروت كارثة كهذه حتى أمست الأعياد الإسلامية مدعاة خشية وهلع فيتدبرها كل شخص بالفرار خوفاً من أن يقبض عليه ويساق إلى الجبهة»[٥٦] وبقدر ما أثارت اجراءات ابراهيم باشا من سخط المسلمين ونقمتهم خصوصاً تلك المتعلقة بالمساواة، فإنها أثارت ارتياح المسيحيين وتشجيعهم[٥٧]. فعبّر أحد الآباء اليسوعيين عن ذلك بقوله: «لقد أظهر ابراهيم باشا تجاه المسيحيين كل الأفكار الليبرالية التي بشّر بها الفرنسيون في مصر...» كما حمل الارتياح الكاثوليكي الناجم عن اجراءات محمد علي أحد المرسلين على القول: «لقد تحدث إلينا وكأنه أحد المطارنة»[٥٨].

ومهما يكن من أمر فإن المعاناة لدى المسلمين من اجراءات الحكومة المصرية في بلاد الشام تبلغ ذروتها من خلال النص الذي أورده ددول (Dodwell) في كتابه «منشىء مصر الحديثة» وذلك عندما اعتلى أحد المصلين مئذنة في مسجد ظهر يوم من أيام الجمعة وصاح بأعلى صوته قائلاً: «لقد درست معالم الإسلام ومحي من الوجود، ألا يجري في عروقنا الدم التركي؟. ليقم كل رجل يحب النبي إلى سلاحه فيتقلده، وليذهب لقتال هذا الرجل الذي لا إيمان له، هذا الجاور (الكافر) ابراهيم باشا، هذا السكير الذي يدمن شرب الخمر والنبيذ، والذي يأكل لحم الخنزير وكل ما يخرجه البحر من أقذار كما يفعل المسيحيون (يشير إلى ما اعتاده ابراهيم من أكل الحيوانات البحرية) والذي يسكن الأديرة مع القسس ويصلي معهم ولا يذهب إلى المساجد قط»[٥٩].

٣ ـ الأرثوذكس:

إذا كانت اجراءات حكومة محمد علي قد ساهمت في تأزيم الوضع الاجتماعي،

(٥٦) غيز، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٦٧.
(٥٧) جورج أنطونيوس، **يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية**، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السابعة، ١٩٨٢، ص ٩٥.
(٥٨) ضاهر، **الجذور التاريخية**.. ص ٣٠٥.
(٥٩) كوربتيس، مرجع سابق، ص ٢٢٠ ـ ٢٢١ ـ أنظر أيضاً بهذا المعنى، بازيلي ص ١٩٦ ـ ١٩٧.

ودفعت بعض الفئات الإسلامية للثورة والعصيان، فإن مواقف الطوائف المسيحية من الحكم المصري تحتاج إلى كثير من التحليل والبيان، خصوصاً بعد ذلك التسامح الشامل تجاه جميع الذميين في بلاد الشام والذي توّجه ابراهيم باشا بالتنكر لنظام الملل العثماني.

كانت اجراءات حكومة محمد علي في بلاد الشام ذات حدين. فهي من جهة أعلنت مبادىء المساواة بين مختلف الطوائف فأطاحت بمجمل مظاهر التمايز بين السكان، سواء من حيث الجزية أم من حيث الوظيفة أم من حيث الالتزام ببعض القيود الاجتماعية وما ينجم عنها من امتهان وإذلال[٦٠]، ومن جهة ثانية رتبت على المسيحيين بشكل عام تحمل الأعباء نفسها التي يقوم بها المسلمون نتيجة إعلان مبدأ المساواة عملاً بالقاعدة الشرعية «الغرم بالغنم» أو «الغنم بالغرم». فإلى أي مدى كان نصارى سوريا مستعدين ليس لتقبل مبادىء ابراهيم باشا كمبادىء في العدل والمساواة بل لتحمل أوزارها وأعبائها العملية بالتساوي مع أبناء امتهم؟..

إن ظاهرة حمل السلاح في المجتمع الإسلامي، مرتبطة بفكرة الجهاد وحماية دار الإسلام، وما يستتبع هذه الفكرة من فرض للخدمة العسكرية والتزام بضرورة تأديتها دفاعاً عن دار الإسلام وذوداً عن حياضه. ولما كان النصارى واليهود يشكلون جزءاً من الأمة، وعملاً بقوله «لا إكراه في الدين...»[٦١] و«قتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرّمون ما حرّم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صغرون»[٦٢]. لذلك فقد اعترف الإسلام بأهل الكتاب، وأعفاهم من الخدمة العسكرية مقابل دفع الجزية. فكان المؤمنون هم الفئة المحاربة، وكان غيرهم ينصرفون إلى التجارة وجني الأرباح الطائلة، وهذا ما يفسر ثراء اليهود والنصارى الذين انصرفوا إلى جمع المال والثروة، مقابل ما يؤدونه للدولة من نذر يسير سمّاها القرآن الكريم «الجزية»، فلما جاءت اجراءات ابراهيم باشا ومن ضمنها مبدأ المساواة، وأعفي أهل الكتاب من كل ما هو خاص، كان لا بد للحكومة المصرية

(٦٠) مؤرخ مجهول، حسر اللثام.. ص ٣٦.
(٦١) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٥٦.
(٦٢) القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية ٢٩.

من أن تطالبهم بالخدمة العسكرية بعد أن أصبح من حقهم حمل السلاح[٦٣] وركوب الخيل، وتقلد الوظائف العامة كسائر المسلمين[٦٤].

يقول بيير كوربتيس: «ولم يكن في هذا التغيير ما يخشاه المسيحيون أو اليهود. فقد كان في القانون منافذ تنجيهم من التجنيد، وكان في وسعهم أن يبتاعوا هذا الإعفاء بالمال، وإنما الذي ساءهم وحزَّ في نفوسهم هو أن المساواة لا بد أن يعقبها في العاجل أو في الآجل القضاء على احتكارهم للتجارة، فكأنهم والحالة هذه رضوا بأن يعفوا من الضرائب الخاصة، بل سرّهم هذا الاعفاء، ولكنهم لم يرضوا بما يقابله من الواجبات. وذلك لأنهم ظلوا اثني عشر قرناً يجنون في أثناء الحروب طائل الأرباح، فلما رأوا حقوقهم المكتسبة تتعارض مع مبادىء العدالة والانصاف التي نشرها ابراهيم باشا في البلاد ساءهم ذلك كثيراً»[٦٥]، ثم استحال الاستياء قلقاً والقلق ثورة فخرج الأرثوذكس على ابراهيم باشا لأن حكمه ينذر بالقضاء على حقوقهم التجارية المكتسبة ويحرمهم من الأرباح التي يجنونها في أوقات الحرب[٦٦]، فضلاً عن أوقات السلم.

ولم تقتصر الشكوى على المسيحيين الأرثوذكس فحسب بل تعدّى الأمر إلى المسيحيين عامة وفي جميع أماكن عيشهم. كذلك فإن احتكار التجارة لمصلحة الخزانة أضرَّ بهم أكثر مما أضرَّ بالمسلمين نظراً لاشتغالهم بها منذ زمن بعيد، عدا عن مصادرة الحكومة للكثير من المنتجات وفي طليعتها ما كان لدى النصارى من عرق ونبيذ دون أن تدفع لهم إلا ربع الثمن، ومصادرة الآلات المستعملة في تصنيع الخمور وأوعية حفظها[٦٧].

٤ ـ التجار والقناصل

نتيجة للتسهيلات التي أعطيت للتجار الأجانب تنفيذاً للاتفاقات الناجمة عن

(٦٣) كوربتيس، مرجع سابق، ص ٢١٥.
(٦٤) تشارلز هنري تشرشل، بين الدروز والموارنة في ظل الحكم التركي من ١٨٤٠ إلى ١٨٦٠، ترجمه عن الانكليزية فندي الشعار، دار المروج، ١٩٨٤، ص ٢١ ـ ٢٢. أبو عز الدين، ص ٣١٣.
(٦٥) كوربتيس، مرجع سابق، ص ٢١٥ ـ ٢١٦.
(٦٦) المرجع نفسه، ص ٢١٧ و٢٦٩.
(٦٧) مذكرات تاريخية، ص ٦٦.

الامتيازات الأجنبية، وبدافع ما كان يحققه هؤلاء من أرباح وأموال طائلة، أقدم بعض قناصل الدول الأوروبية المعتمدون في المدن الإسلامية على مزاولة أعمال التجارة سواء بطريقة مباشرة، أم بالوساطة، متوخين الربح وتكديس الثروة. ولم تقتصر المزاولة على فئة معينة من الناس، بل شملت قطاعات واسعة، فكان من التجار أمراء ومشايخ مقاطعجيون، وقناصل وولاة ومدبرون، فضلاً عن عائلات تشكلت منها قوى تجارية كآل الصباغ والسكروج والقسيس والقرداحي وسرسق[٦٨] وغيرهم من العائلات المسيحية وحتى الإسلامية وإن بنسبة قليلة.

ومع مباشرة محمد علي تنفيذ مشاريعه التجارية الخاصة باحتكار بعض السلع الانتاجية، بدأ القناصل والتجار يتخوفون من قدرة العزيز على الاحتكار، وعلى توجيه ضربة أليمة تنال من مصادر ربحهم السريع خصوصاً بعد الاجراءات التي اتخذتها حكومة محمد علي سواء احتكار بعض السلع، أم مشاكسة بعض التجار والقناصل الأجانب.

لقد تميزت هذه الفترة، والفترة التي سبقتها ببروز ظاهرة الوكلاء، إذ شكل التجار المحليون حلقة الوساطة مع التجار والرساميل الأجانب، واتخذ بعضهم لقب قنصل كما حصل بالنسبة لبعض آل الخازن والخوري وسرور وغيرهم[٦٩]. فكان أي اجراء أو تضييق يلحق بالتجار الأجانب والرساميل الأوروبية ينعكس تذمراً واحتجاجاً من قبل التجار المحليين. وتذكر مصادر أنطون كتافاكو قنصل النمسا في صيدا آنذاك: «أن ابراهيم باشا بدأ اضطهاده بتوقيف مستخدمي القناصل والتجار الأوروبيين واستعمال العنف والقسوة معهم» وسوق ثمانية عشر منهم إلى السجون... كما تذكر تلك المصادر «تفاصيل الاضطهاد الذي أثاره ابراهيم باشا على التجار الأوروبيين منذ وصوله إلى عكا، الأمر الذي لم يسمع قط مثله في عهد الدولة العثمانية[٧٠]».

كان كتافاكو واحداً من القناصل الأجانب الذين زاولوا مهنة التجارة. وكان ملماً بأوضاعها مزاولاً لها مع ابنه وشقيقه، وكثيراً ما أبدى تذمره من اجراءات ومضايقات ابراهيم باشا له ولغيره من التجار. يقول نقلاً عن القنصل البريطاني في بيروت: «إن

(٦٨) ضاهر، الجذور التاريخية، ص ٣٥٨.
(٦٩) المرجع نفسه، ص ٣٥٣.
(٧٠) كتافاكو، مصدر سابق، ص ٦٦.

الاضطهاد الذي شهره ابراهيم باشا على جميع الأوروبيين في عكا وحيفا اضطر الرعايا الانكليز إلى اللجوء إلى بيروت[٧١]، فضلاً عن تشدده في تطبيق قوانين الحجر الصحي بهدف منع الأجانب من دخول بر الشام[٧٢] وقضائه بإخراج قنصلي انكلترا من بيروت ودمشق[٧٣]، وبتغيير قنصل فرنسا «بورّة» المؤيد لقوى المعارضة[٧٤].

وفي تقرير رفعه القنصل النمساوي في ١٨ شباط سنة ١٨٣٩ تحت عنوان «طريقة التعدي على الأوروبيين»، يقول: «لا يجوز لابراهيم باشا إلغاء معاهدات الوطنيين على أنفسهم في السلفيات التي أخذوها، ولا انتقاد التجار الأوروبيين في ما يعمله رعاياه وشركاؤه أنفسهم... ولا يسعه أن يعتبر معاملة التجار الأوروبيين للفلاح غير قانونية ومجحفة بحقه لأنه لم يتذمر قط أحد منهم، وإن تذمر الآن فمن وراء تحريض الحكومة له. وسعادته يدعي أن التاجر الأوروبي قد ربح في السنتين والنصف الأخيرة المئة مئة، ويشجب هذا الربح علناً. فلنفرض أن تقديره صحيح فلنا الحق بلفت نظره إلى الربح الذي أصابه شركاؤه بالطريقة عينها، فقد تجاوز ١٦٥ في المئة. وفرق العملة قد عاد على سعادته بربح يعادل ٣١،٧ في المئة، كما هو معلوم عند الجميع..

«كان الواجب على سعادته أن يتروّى قبل الإقدام على الخطة غير المشروعة التي اتخذها ضد التجار الأوروبيين... ونفذها بقسوة وظلم معرِّضاً مصالحهم لأهواء شعب متشبع من روح الثورة، دون أن يفكر بالعواقب الوخيمة التي قد تنجم عن هذا المسلك»[٧٥].

وبلغت نقمة التجار الأوروبيين ذروتها عندما عزمت حكومة محمد علي على مراجعة حسابات التجار الأوروبيين وديون الفلاحين[٧٦]. غير أن تدخل لابي (Lapi)

(٧١) المصدر نفسه، ص ٦٩.
(٧٢) رستم، بشير بين السلطان.. ج ٢، ص ٢٠٢.
(٧٣) محمد شريف باشا إلى سامي بك، المحفوظات، ج ٣، ص ٢٨٤ و٢٩٦، ومن المعية السنية إلى محمد شريف باشا، ج ٣، ص ٢٩٧، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤٤٠ و٤٤٤.
(٧٤) M. Des Meloizes à M. Thiers. Doc. Dip. T.6, P. 159.
(٧٥) كتافاكو، ص ٦٩ - ٧٠.
(٧٦) محمد شريف باشا إلى حسين باشا، المحفوظات، ج ٤، ص٣١١ - ٣١٣.

أمين سر القنصلية النمساوية في الاسكندرية حال دون ذلك، إذ لو وقع هذا الأمر على حد قول كتافاكو لقلب «موازين الحق الاجتماعي، وفقد كل ضمان يحمي المواطنين الأجانب والعالم أجمع من النهب والسلب، كون إيجاد الشهود الزور يعتبر من أسهل الأمور في سوريا»[٧٧].

ولم يقتصر الضرر على التجار الأوروبيين بل تعدّى الأمر إلى التجار المحليين أيضاً وخصوصاً التجار المسيحيين من الطائفة الأرثوذكسية الذين ارتبطوا بالتجارة الأجنبية محققين ثروات طائلة نتيجة تعاطيهم الربا والإقراض بفوائد مرتفعة[٧٨] فتعرض هؤلاء لجشع الولاة، وما كان ينزل بهم من ضربات المصادرة والبلص والاحتيال فضلاً عن استمرارهم بدفع الرسوم الجمركية المرتفعة، كان يدفع بهم إلى التذمر والاحتجاج وإلى التشكي من اجراءات ابراهيم باشا الاقتصادية.

وتأتي معاهدة بلطة ليمان كأحد أبرز الحلول التي وضعتها الدولة العثمانية والحكومة البريطانية في السادس عشر من شهر آب سنة ١٨٣٨ ليس بهدف القضاء على سياسة الاحتكار المتبعة من قبل السلطان محمود الثاني ونائبه محمد علي، وضرب العزيز في نقطة حيوية من موارد دخله فحسب[٧٩] بل تسهيلاً للعمليات التجارية أيضاً الجارية بين بريطانيا وسائر مقاطعات الامبراطورية العثمانية. وقد قضت بنود المعاهدة بمنع الاحتكار داخل أراضي السلطنة العثمانية، وبجباية ضريبة تقدر بثلاثة في المئة على البضائع عند دخولها الأراضي العثمانية تضاف إليها نسبة تسعة في المئة لدى بيعها في الداخل[٨٠]. ورغم أن محمد علي لم يتوان عن قبول المعاهدة وإعلانه الاستعداد للعمل بموجبها، إلا أنه لم يباشر بتطبيقها بسبب انصرافه إلى الحرب الشامية الثانية، ثم إرغامه على الخروج من بلاد الشام[٨١].

لسنا في معرض مناقشة ما تضمنته تقارير القنصل أنطون كتافاكو، ولا نقض

(٧٧) كتافاكو، ص ٧٤.
(٧٨) كوربتيس، ص ٢٦٩.
(٧٩) رستم، بشير بين السلطان.. ج ٢، ص ١٥٢.
(٨٠) المرجع نفسه، ج ٢، ص ١٥٢.
(٨١) محمد شريف باشا إلى حسين باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ١٣ - المصدر نفسه، بوغوص بك إلى سامي بك، ج ٣، ص ٢٢٥ - ٢٢٦.

الآراء والمعلومات التي أوردها لأنها من المصادر الأساسية المعاصرة للفترة موضوع البحث. غير أننا مع الإشارة إليها نؤكد على الموقف الحذر منها والمشكك. ليس بسبب الأسلوب الإخباري وما يتضمنه من أحداث ومعلومات فحسب بل أيضاً بسبب ما تتضمنه هذه التقارير من مواقف عدائية وميول عاطفية نتيجة تجانس موقعه الشخصي كأحد القناصل التجار المتضررين من سياسة حكومة محمد علي الاقتصادية مع موقف بلاده السياسي المعارض لطموحات محمد علي ولسياسة تجزئة الامبراطورية العثمانية من جهة، ولتعارض سياسة محمد علي الاقتصادية مع أطماع التجار القناصل في جمعهم للثروة من جهة ثانية، وليس أدل على ذلك من قوله: «إن الضريبة التي أعدها ابراهيم باشا كانت ترمي إلى القضاء على تجارة الأوروبيين قضاء تاماً... وفي الواقع لم يكن بوسعي وأنا أحد أصحاب العلاقة بهذه المشكلة المعقدة تعقيداً شيطانياً أن أعالجها بالروية وضبط النفس اللازمين في مثل هذه الأحوال، ولا سيما بعد أن وجدت نفسي مهدداً بأن أخسر في وقت واحد كل ما استطعت جمعه بشق النفس في مدة خمسين سنة»(٨٢). إلى أن يقول: تصوروا لو نجحت الحكومة في هذه المكيدة حال التجار وحالي وأنا المشتبك في ثلاث مؤسسات تجارية»(٨٣).

وفي تقرير آخر لكتافاكو بتاريخ ٢٧ شباط سنة ١٨٤١ يقول: «غير خاف على سعادتكم ما أتاه في حقنا ابراهيم باشا، وكيف كنا في السنوات الثلاث الأخيرة عرضة لمعاكساته ومظالمه، فقد حجز لي أنا ولأخي ولابني ألفي كيس أي مليون غرش، وأصدر أخيراً الأمر إلى قواد جيشه في عكا أن يقبضوا على ابني لويس في دير جبل الكرمل لأنه حرّض سكان الجوار وهذا حقيقي أن ينتفضوا على حكومته»(٨٤).

ولم تكن حكومة محمد علي لتتعامل مع مختلف القناصل بالطريقة عينها المتبعة مع القنصل كتافاكو، إذ كتب السيد دي لاسبس إلى قنصل فرنسا هنري غيز رسالة بتاريخ ١٠ تشرين الأول سنة ١٨٣٧ يقول له فيها: «أؤكد لكم أن الحكومة المصرية تحسن التفريق بين تصرفاتكم وتصرفات القناصل الآخرين، وأنها تقدركم حق قدركم». كما ينسب إلى آخر متسلم لمدينة بيروت قوله إنه «لم يكن يجد سهولة إلا في ما تطلبه إليه

(٨٢) كتافاكو، مصدر سابق، ص ٧٣ - ٧٤.
(٨٣) المصدر نفسه، ص ٧٥.
(٨٤) المصدر نفسه، ص ٩٥ - ٩٦.

قنصلية فرنسا، فهي لم تخرج قط عن أصول اللياقة وآدابها حين كانت تطالب بحقوقها»(٨٥).

ومهما يكن من أمر فقد أوجز ابراهيم باشا العلاقة السيئة مع قناصل أوروبا بتلك العبارة الشهيرة التي أسرها للسيد «لابي» أمين سر القنصلية النمساوية في الاسكندرية وعضو لجنة شكلها محمد علي لدرس وضع القناصل في سوريا عندما قال: «إن هؤلاء القناصل مصدر عذابي... إنهم كارثة على البلاد» وقد رد «لابي» بقوله: «إن القناصل في سائر مناطق المشرق لا يتمادون في تجاوز حقوقهم كما يفعلون في سوريا. فبلقب ترجمان أو «قواص» أو خازن أو خادم استطاعوا أن يخرجوا أكثر من نصف سكان المدن عن طاعة السلطة المحلية»(٨٦) مما يبرر إقدام ابراهيم باشا أثناء جمعه للأسلحة في ذوق مكايل، على ضرب أحد أبناء آل المدور وسجنه، لأنه تذرع أنه من أبناء الحماية الفرنسية(٨٧).

وفي هذا المعنى، جاء في تقرير أودع ربائد وزارة الخارجية الاسبانية في مدريد، من وضع السياسي الاسباني لوبث دي كوردبا سنة ١٨٤٤ ما حرفيته: «إن القناصل الأجانب يسهمون كثيراً في تفاقم الحالة في البلاد بمخاصماتهم وادعاءاتهم، كما أنهم يجعلون موقف السلطة متقلقلاً عندما يفضلون مصالح الذين يدافعون عنهم على حساب المصلحة العامة مسيئين استعمال موقفهم ووظيفتهم الرسمية». ولعل السر عسكر مصطفى باشا على أثر عودته من سوريا سنة ١٨٤٢ كان على حق عندما قرر للسلطان أنه حيثما يوجد قناصل، ولا سيما لبريطانيا وفرنسا وروسيا، تظل كل حكومة عاجزة عن إحلال النظام والانتظام في أعماق الادارة(٨٨).

٥ - الأمراء الشهابيون

بالرغم من الامتيازات التي اكتسبتها الأسرة الشهابية في تبوئها سدة الإمارة

(٨٥) غيز، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٧٨.
(٨٦) حجار، مرجع سابق، ص ١١٧ - ١١٩.
(٨٧) الأسود، ذخائر لبنان، ص ٢٢٢.
(٨٨) **الأصول التاريخية**، مجموعة وثائق تنشر للمرة الأولى، الناشران بولس مسعد ونسيب وهيبة الخازن، عشقوت، لبنان، ١٩٥٨، المجلد الثالث، ص ٥٥٠.

فإن مظالم بشير الثاني قد تناولت الكثيرين من أبنائها، وخصوصاً أولئك الذين طمعوا بتولي مقاليد السلطة أمراء على الجبل. إن عزل بشير شهاب عن الحكم ست مرات متوالية، جعله شديد الحساسية والغيرة تجاه أقاربه الأمراء المنافسين له في ارتقاء سدة الحكم بحكم انتمائهم إلى الأسرة الشهابية، فكانت سياسة إضعاف الأمراء الشهابيين المنافسين وقتلهم سنّة اتبعها معظم الحكام الشهابيين. وهذا ما حمل قنصل فرنسا في بيروت هنري غيز على القول: «لقد كان بوسع أمراء هذه العائلة أن يكونوا أكثر نفوذاً وقوة مما هم عليه الآن، فيهاب الجميع جانبهم حتى الباشاوات لو لم تعمل فيهم روح الحسد والبغضاء، فيناهض بعضهم بعضاً . . . إلى أن يقول: «وكان الأمير بشير يبلص أولاد أخيه وأبناء عمه وأقرباءه ليضعفهم مادياً، ويستأصل أو يخفف من حدة رغبتهم الملحة في تقلد الحكم»[٨٩].

ولعله من نافل القول استعادة تلك الأعمال الدموية المقيتة التي أنزلها بشير الشهابي بمختلف أقربائه الذين نافسوه على الحكم، وما رافق هذه المنافسة من إزهاق أرواح وسمل أعين وقطع السن . . . إلخ. حتى بات لقب «الأمير الأحمر» من أبرز الألقاب الدالة على غريب أعماله وجور فعاله.

وعملاً بسياسة إضعاف أعيان البلاد وخصوصاً الأمراء الشهابيين، ابتدع بشير الثاني أعرافاً وسنناً مخالفة لمبادىء الشرائع الدينية. لقد أجاز لأولاد كل أمير وحين بلوغهم العاشرة من عمرهم أن يطالبوا والدهم بما يصيبهم من أموال وإرث سواء أكانت أموالاً ثابتة أم منقولة، وذلك بغية توزيع ثروة الأمراء وإفقارهم مهما كانوا أثرياء، وصرفهم بالتالي عن التفكير بمزاحمته على الحكم. لقد أفقر هذا التشريع الغريب كل أمير مهما كانت ثروته عظيمة نتيجة توزيعها على أولاده الذكور. وحتى إن الأعوان والرجال الأشد إخلاصاً وأمانة لأي أمير شهابي كانوا يتركونه ليلتحقوا بأولاده الفتيان الذين يسهل توجيههم، والانتفاع بثرواتهم وأموالهم[٩٠].

ونتيجة لهذه السياسة المتشددة إزاء الأمراء الشهابيين، فقد تشكلت منهم جبهة للمعارضة، أرفدت سائر الأمراء والأعيان الذين ثاروا على سياسة كل من بشير الثاني وابراهيم باشا. فبرزت أسماء كل من فارس حسن وسلمان ملحم ومحمود سلمان وفاعور

(٨٩) غيز، مصدر سابق، ج ٢، ص ١١٩.

(٩٠) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١١٩ و١٢٠.

قعدان وبشير قاسم ملحم وغيرهم كقواد للثورة وأعمال العصيان خلال عام ١٨٤٠. وقد انتهى المطاف ببعض هؤلاء الأمراء منفياً إلى سنار كما سنرى لاحقاً. في حين وفق بشير قاسم ملحم في الوصول إلى سدة الحكم خلفاً لبشير الثاني بمساعدة الأنكليز.

ثانياً: تكتل قوى المعارضة وبداية التحرك الشعبي ضد المصريين.

كان لاجراءات ابراهيم باشا الأثر الحاسم في استنهاض قوى المعارضة ليس في منطقة معينة فحسب بل على مدى أراضي بلاد الشام ومناطقها، حيث بدأت مظاهر العصيان والثورة تتنقل من مكان إلى آخر، ومن مقاطعة إلى أخرى. فما أن توفق القوات المصرية في القضاء على ثورة هنا حتى تندلع ثانية هناك، فأمضت هذه القوات، مدة تسع سنوات، في مكافحة مظاهر التمرد والعصيان، وفي التضييق على قوى المعارضة والحؤول بشتى الوسائل والأساليب دون تكتلها، وهذا حال دون قيام ثورة عارمة حتى عام ١٨٤٠. إذ في تلك السنة تقاطعت تفجرات القوى المحلية، مع مداخلات الدول الأوروبية، فأدى ذلك إلى تراجع ابراهيم باشا وحكومته وخروجهما من البلاد الشامية.

وإذا كانت ثورة عام ١٨٤٠ قد شكلت الحدث الحاسم الذي تمخض عنه خروج المصريين من سوريا بأكملها، فإن القلاقل والاضطرابات التي سبقت هذا التاريخ، أظهرت مدى رفض السوريين للحكم المصري، كما أظهرت عمق عجز هذا النظام عن إرساخ طروحاته وإصلاحاته وتجذيرها في بلاد شكل المجتمع العشائري والخصوصيات الدينية والمذهبية أبرز سماتها الاجتماعية. وسنستعرض هذه الأحداث بدءاً من ثورة فلسطين عام ١٨٣٤ متوخين التركيز على الثورات والفتن التي حصلت في «المقاطعات اللبنانية» والإشارة إلى تلك التي وقعت في سائر مقاطعات بلاد الشام.

١ ـ الثورة في فلسطين:

دشن سكان فلسطين، الثورة على ابراهيم باشا، إثر إعلانه الأوامر الواردة إليه من والده والقاضية باحتكار تجارة الحرير وتحصيل ضريبة الفردة ونزع السلاح وفرض التجنيد[٩١]. وما إن بدأ زعماء جبال القدس والخليل ونابلس بالاتصال والمفاوضة من

(٩١) M. Henry Guys au comte de Rigny. Doc. Dip. T.5, P. 290 – 291.

أجل توحيد صفوفهم ورفض مطالب حكومة محمد علي[٩٢] حتى فاجأهم ابراهيم باشا بقواته طالباً منهم الاستجابة لأوامره، فقبلوا مكرهين بعد أن تعهدوا له بتقديم رجل واحد للجندية من كل اثني عشر، وبعد أن أبقى بعض الرهائن لديه من كبار زعماء نابلس[٩٣].

غير أن فشل مشايخ وأعيان نابلس في تنفيذ ما تعهدوا به لابراهيم باشا، وتمكن قاسم الأحمد أحد الرهائن من الهرب والانضمام إلى الأهالي الثائرين ضد إجراءات القائد المصري[٩٤]، أديا إلى اشتعال الثورة من جديد، واستعار أوارها في عدة أماكن من فلسطين.

تنامت الثورة في فلسطين، واتسع مداها، وقد ساعد على ذلك دسائس العملاء العثمانيين الذين أشاعوا أنباء استعدادات الدولة العثمانية في سيواس وتأهبها لاسترجاع بلاد الشام[٩٥]. وهذا ساهم في حمل مختلف الأعيان والزعماء على الأنضمام إلى ركب الثورة. فجرت عمليات قتالية، تمكن الثوار خلالها من تسجيل تفوق ملحوظ خاصة عند منازلتهم لحاميتي القدس والخليل، واعتدائهم على بعض بيوت اليهود ونهبهم لدكاكين البلد[٩٦].

وفي حزيران من عام ١٨٣٤، وصلت الإمدادات العسكرية من مصر. فقام ابراهيم باشا ومعه سليمان باشا الفرنساوي بمهاجمة الثوار، وتمكنا منهم بعد معارك عديدة، كما استطاعا فتح الطريق نحو القدس[٩٧]. ثم ارتدا نحو النابلسيين وعرب البحر الميت وآل أبي الغوش، وتمكنا من إنزال الهزيمة بهم بصعوبة حملت محمد علي على الحضور شخصياً من مصر إلى يافا على رأس نجدة قوامها خمسة عشر ألف مقاتل[٩٨].

(٩٢) Aimé Vingtrinier, **Soliman Pacha - Colonel Séve ' Généralissime des armées Egyptiennes, ou Histoire de la guérre de l'Egypte 1820 ' 1861,** Paris, 1886. P. 233 - 234.

(٩٣) مذكرات تاريخية، ص ٧١ ـ المحفوظات الملكية. . ج ٢، ص ٣٩٧.

(٩٤) مذكرات تاريخية، ص ٧١ ـ حروب ابراهيم باشا المصري. . ج ١، ص ٣٩.

(٩٥) Vingtrinier, Soliman Pacha, P. 236.

(٩٦) مذكرات تاريخية، ص ٧٢.

(٩٧) حروب ابراهيم باشا المصري. . ج ١، ص ٤١.

(٩٨) كتافاكو، ص ٤٥ ـ حروب ابراهيم باشا المصري. . ج ١، ص٤٠، في حين جعل صاحب كتاب مذكرات تاريخية العدد ثلاثين ألف عسكري. ص ٧٥ ـ.
Voir aussi: Le Barron Roussin au comte de Rigny. Doc. Dip. T. 23, P. 19.

وكان ابراهيم باشا في تلك الأثناء قد مال إلى مصالحة الثوار، فوقف الحرب ضدهم مبدياً استعداده للرجوع عن قرارات التجنيد وجمع السلاح، متعهداً للشيخ قاسم الأحمد بتقليده حاكمية القدس[٩٩]. في حين تمكن سليمان باشا من مفاوضة أولاد أبي الغوش واستمالتهم إلى جانب الحكومة بعدما تعهد لهم بإطلاق سراح والدهم من سجن عكا[١٠٠].

ولبى أهالي صفد نداء الثورة. فشقوا عصا الطاعة على الحكومة المصرية. فوجه إليهم محمد علي، بشير الثاني حاكم جبل الدروز[١٠١] على رأس خمسة آلاف عسكري[١٠٢]. فلما اتصل الخبر بأهالي صفد جنح زعماؤهم نحو المصالحة، ومالوا لتقديم الطاعة وإعادة ما كانوا قد سلبوه من أموال اليهود[١٠٣].

لكن الثورة تجددت في نابلس بعد أن فرق ابراهيم باشا بين زعمائها. وتمكن بواسطة جيش قوامه عشرون ألف عسكري من إحراز نصر على النابلسيين، وقتل سبعماية رجل منهم وأسر الكثيرين وحرق قرى شتى. فضلاً عن جمع مال الفريضة وتجريد السكان من السلاح، في حين فرَّ مشايخ الثوار كقاسم الأحمد وعيسى البرقاوي وعبد الله الجرار إلى جبل الخليل[١٠٤].

تقدم ابراهيم باشا في ملاحقة الثوار نحو الخليل، حيث جرت مواقع دامية استبسل الفريقان في خوض غمارها، وانجلت غبار تلك المعارك عن تقهقر جديد لزعماء الثورة نحو بلاد السلط والكرك، في حين نهبت الجنود الأموال والأرزاق، وقتلت المئات من السكان، فلم يبق في الخليل إلا المسنون وذوو العاهات[١٠٥].

(٩٩) مذكرات تاريخية، ص ٧٥ ـ

(١٠٠) Vingtrinier, Soliman Pacha, P. 240 – 241.

(١٠١) حروب ابراهيم باشا المصري. . ج ١، ص ٤١.
M. Henry Guys au comte de Rigny. Doc. Dip. T.5, P. 287.

(١٠٢) M. Henry Guys au comte de Rigny. Doc. Dip. T.5, P. 295.

(١٠٣) مذكرات تاريخية، ص ٧٤ ـ الشدياق، أخبار الأعيان، ج ٢، ص ٤٥١.

(١٠٤) مذكرات تاريخية، ص ٧٦ ـ رستم، الأصول العربية، ج ٢، ص ١١٨ ـ حروب ابراهيم باشا المصري. . ج ١، ص ٤٣ ـ ٤٤.

(١٠٥) رستم، الأصول العربية، ج ٢، ص ١٢٥ ـ ١٢٦ ـ مذكرات تاريخية، ص ٧٧.

وتابع ابراهيم باشا تعقبه لرجال الثورة. فتقدم نحو قلعة الكرك محاولاً اقتحامها بفرقة من الفرسان، لكن الإخفاق كان من نصيب المهاجمين بعد أن أنزلت بهم خسائر جسيمة. فكان لا بد للقائد المصري من أن ينتظر وصول المدفعية ليجدد الهجوم على القلعة. فاغتنمها الثوار فرصة وانسحبوا ليلاً نحو السلط دون أن يشعر ابراهيم باشا بانسحابهم[١٠٦]. وكم كانت دهشة القائد المصري كبيرة عند اقتحامه للقلعة بعد أن أصلاها بنيران مدفعيته دون أن يجد فيها أحداً من الثوار، لكنه وجد المؤن فيها والذخائر الكثيرة[١٠٧].

لم يتفق أهل السلط وزعماء الثوار على المقاومة، وهذا حملهم على الانتقال إلى البادية، ونزولهم لدى عرب عنزه. فلما اتصل خبرهم بابراهيم باشا، انتقل إلى المزريب وأرسل يتوعد مشايخ البادية، فسلم هؤلاء زعماء الثوار إلى خيالة ابراهيم باشا، فجرى قتل بعضهم في دمشق والباقون قتلوا في عكا[١٠٨] والقدس[١٠٩].

٢ ـ الثورة في طرابلس وعكار:

سبق الثورة التي شبت في طرابلس وعكار في حزيران وتموز من عام ١٨٣٤، اضطرابات وقلاقل في مدينة دمشق بسبب أعمال التجنيد وجمع السلاح التي قام بها شريف باشا في شهر أيار من العام نفسه[١١٠]. وكانت الثورة في جبل نابلس قد أعطت أهالي دمشق حماساً وهياجاً، فأخذوا يتوعدون حكومة محمد علي وأتباعه من السكان النصارى، ويتآمرون للنيل منهم. وهذا حدا بشريف باشا إلى وقف حملات التجنيد والاكتفاء بجمع السيوف والبنادق. كذلك في طرابلس فقد بولغ في أخبار ثورة فلسطين، حتى تحرك أهالي المدينة، وصمّموا على الفتك بحاميتها وبالسكان المسيحيين

(١٠٦) رستم، الأصول العربية، ج ٢، ص ١٢٩. -
Vingtrinier, Op. Cit. P. 246 – 247.

(١٠٧) Vingtrinier, Op. Cit. P. 247.

(١٠٨) M. Henry Guys au comte de Rigny. Doc. Dip. T.5, P. 304 – 307.
ومذكرات تاريخية، ص ٧٨.

(١٠٩) كتافاكو، مصدر سابق، ص ٤٩ -
Vingtrinier, Op. Cit. P. 247 – 248.

(١١٠) مذكرات تاريخية، ص ٧٩.

الذين لجأوا إلى «جبل لبنان»، كما أجبرت الحامية على الإنسحاب إلى الميناء وتحصنها فيها[١١١]، ريثما يأتيها المدد.

وكان بشير شهاب رهن أوامر محمد علي، فوجه ولده خليلاً على رأس الف مقاتل نحو طرابلس، حيث أنهى الثورة هناك بتشتيت شمل الثوار وقتل وأسر زعمائهم[١١٢].

واستمرت الثورة متنقلة من منطقة إلى أخرى، فاستقر بها المطاف في بلاد عكار وصافيتا والحصن خلال شهري آب وأيلول من عام ١٨٣٤. وهذا أوجب توجه سليم بك بعساكر نظامية مع الأمير خليل شهاب نحو بلاد عكار، حيث ألقوا القبض على زعماء آل المرعب والقدور وآخرين[١١٣]. فقتلوا بعضهم وأرسلوا الباقين إلى عكا. وفي الوقت الذي عاد فيه الأمير خليل إلى بيت الدين، تقدم القائد سليم بك نحو صافيتا حيث قضى على تمرد الزعماء هناك[١١٤].

٣ ـ الثورة النصيرية

وكانت ثورات عام ١٨٣٤ قد استقرت أخيراً في المناطق الشمالية من سوريا حيث امتنع سكانها عن تقديم السلاح، وعمدوا إلى احتلال مدينة اللاذقية وإهلاك حاميتها العسكرية، ونهب المخازن والشون الخاصة بالجنود المصريين[١١٥].

تولى قمع الثورة في بلاد النصيرية القائد سليم بك، وقوة «لبنانية» بقيادة الأمير خليل شهاب يعاونه الأمراء الشهابيون فندي وجهجاه وسعد الدين وأحمد[١١٦].

وقد قامت هذه الحملة بأبشع أعمال النهب والحرق والإيذاء. فقتلت المواشي،

(١١١) المصدر نفسه، ص ٧٣.

(١١٢) الشدياق، أخبار الأعيان، ج ٢، ص ٤٥١ ـ ٤٥٢ ـ الدبس، تاريخ سوريا، الجزء الرابع، المجلد الثامن، ص ٦٥٠.

(١١٣) حروب ابراهيم باشا المصري.. ج ١، ص ٤٢ ـ المحفوظات الملكية.. ج ٢ ص ٤٣٢.

(١١٤) حروب ابراهيم باشا المصري.. ج ١، ص ٤٢ ـ الدبس، مرجع سابق، الجزء الرابع، المجلد الثامن، ص ٦٥٠.

(١١٥) المحفوظات الملكية.. ج ٢، ص ٤٦١ وما يليها.

(١١٦) المحفوظات الملكية، ج ٢، ص٤٧٤ ـ حروب ابراهيم باشا المصري.. ج ١، ص ٤٦ وما بعدها.

وصادرت الغلال، وأحرقت القرى، وقطعت الأشجار[117] وأوقعت مختلف أعمال الإيذاء بالسكان والثوار الذين كانوا يفرون من أمام الجند.

وتوالى إرسال المدد نحو المقاطعات الثائرة. فأمدَّ بشير شهاب ولده خليلاً بخمسمائة مقاتل من أهالي زحلة وبسكنتا. فتصدى لهم الثوار وأوقعوا بهم، فأنجدهم الشهابيان سعد الدين وأحمد[118] وخشي ابراهيم باشا أمر الثورة فوصل إلى حمص قادماً من دمشق، غير أن سليم بك أبلغه خبر القضاء على الثورة وتفرق العساكر وعودة الأمراء الشهابيين إلى مناطقهم[119].

وقامت اضطرابات وقلاقل متفرقة في مختلف مناطق سوريا الشمالية كحلب وانطاكية بسبب عمليات جمع السلاح من الأهالي ودعوتهم إلى التجنيد. غير أن سليم بك قضى على القائمين بها بعد أن ضربهم وشتت شملهم وجموعهم[120].

وبعد أن انتهت ثورات عام ١٨٣٤ واستتبت أمور الأمن لحكومة محمد علي، عمدت إلى جمع سلاح المقاطعات الثائرة، وألحقتها بنزع سلاح «اللبنانيين»، بعد أن شاركوا في إخماد ثورات صفد وطرابلس وعكار وجبال النصيرية. ثم أمرت بتجنيدهم في جيش نظامي[121] كما سبق وذكرنا، فأثار هذا مشاعر الخيبة في نفوسهم وأجَّج نيران الحقد والكراهية لدى مختلف الطوائف والسكان.

٤ ـ الثورة في جبل عامل

وكان للثورة في جبل عامل ميدان رحب وأسباب عامة مشتركة بين جميع المقاطعات والمناطق، فضلا عن الأسباب الخاصة التي تميزت بها منطقة جبل عامل، تبدأ منذ أن تسلم بشير الثاني مقاليد الأمور بها. يقول محمد جابر آل صفا في كتابه «تاريخ جبل عامل»: «إن سياسة المصريين في جبل عامل كانت غيرها في البلدان

(١١٧) الشدياق، ج ٢، ص ٤٥٢ و٤٥٣ ـ عيسى اسكندر المعلوف، تاريخ زحلة، طبعة ثانية، ١٩٧٧، منشورات زحلة الفتاة، ص ١٤٦ ـ ١٤٧.

(١١٨) حروب ابراهيم باشا المصري.. ج ١، ص ٤٨، الشدياق، ج ٢، ص ٤٥٣ ـ المعلوف، مرجع سابق، ص ١٤٦ ـ ١٤٧.

(١١٩) حروب ابراهيم باشا المصري.. ج ١، ص ٤٩ ـ ٥٠.

(١٢٠) المحفوظات الملكية، ج ٢، ص ٤٧٦ ـ ٤٧٧.

(١٢١) الشدياق، أخبار الأعيان، ج ٢، ص ٤٥١ وما بعدها.

السورية التي رفعت عليها أعلامهم. ويعود السبب إلى ضم جبل عامل لإمارة جبل لبنان والخلاف المستحكم بين أبناء لبنان وأهل جبل عامل إلى الأحقاد بين ذوي الإقطاعات من زعماء البلدين المتغلغلة في النفوس والسارية سريان الدم في العروق. فمن البديهي أن يكون حكم الشهابيين شديداً صارماً على أبناء جبل عامل»[122].

وكان بشير الثاني قد ولى حفيده مجيد إدارة مقاطعات جبل عامل، وكان هذا شاباً غراً متغطرساً شديد الإعجاب بنفسه لم تحنكه التجارب، فاضطهد الشيعة وأرهقهم تعسفاً وساقهم بالمئات إلى السجون حتى بلغ في محبسه في صور قرابة الألف رجل، وحقَّر العلماء والأعيان فثار الشيعيون في مناطقهم وقراهم يقودهم حسين بك ابن الشيخ شبيب بن الشيخ علي الفارس من آل صعب وأخوه محمد علي بك كما قادهم في بعلبك جواد الحرفوش. وقد استمر تمردهم على ابراهيم باشا قرابة الثلاث سنوات عجز خلالها الأمير مجيد شهاب متولي تلك المناطق عن إخضاعهم أو الظفر بهم[123]، غير أن استمرار المصريين في التضييق على زعيمي الثورة دفع بهما للفرار إلى حوران وارباض دمشق بهدف التخفيف من وطأة جند الحكومة على الأهلين.

وفي رسالة بعث بها محمد شريف باشا إلى ابراهيم باشا يخبره فيها عن أحوال الشام وعن ثورة « حسين شبيب أحد أشقياء المتاولة الذي ظهر في بلاد بشارة والأشقياء الذين أخذوا يفسدون في تلك الديار » ويعلمه أنه طلب من بشير الثاني أن يقوم ومشايخ إقليم الشومر بالقضاء على هؤلاء الثوار[124]. وبالرغم من تعهد حسين شبيب بالخضوع والرجوع عن عصيانه لقاء التأمين على دمه وسلاحه والذي يخصه[125]، فإن ابراهيم باشا أصر على التنكيل بقائد الثورة وهذا حمل محمد شريف باشا وبشير الثاني على إرسال الأمير مجيد شهاب على رأس قوة إلى بلاد بشارة حيث ضرب جموع الثوار هناك وشتت شملهم وأجبر حسين شبيب على الفرار[126]. لكن القوات المصرية عادت فألقت القبض عليه وعلى عشرة من أتباعه[127].

(١٢٢) محمد جابر آل صفا، تاريخ جبل عامل، دار النهار، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٨١، ص ١٤٧.

(١٢٣) المرجع نفسه، ص ١٤٧ ـ ١٤٨.

(١٢٤) محمد شريف باشا إلى ابراهيم باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٢٥٨.

(١٢٥) محمود عبد الهادي إلى محمد شريف باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٢٦٩ و٢٧١ ـ ٢٧٢.

(١٢٦) محمد شريف باشا إلى ابراهيم باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٢٧٥.

(١٢٧) المحفوظات الملكية، ج ٤، ص ٢٨٦ ـ ٢٨٧.

أما جواد الحرفوش فكان قد التجأ إلى بشير الثاني مستأمناً، فقام هذا بتسليمه إلى السلطات المصرية في دمشق. وبوصوله إلى دمشق أمر شريف باشا بإعدامه وبإعدام ستة من أعوانه بينهم رجل من جماعة شبلي العريان[١٢٨].

٥ ـ الثورة الدرزية في جبل حوران[١٢٩] ـ (١٨٣٧ ـ ١٨٣٨)

واستمرت الثورة في تنقلها من مكان إلى آخر فاستقرت في بلاد حوران واللجاه بسبب طلب ابراهيم باشا تجنيد ماية وسبعين من الدروز[١٣٠].

لقد كان لدروز جبل حوران خصوصية معينة دفعتهم إلى رفض التجنيد. وهذه الخصوصية اختلفت كلياً عن تلك التي كانت قائمة لدى دروز بلاد الشوف. لقد وجد دروز جبل حوران أنفسهم في نزاع مصيري مع جيرانهم ومع القبائل الرحالة التي اعتادت المرور والرعي في ديارهم، ومع قبائل البادية الذين يعيشون على السلب والنهب.

هذا الواقع الذي كان يعيشه سكان جبل حوران وحاجتهم إلى كل رجل للدفاع عن ديارهم ووجودهم، حتم عليهم مناقشة القواد المصريين عندما طلب إليهم ابراهيم باشا التجنيد بعد أن كانت حكومة محمد علي قد أعفتهم منه لحماية بلادهم من اعتداءات العربان المحيطين بهم من كل جانب، وقيامهم بوظيفة حفظ الأمن ورد الغارات عنهم. ولما لم يكن العدد المطلوب منهم بالنسبة للجيش المصري ذا أثر محسوس في قوة هذا الجيش، فقد تبادر إلى ذهن أعيان الدروز أن المسألة تخفي ذريعة للتحرش بهم توصلاً إلى أغراض أكثر أهمية من تجنيد ماية وسبعين مجنداً[١٣١].

وأعقب ذلك مفاوضات فاشلة جرت بين الشيخ يحيى الحمدان شيخ مشايخ دروز حوران وشريف باشا أحد أبرز قواد ابراهيم باشا في دمشق، افضت إلى إهانة الشيخ يحيى «وفي رواية أنه صفعه»، فتفاقمت حدة التوتر بين الفريقين، وغادر دروز

(١٢٨) المحفوظات الملكية، ج ٤، ص ١٨٢ و١٨٧ ـ مشاقة، منتخبات من الجواب، ص ١٣٨.

(١٢٩) أبو عز الدين، ابراهيم باشا في سوريا، ص ١٩٤.

(١٣٠) مذكرات تاريخية، ص ٨١.

(١٣١) أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ١٩٥ و١٩٨. أنظر أيضاً بازيلي ص ١٨٨.

حوران أماكن سكنهم نحو اللجاه المنيعة ريثما ينتهي حكم المصريين في بلاد الشام[١٣٢].

تحالف دروز حوران مع عرب السلوط على المقاومة[١٣٣] وبدأوا بشن الغارة على القوات المصرية والمراكز الحكومية. وراحت حكومة محمد علي ترسل الحملات العسكرية الواحدة تلو الأخرى دون أن تتمكن أيَّةٌ منها من القضاء على الثورة. واستبسل الدروز في المقاومة رغم قلة عددهم وهزال عدتهم، منزلين بالمهاجمين الخسائر الفادحة في الرجال والعتاد، متبعين سياسة استدراج العدو إلى داخل اللجاه حيث الكمائن والأماكن الكثيرة الوعورة حتى إذا ما بلغ المصريون المكان المعين، انقضوا عليهم وفتكوا بهم. وهذا ما حصل أيضاً لحملة محمد باشا البالغ قوامها ثمانية آلاف مقاتل[١٣٤] وحملة أحمد منيكلي البالغ عددها نحو عشرين ألف جندي فانتهت بجرح قائدها وقتل أكثر من أربعة آلاف رجل منها[١٣٥].

إزاء الانكسارات المتعددة التي لحقت بالمصريين، والخسائر الجسيمة التي نزلت بهم، وتنامي الثورة، وتشدد عزائم الثوار وقوى المعارضة، وظهور حركات العصيان في أماكن أخرى، اتبع ابراهيم باشا خطة جديدة تقضي بتأجيل العمليات العسكرية ريثما

(١٣٢) مذكرات تاريخية، ص ٨١ ـ **تاريخ الأمراء الشهابيين بقلم أحد أمرائهم من وادي التيم**، تحقيق سليم حسن هشي، دار لحد خاطر، بيروت، طبعة ثانية، ١٩٨٤، ص ٢٠٧ ـ أبو صالح، تاريخ الموحدين الدروز. ص ٢١٤ ـ Pérrier, Op. Cit. P. 362 – 364 ـ أنظر الوصف الجغرافي للجاه في الوثائق الدبلوماسية:

M. Alex Deval au comte Molé. Doc. Dip. T.5, P. 385.

(١٣٣) مذكرات تاريخية، ص ٨١ ـ هشي، تاريخ الأمراء الشهابيين، ص ٢٠٧ ـ كرد علي، ج ٣، ص ٦٠ ـ ٦١.

(١٣٤) محمد شريف باشا إلى ابراهيم باشا، المحفوظات، ج ٣، ص ٣١٢ ـ أبو صالح التاريخ السياسي للإمارة الشهابية، ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩.

(١٣٥) ابراهيم باشا إلى محمد علي باشا، المحفوظات، ج ٣، ص ٣٣٠ ـ راجع البيانات اليومية بعدد القتلى والجرحى والمفقودين، في المصدر عينه، ج ٣، ص ٣٢٦ ـ ٣٣٣ ـ مذكرات تاريخية، ص ٨٣ ـ ٨٤ ـ مشاقة، الجواب على اقتراح.. ص ١٢٤ ـ تشالرز تشرشل، جبل لبنان عشر سنوات إقامة، المجلد الثاني، ص ٤٢ ـ عبد الرحمن زكي، ذكرى البطل الفاتح.. ص ٣٦٦ ـ

Bouron Op. Cit. P. 182 – Voir aussi:

Le Barron roussin au comte Molé, Doc. Dip. T.23, P. 145 – 146.

يحل فصل الصيف، فتجف برك الماء التي يستقي منها الدروز في داخل اللجاه ولا يبقى منها إلا القليل، فتنحصر مهمة الجيش في قتال الثوار عند مواردها المتبقية، نظراً لاضطرارهم للخروج من معاقلهم طلباً للسقاية. فيسهل على الجند مطاردتهم والنيل منهم[١٣٦]، فضلاً عن تعزيز جيشه بفرق غير نظامية ومن المعتادين على القتال في الأماكن الجبلية بحيث يتضاعف عدد المقاتلين لديه[١٣٧].

بدأ ابراهيم باشا تنفيذ خطته الجديدة في مطالع شهر نيسان من عام ١٨٣٨ بعد أن جهّز جيشاً قوامه عشرون ألف مقاتل ونيف، وهناك بعض المصادر تجعل منه أربعين ألفاً[١٣٨] فتركزت معظم الوقائع حول موارد المياه، بغية حرمان الدروز منها[١٣٩]. فكان المصريون كلما استولوا على مورد هم ليسوا بحاجة إليه، يتلفونه بردمه أم بإلقاء الذبائح فيه، وجثث الحيوانات، بغية إفساده، فضلاً عما تذكره بعض المصادر من رمي كميات وافرة من محلول السليماني السام في الغدران والموارد[١٤٠]، خلافاً لرأي الدكتور كلوت Clot - Bey ناظر الصحة المصرية أنذاك[١٤١].

٦ ـ الثورة الدرزية في وادي التيم :

اشتد ضيق الثوار من حرمانهم موارد المياه. فقرروا نقل الثورة إلى مناطق وادي التيم، لعلّها تخفف الضغط عنهم في اللجاة. فخرج شبلي العريان على رأس مايتي مقاتل إلى وادي التيم وإقليم البلان[١٤٢]. فهاجم في بلدته راشيا سراي الحكومة، وقتل

(١٣٦) المحفوظات الملكية، ج ٣، ص ٣٢٥ و٣٤٢ ـ أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ٢٠٨ ـ رستم، بشير بين السلطان.. ج ٢، ص ١٤٠.

(١٣٧) أبو عز الدين، ص ٢٠٩.

(١٣٨) مذكرات تاريخية، ص ٨٧.

(١٣٩) المصدر عينه، ص ٩٠ ـ أنظر أيضاً:
M. Alex Deval au comté Molé. Doc. Dip. T.5. P. 384 – Bouron. Op. Cit. P. 184.

(١٤٠) مشاقة، الجواب على اقتراح، ص ١٢٥ ـ ١٢٦ ـ هشي، تاريخ الأمراء الشهابيين بقلم.. ص ٢٠٨ ـ كرد علي، ج ٣، ص ٦١ ـ ٦٢. بازيلي ص ١٩١.

(١٤١) مشاقة، مصدر سابق، ص ١٢٥ ـ كرد علي، ج ٣، ص ٦١ ـ ٦٢.

(١٤٢) المحفوظات الملكية، ج ٣، ص ٣٨١ ـ ٣٨٢ ـ أبو صالح، التاريخ السياسي للإمارة الشهابية، ص ٢٦٤ ـ
Bouron Op. Cit. P. 184.

المتسلم المقيم فيها، وأخذ عدد مناصريه يزداد حتى بلغ أربعة آلاف رجل[١٤٣]. فلما أتصل خبره بالحكومة، وجهت إليه جيشاً كبيراً، زودته بالمدافع. فصبر الدروز على هذا الجيش حتى الليل، ثم أفلتوا باتجاه ثمانين ثوراً، فظن رجال المدفعية أن الدروز يهاجمونهم فراحوا يقصفونهم في الوقت الذي أغار الثوار عليهم من الوراء، فقتلوا معظم الرجال وأسروا الباقين[١٤٤]. ثم ارتدوا إلى قلعة راشيا، فحاصروها، ثم اقتحموها وقتلوا بعضاً من حاميتها، وفر الباقون باتجاه بلدة بر الياس[١٤٥].

كان لانتصارات شبلي العريان، والدعوة التي بثها في وادي التيم وجبل الشوف، الأثر البعيد في النفوس، وهذا حمل عدداً كبيراً من دروز تلك المناطق على الالتحاق بالثورة[١٤٦]. فانضم إليها ما يزيد على الألف رجل من «لبنان» بقيادة الشيخ حسن جنبلاط والشيخ ناصر الدين العماد[١٤٧]، فتأمن بهم للدروز قدرة كبيرة على الثورة والعصيان.

ومع تنامي الثورة الدرزية وتهديدها للوجود المصري في بلاد الشام، وتنفيذاً لما كان يردده ابراهيم باشا «وكما أنه لا يقطع الألماس إلا الألماس كذلك لا يقهر الجبليين إلا الجبليون»[١٤٨]، فقد كتب ابراهيم باشا إلى صنيعته بشير الشهابي، بناء على اقتراح محمد شريف باشا[١٤٩] يأمره بجمع أربعة آلاف رجل من نصارى جبل الدروز وأن «يسلمهم أسلحة مؤبدة لهم ولذريتهم»، ويوجههم صحبة ولده الأمير خليل إلى وادي التيم لقتال الدروز[١٥٠]. فاستجاب بشير شهاب للأمر، ووقع كما وقع النصارى انفسهم في الشرك المصري، فضلاً عن تهديده بتدمير البيوت والقرى الدرزية إذا ما انضم

(١٤٣) مذكرات تاريخية، ص ٩١ ـ
M. Conti à M. Alex Deval, Doc. Dip. T.5, P. 388 – 389.

(١٤٤) مذكرات تاريخية، ص ٩١ ـ ٩٢ ـ أبو صالح، تاريخ الموحدين الدروز، ص ٢٢٠ ـ ٢٢١.

(١٤٥) مشاقة، مصدر سابق، ص ١٢٦ ـ الشدياق، ج ٢، ص ٤٥٥.

(١٤٦) M. Conti à M. Alex Deval. Doc. Dip. T.5, P. 389.

(١٤٧) مذكرات تاريخية، ص ٩٤ ـ ٩٥.

(١٤٨) مزهر، مرجع سابق، ج ١، ص ٥٦٢.

(١٤٩) محمد شريف باشا إلى ابراهيم باشا، المحفوظات، ج ٣، ص ٣٣٩ ـ ٣٤٠.

(١٥٠) الشدياق، ج ٢، ص ٤٥٥ ـ نوفل، كشف اللثام، ص ٤٧٩ ـ مذكرات تاريخية، ص ٩٦ ـ ٩٧ ـ الدبس، الجزء الرابع، المجلد الثامن، ص ٦٥١.

أهاليها إلى جماعات الثوار[١٥١]. فكان قتال النصارى لإخوانهم الدروز، الأول من نوعه في تاريخ تعايشهم الطويل، فأورث الأحقاد والضغائن، وأثار المشاعر والعواطف، وأجّج نيران العداوة بين أبناء الطائفتين[١٥٢]، منذ ذلك التاريخ وحتى الآن، وما كان هذا الأمر ليتم لولا سياسة بشير الثاني الخرقاء والنكراء وقصر نظره وسوء طويته تجاه الدروز آنذاك.

وكان محمد علي باشا قد وجه إلى بشير الشهابي كتاباً يبلغه فيه ضرورة تسليح النصارى. وقد عمّم بشير الثاني هذا الكتاب، وأضاف إليه قوله: «إلى عساكر العيساوية القاطنين جبل لبنان بوجه العموم يحيطون علماً أنه بحيث تحقق حبكم وطاعتكم إلى هذه الدولة السعيدة فقد صدر لنا أمر كريم من سعادة ولي النعم الخديوي الأعظم مضمونه السامي بأنه أنعم عليكم بستة عشر ألف بندقية مع جابخانة لأجل حفظ مالكم، ولكي تفخروا بها على أقرانكم، طايفة الدروز الخاينة الكافرة الناكرين وجود الله وأنبياءه (! ؟). وانشا الله تعالى يكونوا غنيمة لكم، هم وأملاكهم، ونقلكم السلاح سرمداً لكم وإلى أولاد أولادكم»[١٥٣].

وكانت وقعة بكا «نموذجاً رائعاً للبطولة والبسالة الدرزية في ساحة القتال[١٥٤]»، كما كانت نموذجاً للخداع الماكر الذي تمخض عن الفكر العسكري للقائد المصري عندما أرسل مؤناً وذخائر عبر طريق بكا، وأرسل يعلم الدروز بها بواسطة أحد جواسيسه بعدما استعد تمام الاستعداد لهم[١٥٥]. فكانت معركة هائلة استمرت ست ساعات صمد الدروز خلالها رغم قلة عددهم أمام المصريين ومحاصرتهم من مختلف الجهات، «حتى فرغت ذخيرتهم فعمدوا إلى رشق أعدائهم بالحجارة». يقول أسد

---

(١٥١) M. Alex Deval au Comte Mole. Doc. Dip. T. 5, P. 396.

(١٥٢) المعلوف، تاريخ زحلة، ص ١٥٣.

(١٥٣) رستم، الأصول العربية، مجلد ٣ و٤، ص ٢٣١ ـ راجع أيضاً.
Proclamation Faite Par l'Emir Béchir le 1er Juillet à la Population Chrétienne du Liban. Doc. Dip. T.5, P. 404 – Bouron, Op. Cit. P. 185 – 186.

(١٥٤) M. Deval au comte Molé, Doc. Dip. T.5. P. 394.
كذلك أبو صالح، تاريخ الموحدين الدروز. . ص ٢٢٣.

(١٥٥) أبو شقرا، الحركات، ص ١٩ ـ ٢٠ ـ أنظر يحيى حسين عمار، **تاريخ وادي التيم والأقاليم المجاورة**، الطبعة الأولى، ينطا، ١٩٨٥، ص ٣٧٤ ـ ٣٨٠.

رستم نقلاً عن شاهد عيان: «ولما نفذ الرصاص والبارود من جماعة الشيخ ناصر الدين العماد صاح بهم اهجموا على القوم بالجوارح، ففعلوا، فما كنت ترى إلا دماء مهراقة، وأشخاصاً ممزقة ورؤساً طائرة وأعضاء متناثرة». وما زال ناصر الدين في مقدمة رجاله يصول ويجول بسيفه حتى خرَّ صريعاً بعد أن أثخن بالجراح. أما الشيخ حسن جنبلاط فقد آثر الانكفاء مع خمسين رجلاً بعد أن أيقن أن لا فائدة ترجى من القتال[١٥٦].

وأعقبت بكا وقعة جنعم قرب بلدة شبعا، تمكن خلالها الثوار الدروز بقيادة شبلي أغا العريان من دحر الفرقة التي كانت بقيادة الأمير خليل شهاب[١٥٧]، وردوا هجوم النابلسيين على أعقابهم، في حين تمكنت الفرقة الثالثة وكانت بقيادة ابراهيم باشا من مضايقتهم وحملهم على قبول المفاوضة والموافقة على تسليم سلاحهم لقاء التعهد بالعفو عنهم والسماح لهم بالعودة إلى أوطانهم[١٥٨]. إلا شبلي العريان وبعض أعوانه فإنه ترك جنعم، وأخذ يضايق الجيش المصري بالهجوم على بعض أطرافه، إلا أنه رأى «أن لا فائدة ترجى من تماديه في الثورة، وعلم أن ابراهيم باشا راغب في العفو عنه، فتقدم منه طائعاً في التاسع من شهر آب عام ١٨٣٨، فعامله بكل احترام وأبقى له سلاحه وعيَّنه قائداً لفرقة»[١٥٩] بلغ قوامها مئتين وخمسين فارساً درزياً غير نظامي[١٦٠].

---

(١٥٦) رستم، الأصول العربية، مجلد ٣ و٤، ص ٢٣٠ ـ الشدياق، أخبار الأعيان، ج ١، ص ١٦٤ ـ ١٦٥، والمصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٥٥ ـ ٤٥٦ ـ نوفل، كشف اللثام، ص ٤٧٩ ـ مشاقة، الجواب على اقتراح، ص ١٢٦ ـ رستم، بشير بين السلطان. . ج ٢، ص ١٤٢ ـ ١٤٣ ـ أبو عز الدين، ص ٢١٥ وما بعدها.

(١٥٧) الشدياق، مصدر سابق، ج ٢، ص٤٥٦ ـ نوفل، مصدر سابق، ص ٤٧٩ ـ ٤٨٠.

(١٥٨) الشدياق، ج ٢، ص ٤٥٧ ـ رستم، بشير بين السلطان. . ج ٢، ص ١٤٣ ـ أبو عز الدين، ص ٢١٦ ـ ٢١٧.

(١٥٩) مذكرات تاريخية، ص ١٠١ ـ ١٠٢ ـ الشدياق، ج ٢، ص ٤٥٧ ـ أبو عز الدين، ص ٢١٨، بازيلي ص ١٩١ ـ ١٩٢ عمار، تاريخ وادي التيم، ص ٣٨٥ ـ ٣٨٨.

(١٦٠) عباس باشا إلى ابراهيم باشا، المحفوظات، ج ٣، ص ٤٦٥ ـ نوفل، كشف اللثام، ص ٤٨٠ ـ مشاقة، ص ١٣٠ ـ أنظر ما كتبه أبو صالح عن شبلي العريان في مؤلفه التاريخ السياسي للإمارة الشهابية، ص ٢٧٠ ـ هذا وقد ذكر جرجس أبو دبس في مخطوطته أن ابراهيم باشا عين العريان قائداً على ٥٠٠ نفر. أنظر مخطوطة جرجس أبو دبس، مكتبة يافث، الجامعة الأميركية في بيروت، ص ١٧.

في الوقت الذي تمكن فيه ابراهيم باشا من وضع حد للثورة في وادي التيم كانت الثورة في اللجاه تعود للتفاقم بعد أن خف الضغط عن الثوار هناك. فعاد هؤلاء إلى شن الغارة على القرى المجاورة وتهديد الجيش المصري وخطوط مواصلاته. ورافق ذلك ظهور تحركات للجيش العثماني على حدود سوريا الشمالية استعداداً لجولة أخرى بين السلطان والعزيز(١٦١). وشعر ابراهيم باشا بالخطر الخارجي فضلاً عن الداخلي، فمال إلى تسوية المسألة الحورانية، وجنح إلى سياسة التسامح مع الدروز(١٦٢). بعد أن سطَّر هؤلاء ملاحم بطولية أدهشت القادة المصريين واستنزفت طاقات جيشهم المادية والمعنوية وخلقت انعكاسات سلبية وتدهوراً معنوياً وجسدياً في صحة ابراهيم باشا. وكان الدورز أيضاً راغبين في المسالمة لما ألمَّ بهم من التعب والإرهاق بسبب قلَّة المياه واستطالة أمد القتال واستشهاد عدد كبير من المقاتلين والرجال فجرت المفاوضات بسهولة وتعهد الدروز خلالها بالتسليم والركون إلى السكينة وإعادة بعض الأسلحة التي استولوا عليها إبان القتال، لقاء تعهد ابراهيم باشا بإعفائهم من التجنيد والسخرة والضرائب وإعادة حقهم في حملهم السلاح وانتخاب شيوخهم(١٦٣).

ثالثاً: أثر هذه الثورات والإضطرابات في الحكم المصري.

بالرغم من صعوبة حصر الآثار الناجمة عن الفتن والثورات التي شهدتها مختلف حلبات الصراع في البلاد السورية، إلا أنه نتيجة الخسائر المادية الجسيمة التي أنزلها

(١٦١) ابراهيم باشا إلى محمد علي باشا، المحفوظات، ج ٣، ص ٣٥٥ - ٣٥٩ - المصدر ذاته، ج ٣، ص ٣٦٥ - ٣٦٦ و ٢٨٤ - ٣٨٦ و٣٩٣ و٣٩٨ و٤٠٢ - مذكرات تاريخية، ص ١٠٦. أنظر أيضاً مخطوطة جرجس أبو دبس، ص ١٨.

(١٦٢) مخطوطة أبو دبس، ص ١٨ - أبو صالح، تاريخ الموحدين الدروز.. ص ٢٢٥ - راجع أيضاً أبو صالح، التاريخ السياسي للإمارة الشهابية، ص ٢٧١.

(١٦٣) مخطوطة أبو دبس، ص ١٧ - أبو عز الدين، ص ٢١٩ - مخطوطة قصة اللجاه، هناك تفاصيل كثيرة وردت في هذه المخطوطة، وقد حصلنا مؤخراً على نسخة منها وقمنا باستنساخها عن نسخة منقولة بدورها وهي موجودة لدى الاستاذ حسن البعيني. وكان حنا أبي راشد قد وجد نسخة من هذا المخطوط سنة ١٩٢٥ في تل اللوز. والنسخة الأصلية هي على الأرجح بخط يد وتأليف الشيخ حسين ابراهيم الهجري ابن الشيخ المشهور ابراهيم الهجري. صفحاتها حوالي مائة وخمسون صفحة من الحجم الصغير..

الثوار في الأفراد والعتاد المصريين يمكن استنتاج ملامح ما استنزفته تلك الثورات من القوات المصرية، فقد امتصت الثورة الدرزية وحدها في جبل حوران وفي بلاد وادي التيم أفضل طاقات جيش محمد علي وأنزلت به خسائر فادحة في الرجال والعتاد، ولقي فيها من الأهوال ما لم يلقه في إخماد سائر الثورات السورية الأخرى(١٦٤). كما ساهمت في تدهور هيبة السلطة المصرية في صفوف السكان المستائين من إجراءات ابراهيم باشا في التجنيد والضرائب وجمع السلاح(١٦٥).

وبالرغم من ندرة الاحصاءات الدقيقة حول خسائر المصريين في مختلف الثورات التي تصدوا لها، فإن خسائرهم في ثورة اللجاة ووادي التيم بلغت وحدها قرابة العشرة آلاف من الجنود والقواد خلال فترة امتدت تسعة أشهر فقط(١٦٦)، بينما تقدرها مصادر قنصل فرنسا في بيروت بـ ١٥ ألف قتيل ومفقود عدا عن ٣٦٠٠ جريح أكثرهم لم يعد صالحاً للخدمة(١٦٧). وكانت خسائرهم في سائر الثورات قرابة الأربعة آلاف رجل(١٦٨). واضطر ابراهيم باشا وقائد أركانه سليمان باشا لأن يتوليا العمليات الحربية بنفسيهما بعد أن ملأ الخوف والاضطراب قلوب الجند، وسيطر الإرباك على ضباط الجيش، بسبب الانكسارات والهزائم المتتالية التي حلَّت بهم(١٦٩).

لقد ترافقت هذه الثورات مع الدعوات القاضية بفرض التجنيد وجمع سلاح الأهالي، ولم يوظفها الثوار للمطالبة بخروج المصريين من سوريا، فبقيت مطاليبهم مقتصرة على إلغاء الاجراءات التي آلت إلى الثورة ولم تتعد ذلك الأمر لتشكل مطلباً

(١٦٤) الرافعي، عصر محمد علي، ص ٢٦٩ - عبد الرحمن زكي، ذكرى البطل الفاتح، ص ٣٦٦.

(١٦٥) حجار، مرجع سابق، ص ١٢١.

(١٦٦) E. De Cadalvene et E. Barrault, **Deux Années de l'Histoire d'Orient 1839 – 1840.** Faisant suite à l'histoire de la guérre de Mehemet. Aly en Syrie et en Asie – Mineur. 1832 – 1833, Paris, 1840, T. 1, P. 139. أيضاً مخطوطة «قصة اللجاه» ص ١٤٠.

(١٦٧) بازيلي ص ١٩٢.

M. Alex Deval au Comte Molé Doc. Dip. T.5, P. 392 – 393.

ورد في مخطوطة «قصة اللجاه» ان خسائر الدروز في هذه الحرب بلغت ما بين ثلاث ماية وخمسين وأربع مائة ما بين شبان وعجز.. ص ١٤١.

(١٦٨) العطار، مرجع سابق، ج ١، ص ١٧٤.

(١٦٩) أبو عز الدين، ص ٢٢٤ -

أساسياً يقضي بخروج المصريين من البلاد الشامية كما حصل في الثورة الكبرى التي استعرت عام ١٨٤٠.

وإذا كانت سائر البلاد السورية قد شهدت ثورات واضطرابات وقلاقل تباينت في شدتها وحدتها فإن «مقاطعات الإمارة الشهابية» لم تعرف أكثر ما يتعدى التبرم والتململ. ولم يستنهض سكان الجبل لكي يصلوا حد الثورة، وأنَّى لهم ذلك، وقد تمكنت حكومة محمد علي بمساعدة بشير الشهابي من تفريق كلمة الأهالي، وأوقعت الشقاق بين دعامتي سكانه الدروز والنصارى فضلاً عما اصاب الدروز من اضطهاد وإضعاف نتيجة مظالم بشير شهاب القمعية المنحازة، واجراءات ابراهيم باشا في تجنيدهم وجمع سلاحهم ونفيهم من دورهم وأرضهم ومقاطعاتهم[١٧٠].

ومع التأكيد على ذلك، لا يخفى ما كان للثورة الدرزية في جنوب سوريا من تأثير على دروز جبل الشوف. فقد تمخض عنها إحياء لمشاعرهم المعادية لسياسة بشير شهاب[١٧١]، فتوجه عدد كبير منهم لمناصرة إخوانهم في حوران وفي وادي التيم[١٧٢]. كما تمخض عنها ذلك العداء التقليدي بين الدروز والموارنة بسبب مشاركة هؤلاء الأخيرين للمصريين في قمع الثورة الدرزية[١٧٣] كما مرَّ معنا.

وتبقى موقعة نزب (نصيبين) إحدى أبرز المحاولات العسكرية العثمانية المتمخضة عن تلك الثورات والقلاقل التي شهدتها سوريا والتي بلغت ذروتها مع ثورة الدروز في اللجاه حيث اعتبرت هذه الثورة من أشد الفرص مناسبة لكي يستعيد العثمانيون سيطرتهم على سوريا. غير أن الجيش العثماني ولأكثر من سبب لم يكن مهيئاً لخوض غمار حرب ضد المصريين[١٧٤] فاضطر السلطان لتأجيل العمليات الحربية حتى ربيع عام ١٨٣٩.

بدأت حرب العزيز والسلطان باستعدادات عسكرية ظاهرة وعمليات تجميع

---

(١٧٠) Perrier. Op. Cit. P. 359 – 360 et 363.

(١٧١) حريق، ص ١٧٢.

(١٧٢) الشدياق، ج ٢، ص ٤٥٥.

(١٧٣) الشدياق، ج ٢، ص ٤٥٥ ـ الريحاني، النكبات، ص ١٠٧.

(١٧٤) راجع المحفوظات، ج ٣، ص ٣٥١، ودعوة محمد علي لولده ابراهيم بضرورة الإسراع في قمع الثورة الدرزية لئلا يؤدي استمرارها إلى استفزاز الطرف الآخر (الآستانة) ـ أبو عز الدين ص ٢٢٤.

وحشد للجنود. ثم أعقبها تقدم فرقة من الجيش العثماني وعبورها الضفة اليمنى من نهر الفرات[١٧٥]. ولما لم يشأ ابراهيم باشا البدء بحرب فاصلة، أرسل يعلم محمد علي بالأمر طالباً إليه تعليماته السريعة بهذا الشأن بعد أن عبَّأ قواته واستنفرها ورمم أسوار قلعة عكا، وتأهب تمام التأهب للقاء العثمانيين[١٧٦].

وأعقب ذلك تحركات دبلوماسية تجسدت بنشاط السفراء والقناصل الأوروبيين، وانصبَّت جميعها على الحؤول دون الحرب وذلك عبر الضغط على محمد علي الذي أرسل بتعليماته إلى ولده ابراهيم موصياً إياه بتجنب الابتداء بأعمال العداء والحرب، وبوجوب الابتعاد مسافة ساعتين عن الحدود، والالتزام بعدم إطلاق النار على العثمانيين[١٧٧].

استغل العثمانيون فرصة الضغط الأوروبي على محمد علي، وتعليماته المعطاة إلى ابراهيم باشا والقاضية بالتزام جانب الدفاع وعدم اجتياز الحدود مراعاة لمشيئة الدول الأوروبية، كما استغلوا حسن نية عزيز مصر بمحافظته على الاستقرار والسلام، فتقدم حافظ باشا قائد الجيش العثماني إلى نزب بدون أية مقاومة، وأمضى قرابة الشهر في تحصينها مقدمة لاستدراج الجيش المصري إليها، ومهاجمته العثمانيين داخل حصونهم المنيعة[١٧٨].

وعلى الرغم من شهادة شيخ عرب الهنادي وقوله لحافظ باشا «إن معسكر ابراهيم باشا معسكر جنود، أما معسكركم فهو كمضارب الحجاج»[١٧٩] فإن مواقع الجيش العثماني وتحصيناته بدت لابراهيم باشا ولسليمان باشا إثر استكشافها لها، وكأنها على قدر كبير من التحصن والمناعة، بحيث يصعب على الجيش المهاجم اختراقها،

---

(١٧٥) ابراهيم باشا إلى حسين باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٣٣ و٣٥ ـ ٣٦ و٣٩.

(١٧٦) أبو عز الدين، ص ٢٢٩.

(١٧٧) المحفوظات، ج ٤، ص ٧٣ ـ ٧٤ و٧٦ ـ راجع أيضاً المصدر نفسه، تعليمات محمد علي إلي ولده ابراهيم القاضية بعدم بدء الحرب والقتال، ج ٤، ص ٤٦ و٥٣.

(١٧٨) المحفوظات، ج ٤، ص ٨٩ و٩٥ ـ عبد الرحمن زكي، ذكرى البطل الفاتح.. ص ٣٧٥ ـ أبو عز الدين، ص ٢٣٥ و٢٣٦.

(١٧٩) أبو عز الدين، ص ٢٣٨ ـ كوربتيس، ص ٢٣٣.

فيستوجب القيام بحركة التفاف من خلفها كي يتزحزح العثمانيون من مواقعهم المحصنة[١٨٠].

نفذ ابراهيم باشا خطته الجديدة. فانتقل على رأس بعض فرقه باتجاه الشرق، وقد أدرك الضباط البروسيون المساعدين لحافظ باشا غرض القائد المصري، فاقترحوا عليه الانسحاب والانتشار على ضفة الفرات اليمنى لإجهاض حركة العدو بالالتفاف، غير أن حافظ باشا رفض الانسحاب، كما رفض اقتراح الضباط البروسيين بمهاجمة المصريين أثناء مرورهم في المضايق[١٨١] وعبورهم لنهر كرزين[١٨٢].

بدأت المعركة الفاصلة صباح ٢٤ حزيران بقصف مدفعي متبادل أعقبه استيلاء ابراهيم باشا على أحد التلال العالية التي أهمل العثمانيون احتلالها، وهي تعتبر في نظر الخبراء العسكريين موقعاً استراتيجياً لا بد منه[١٨٣]. ثم راحت ضراوة المعركة تستعر بين المتحاربين وقد مالت أكثر من مرة لصالح العثمانيين[١٨٤]، غير أن ابراهيم باشا كان يقوِّم مجراها ويصحِّح مسارها لصالحه نتيجة تفوقه في حسن القيادة، وسرعته في اتخاذ القرارات الفصل. ولم يزل المصريون يضيقون الخناق على الجيش العثماني حتى أخذت جنودهم غير النظامية في التقهقر، ثم لحقتها الجنود النظامية مركنين إلى الفرار مخلفين وراءهم ١٧٩ مدفعاً وعشرين ألف بندقية فضلاً عن الخيول وسائر المعدات والمضارب والأموال[١٨٥].

---

(١٨٠) عبد الرحمن زكي، ذكرى البطل.. ص ٣٧٩ ـ الرافعي، عصر محمد علي، ص ٢٧٦ ـ كوربتيس، ص ٢٣٧ و٢٣٨.

(١٨١) زكي، ذكرى البطل.. ص ٣٨٠ ـ
Cadalvene et Barrault, deux Années de l'histoire.. T. 1, P. 252 - 254.

(١٨٢) نهر كرزين: هو نهير يصب في نهر الفرات حيث تقع نصيبين على ضفته اليسرى.

(١٨٣) الرافعي، ص ٢٧٨ ـ Cadalvene et Barrault, Op. Cit. T.1, P. 269.

(١٨٤) أبو عز الدين، ص ٢٤٤ ـ الرافعي، ص ٢٧٨ ـ زكي، ذكرى البطل.. ص ٢٨٦.

(١٨٥) رستم، الأصول العربية، مجلد ٣و٤، ص ٢٦٧ - ٢٦٩.
Poujoulat, Op. Cit. T.1, P. 229 – 232 – Cadal. et Barrault, Op. Cit. T.1, P. 275 – 277.
راجع موقعة نزب في كتاب حروب ابراهيم باشا المصري في سوريا والأناضول، ج ١، ص ٦٠ وما بعدها ـ محمد فريد، ص ٤٥٣ ـ
Soliman Pacha à M. Henry Guys, Doc. Dip. T. 23, P. 274 – 275, et 276 – 279 – Bouron, Op. Cit. P. 189.

أعقبت هزيمة نزب أكثر من واقعة هزت الدولة العثمانية هزاً عنيفاً. فقد توفي السلطان محمود في الأول من تموز قبل أن يبلغه خبر انكسار جيشه في نزب، فتولى السلطان عبد المجيد خان مكانه[١٨٦]، ولمَّا يبلغ السابعة عشرة من عمره[١٨٧]. كما شهدت هذه الفترة من تاريخ السلطنة فرار قائد الدونانمة العثمانية (الأسطول) أحمد فوزي باشا «على رأس ثلاث وعشرين قطعة ما بين كبيرة وصغيرة» إلى مصر، وتسليمه الأسطول لمحمد علي[١٨٨] بعد أن خاف مغبة وصول عدوه محمد خسرو باشا إلى مركز الصدارة العظمى[١٨٩].

أما الجيش المصري المنتصر في نزب، فقد تقدم واحتل بيرة جك على ضفة نهر الفرات اليسرى ثم احتل عينتاب ومرعش وأورفه[١٩٠] فأثار خشية السلطان العثماني الجديد بتهديد عاصمة ملكه فقبل بالخضوع لمطالب العزيز، وأرسل إلى القاهرة عاكف أفندي بغية التفاوض حول بعض المسائل المهمة[١٩١]. إلا أن الدول الأوروبية كان لها موقف مغاير، إذ أرسلت تعلم حكومة السلطان أن الدول الأوروبية الخمس قد اتفقت على التدخل لإيجاد حل للمسألة المصرية ـ السورية. وتنذرها في الوقت عينه بسؤ العاقبة إن هي رفضت مثل هذا التدخل. ثم عمدت بواسطة سفرائها في الآستانة

---

(١٨٦) حروب ابراهيم باشا المصري، ج ١، ص ٥٨ ـ محمد علي باشا إلى ابراهيم باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ١٢٧.
Le Barron Roussin au M. Soult. Doc. Dip. T.23, P. 288.

(١٨٧) Le Barron Roussin au M. Soult. Doc. Dip. T.23, P. 266.

(١٨٨) محمد علي باشا إلى ابراهيم باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ١٢٩، أيضاً ص ٢١٣ ـ الرافعي، ص ٢٨٢ و٢٨٣ ـ الدبس، الجزء الرابع، المجلد الثامن، ص ٦٥٢ ـ
Le Barron Roussin à M. Soult, Doc. Dip. T.23. P. 343 – 354.

(١٨٩) محمد شريف باشا إلى حسين باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ١٥٥ ـ محمد فريد، ص ٤٥٥ ـ أبو عز الدين، ص ٢٤٩ ـ أبو صالح، التاريخ السياسي للإمارة الشهابية، ص ٢٧٢.

(١٩٠) عبد الرحمن زكي، ذكرى البطل الفاتح.. ص ٣٩٣ ـ رستم، بشير بين السلطان.. ج ٢، ص ١٦٤، أنظر أيضاً:
Mouriez, Op. Cit, T. 4 P. 37 – 38.

(١٩١) Le Barron Roussin au Soult. Doc. Dip. T.23, P. 369 – 370 et 371.
أيضاً: محمد علي باشا إلى ابراهيم باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ١٢٨.

إلى تقديم مذكرة مشتركة تطلب فيها من السلطان، عدم إبرام أي اتفاق مع محمد علي إلا باطلاعهم وموافقتهم. كما أرسلت بواسطة معتمديها في الاسكندرية تعلم العزيز بنص تلك المذكرة(١٩٢) وهذا أعطى المسألة المصرية ـ السورية بعداً دولياً ووصاية أجنبية وأصبح الحل يرسم في لندن وباريس وبطرسبرغ، بدلاً من الاسكندرية واسطنبول كما هو مفترض.

(١٩٢) Doc. Dip. T.23, P. 376.
محمد فريد، تاريخ الدولة العلية، ص ٤٥٥ و٤٥٧ ـ خوري واسماعيل، السياسة الدولية، ج ٢، ص ٢٤٠.
أيضاً: الدبس، الجزء الرابع، المجلد الثامن، ص ٦٥٣ ـ عبد الرحمن زكي، ذكرى البطل الفاتح، ص ٣٩٧ ـ رستم، بشير بين السلطان.. ج ٢، ص ١٦٧ ـ ١٦٨.

الفَصْلُ الثالث

ثورة سكان المقاطعات اللبنانية قبيل الجلاء

أولاً: قيام الثورة في مجمل «المقاطعات اللبنانية».

١ ـ ثورة أهالي دير القمر والمناصف والشحّار.

٢ ـ الثورة في ضواحي بيروت

٣ ـ الثورة في كسروان والمتن

٤ ـ الثورة في المقاطعات الشمالية

٥ ـ الثورة في البقاع

ثانياً: تراجع الثورة وانهزام القائمين بها.

١ ـ خشية بشير الثاني من تجدد ثورة أهالي دير القمر

٢ ـ اتصال الأجانب بالثوار

٣ ـ حملة عباس باشا وتراجع الثورة

أسفرت موقعة نزب عن نتائج خطيرة أصابت السلطنة العثمانية سواء على الصعيد الداخلي (انكسار الجيش، موت السلطان، تسليم الأسطول)، أم على الصعيد الخارجي نتيجة القرار الذي اتخذته الدول الأوروبية والقاضي برجاء الباب العالي عدم اتخاذ أي قرار يتعلق بالمسألة المصرية - السورية من دون موافقتها واطلاعها[1].

لقد ارتاع ساسة أوروبا من الانتصار السياسي والعسكري الذي حققه محمد علي. وشعر الجميع بالاخطار الناجمة عن إمكانية تدخل القيصر إلى جانب السلطان، وبالتناقضات التي خلقتها انتصارات ابراهيم باشا رغم معارضة أوروبا في قيام الحرب، وحرج موقفهم إزاء تعنت القائد المصري في مواصلة القتال وتأكيده للكابتن كييه Capitaine Caillé رسول الحكومة الفرنسية الذي حمل إليه قرار الدول الأوروبية بوقف العمليات العسكرية، وقرار تدخل الدول الخمس في النزاع في حال إصراره على التقدم نحو الآستانة قائلاً له: «لقد درست التاريخ أليس كذلك؟ فهل سمعت مرة أن قائداً منتصراً وقف عن مواصلة زحفه؟ إن كنت أنت قد سمعت بذلك فأنا لم أسمع به»[2].

---

(١) إن السفراء الخمسة الموقعين على هذا يهنئون أنفسهم إذ يعلنون أن الباب العالي بناء على التعليمات التي تلقاها كل منهم من حكومته أن الاتفاق قد تم بين الدول الخمس على الأمور الخاصة بالمسألة الشرقية. وهم لذلك يرجون الباب العالي أن لا يتخذ في المسألة قراراً حاسماً من غير موافقتهم، كوربتيس ص ٢٥٩ -:

Voir aussi Doc. Dip. T. 23, P. 376 – Cadalvene et Barrault, T. 2, P. 188 – 189.

(٢) Cadalv. et Barrault, Op. Cit. T. 1, P. 281 – Doc. Dip. T.24, P. 100

أنظر، كوربتيس، مرجع سابق، ص ٢٤٧ -

Mouriez, Hist. de Méhemet-Ali T. 4, P. 39.

واضطر ابراهيم باشا إزاء ضغط الدول الأوروبية الخمس بما فيها فرنسا، وبناء على تعليمات والده الصارمة، واقتناعه بالابتعاد عن إحراجه وإتعابه، إلى وقف تقدم الجيش المصري[٣] نحو عمق الأراضي العثمانية. وتكشَّفت له أهداف أوروبا الواضحة في دأبها على حرمان محمد علي من نتائج انتصاره العسكري في نزب كما حرمته سابقاً من تحقيق استقلال الأقطار التي خضعت لسلطته، بحجة المحافظة على وحدة أراضي الدولة العثمانية والحؤول دون تجزئتها وتقسيمها[٤].

وهال العزيز التحول الطارىء في مواقف الدول الأوروبية، وإصرارها ليس فقط على حرمانه من نتائج انتصاراته الحربية وإنما أيضاً محاولتها إعادة سوريا إلى السلطان العثماني. وإذا كانت فرنسا قد وقَّعت على الاتفاق المشترك للدول الخمس إلا أنها كانت تريد أن تجعل بلاد الشام من أملاك محمد علي الوراثية[٥]، في حين أن السياسة البريطانية كانت تعمل على إعادة سوريا للسلطنة العثمانية. ولكي ترمي روسيا القيصرية بذور التفرقة والشقاق بين انكلترا وفرنسا، عمدت إلى تأييد رأي وزير خارجية بريطانيا بلمرستون[٦] القاضي بحرمان محمد علي من بلاد الشام. أما النمسا فقد شعر وزير خارجيتها مترنيخ بخطر التقارب الروسي البريطاني، فعمد إلى اقتراح جديد يقضي بإلغاء اتفاق الدول الخمس، واستبدال اتفاق جديد به يقوم على نقطتين[٧]:

١ ـ عدم ممانعة الدول الأوروبية في المباشرة بأي اتفاق بين السلطان ومحمد علي.

٢ ـ تعهد الدول الأوروبية بالتدخل إذا حاول ابراهيم باشا الزحف نحو الأراضي العثمانية.

وإزاء الانقسامات المستجدة بين الدول الأوروبية، شعر محمد علي بضرورة التشدد والثبات في مواقفه، وخصوصاً أن هذه الدول لن تتفق على رأي موحد تخضعه إليه قسراً[٨]، فعمد إلى تجسيد تشدده بعدة إجراءات تناولت استقدام جنوده من البلاد

(٣) Cadalvene et Barrault. Hist. de la guerre.. T. 1, P. 282.

(٤) حجار، مرجع سابق، ص ١٣٣، وما بعدها.

(٥) رستم، بشير بين السلطان.. ج ٢، ص ١٨٩.

(٦) كوربتيس، ص ٢٦١.

(٧) Cadalvene et Barrault, Op. Cit. T.2, P. 299 – 300.

(٨) كوربتيس، ص ٢٦٣.

العربية ليستعين بها عند الحاجة[٩]، كما تناولت تحصين المواقع المهمة في بلاد الشام وإنشاء وحدات عسكرية جديدة وتجهيزها بالمدافع البعيدة المدى، وتجميع الحاميات المتفرقة في الأماكن الستراتيجية المهمة[١٠].

وكانت خشية سكان «المقاطعات اللبنانية» كبيرة بسبب انتشار أخبار التجنيد الإلزامي، وإجبار الأطباء «اللبنانيين» الذين كانوا يدرسون في مدرسة الطب العيني في مصر على الانضمام إلى الألوية المنشأة «لظنهم أنهم إسلام»[١١]. وصادف أن ورد إلى بيروت مركب، شحنت فيه ألبسة عسكرية، فشاع الخبر أن الحكومة تعتزم تجنيد الشبان الدروز والنصارى على حد سواء، ورافق ذلك قدوم عساكر إلى بعلبك وطرابلس فزاد في قلق السكان واضطرابهم وتصاعد موجة الاحتجاج والعصيان[١٢].

وكان ابراهيم باشا يدرك أهمية الاضطرابات الداخلية وما تسببه من إرباك لتحركات الجيش المصري في قتاله للعثمانيين. وكان هاجسه الأكبر قيام تحالف درزي - مسيحي يقطع عليه مسالك الانسحاب والتراجع، لذلك كتب إلى والده في ١٥ أيلول سنة ١٨٤٠ يقول إنه «لا يطمئن إلى موقف أهالي عربستان ولا سيما إذا اقتربت سفن الدول الأجنبية من طرابلس وبيروت وطرسوس... لم يخلد أهالي عربستان إلى الهدوء ولم يقلعوا عن العصيان. وقوم هذا شأنهم منا لا يتركون شيئاً لا يفعلونه ضدنا إذا شاهدوا السفن الأجنبية تقترب من الموانيء. لنفرض أننا تقدمنا إلى الأمام وهزمنا الروس، فما الذي نستطيع أن نفعله بعد ذلك. كنا صرفنا لمسيحيي الجبل (لبنان) أربعة آلاف بندقية نظراً للظروف الحاضرة. ولكن الدروز أكثر استعداداً منهم للعصيان فإذا اتفقوا مع بعضهم فلا شك أن أهالي عربستان تقوم بأجمعها علينا... ومن المجزوم به أن العرب والشاميين اتفقوا على أن يقطعوا علينا طريق الرجعة في حالة انهزامنا»[١٣].

(٩) محمد علي باشا إلى ابراهيم باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٢٩٠.

(١٠) سليمان باشا إلى حسين باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٣٣٣ ـ
Vingtrinier Aimé, Soliman Pacha, P. 364 – 365.

(١١) حروب ابراهيم باشا المصري.. ج ٢، ص ١٢ ـ المحفوظات الملكية، ج ٤، ص ٣٤٣ ـ نوفل نوفل، كشف اللثام، ص ٤٩٩ ـ الشدياق، ج ٢، ص ٤٥٧ ـ.

(١٢) العقيقي، ثورة وفتنة، مقدمة يوسف ابراهيم يزبك، ص ٢٦ ـ ٢٧ ـ الشدياق، ج ٢ ص ٤٥٧ ـ ٤٥٨.

(١٣) ابراهيم باشا إلى محمد علي باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٢١٠ ـ ٢١١.

أدرك محمد علي باشا مخاطر إبقاء السلاح مع السكان، فقرر بالاتفاق مع ولده ابراهيم أن يسترجعه وأن يسترجع أيضاً الأسلحة التي كان قد وزعها على نصارى الجبل أثناء الثورة الدرزية (١٨٣٧ ـ ١٨٣٨) بغية إضعاف مقاومة الأهالي عند تجنيدهم[١٤]، وللحؤول دون استعمال هذه الأسلحة ضده. فكان لانتشار هذا الخبر الأثر المدوي في إثارة سكان بعض المناطق، خاصة في دير القمر والمناصف وإقليم الخروب والشحار، فتنادوا على اختلاف مذاهبهم وطوائفهم لعقد الاجتماعات واللقاءات، واتخاذ المقررات بضرورة التصدي لإجراءات حكومة محمد علي، والعمل يداً واحدة لإزالة المظالم والتكاليف التي تنوي الحكومة فرضها على السكان[١٥].

لقد شاعت أخبار التجنيد وأخذ النظام بين السكان نتيجة تصميم محمد علي على زيادة قواته البرية والبحرية إلى أربعمائة ألف مقاتل. كما تردد عن عزمه في جمع مال الفردة مقدماً عن سبع سنين، فضلاً عما شاع من أخبار جمع السلاح ونزعه من اللبنانيين. وقد تقاطعت كل تلك الإشاعات مع تدخلات العملاء الأجانب، القادمين إما بحجة الإتجار وإما بحجة تقديم الإعانات والمساعدات، وما كان يثيره هؤلاء من إشاعات عن التجنيد ونزع السلاح، وقرب قدوم قوات أجنبية تستخلص سوريا من يد محمد علي[١٦] وتعيدها للسلطان. فكان لكل ذلك الأثر الحاسم في النفوس فجعلها أكثر استعداداً وتقبلاً للانضواء تحت لواء الثورة والقيام بما تفرضه عليهم من أعمال عدائية ضد حكومة محمد علي.

أولاً: قيام الثورة في مجمل «المقاطعات اللبنانية».

١ ـ ثورة أهالي دير القمر والمناصف والشحّار:

إذا كان بعض المؤرخين قد حدد يوم ٢٧ أيار موعداً لانطلاقة ثورة سكان «المقاطعات اللبنانية» على إجراءات ابراهيم باشا إثر الاجتماع الشهير الذي عقده وجهاء المناصف والشحار ودير القمر آنذاك، غير أن هنالك بعض الوقائع والاتصالات التي جرت قبل هذا التاريخ، وهي جديرة بالاعتبار نظراً لكونها قد مهدت لهذا اللقاء

(١٤) الشدياق، ج ٣، ص ٤٥٨ ـ مذكرات تاريخية، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.
(١٥) الشدياق، ج ٢، ص ٤٥٨.
(١٦) العقيقي، ثورة وفتنة، ص ٢٦ ـ ٢٧ ـ أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨.

الذي انبثقت عنه شرارة الثورة، وعمّت فيما بعد مختلف «المقاطعات اللبنانية».

لقد عمّم بشير الثاني في ٢٣ أيار سنة ١٨٤٠ نداء ابراهيم باشا الموجه إلى سكان الجبل، والقاضي بدعوتهم لإعادة السلاح الذي وزع على المسيحيين أثناء ثورة الدروز في جبل حوران ووادي التيم سنة ١٨٣٨[١٧]، بعد أن أنعم عليهم آنذاك بستة عشر ألف بندقية لكي تكون لهم ولذريتهم من بعدهم[١٨]، وذلك بحجة نقلها إلى العسكر الرديف[١٩].

أعقب هذا الطلب اجتماع لوجهاء دير القمر، اتفقوا فيه على تقديم التماس إلى بشير الثاني، يطلبون فيه إبقاء أسلحتهم معهم[٢٠] مع ضرورة رفع سائر المظالم والتكاليف عن كاهل السكان. ولما كان بشير شهاب ينفذ أوامر مخدوميه، فلم يكن بوسعه التراجع عن هكذا أمر لذلك أصرّ على جمع السلاح من الأهالي، فحدا هذا بوجهاء ومشايخ دير القمر إلى توجيه الرسائل إلى المقاطعات، حملها إلى كل مقاطعة رسولان، أحدهما درزي والآخر نصراني، يحضّون فيها الأهالي على عدم تسليم السلاح والاستعداد لمجابهة أي هجوم تقوم به العساكر. فضلاً عن دعوتهم الأهالي، لانتخاب شخصين عن كل مقاطعة لكي يمثلاها في اجتماع ممثلي المقاطعات في موعد حدد يوم الأربعاء في السابع والعشرين من شهر أيار في بلدة دير القمر بالذات[٢١].

وكان أهل دير القمر، دروز ونصارى، بقيادة زعمائهم النكديين، قد انتخبوا مجلساً اختيارياً «للتدبير» مؤلفاً من أربعة عشر عضواً[٢٢]. «وتحالفوا على أن كل شيء

(١٧) الشدياق، ج ٢، ص ٤٥٨ ـ
Bouron. Op. Cit. P. 190.
(١٨) رستم، الأصول العربية، مجلد ٣ و٤، ص ٢٣١.
Doc. Dip. Tome 5, P. 404.
(١٩) حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ١٢.
(٢٠) حروب ابراهيم باشا المصري. ج ٢، ص ١٢.
(٢١) حروب ابراهيم باشا المصري.. ج ٢، ص ١٢ ـ ١٣ ـ أنظر أيضاً:
M. Bourée à M. Thiers, Doc. Dip. T.6, P. 38.
(٢٢) تشكل المجلس من الأشخاص التالية أسماؤهم: عن الدروز: حمود الشحاري وخزوع الخبيص، وعن الموارنة: نادر أبو عكر وابراهيم عيد وفارس ثابت وسعد باز ويوسف أبو شمعون وغندور الكك وبشارة الجلخ ومنصور مرهج، وعن الكاثوليك: سلوم الحداد وحنا عيسى وداود الجاويش وحبيب الصوصة. فيكون عدد الأعضاء هو ١٤ شخصاً وليس ١٢ كما ورد خطأ في حروب ابراهيم باشا المصري.. ج ٢، ص ١٣.

يدبروه ويحفظوه سراً لحد وقت العمل. وفي هذا النهار حضر البعض من المقاطعات اثنين اثنين بالوكالة عن كل مقاطعة واجتمعو مع الاثني عشر (يقصد الأربعة عشر) في الخلوة وتحالفوا على الرأي والقلب والكلمة واحدة»[٢٣].

وكان وجهاء دير القمر، قد اتصلوا ببشير الثاني مذكرين إياه بالعهد الذي قطعته لهم حكومة محمد علي منذ الأيام الأولى للاحتلال، ومحاربتهم مع ابراهيم باشا في عكا ودمشق وطرابلس وحمص وحماه، ومناصرتهم الحكومة في قمع الثوار في صفد وطرابلس وجبال النصيرية. كما ذكروه بمختلف المظالم التي ألحقتها الإدارة المصرية بالسكان، عن طريق تجريدهم من السلاح، وتجنيد الشبان، وفرض الإعانات والضرائب حتى عن الأموات. فضلاً عن أعمال السخرة والإذلال، وإجبار النصارى على محاربة «إخوانهم في حوران» ووادي التيم، ملتمسين منه الرجاء بالعمل لرفع هذه التكاليف عن أبنائهم، وذلك بكفالة وكلاء فرنسا وبريطانيا. مؤكدين خضوعهم التام له وعدم رغبتهم باستبداله بحاكم آخر[٢٤].

وبالرغم من كل الاتصالات التي جرت للحؤول دون تحقيق الاجراءات الجديدة للحكومة المصرية، فقد كان الحاكم الشهابي أعجز من أن يتجاهلها أو يؤجل العمل بها. فعمد إلى المباشرة بجمع السلاح من أهالي دير القمر والمناصف والشحار[٢٥]. وما أن عمّت أخبار جمع السلاح، حتى هاج سكان تلك المناطق، وتحرك أهالي دير القمر بقيادة زعمائهم آل أبي نكد[٢٦]، فكانوا أول الداعين إلى الثورة والاضطراب، تلك

(٢٣) حروب ابراهيم المصري. ج ٢، ص ١٣ - العقيقي، مقدمة يوسف يزبك، ص ٢٧ - ٢٨.

(٢٤) Pérrier, La Syrie sous le gouvernement de Méhemet-Ali P. 371-374 – Voir aussi:
رستم، الأصول العربية، ج ٥ ص ١٠٨ - ١١٠.
M. Bourée à M.
Thiers. Doc. Dip. T.6, P. 36 – 37 – Ibid. M. Bourée au comte de Pontois. T. 24, P. 244 – 245.

(٢٥) حروب ابراهيم باشا المصري. ج ٢، ص ١٣ - الشدياق، ج ٢، ص ٤٥٨.

(٢٦) نشير فيما يلي إلى الأمر الصادر عن السر عسكر ابراهيم باشا والموجه إلى سليمان باشا والقاضي بالاتصال بالشيخ (أبي نكد) الدرزي المقيم في صيدا، لإقناعه بأن أحداً لا يصدق أن المسيحيين مسؤولون عن الثورة، وبأن الدائرة ستدور حتماً على الدروز وبأن مصلحة الدروز تقضي والحالة هذه بالخلود إلى السكينة، راجع المحفوظات ج ٤، ص ٣٥٧.

الثورة التي عمّت عدة مقاطعات لبنانية وشارك في قيادتها زعماء من مختلف الطوائف والمناطق[٢٧].

لم يكن السابع والعشرون من أيار موعداً لاجتماع وجهاء دير القمر وسائر ممثلي المناطق والمقاطعات فحسب، وإنما كان أيضاً محطة انطلقت منها شرارة الثورة[٢٨]، عندما تحرك تحت الراية النكدية أكثر من مائتي رجل من دير القمر والمناطق المجاورة لها، باتجاه «نهر الحمام»[٢٩]، لمنع سليمان باشا القادم من صيدا لجمع سلاح الأهالي[٣٠]. كما توجه بعض الشبان نحو مقاطعة اقليم الخروب وتحديداً إلى ضهور بلدتي داريا وعانوت[٣١].

وتخطت الثورة المناطق المشار إليها سابقاً لتدق أبواب مدينة صيداً، وذلك عندما قام كل من الشيخ يوسف فارس أبو نكد والشيخ بشير مرعي أبو نكد على رأس مائتي شاب من دير القمر، ومئة من قرى المناصف، بالتوجه مع الشبان الذين عسكروا سابقاً عند نهر الحمام بالتوجه نحو عين مزبود، ثم نحو المغيرية[٣٢]، بقصد التحكم بجسر الأولي ومدينة صيدا، والتحرش بالحامية المرابطة في صيدا وجوارها[٣٣].

تركزت المناوشات في هذه الفترة، أي حتى نهاية أيار، حول جسر الأولي ومدينة صيدا. ووقعت عمليات كرٍّ وفرٍّ بين الفريقين المتنازعين. وعزز الثوار قواتهم باستقدام

(٢٧) M. Bourée au Comte De Pontois, Doc. Dip. T.24, P. 248.
أيضاً أبو عز الدين، ص ٢٦١.

(٢٨) هناك أكثر من مؤرخ يعتبر أن ٢٧ أيار هو تاريخ بداية ثورة «سكان المقاطعات اللبنانية». راجع بهذا الشأن: حروب ابراهيم باشا المصري. ج ٢، ص ١٢ - ١٤ سليمان أبو عز الدين، ص ٢٦١ -
Pérrier, Op. Cit. P. 369.

(٢٩) نهر الحمام نهير صغير ينبع تحت غريفة ويلتقي بنهر الصفاء في محلة تعرف بملتقى النهرين شرق معلقة الدامور.

(٣٠) الشدياق، ج ٢، ص ٤٥٨ - أبو صالح، التاريخ السياسي للإمارة.. ص ٢٧٦.

(٣١) حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ١٤.

(٣٢) المصدر ذاته، ج ٢، ص ١٤.

(٣٣) M. Bourée à M. Thiers, Doc. Dip. T. 6, P. 50 – 51.
أنظر المحفوظات الملكية، ج ٤، ص ٣٤٢ - رستم، بشير بين السلطان.. ج ٢، ص ١٧٥.

المزيد من الرجال، حيث انضم إلى معسكرهم نحو المائة والخمسين رجلاً من الشحار والجرد[٣٤].

وفي الوقت الذي كان فيه المدد يتدفق على معسكر الثوار، كان بعض وجهاء المقاطعات الثائرة، يجولون في القرى والدساكر داعين الأهالي إلى الثورة، عاملين على جمع السلاح والخيل والمتطوعين بغية توجيهها إلى معسكر الثوار في عين مزبود[٣٥].

واستمرت المناوشات في التصاعد، فنزل الثوار نحو بلدة علمان القريبة من صيدا، ثم توجه بعضهم نحو الطواحين حيث استولوا على مقادير من الحنطة، كما استولوا على كميات وافرة من أثمار البساتين. وزيادة في تضييق الحصار على مدينة صيدا، عمد الثوار إلى قطع المياه عنها[٣٦]. فضلاً عن قيامهم بمصادرة «بوسطة[٣٧] الميري وبوسطة الانكليز»[٣٨] بالقرب من نهر الدامور، ومهاجمتهم لثلاثة من ضباط الآي المشاة السادس، وهجومهم على المحجر الصحي في ضواحي مدينة صيدا[٣٩].

تحركت القوات المصرية في مدينة صيدا بقيادة سليمان باشا لقمع التعديات على المدينة، بعد أن حل بها الجوع والعطش، وبعد أن تمادى الثوار في قطع الماء ومنع السكان من الطحن. وبقدر ما يتساءل الباحثون عن سبب هذا التقاعس في التصدي، وفي قمع تعديات الثوار على المدينة، بقدر ما تزداد دهشتهم لدى الاطلاع على الأوامر التي أعطيت للجند، والقاضية بتجنب مصادمة الثوار[٤٠]، يقول القس أنطون الحلبي في كتابه «حروب ابراهيم باشا المصري في سوريا والأناضول: «في ٢ حزيران الثلثا إذ تضايقت أهالي صيدا و(حاميتها) من الجوع والعطش لعدم إمكانهم الطحن في طاحون الجسر، ولقطع المويه (الماء) عن المدينة، فاعرضوا لسعادة ريس الرجال سليمان باشا،

---

(٣٤) حروب ابراهيم باشا المصري. ج ٢، ص ١٥ - ١٦.
(٣٥) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٦.
(٣٦) كتافاكو، مصدر سابق، ص ٧٧ - حروب ابراهيم باشا المصري. ج ٢، ص ١٧.
(٣٧) البوسطة، وهي الوسيلة التي كان ينقل بها البريد والمراسلات الرسمية والمدنية.
(٣٨) المحفوظات الملكية، ج ٤، ص ٣٤٧ و٣٦٣.
(٣٩) سليمان باشا إلى حسين باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٣٥٢ - وسليمان باشا إلى ابراهيم باشا، المصدر عينه، ج ٤، ص ٣٥٦.
(٤٠) M. Bourée au Comte De Pontois, Doc. Dip. T.24, P.356.
كتافاكو، ص ٧٧ - المحفوظات الملكية، ج ٤، ص ٣٥١ و٣٥٧ - ٣٥٨.

فصدر أمره بخروج الآي من المدينة لمحافظة الطواحين والقنا، فخرج أربعة أورط الأولى بقيت عند أبواب المدينة والثانية قطعت النهر من عند البحر بالمخاضة وتسلمت القلع التي عند الرميلة، والثالثة قطعت الجسر وتسلمت القلع التي تحت علمان، والرابعة بقيت في القاطع لمحافظة القنا. فإذ شاهدوهم الصبارة الواقفين من الجسر إلى عين مزبود وكانوا نحو عشرة قوسوا وطرحوا الصوت فهجمت العساكر من عين مزبود وكانوا نحو خمسماية شاب من الدير ومائة من بقية المقاطعات، فحين وصلوا إلى علمان انقسموا قسمين الأول تحت علمان والثاني بقي فوقها وما عاد بين العسكرين سوى مرمى الرصاص فهجمت الديارنة (على) النظام للحرب وطلبوا منهم التقدم لسانا فأجابوهم أنهم ليسوا بمأذونين بالحرب بل للمحافظة فاستمر الجيشان من الصبح للمسا بمقابلة بعضهما فلم يجسر النظام يصعد للوعر ولا الديارنة تنزل للسهل»[٤١].

لم يقتصر سليمان باشا في تعليماته للجند بتجنب مصادمة الثوار، بل كتب يوضح لهؤلاء أن أوامر محمد علي بجمع السلاح لا يقصد منها نزع سلاحهم الخاص بهم، وإنما المقصود هو استرجاع الأسلحة التي وزعت عليهم في السابق من أجل تسليح الرديف الذي أنشىء في مصر، متعهداً لهم بأن يعمل على استبقاء سلاحهم في أيديهم وعدم الدعوة إلى تجنيدهم[٤٢].

أما حاكم الجبل بشير شهاب، فقد كان في موقف حرج نظراً لخروج الثورة من المقاطعات القريبة من عاصمته. فاتخذ في البداية موقفاً صارماً من الثوار عندما أرسل تعليمات إلى الزعماء المقاطعجيين يتهددهم فيها ويتوعدهم إن هم ناصروا أصحاب العصاوة. كما أرسل ينصح مشايخ دير القمر بالرجوع عما قاموا به «فلم ينتصحوا»[٤٣]. كذلك كتب يحذر أعيان المقاطعات «من الوقوع بهذا الغلط الذي يوجب خراب الديار وقلع الآثار»، وأمر أيضاً «بوجوب طرد مراسيل رجال الدير وإلقاء القبض عليهم وإرسالهم إليه»[٤٤].

---

(٤١) حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ١٨.
(٤٢) M. Bourée à M. Thiers, Doc. Dip. T.6, P. 51, et T. 24 P.256 – Voir aussi: Pérrier, Op. Cit. P. 370.
(٤٣) حروب ابراهيم باشا المصري... ج ٢، ص ١٦.
(٤٤) رستم، الأصول العربية، ج ٥، ص ٨٢.

وكتب الشهابي إلى كل من محمد شريف باشا، وابراهيم باشا، ومحمد علي باشا، يستشيرهم في كيفية معالجة أمر استرجاع «البواريد العسكرية التي أعطيت أيام حركة الدروز» مضيفاً أنه «وفيما نحن بهذا التفكير شاع الخبر من جهة صيدا أنه صدر الأمر الشريف بأخذ البواريد من عيسوية الجبل. . . فلما شاع الخبر عند الجميع وتأكد فما أمكنا كتم الأمر الشريف الصادر بهذا الخصوص. . . فحررنا تنبيهات لبعض الجهات بطلب البواريد دون بعض لننظر ماذا يكون. ومن جملة الجهات الذين حررنا لهم دير القمر. فأهالي الدير المذكورة رجع الوهم الأول اليهم ودخلت الوسوسة في عقولهم فأظهروا الامتناع وأرسلوا إعلاماً لكل الجهات بهذا الخصوص. وقد قدموا لنا معروضاً يشتمل على الرجا بابقاء البواريد عندهم. فجاوبناهم أن هذه القضية ليست مفوضة لرأينا بل هي منوطة بالأمر الشريف السر عسكري، وعرفناهم أنهم يقدموا البواريد العسكرية ويكونوا آمنين مطمئنين من جميع ما افتكروا به وتوهموا منه. وبتلك الساعة بلغهم أن قرية من الذين نبهنا عليهم أحضرت البواريد. فحالاً نهضوا جميعهم أي أهالي الدير عيسوية ودروز واحتملوا سلاحهم وتوجهوا يمسكوا الطريق الواردة منه البواريد لكي يمنعوا وصولها إلى محلنا. . . وعلى هذه الكيفية ربما الجميع يعطوا جواباً بالامتناع وتزداد القضية شدة، والدروز يوافقوهم على ذلك ولقد أعرضنا هذه القضية بذاتها لـلأعتاب الشريفة السر عسكرية راجين صدور أمر دولته بما يستحسن لدى عنايته»[45].

وجاء رد محمد شريف باشا على ما كتبه بشير الثاني مؤكداً ضرورة الامتناع عن طلب السلاح من الأهالي حتى يصل جواب السر عسكر. . مع ضرورة الإيضاح لعيسوية الجبل أن السلاح الذي صدر الأمر بطلبه هو سلاح الجهادية فقط وليس كافة السلاح. . . فحيث إنه حاصل لهم من ذلك هذا الوهم والوسواس اللذين في غير محلهما، فلأجل منع هذا التوهم من فكرهم وحصولهم على الاطمئنان. . . فينبغي أن حضرتكم ترفعوا طلب السلاح المذكور من الأهالي المذكورين. . . وتفهموهم بأن التوهم الذي توهموه هو غير واقع، ولم يكن له رسم ولا أثر. . .»[46]. أما محمد علي

(٤٥) بشير الشهابي إلى محمد شريف باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٣٤٣ - ٣٤٤ أيضاً المصدر ذاته، بشير الشهابي إلى ابراهيم باشا، ج ٤، ص ٣٥٤ - ٣٥٥.

(٤٦) المحفوظات الملكية، ج ٤، ص ٣٤٨.

وولده ابراهيم فقد جاء ردهما ليؤكدا للشهابي أن ليس في نية أحد منهما أن يجند أحداً من «اللبنانيين». وأنهما أمرا برفع طلب البنادق موضوع البحث[47].

إزاء المنحى الجديد الذي اتخذته الإدارة المصرية في معالجة هذه المسألة، وبعد التوجيهات الجديدة التي تلقاها بشير الثاني من الحكمدار المصري محمد شريف باشا والسر عسكر ابراهيم باشا وعزيز مصر محمد علي، عمد بشير الثاني إلى معالجة قضية الثوار سالكاً فيها طرق المفاوضة مع زعمائهم، زارعاً بذور الشقاق في صفوفهم. وما أن تسلم رد القائد المصري محمد شريف باشا، حتى جرت مفاوضات اشترك فيها ولدا الشهابي قاسم وأمين، والمطران عبد الله البستاني[48] وبعض اختيارية دير القمر[49].

وأوضح اختيارية دير القمر للأمير أمين أن «سبب قيامهم ليس هو عصاوة بل خوفاً من النظام، وأنهم الآن يلتمسون من جنابه العهد المستند على حقيقة باطن سعادته، أنه لا يطلب منهم نظام، ولا زيادة مطاليب، ولا سلاح، فوعد جنابه وعداً صادقاً بذلك وقبل أن يكون وسيطاً لدى سعادته بالصفح والتأمين». . . كما طلب منهم وضع معروض استرحام يقدم إلى الشهابي «الكبير»، ووعد بإصدار مرسوم العفو منه حسبما اتفق عليه[50].

ووردت التعليمات لاختيارية دير القمر، لكي يحضر عن كل طائفة اثنان إلى دار الأمير أمين بغية وضع عرضحال يقدم إلى بشير الثاني. فقدم عن الموارنة ثلاثة هم مخايل افرام وفرنسيس بو غندور رعد ونادر أبو عكر، وعن الكاثوليك حضر مرعي جدعون وحنا عيس، وحضر عن الدروز حمود الشحاري وخزوع الخبيص. وقد قبل بشير الثاني طلب استرحام اختيارية دير القمر، وأمر بوضع مرسوم الاطمئنان[51].

وقد نتج عن مرسوم الأمان، الذي أعطي إلى الثوار، وتلي عليهم في معسكرهم

(٤٧) المصدر عينه. ج ٤، ص ٣٥٥ و٣٧٠ - ٣٧١.

(٤٨) المطران عبد الله البستاني (١٧٨٠ - ١٨٦٦) رئيس أساقفة صور وصيدا، كان بشير الشهابي يستشيره في أمور كثيرة.

(٤٩) أبو عز الدين، ص ٢٦٢ - راجع أيضاً:

Pérrier. Op. Cit. P. 370.

(٥٠) حروب ابراهيم باشا. . . ج ٢، ص ١٩.

(٥١) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٩.

في عين مزبود، أن تفرق شملهم فقفلوا راجعين إلى مقاطعاتهم وبيوتهم[٥٢]. وكان عددهم من دير القمر وحدها نحو خمساية ثائر تقريباً[٥٣]. ثم عاد حاكم الجبل إلى إصدار مرسوم آخر أعطاه إلى أهالي دير القمر في التاسع من شهر حزيران ومما يقول لهم فيه: «... بوصول أمرنا هذا إليكم أن توافوا جناب ولدنا الأمير أمين المحترم إلى بيادر قريتكم لكي تتشرفوا بتلاوة فحوى الأمر العالي بالعفو عن طلب السلاح منكم من الطرف العالي الخديوي الأعظم ومن الطرف السر عسكري، وتحوزوا الاطمئنان وتتعاطوا أسباب معاشكم»...[٥٤].

وقد ورد في المرسوم المشار إليه الذي أذيع بتاريخ ٩ حزيران سنة ١٨٤٠ ما يلي:
... «فسعادة نجله العظيم (ابراهيم باشا) افتكر أن البواريد التي أعطيت لكم فربما صارت زائدة عندكم عن اللزوم فصدر أمر دولته بطلبها. وصدر أمر دولة الخديوي الأعظم بحيث أن طلب البواريد المذكورة منكم أوجب لكم ذلك الوهم فتبقى عندكم ونرفع طلبها عنكم... لذلك قد حررنا لكم هذا المرسوم لكي تكونوا مطمأنين وطيبين القلوب والخواطر من جميع ما توهمتم به وتعلموا أنه صدرت الأوامر العالية بالعفو والسماح عن البواريد بإبقائها عندكم ولأجل تأكيد التطمين والتأمين فقد وجهنا جناب ولدنا الأمير أمين المحترم لكي يطمنكم ويأمنكم لسانا بما فاضت به المراحم العلية فالمراد تلازموا الدعوات الخيرية بدوام هذه الدولة العادلة مدى الزمان»...[٥٥].

وفي الوقت الذي استتبت فيه الأمور حول صيدا ودير القمر والمناصف والشحار، كانت الثورة في ضواحي بيروت تأخذ في التصاعد. فخشي ابراهيم باشا أن يعود أهل الجبل إلى سابق عهدهم فأرسل إليهم مرسوماً يتوعدهم فيه حيناً ويطمئنهم حيناً آخر. وقد أكد لهم فيه أن خروجهم عن الطاعة له سببان. فإما أن يكون عصيانهم تنفيذاً لمآرب بعض المضللين وذوي الغايات، أمَّا أن فتنتهم جاءت بتحرك عفوي غير مقصود، وفي كلتا الحالتين فهو يؤكد لهم عدم إجبارهم على التجنيد، وينهي

(٥٢) المحفوظات الملكية، ج ٤، ص ٣٦٤ - ٣٦٥.
(٥٣) حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٢٠ - كتافاكو، ص ٧٨.
(٥٤) حروب ابراهيم باشا المصري. ج ٢، ص ٢١.
(٥٥) حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٢٢ -
M. Bourée à M. Thiers, Doc. Dip. T. 6, P. 56 – 57.

مرسومه محذراً مهدداً بسوق خمسة عشر لواء من الجيش وفرق الفرسان والمدفعية لخراب الجبل وإراقة الدماء إن هم أصروا على الثورة والعصيان[٥٦].

لقد انتهت ثورة أهالي دير القمر والمناصف والشحار بعد مراسيم التطمين التي أعطاها كل من محمد علي باشا وابراهيم باشا، وشريف باشا، وبشير شهاب، بعدم جمع السلاح من الأهالي، وعدم تجنيدهم في النظام. ويبدو أن انتهاءها على هذه الصورة يعود إلى عدم تمكن المداخلات الأجنبية منها، واقتصار مطالب الثوار على المطلبين المشار إليهما سابقاً[٥٧]، خلافاً للمطالب التي رفعها الثوار في حرج بيروت والتي تناولت مسألة الوجود المصري برمته في البلاد الشامية. ولا يخفى ما لهكذا طروحات من مداخلات أجنبية يقف وراءها عملاء الدول الأجنبية من بريطانيين وروس وعثمانيين.

٢ - الثورة في ضواحي بيروت:

إذا كانت الثورة قد بدأت على يد أهالي دير القمر وزعمائهم، وتركزت حول صيدا وضواحيها، فإنها ما لبثت أن امتدت بلهيبها نحو بيروت على يد بعض الأمراء الشهابيين المعارضين لسياسة بشير الثاني، وخصوصاً أن معسكر بيروت لم يكن بمنأى عما كان يجري في صيدا وسائر «المقاطعات اللبنانية». فالتنسيق وإن كان مفقوداً بين معسكري بيروت وصيدا، إلا أن الاتصال بينهما كان يجري بهدف نشر الثورة في كافة المناطق. وكانت الدعوات توجه إلى مقاطعات المتن وكسروان والبقاع والشمال بغية استنهاض الأهالي وحضهم على العصيان[٥٨]. وقد تميزت نداءات زعماء معسكر بيروت بطرحها مسألة الوجود المصري في بلاد الشام، فاختلفت لهجة ثوار بيروت عن لهجة أهالي دير القمر، إذ ورد في النداء الذي وجهه الأمير محمود سلمان شهاب وهو أحد أبرز قادة الثوار في بيروت في التاسع والعشرين من شهر أيار سنة ١٨٤٠ إلى أهالي

(٥٦) فيليب وفريد الخازن، المحررات السياسية، ج ١، ص ١ - ٢ - حروب ابراهيم باشا المصري. ج ٢، ص ٢٤ - ٢٥.
(٥٧) M. Bourée à M. Thiers. Doc. Dip. T. 6, P. 36 – 37.
(٥٨) المحفوظات الملكية، ج ٤، ص ٤٠١، راجع أيضاً:
Pérrier, Op. Cit. P. 369.

إقليم الخروب قوله لهم: «إنه امتثالاً لأوامر حضرة مولانا السلطان عبد المجيد نصره الملك المجيد واتباعاً لفرمانه الشريف الصادر برفع المظالم وردع كل ظالم، نرغب من محبتكم أن تتوجهوا صحبة العساكر المتوجهة من قبلنا إلى الأولي. وإن شاء الله تعالى بوقت قريب تحصل الراحة لجميع البلاد وينقطع الظلم عن العباد ويعود القديم إلى قدمه»[٥٩].

بدأت حركة العصيان في بيروت في الأول من شهر حزيران إثر خروج أحمد داغر من برج البراجنة بالقرب من بيروت وأبي سمرا غانم من بكاسين[٦٠] حيث كانت الدعوات قد وجهت إلى الأهلين للانضمام إلى العصيان، فتوافد إلى معسكر حرج بيروت عدد كبير من الثوار كان في طليعة قياداتهم بعض الأمراء الشهابيين كفارس حسن وسلمان ملحم ومحمود سلمان، وبعض الأمراء اللمعيين كعلي منصور قايدبيه وعبد الله شديد مراد وعلي فارس واسماعيل حسن قايدبيه، ومن الحرافشة الأميران خنجر وسلمان. ومن الخوازنة الشيخ فرنسيس أبو نادر الخازن الغسطاوي وعفيف حكم وشمسين صفا وصالح هيكل. ثم انضم إليهم بشارة فرنسيس وولده حصن ويوسف عيد وعيسى الخوري[٦١] كذلك انضم من «الأشداء» أبو سمرا غانم البكاسيني وأحمد داغر المتوالي ويوسف الشنتيري[٦٢].

وبخلاف معسكر صيدا الذي كان عبارة عن تجمع لثوار دير القمر والمناصف والشحار بقيادة زعمائهم ومشايخهم، فإن معسكر بيروت عمد إلى انتخاب قائد له، فاختير الشيخ فرنسيس أبي نادر الخازن، فلقب نفسه «سر عسكر النصارى»[٦٣]، وبذلك أعطى ثوار بيروت قيادة موحدة.

بدأ ثوار بيروت تحركهم بمهاجمة الكرنتينا خارج سور بيروت في الثالث من شهر

---

(٥٩) نداء الأمير محمود إلى الثوار، المحفوظات، ج ٤، ص ٣٤١ ـ ٣٤٢.

(٦٠) حروب ابراهيم باشا المصري. ج ٢، ص ٢٩.

(٦١) الشدياق، ج ١، ص ٧٤ وج ٢، ص ٤٥٩ ـ ٤٦٠.

(٦٢) Pérrier, Op. Cit. P. 378 نوفل، كشف اللثام، ص ٥٠٠ ـ الشدياق، مصدر سابق، ج ٢، ص ٤٥٨ و٤٦٠ ـ رستم، بشير بين السلطان. ج ٢، ص ١٧٦.

(٦٣) الشدياق، ج ٢، ص ٤٥٨ ـ Pérrier, P. 376 ـ الحتوني، مرجع سابق ص ٢٧٥ ـ الدبس، تاريخ سورية، الجزء الرابع، المجلد الثامن، ص ٦٥٦.

حزيران، فأحدثوا فجوة في السور من جهة البحر، لكن حامية المدينة تصدت لهم وردتهم على أعقابهم[٦٤].

وفي اليوم التالي جدد نحو ٣٠٠ ثائر الهجوم على الكرنتينا اعتقاداً منهم أنها تحتوي على ألفي بندقية. فتدخل أحد المراكب، وأطلق مدافعه عليهم فتراجعوا عن السور مكتفين بمهاجمة الطحين والذخائر[٦٥] بعد أن وقعت القذائف في «ضهر الأشرفية»[٦٦].

أجمع قادة الثورة في معسكر بيروت على ضرورة مشاركة جميع «المقاطعات اللبنانية» في الثورة والعصيان، كما أجمعوا على ضرورة قطع الطريق على العساكر المصرية إن هي حاولت دخول البلاد. فاتفقوا على أن يتوجه الأمير محمود سلمان الشهابي وأحمد داغر نحو جهات صيدا، ويتوجه الأمير علي منصور اللمعي نحو المتن لجمع الرجال والسير بهم بعد ذلك نحو البقاع، وأن يتوجه أبو سمرا غانم نحو جهات طرابلس[٦٧] بعد أن يأخذ شباناً من أهالي جبيل والبترون وبشري، بغية قطع الطحين عن بيروت[٦٨].

وما أن خلا معسكر بيروت من الثوار باستثناء سبعين رجلاً ظلوا فيه للمحافظة. وبعد أن تفرق قادة الثورة والثوار على المقاطعات كما اتفقوا سابقاً، وتحقق لمحمود نامي بك متسلم بيروت قلة عدد الثوار، حتى أمر فرقتين من العساكر بمهاجمة المعسكر. كما أمر فرقتين أخريين بالإحاطة به. وما أن أحسَّ بهم الثوار حتى أطلقوا عليهم النار فشاركت مدفعية الأبراج بضرب قذائفها، واستمرت الحرب حتى الغياب عادت بعدها الفرق النظامية إلى أماكنها دون أن تتمكن من تحقيق غايتها[٦٩].

وكان بشير الثاني قد نجح في وضع حد لثورة أهالي دير القمر والمناصف

---

(٦٤) سليمان باشا إلى ابراهيم باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٣٦٤ ـ حروب ابراهيم باشا المصري. ج ٢، ص ٣٠.

(٦٥) M. Bourée à M. Thiers, Doc. Dip. T.6, P. 44.

الشدياق، ج ٢، ص ٤٦٠.

(٦٦) حروب ابراهيم باشا المصري. ج ٢، ص ٣٠.

(٦٧) الشدياق، ج ٢، ص ٤٦٠، الدبس، الجزء الرابع، المجلد الثامن، ص ٦٥٦ ـ الحتوني، ص ٢٧٧.

(٦٨) حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٣٥.

(٦٩) المصدر ذاته، ج ٢، ص ٣٣.

والشحار. وتفرق شمل الثوار من معسكر «عين مزبود» فعاد ليقوم بالدور نفسه تجاه معسكر بيروت. فأرسل ثلاثة من اختيارية دير القمر هم حمود الشحاري ومنصور فرام وسلوم الحداد لمفاوضة الثوار. وقد أصحبهم «بالبلوكباشي» جرجس أبي دبس ومعه مرسوم الصفح والتأمين. وإزاء رفض الثوار للشروط، عاد اختيارية دير القمر خائبين. فلجأ الشهابي إلى ولده أمين مرسلاً إياه إلى سن الفيل لمفاوضة زعماء الثوار وبحوزته مراسيم التطمين منه ومن العزيز. فكان جوابهم له: «إنه غير ممكن يقبلوا حكم ابراهيم باشا في البلاد»[٧٠].

وكرر الأمير أمين محاولته في لجم ثوار بيروت، فحضر إلى معسكرهم في التاسع من شهر حزيران حاملاً مرسوم والده ومرسوماً آخر من السر عسكر ابراهيم باشا باللغة التركية، ومضمونها التأمين والتطمين وعدم أخذ سلاحهم ولا تجنيدهم في النظام. وبعد تلاوة المرسومين عليهم أجابوا الأمير أمين: «أنهم لا يمكن يخضعوا للدولة المصرية لكونها عاصية على الدول كلها»[٧١]، «وأننا لا نطيع هذه الدولة ولا نسكن بمحل تحت تسلطها»[٧٢]. ثم عاد بشير الثاني فأرسل فاضل عواد وجرجس أبو دبس مزودين بمرسومين أحدهما من العزيز والآخر من السر عسكر، وكلاهما يتضمن التهديد لمن عصا والتأمين لمن أطاع وهما من ضمن المراسيم التي وجهها بشير الثاني إلى الأمراء والأعيان الثائرين بالقرب من بيروت[٧٣].

وكأنما أراد ثوار بيروت أن يفرضوا على بشير شهاب وابراهيم باشا شروطهم لوقف الثورة وتفرق الثوار. فأجاب زعماؤهم أنهم مستعدون للاستجابة إلى مراسيم الشهابي والعزيز وابراهيم باشا إذا استجيب لمطالبهم التالية:[٧٤]

---

(٧٠) المصدر ذاته، ج ٢، ص ٣١ -
M. Bourée à M. Thiers, Doc. Dip. T. 6, P. 58 – 60.

(٧١) حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٣١ و٣٢.
(٧٢) بشير الشهابي إلى الجناب العالي، المحفوظات، ج ٤، ص ٣٧٠.
(٧٣) حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٣٢.
(٧٤) حروب ابراهيم باشا المصري. . ج ٢، ص ٢٥ و٣٣ - الشدياق، أخبار الأعيان، ج ٢، ص ٤٥٩ - نوفل نوفل، كشف اللثام، ص ٥٠٠ - المحفوظات الملكية، ج ٤، ص ٣٨٠ - ٣٨١ - الحتوني، مرجع سابق، ص ٢٧٦، أيضاً:
M. Bourée à M. Thiers, Doc. Dip. T. 6, P. 60.

- بقاء السلاح في أيدي الأهالي كما «تلقنوه من الأمراء سراً».
- عدم دعوة السكان إلى التجنيد الإلزامي.
- إبطال السخرة والعمل في المعدن ومناجم الفحم الحجري.
- عدم دفع الفردة إلا عن الأحياء فقط على أن يكون معدلها ثلاثين قرشاً وأن يكون تحصيل ضريبة «الميري» في عيد الصليب.
- أن يضم بشير الثاني إلى ديوانه اثنين من كل طائفة.
- أن يرفع بطرس كرامة من ديوانه.
- عدم تحويل الدين إلى أقرباء المديون عند عجز هذا الأخير عن الدفع.

وبادر الثوار فاتصلوا ببشير شهاب بواسطة أحد رسلهم عارضين عليه شروطهم لوقف الثورة. فرد عليهم بأن أمر بضرب الرسول وطرده[٧٥].

٣ - الثورة في كسروان والمتن.

يقول الخوري منصور الحتوني في كتابه «المقاطعة الكسروانية»: «أما

---

(٧٥) حروب ابراهيم باشا المصري. . ج٢، ص ٢٥ و٣٢ - ٣٣.
يلاحظ أن الشروط التي نقلها بشير الشهابي إلى محمد علي باشا في إحدى الرسائل التي وجهها إليه، تختلف بعض الشيء عن تلك التي سبقت الإشارة إليها. يقول بشير الشهابي: «إن الشروط التي طالبينها العصاة حرفاً بحرف».
الشرط الأول: أن السلاح لا يؤخذ بل يبقى في يد البلاد من كافة الملل.
الشرط الثاني: نظام لا يكون لا من نصارى ولا من دروز ولا من إسلام ولا من متاولة من ذات جبل لبنان.
الشرط الثالث: الاعاني تنخفض بنسبة غير مقاطعات المعدل يكون من خمسة وعشرين لحد ثلاثين.
الشرط الرابع: أن المعدن إذا دار يكون بالحرية وليس بالإلزام.
الشرط الخامس: المبايعة في بلاد بعلبك والبقاع تبطل أو إذا أراد أحد الزراع بكسر ما عليه الزام.
الشرط السادس: ميري طواحين وحارثة الحرير حيث أنهم حديثين يبطلوا.
الشرط السابع: الذي انفار على الجمهور من المناصب يكون له الشوفة أي النظر من سعادة الأمير والتفويض من دون معارض.
الشرط الثامن: الذي أخذ بالحرب من الطرفين ما عنه سؤال.
الشرط التاسع: معاشات الأمير خنجر الحرفوش تبقى بيده وتتسلم له.
الشرط العاشر: تختم هذه الشروط من سعادة الخديو ومن باقي الوزراء عن يد الاجي دول الافرنج. وإذا تم الحال على ما نحن محررين مطيعين بكل ما يصدر به الأمر، وبغير ذلك لا يتم. /أنظر المحفوظات الملكية المصرية، بشير الشهابي إلى محمد علي باشا، ج ٤، ص ٣٩٥ - ٣٩٦.

الكسروانيون فلم تقنعهم الإشاعة عن اتفاق الدول المذكورة باستنقاذ سوريا من الحكومة المصرية، ولهذا تقاعدوا أولياً عن الانضمام إلى رجال الثورة. وأخذوا يبحثون عن صحة هذه الاشاعات، ولما تأكد عندهم ذلك رسمياً، عزموا العزم الشديد على مظاهرات العصيان والذهاب إلى مجتمع رجال الثورة»[٧٦].

ولم تكن مناطق كسروان والمتن في البداية مسرحاً لعمليات قتالية، وإنما شكلت مورداً بشرياً لمعسكر بيروت[٧٧]، حيث تقاطر إليه الثوار المسلحون بالعصي، أما حاملوا البنادق فأغلبهم كانوا يحشونها بالبارود والحصى الكروية وذلك لعدم وجود الرصاص[٧٨].

وقامت في تلك الأثناء باخرتان مصريتان بالرسو في مرفأ جونيه بغية نقل الغلال الموجودة هناك، فما كان من بعض الكسروانيين إلا أن هاجوهما مطلقين الرصاص على الرجال المصريين فقتلوا بعضهم وأجبروا الباقين على التراجع نحو سفنهم. فانتقموا لأنفسهم بإطلاق المدافع على البر[٧٩].

وعلى أثر انضمام الشيخ فرنسيس الخازن إلى جموع الثوار وتعهده بقيام الثورة في كسروان، اجتمع زهاء اثني عشر شخصاً من الدروز والنصارى وبعض الشيعة عرف منهم فرنسيس الخازن، وأحمد داغر وأبو سمرا غانم وغالب بلبيل وفاعور حماده وحمود أبو علي، وشكلوا ديواناً عسكرياً، قضى بأن يحلف «جمهور الدروز في جبل لبنان ونصارى ومتاولة وإسلام بوجه العموم»، اليمين على مذبح القديس مار الياس انطلياس. وقد ورد في نص القسم: «بأننا لا نخون ولا نطابق بضر أحد منا كائناً من يكون، القول واحد والرأي واحد، ونحن جمهور الدروز إذا حدث منا أدنى خلل نكون بارين من ديانتنا ومقطوعين من شركة الدروز والحظوظ الخمسة وتكون نساؤنا طالقة من السبعة مذاهب ومحرمة علينا من كافة الوجوه وأيضاً يشهد علينا ماري الياس ويكون خصمنا. وقد أقمنا علينا شيخنا جناب الشيخ فرنسيس ابن جناب الشيخ حنا

(٧٦) الحتوني، ص ٢٧٥.
(٧٧) بشير الشهابي إلى الجناب العالي، المحفوظات، ج ٤، ص ٣٧٠.
(٧٨) الحتوني، ص ٢٧٥ ـ الشدياق، ج ٢، ص ٤٦٠.
(٧٩) الحتوني، ص ٢٧٧ ـ ٢٧٨.

هيكل الخازن من غوسطا ونحن جمهور النصارى الذي يخون منا يكون ماري الياس خصمه ولا يكون له موته على دين المسيح»[٨٠].

بعد القسم الذي جرى في انطلياس، توجه المجتمعون إلى «طاحونة السلطنة» القريبة من دير مار الياس في انطلياس «وأخذوا منها مقدار أعدال عدد ٦٠ طحين»، ثم ذهبوا إلى ضواحي بيروت وانقسموا هناك إلى ثلاثة أقسام لمساعدة الثوار في معسكر بيروت[٨١].

ولم يفلح بشير الثاني في إنهاء عصيان بيروت والمتن وكسروان كما أفلح بالنسبة لعصيان أهالي دير القمر والمناصف والشحار. وقد عزا بطرس كرامة استمرار الثورة في المتن وبيروت إلى أن ثورة أهالي الدير قامت حين شاعت أخبار طلب النظام، واسترداد السلاح من النصارى. وقد حصلت المحالفة بين جميع الأهالي على عدم تسليم السلاح وعدم تقديم النظام. وقد انتهت هذه الحركة عندما قدمت مراسيم التطمين والتأمين. فالذين كانت حركتهم لهذه الغاية فقط أطمأنوا واستكانوا. في حين أن أهالي المتن تحركوا أولاً لهذين الأمرين، ثم زادوا عليهما رفع المعدن، ثم تمادى الحال معهم إلى طلب رفع الإعانة عنهم والأموال الأميرية، ثم توصلوا إلى المجاهرة بعدم إطاعة هذه الدولة. وبحكم مجاورتهم لأهالي كسروان نزل الجميع إلى ساحل بيروت، وتداخل معهم الأفرنج فراحوا يشددونهم ويعلمونهم كيف يتطلبون، وأمدوهم بالذخيرة وبالرصاص والبارود، ووعدوهم بأنه سيرد إليهم في القريب ذخائر وجبخانة وسلاح، «وهذا شيء صار ظاهراً غير مخفي لأن الأنفار الفرنج لا يفارقوهم دائماً والحالة هذه. كذلك الدروز دائماً يشددوهم ويغروهم على عدم الإطاعة لأجل يرموهم بالهلاك ويحصل فيهم أي بالنصارى كما حصل فيهم أي بالدروز. وقد كل اللسان وعجز القلم ونحن ننصحهم وننهيهم عن هذه الغاية وما كانوا يعقلوها ولا ينتبهوا إليها»[٨٢].

ويستدل من الوثائق المتوافرة أن مداخلات العملاء الانكليز والعثمانيين قد بدأت

(٨٠) رستم، الأصول العربية، ج ٥، ص ١٠٠ ـ المحررات السياسية، ج ١، ص ٢ ـ كمال الصليبي، مرجع سابق، ص ٧٤ ـ
M. Bourée à M. Thiers, Doc. Dip. T. 6, P. 54.
(٨١) حروب ابراهيم باشا المصري. ج ٢، ص ٣١.
(٨٢) بطرس كرامة إلى يوحنا بحري بك. المحفوظات، ج ٤، ص ٣٨٤ ـ ٣٨٥.

في وقت مبكر، واستمرت طوال فترة الحكم المصري لسوريا. ونظراً لأهمية الدور الذي قام به هؤلاء فقد أفردنا لذلك عنواناً خاصاً سنعالج تفاصيله فيما بعد.

٤ ـ الثورة في المقاطعات الشمالية:

تنفيذاً لما اتفق عليه قادة الثورة في معسكر بيروت في أواسط شهر حزيران، فقد قام أبو سمرا غانم المكلف بإثارة سكان المقاطعات الشمالية بالتوجه نحو طرابلس على رأس مئة نفر، أبقاهم للمحافظة في انطلياس ونهر الكلب وجونيه، ثم قصد غزير حيث التف حوله بعض المشايخ الحبيشية. وفي الفتوح تبعه بعض مشايخ الدحادحة وزعيتر وراشد[٨٣]. وفي طريقه نحو جرود كسروان غزا أربعة رؤوس من خيل الأمير عبد الله بن حسن شهاب حاكم كسروان[٨٤]. وما أن وصل إلى جبة المنيطرة حتى تبعه المشايخ الحمادية مع مائتي نفر من جماعاتهم انحدر بهم نحو جبيل فالبترون، حيث وضع أنفاراً فيها، ثم قام قاصداً أميون فجبة بشري حيث جمع رجالاً هناك[٨٥]، بلغ عددهم نحو ألف رجل نهض بهم نحو زغرتا[٨٦]. وما أن بلغ حاكم طرابلس وجود الثوار في زغرتا، حتى جرد عليهم أربعة آلاف من العساكر النظامية وبعض المدافع. فالتقاهم أبو سمرا في سهل مجدليا حيث انجلت المعركة عن هزيمته وخسارته ١٤ ثائراً وعودة العسكر النظامي إلى طرابلس[٨٧].

وجدد أبو سمرا تجميع الثائرين فانضم إليه ٥٠٠ متطوع من الجبة وجوارها حشدهم في إيعال بالقرب من طرابلس. وما أن علم عسكر طرابلس بهم حتى خرج لقتالهم مجدداً. فحرق في طريقه بيادر كفر زينا وكفر شخنا الجديدة. ثم قصد إيعال لضرب الثوار فيها[٨٨]. فالتقته جموعهم وشنوا الغارة عليه فانكسر المصريون وتراجعوا نحو طرابلس، فأعمل الثوار في أقفيتهم السلاح، وقتلوا منهم نحو الخمسين نفراً وغنموا مدفعاً، في حين قتل من الثوار قرابة العشرين[٨٩].

---

(٨٣) الشدياق، ج ٢، ص ٤٦٠.
(٨٤) الحتوني، ص ٢٧٨.
(٨٥) الشدياق، ج ٢، ص ٤٦١.
(٨٦) حروب ابراهيم باشا المصري. . ج ٢، ص ٢٦ ـ الدبس، الجزء الرابع، المجلد الثامن، ص ٦٥٦.
(٨٧) حروب ابراهيم باشا المصري. . ج ٢، ص ٢٦ ـ الدبس، الجزء الرابع المجلد الثامن، ص ٦٥٦.
(٨٨) حروب ابراهيم باشا المصري. . ج ٢، ص ٢٦ ـ الدبس، الجزء الرابع، المجلد الثامن، ص ٦٥٦.
(٨٩) الشدياق، ج ٢، ص ٤٦١ ـ الدبس، الجزء الرابع، المجلد الثامن، ص ٦٥٦.

بعد تلك المعارك تفرق شمل الثوار عن أبي سمرا، فلم يبق بجانبه غير عشرين نفراً من المتاولة سار بهم إلى الضنية[٩٠]. وتوارى عن مسرح الأحداث، خصوصاً بعد أن علم أن بشير الثاني قد أمر بجمع السلاح، وأن حفيده مجيداً قادم لهذه الغاية. فقصد مع أولاد نون إلى مرج حين فوق جرد الضنية حيث اختفى هناك مدة من الزمن وصلته خلالها مراسلة من قبطان انكليزي في قبرص تدعوه إلى «أن يتقوى ويتشجع لأن عما قريب نكون عندكم مع العساكر السلطانية وباقي الملوك»، فأجاب أبو سمرا أنه منتظر «إلى أن تصل المراكب إلى المين»[٩١].

وبينما أبو سمرا مختبىء في الضنية، خرجت العساكر المصرية من طرابلس لضرب أهاليها، فشارك أبو سمرا في القتال ضدها إلى جانب مشايخ آل رعد الذين تناولتهم اجراءات ابراهيم باشا القاضية بانتزاع نظام الإلتزام منهم. وقد انقسم العسكر المصري أثناء هجومه إلى فرقتين، إحداهما سلكت طريق عقبة كفرحبو إلى الغرب من سير وعلى بعد عشرة أميال منها، والثانية سلكت طريق المرج. وكان قوام هذه العساكر نحو ثمانية آلاف رجل منهم ٦٠٠٠ عسكر نظام والباقي أرناؤوط. وقد انجلت المعركة عن هزيمة لحقت بالمصريين وخسارتهم ٦٠٠ قتيل عدا عن الجرحى. لكن العسكر المصري عاد لينتصر فيما بعد على عسكر أهالي البلاد، ثم تقدم نحو سير وعمل على نهبها وحرقها مع بلدتي الشرفة وقاع سفرين[٩٢].

وتوالى فرار أبي سمرا أمام المصريين، فتوجه مع أولاد نون إلى مربين الواقعة في الجرد ما بين الضنية وعكار. وأخفى مشايخ آل رعد نساءهم في بشري. فقصد العسكر المصري مربين وكان قوامه ثمانية آلاف جندي يساعده عبد الله طيفور من حمص على رأس ٤٠٠ خيال، وحسن دالي باشا ومعه ٤٠ خيالاً من بلاد بعلبك، فضلاً عن الأمير مجيد الذي كان على رأس ٧٠٠ مقاتل[٩٣].

---

(٩٠) الشدياق، ج ٢، ص ٤٦١ ـ الدبس، الجزء الرابع، المجلد الثامن، ص ٦٥٧.
(٩١) حروب ابراهيم باشا المصري. . ج ٢، ص ٢٦ ـ ٢٧.
(٩٢) حروب ابراهيم باشا المصري ج ٢، ص ٢٧ ـ راجع قاسم الصمد، **تاريخ الضنية السياسي والاجتماعي في العهد العثماني**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لا.ت. ص ٥٠ و٥٢.
(٩٣) حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٢٧ ـ ٢٨.

وبعد قتال استمر قرابة الأربع ساعات تمكن الثوار من عبد الله طيفور، فألحقوا به الهزيمة، ثم فروا من أمام الجند المصري نحو قلعة المرقب واختبأوا فيها. أما أبو سمرا فقد ترك أولاد نون ونزل إلى جبة بشري واختبأ فيها رافضاً التسليم رغم مراسيم التطمين والتأمين على دمه وماله والتي أرسلها إليه بشير الثاني[٩٤].

٥ ـ الثورة في البقاع:

وفي الوقت الذي كان فيه أبو سمرا يشعل الثورة في «المقاطعات الشمالية»، كان الأمير علي اللمعي يجمع الرجال من أجل التوجه بهم إلى بلاد بعلبك بغية قطع الطريق على العساكر المصرية، ومصادرة المؤن والذخائر المرسلة إليها. فجنّد في طريقه رجالاً من مقاطعات المتن وانحدر بهم نحو المريجات[٩٥]، ثم تمنين، حيث راسل الأمير خنجر الحرفوش طالباً موافاته لإثارة أهالي بعلبك، فحضر مع أخيه سلمان[٩٦] وتوجه الجميع إلى سرغايا جنوب بعلبك، حيث استولوا على قافلة للجيش مؤلفة من ٢٥٠ جملاً محملة مؤناً وذخائر. ثم هاجموا في اليوم التالي قافلة ثانية متوجهة من الشام إلى بعلبك محملة «بقصماط وبرغل وسمن» فضلاً عن ثلاثين جملاً كانت محملة ذخائر استولى عليها الثوار، وأرسلوها إلى معسكر بيروت[٩٧].

إزاء تنامي تعديات الثوار على خطوط تموين الجيش المصري، قدم عثمان باشا إلى بعلبك[٩٨]، على رأس «أربع الايات وثلاثة آلاف خيال ومايتين طوبجية» فتراجع الأمراء علي اللمعي وخنجر وسلمان الحرفوشيان وموسى نون والمتنية نحو بلدة الفرزل بالقرب من زحلة. والتحق بهم أيضاً الأميران علي فارس ومحمد الحرفوش، وقد ناهز عدد الثوار هناك «الألف والخمسماية رجل بعضهم بسلاح وبعضهم الآخر من دون سلاح» فتعقبهم عثمان باشا[٩٩] إلى الفرزل بعدما علم أن الثوار قد اعتصموا في بير

---

(٩٤) المصدر عينه، ج ٢، ص ٢٨.

(٩٥) الشدياق، ج ٢، ص ٤٦١ ـ المحفوظات الملكية، ج ٤، ص ٣٩٩ ـ ٤٠٠.

(٩٦) حروب ابراهيم باشا المصري.. ج ٢، ص ٣٤، الشدياق، ج ٢، ص ٤٦١.

(٩٧) حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٣٤ ـ المحفوظات الملكية، ج ٤، ص ٣٨٦ و٤٠٠ ـ
M. Bourée à M. Thiers, Doc. Dip. T.6, P. 69 – 70.

(٩٨) المحفوظات الملكية، ج ٤، ص ٣٨٧ و٣٩١ و٣٩٥.

(٩٩) المحفوظات الملكية، ج ٤، ص ٤٠٠ ـ ٤٠١ ـ أيضاً حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٣٥ و٣٦.

هاشم في جبل مواجه لبلدة الفرزل، فوجه إليهم فرسان الباشبوزق، غير أنهم ارتدوا عن الثوار خائبين لوعورة الأرض وصعوبة المسالك. وراح عثمان باشا يترصدهم فعلم بانتقالهم من بير هاشم إلى قرية بوارج فنزل القائد المصري في ترحيم بالقرب من زحلة وعلى مقربة من الثوار. وما أن تحرك هؤلاء نزولاً نحو السهل في منتصف الطريق بين ترحيم وزحلة حتى أطلق عثمان باشا الاى من الفرسان مع ثلاثة مدافع[١٠٠]، فجرت موقعة هائلة قتل فيها من الثوار مائة وتسعة عشر رجلاً، وأجبر الباقون على الفرار إلى المريجات[١٠١]. وكان العسكر المصري قد دخل الفرزل ونهب البلدة والكنيسة وأخذ بعض النساء سبايا[١٠٢].

وعلى الرغم من النداء الذي وجهه الشيخ فرنسيس الخازن وسائر «أهالي العرقوب والمتن والشحار وكافة البلاد بوجه العموم» إلى أهالي زحلة بغية المشاركة معهم في الثورة ومخاطبتهم بقولهم «إن البلاد جميعها قايمة من طرابلس إلى ناقورة عكا» وحضهم على القيام «لأن الذخيرة عندهم في بعلبك»[١٠٣] فإن سكان زحلة لم يشاركوا في هذه الحرب لأن بشير الثاني كان قد أرسل إليهم الشيخ رشيد غالب الدحداح لإقناعهم بالتزام الهدوء والسكينة. فاستدعى الشيخ المذكور الأهالي إلى دار مطرانهم وراح يحذرهم وينذرهم بسوء العاقبة إن هم أذعنوا لمطالب الثوار. ثم ما لبثوا أن كتبوا للأمير صكاً تعهدوا بموجبه بعدم الخروج عن طاعته[١٠٤] كما وأن سكان زحلة خشوا أن يفتك بهم ابراهيم باشا المخيم بجنوده وعساكره بين ظهرانيهم إن هم ناصروا الثورة في منطقة البقاع[١٠٥].

ثانياً: تراجع الثورة وانهزام القائمين بها:

١ ـ خشية بشير الثاني من تجدد ثورة أهالي دير القمر:

أخذ بشير الشهابي بعد الأحداث التي ذكرناها يرصد تحركات سكان مقاطعاته

---

(١٠٠) بشير الشهابي إلى محمد علي باشا، أول تموز ١٨٤٠، المحفوظات الملكية، ج ٤، ص ٣٩٧ ـ ٤٠١.

(١٠١) الشدياق، ج ٢، ص ٤٦٢ ـ عثمان باشا إلى بشير الشهابي، المحفوظات الملكية، ج ٤، ص ٣٩٨ و٤٠٦.

(١٠٢) حروب ابراهيم باشا المصري.. ج ٢، ص ٣٦.

(١٠٣) الشيخ فرنسيس الخازن إلى أهالي العرقوب والمتن والشحار.. المحفوظات، ج ٤، ص ٣٧٦.

(١٠٤) الشدياق، أخبار الأعيان، ج ١، ص ٩٨.

(١٠٥) المعلوف، تاريخ زحلة، ص ١٥٥.

ويحصي عليهم حركاتهم وسكناتهم، خوفاً من عودة سكان تلك المقاطعات إلى ركوب موجة العصيان. وقد أرسل يعلم اختيارية دير القمر ويطمئنهم بأنه «سيحضر عسكر نظام للجسر الأولي للمحافظة فلا يحصل توهم على أهل البلد لأنه غير ممكن يتجاوز الجسر». كما أعلمهم في إحدى جلسات التطمين: «أن بعضاً من الشحار والمناصف الذين حصلوا على الصفح معهم رجعوا عصوا فهؤلاء إذا صدر لهم قصاص فلا يحسبوا ذلك نكثاً بالعهد»[١٠٦]. وإزاء عدم الثقة حتى بمن أمنوه وسلموا بمراسيم التأمين التي شارك في إصدارها حليفاه ابراهيم باشا ومحمد علي باشا، تمخض دهاؤه السياسي عن ابتكار بيانات قسم ومواثيق، حاول أن يجبر أهالي المقاطعات على الالتزام بها، خاصة بعد أن توالت رسائل قادة معسكر بيروت إلى أهالي دير القمر والمناصف يشجعونهم فيها على الثورة، وينقلون إليهم أخبار انتصاراتهم على عساكر حكومة محمد علي[١٠٧].

ومن ضمن هذه السياسة أيضاً، كتب بشير الثاني في السادس والعشرين من شهر حزيران إلى الشيخ حسين شبلي حماده من بعقلين يطلب إليه أن يعمِّم على الدروز عقّالاً وجهالاً في بلاد الشوف التنبيهات، ويدعوهم لاجتماع عام بغية إيضاح موقفهم من الحكومة والثائرين. فرد الدروز على حد ما ذكره القس أنطون الحلبي صاحب كتاب «حروب ابراهيم باشا المصري في سوريا والأناضول» إثر الاجتماع الذي عقدوه في مرج بعقلين بما يلي:[١٠٨]

١ ـ أنهم بقلب واحد درزي نصراني

٢ ـ أن لا يعطوا سلاح

٣ ـ ولا يقدموا نظام

٤ ـ لا يعطوا فردة

٥ ـ لا يعطوا ميري سوى مال واحد

٦ ـ لا يدعوا نظام تدخل للبلاد

٧ ـ لا يحاربوا أحداً من البلاد إلا إذا كان قصده يحارب سعادته.

---

(١٠٦) حروب ابراهيم باشا المصري. . ج ٢، ص ٢٥ ـ ٢٦.

(١٠٧) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٦.

(١٠٨) حروب ابراهيم باشا المصري. . ج ٢، ص ٣٦ ـ ٣٧.

وكأنما اكتفى بشير الثاني بما تعهد له به دروز بعقلين، فحاول أخذ المواثيق من أهالي دير القمر، فأرسل يستحضر اختياريتها. وما أن أطلوا عليه حتى فاجأهم بالسؤال: «هل بقيتم على الطاعة، أجابوا نعم، سألهم تحلفوا، أجابوا نعم، فأمر بتحرير صورة يمين، فاستمهلوا لبينما يتكلموا مع باقي الاختيارية»[١٠٩].

ولم يكن بشير الثاني ليكتفي بقسم الاختيارية، بل أراد قسم الشبان الذين يشكلون في كل وقت الركيزة الأساسية لكل ثورة واضطراب. وما أن جمع ريس كنيسة التلة أهالي دير القمر لتلاوة نص القسم عليهم حتى انفرد الشبان عن الاختيارية وعقدوا ديواناً في «أنطوش البلدية» قرروا فيه أنهم لا يرتضون بأن تحلف الاختيارية عنهم. كما أجابوا بأنهم مستعدون للقسم بأنهم «لا يخونوا مع سعادته وإذا أراد أحد يضاربه يضربوه ولكن لا بد من قيامهم لضرب عسكر الدشهان (الأعداء) متى طلع للبلاد» من أي جهة كانت[١١٠].

إزاء اختلاف نظرة الشبان والاختيارية حول مضمون القسم أجاب هؤلاء الأخيرون «أنه حيث فرغت يدهم من أولادهم فإنهم يحلفوا بموجب الصورة عن أنفسهم فقط». أما الشبان فقد تسلحوا وتوجهوا نحو كفرحيم، للانضواء تحت قيادة الشيخ خطار أبو نكد، والتوجه بعد ذلك نحو الدامور[١١١]، بعد أن بدأت طلائع الإمدادات المصرية بالظهور مع قدوم عباس باشا حفيد محمد علي على رأس قوات كبيرة إلى بيروت.

---

(١٠٩) المصدر عينه، ج ٢، ص ٣٧. وردت في نص اليمين التعليلات الآتية:

«الباعث لتحريره وأننا نحن أهالي دير القمر، الاختيارية أرباب العيال المدونين اسمائنا بذيله قد تعهدنا لدى سعادة أفندينا الأمير المعظم بقسم ويمين على كنيسة التلة وقاعدة ديننا أننا لا نخرج من خاطره الشريف ونكون دايماً داخلين بحيز الإطاعة، ونبقى بمحلاتنا على الأمان الذي أخذناه من سعادته ولا نتكلف إلى قتال أهل البلاد، وكل يتكفل بعايلته. . . وجميعنا بصوت واحد ورأي واحد مقرين بأننا خاضعين طايعين للأوامر الشريفة ما خلا إذا دخلت العساكر البلاد وأرادت ضرب دير القمر أو من دخل بالأمان معنا وما خرج عن الإطاعة، وكل خدامة تلزم لسعادته بالصالح يجب علينا امتثال أوامره الشريفة بها وكل من نقض منا هذا العهد يكون دينه خصمه، وكنيسة التلة تقاصصه».

أنظر حروب ابراهيم باشا المصري. . ج ٢، ص ٣٧ ـ ٣٨.

(١١٠) حروب ابراهيم باشا المصري. . ج ٢، ص ٣٨.

(١١١) المصدر ذاته، ج ٢، ص ٣٨.

وتـأتي الاتصالات التي أجريت مع بعض رجال الإكليروس بهدف كبح جماح الثورة من ضمن الاجراءات التي قامت بها الحكومة المصرية في سوريا(١١٢). فقد كتب بحري بك إلى البطريرك يوسف حبيش، يلتمس منه التدخل لنصح قادة الثورة، وتوضيح عاقبة الأمر إن هم استمروا في عصيان الدولة، فأرسل لهم البطريرك حبيش المطران بطرس كرم والمطران أغابيوس الملكي الكاثوليكي. ولما بلغ بشير اللمعي هذا الأمر كتب إلى المطران كرم يعلمه بمطالب الثوار لإنهاء العصيان. وما أن وصلت هذه المطالب إلى بحري بك حتى أرسل إلى المطران يمتدح نشاطه ويعلمه أنه أرسل إلى ابراهيم باشا يخبره بشروط الثوار وأن الجواب بالإيجاب سيصل بعد عشرة أيام(١١٣). كما وجهت رسائل من سليمان باشا تتناول كيفية معالجة الثورة وشروط الثوار للعودة إلى بيوتهم وبلداتهم(١١٤). وتم تكليف بحري بك الاتصال برهبان الكاثوليك في دمشق لحضهم على التدخل في الأمر لدرء الخطر الذي سيحل بنصارى الجبل إن هم تمادوا في ثورتهم وعصيانهم(١١٥). كذلك قام قسوس الروم والكاثوليك في بيروت بالاتصال بالثوار بغية إسداء النصح إليهم وردعهم عن غيهم(١١٦).

٢ ـ اتصال الأجانب بالثوار:

لم يكن اتصال الرعايا والعملاء الأجانب بالثوار ليحصل بمبادرة فردية من قبل هؤلاء، وإنما تم وفي أغلب الأحيان بإيعاز من قبل الدول التي ينتمون إليها، خاصة تلك المداخلات التي قام بها العملاء الروس والعثمانيون والبريطانيون(١١٧). وإذا كانت بعض اتصالات هؤلاء قد أبصرت النور نتيجة افتضاح

(١١٢) M. Bourée à M. Thiers. Doc. Dip. T. 6, P. 63.

(١١٣) الشدياق، ج ٢، ص ٤٦٢ ـ حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٣٩ و٤٠ ـ نوفل، كشف اللثام، ص ٥٠١.

(١١٤) حروب ابراهيم باشا المصري. ج ٢، ص ٣٥.

(١١٥) ابراهيم باشا إلى محمد شريف باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٣٦٤، أيضاً المصدر نفسه، ابراهيم باشا إلى بشير الشهابي، ج ٤، ص ٣٥٧.

(١١٦) ابراهيم بك إلى ابراهيم باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٣٧٥، راجع أيضاً بهذا الشأن المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٨٨ ـ ٣٨٩.

(١١٧) راجع نص الحديث الذي جرى بين أحد الكهنة وعميلين من الافرنج يعملان لصالح الدولة العثمانية: في كتاب حروب ابراهيم باشا المصري. ج ٢، ص ٩ وما بعدها.

أمرها وأمر القائمين بها، فإن الكثير منها قد وُئد واندثر كغيره من دسائس ومؤامرات رجال الدبلوماسية الأوروبية المرتبطين بشبكات واسعة وأعداد كبيرة من العملاء والجواسيس والمخبرين، فضلاً عما كانت تقدمه لهم قطاعات عديدة من التجار الموظفين والمترجمين من خدمات ومعلومات، كانت تساهم في تنفيذ سياسات أوروبا غير المعلنة وتخدم مصالحها في السياسة والاقتصاد. فقد ورد في تقرير رفعه السيد بورّا Bourée قنصل فرنسا في بيروت إلى السيد تيير رئيس وزراء فرنسا ووزير خارجيتها يقول فيه: «إذا كانت عمليات التمرد والعصيان قد ولدت خارج النفوذ الخارجي... فإن العملاء الروس والانكليز قد بدأوا بنشاطاتهم المغذية لتسعير نيران هم ليسوا بحاجة لإشعالها(١١٨).

وتذكر المصادر المعاصرة لتلك الفترة، أخباراً متعددة عن طريقة وكيفية الاتصالات التي حصلت. يقول الشدياق بهذا الخصوص: «وكانت الأمراء الشهابيون واللمعيون يشددون العامية سراً، ويحثونهم على التصلب والثبات. وكانت الافرنج تخبرهم باتفاق الدول الأربع النمساوية والانكليزية والمسكوبية والبروسياوية مع الدولة العثمانية على استخلاص سوريا الثانية من يد عزيز مصر. وكانوا يأتون إليهم إلى الحرش ويحرشونهم على الدولة المصرية، ويشددونهم ويحققون لهم قدوم مراكب حربية لإسعافهم، ويقدمون لهم قليلاً من البارود والرصاص»(١١٩).

وقد أحسَّ الأمير أمين خلال اتصاله بالثوار، في أثر المفاوضات التي أجراها معهم، بوطأة العملاء الأجانب وجسامة نفوذهم، فنقل إلى والده خبر هؤلاء، عازياً تصلب الثوار إلى تدخل الدول الأوروبية، مشيراً إلى أن افرنجياً اتصل بالثوار من قبل قنصل سردينيا، وقام بتحريضهم للهجوم على بيروت. كما أن ترجمان قنصل النمسا يوسف الزنانيري، قام إلى زحلة يحرض أهلها على الثورة، وأن نعمة طراد ترجمان قنصل الانكليز قام بتقديم الغلال إلى الثوار، وأن افرنجياً آخر، عمد إلى تحريض الثوار على الاستمرار في القتال واعداً إياهم بقدوم سفينة محملة بالسلاح. مضيفاً، أن تشديد الافرنج لعزائم الثوار ولأهل البلاد ظاهر كالشمس. وترددهم إليهم مستمر أيضاً إذ رآهم بنفسه عندهم(١٢٠).

(١١٨) M. Bourée à M. Thiers, Doc. Dip. T. 6, P. 45.

(١١٩) الشدياق، ج ٢، ص ٤٦٠.

(١٢٠) المحفوظات الملكية. ج ٤، ص ٣٧١ ـ ٣٧٥.

كذلك فقد شوهد أحد الفرنسيين وهو الكونت أونفروا Vicomte Onfray وهو من أصل فرنسي، سبق وخدم في الجيش، ثم سافر إلى الآستانة لينتقل بعدها إلى مدرسة عينطورة بحجة تعلم اللغة العربية. وقد راسل أحد تجار بيروت طالباً منه أن يستورد لحسابه الرصاص والبارود، لكن التاجر رفض طلب الكونت، فعاد ليطلب منه أن يستورد لحسابه الرصاص والبارود إلى قبرص. ففي رسالة بعث بها ملحم شهاب إلى أمين شهاب يقول له فيها: «... البارح بعد طلوعنا من الحرش، وصل من كسروان مقدار مائة نفر مسلحين، وموضوع على رأس كل منهم إشارة صليب نيشان وقدامهم خيال افرنجي ساحب سيفه ومعهم بيرق ثلاثة أشكال أحمر وأزرق وأبيض نيشان فرنساوي وعامل لهم تعيين لكل نفر يومي غرشين ونصف وكل من يتعين يسلمه بارودة وبارود ورصاص وتعيين يومي غرشين ونصف»[١٢١].

وفي أحد تقارير متسلم بيروت محمود نامي، ورد قوله إنه ثبت أن الكونت أونفروا موفد من جانب الدولة العثمانية، وأن إحدى السفن الرومية ستصل إلى ميناء البترون وهي محملة بالذخائر المطلوبة من قبرص. كما أفاد المتسلم أن خليل المدور ترجمان قنصل فرنسا في بيروت، على اتصال بالثوار، وهو يمدهم بمادة الكبسول. وأن هناك في حرج بيروت أربعة من الرعايا الفرنسيين، يقومون بتشجيع الثوار. ويضيف محمود نامي، هناك تشجيع شديد للثوار، لقد قام أحد الرهبان الفرنسيين بالتجول في قرى المتن وكسروان، وهو يحض الأهالي ويحرضهم على العصيان والالتحاق بالثوار، ويعدهم بقرب قدوم سفينة رومية من طراز بريك إلى ميناء البترون حاملة السلاح والذخائر[١٢٢]. كذلك فإن وكيل القاصد البابوي المقيم في الذوق، «لا ينفك عن معاونة العصاة»، ولا ينفك الرعايا الأوروبيون يخرجون من بيروت كل يوم ويختلطون بالعصاة ثم يعودون إلى المدينة[١٢٣]، فضلاً عن قيام قنصل فرنسا في بيروت السيد بورّا Bourée باتخاذ اجراءات متشددة تجاه حكومة محمد علي وبشكل يخالف تعليمات

(١٢١) ملحم شهاب إلى أمين شهاب، المحفوظات، ج ٤، ص ٣٨٢ - ٣٨٣، و٣٨١ - ٣٨٤ - حروب ابراهيم باشا المصري.. ج ٢، ص ٢٥ و٣٣ - بازيلي ص ٢٦٦ -
Pérrier, Op. Cit. P. 374 – 375– M. Bourée à M. Thiers, Doc. Dip. T. 6, P. 43.

(١٢٢) المحفوظات الملكية، ج ٤، ص ٣٨١ - ٣٨٤ -.

(١٢٣) محمود نامي بك إلى سليمان باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٣٨١.

حكومته. فتم نقله من بيروت واستبدل به غيره[١٢٤].

ونستشف مداخلات العملاء الأجانب أيضاً من البيانات والمطالب التي كانت تصدر عن زعماء الثورة، وخصوصاً تلك الصادرة عن معسكر بيروت. فمن تصريحهم بأنهم «لا يمكن أن يخضعوا للدولة المصرية لكونها عاصية عن الدول كلها»[١٢٥]، إلى مناشدة أهالي جبل لبنان للأمير أمين نجل بشير الثاني بتاريخ ١٢ حزيران سنة ١٨٤٠، وقولهم له: «... فإذا صادف رجاؤنا أذناً صاغية وأنقذنا من المظالم المذكورة كما نرغب، فهاك ما نلتمسه من سمو الخديوي: أن يقتصر على أخذ «ميري وجوالة» ويرفع عنا كل مظلمة وسخرة، وأن يتعهد بذلك على يد سفيري انكلترا وفرنسا أو على يد قناصلها في هذه البلاد، حتى إذا لم يعمل بهذه العهود تماماً يتسنى لنا رفع شكوى إلى هذين المرجعين..»[١٢٦].

من خلال ما ذكرنا يتبين لنا مدى أهمية الدور الأجنبي في تحريك مطالب الثوار ومدهم بمختلف وسائل المساعدة والعون، وهذا ما حدا ببشير الثاني على أن يكتب لمحمد علي في منتصف شهر حزيران عام ١٨٤٠ قائلاً له: «إن تخميدهم بوجه التطمين والتأمين لا يجدي نفعاً لجهلهم وغرورهم ودخول يد الغير بينهم مما يزيدهم شقاوة وفجوراً»[١٢٧]، وقول سليمان باشا إلى عزيز مصر: «إن إصرار العصاة على عصيانهم بهذه الشدة ناشيء عن تدخل الأوروبيين المقيمين في بيروت في الأمر..»[١٢٨].

(١٢٤) Pérrier, Op. Cit. P. 384. - سيميليا نسكايا، هامش ص ٩٢ - رستم، بشير بين السلطان، ج ٢،، ص ٢٠٢ - يقول محمود نامي بك في معرض شكواه من القنصل الفرنسي: «... إن جميع أعماله تخل بالعلاقات التي تربط فرنسا بمصر فهو يدافع عن بطريرك الموارنة ويحمي الأشقياء ويرسل البحارة الفرنساويين إلى عينطورة للدفاع عن مدرستها ويدعي أن الأرناؤوط أطلقوا عليه الرصاص وبصقوا في وجهه، ولا ينفك عن اختلاق الدعاوي الفارغة». المحفوظات، ج ٤، ص ٤١٧ و٤١٨.

(١٢٥) حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٣٢.

(١٢٦) كتاب أهالي جبل لبنان إلى الأمير أمين: المحررات السياسية، ج ١، ص ١٠ أنظر المصدر عينه، ص ١٣ و١٤ عريضة أهالي جبل لبنان إلى الكونت دي بونتوي سفير فرنسا في الآستانة بتاريخ تموز ١٨٤٠ -
M. Bourée, à M. Thiers, Doc. Dip. T. 6, P. 55 et 62, Ibid, T. 24, P. 272.

(١٢٧) بشير الشهابي، إلى محمد علي باشا، ١٦ حزيران سنة ١٨٤٠، المحفوظات، ج ٤، ص ٣٨٢.

(١٢٨) سليمان باشا إلى محمد علي باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٣٩٤.

ووجدت الحكومة الانكليزية في وود خير من يمثل سياستها على صعيد الاتصال بالأهالي، فاستقدمته إلى لبنان بحجة تعلم اللغة العربية، فاجتمع بوجوه الثوار في حرج بيروت، وشدد من عزيمتهم، كما أشار عليهم بأن يكتبوا العرائض ويوجهوها إلى الدولة العثمانية[١٢٩] وإلى سفراء وقناصل دول انكلترا والنمسا وفرنسا ملتمسين إنقاذهم من ولاية الدولة المصرية. فقاموا بما طلبه منهم وسلموه العرائض والكتب فبعث بها إلى إسلامبول[١٣٠].

وتبقى نشاطات وود، ذات الأثر الأبرز في تنفيذ التعليمات التي زوده بها سفير انكلترا في الآستانة اللورد بونسنبي والقاضية بإثارة «سكان المقاطعات اللبنانية» ضد حكومة محمد علي في سوريا[١٣١]، فاعتبره العديد من الكتاب والمؤرخين أنه العامل الرئيسي في إشعال نار الثورة بين اللبنانيين، ولا سيما في كسروان ضد الحكم المصري. وقد نجح في عمله لدرجة اعتبره بعضهم السيد الحقيقي «للبنان» خلال عام ١٨٤٠. فأضحى ينهي في البلد ويأمر الناس، والموظفين «يطيعونه كأنه ولي العباد ومرجع الأمور. وليس من يجرؤ على الوقوف في وجهه». ومهما قيل عن ريتشارد وود، فإنه لا يزال حتى الآن لغزاً في تاريخ «لبنان». ومن غرائب هذا اللغز ما ورد في مجلة «أوراق لبنانية» عن ريتشارد وود، ومجازفته الجنونية في سنة ١٨٤٠ وقد «طبقت الخافقين وحيَّرت الأجانب وبني قومه الانكليز على السواء»... والثابت أن الرجل جاء بأمر من سفيره اللورد بونسنبي، لتحريض اللبنانيين على الاحتلال المصري «وتعجيلاً لأنهاء حكم هذا الاحتلال، وإجلائه، والقضاء على «الإمارة اللبنانية». ولكن الحكومة الانكليزية، أنكرت الحناء وأثرها من أعماله... وكادت تنفي أن يكون لريتشارد وود وجوداً!»... ورداً على سؤال النائب الدكتور بورنج في مجلس العموم، عما إذا كان وود لا يزال صاحب علاقة بالسفارة البريطانية في القسطنطينية، أجاب بلمرستون رئيس الحكومة آنذاك: «لا يا سيدي إن المستر وود ولد بريطانيا وتجنس بالجنسية العثمانية،

---

(١٢٩) عريضة أهالي جبل لبنان وسوريا إلى السلطان عبد المجيد بتاريخ تموز ١٨٤٠، المحررات السياسية، ج ١، ص ١١ و١٢.

(١٣٠) الشدياق، ج ٣، ص ٤٦١ - نوفل نوفل، ص ٥٠١ -
M. Bourée à M. Thiers, Doc. Dip. T.6, P. 105.

(١٣١) Le Comte de Pontois à M. Thiers, Doc. Dip. T. 24, P. 265 – Pérrier, Op. Cit. P. 386.

وهو يقوم الآن بحركاته العدائية ضد محمد علي في لبنان بوصفه رجلاً عثمانياً بحت لا بوصفه انكليزياً...».

كما أبدى الكولونيل هودج أحد كبار ضباط حملة الحلفاء على الشواطىء «اللبنانية» استغرابه لتصرفات وود، وتدخله في كل صغيرة وكبيرة. وعندما كتب إلى الكومودور تشالز نابير يسأل عن حقيقة وود أجابه: «استغربت جهلك بعثة المستر وود إلى لبنان. أؤكد لك أن اللورد بونسنبي هو الذي أرسله، لأن الأميرال ستوبفورد كتب لي بشأنه، وأمرني أن أساعده في أعماله، وأن أضع تحت أمره البارجة سيكلوبس لكي يستعملها حيثما يشاء»[١٣٢]، وإذا كانت الدبلوماسية البريطانية قد قضت بإغفال دور وود بعض الشيء، فإن نشاطه السابق والذي يعود إلى سنوات خلت، ليؤكد أن السياسة البريطانية كانت تسير في خط معاكس لتلك التي كان ينتهجها محمد علي في سوريا. وما إرسال وود منذ عام ١٨٣٥ لدراسة العقبات التي تعترض المشروع الإنكليزي في الفرات[١٣٣]، إلا مقدمة لانتقاله إلى «لبنان» للعمل ضمن الأهداف البريطانية، ومن جملتها استمالة الدروز والموارنة وسائر الفئات إلى جانب السياسة البريطانية - العثمانية[١٣٤].

وفي معرض كلامنا عن مداخلات الدول الأوروبية من خلال عملائها، نشير إلى الاتصالات التي قام بها هؤلاء مع رجال حكومة محمد علي بغية الانقلاب عليها. فقد قام الضباط الانكليز بالاتصال بسليمان باشا من أجل استمالته إلى جانبهم، فوعدوه بحاكمية جزيرة قبرص[١٣٥]. وفي رسالة بعث بها سليمان باشا نفسه إلى محمد علي باشا، آسر له فيها، أن قنصل انكلترا في بيروت اتصل به يستغويه إلى جانب الانكليز، بعد أن وعده بشتى الوعود ومنها تعيينه حاكماً على بر الشام وجزيرة قبرص[١٣٦]، على أن

---

(١٣٢) أوراق لبنانية، السنة الثالثة، ص ٤٨١ - ٤٨٥ - مشاقة، منتخبات من الجواب.. ص ١٥٢ - أنظر أيضاً المحررات السياسية، ج ١، ص ٢٤٥.
Doc. Dip. T. 6. P. 336.

(١٣٣) Le Barron Roussin au Duc De Broglie, Doc. Dip. T. 23, P. 64.

(١٣٤) أبو صالح، التاريخ السياسي للإمارة الشهابية، ص ٢٧٤.

(١٣٥) محمود نامي بك إلى حسين باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٤١. أيضاً بازيلي ص ٢٧٣ - ٢٧٤.

(١٣٦) سليمان باشا إلى محمد علي باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٥٧ -
M. Des Meloizes à M. Thiers. Doc. Dip. T.6, P. 170.

تكون له ولذريته من بعده. كذلك وعدوا محمود نامي بك بباشاوية طرابلس، وبتعيينه حاكماً على بيروت[١٣٧]. كما قام قنصل انكلترا في دمشق بالاتصال بالحكمدار شريف باشا وحاول أن يستغويه إلى جانبه وأن يفسد علاقته بابراهيم باشا[١٣٨].

٣ ـ حملة عباس باشا وتراجع الثورة:

كانت التقارير العسكرية تتوالى على محمد علي، حاملة إليه أخبار الثورة وتناميها في مختلف «المقاطعات اللبنانية». فقرر القيام بنفسه على رأس حملة قوامها سبعون ألف رجل[١٣٩]. إلا أنه آثر البقاء في مصر بعد أن عزل خسرو باشا عن مقام الصدارة العظمى مفضلاً عقد لواء قيادة الحملة إلى حفيده عباس باشا. وأن يكون قوامها «الالاي الرديف من الاسطانبوليين، والاي المشاة، والاي السادس والعشرون، والثلاثون، وعشرة سر كردات من الباشبوزق، وبطارية من مدافع الجبل الخفيفة»، أي بما مجموعه إثنا عشر ألف مقاتل[١٤٠]. فيتولى عباس باشا مهاجمة الثوار في جهات بيروت، ويقوم سليمان باشا بضربهم في مناطق الساحل الممتدة من طرابلس إلى صيدا بقواته البالغ عديدها نحو عشرين ألف جندي، في حين يستمر عثمان باشا الذي قدم من شمالي سوريا إلى بعلبك بنحو اثني عشر ألف مقاتل، في ضرب الثوار في مناطق زحلة على الشكل الذي رأيناه سابقاً[١٤١].

كان لقدوم عباس باشا أثر كبير في تجدد أعمال العنف في أكثر من مقاطعة. فما أن نزلت قواته في بيروت في أواخر شهر حزيران من عام ١٨٤٠، حتى بدأت بعض المناوشات بين الثوار وجند عباس باشا[١٤٢]، سجل خلالها ثوار بيروت نصراً ملحوظاً، بعد أن ألحقوا بالمصريين نحو خمسة وعشرون قتيلاً[١٤٣].

---

(١٣٧) كوربتيس، مرجع سابق، ص ٢٦٧.
(١٣٨) المحفوظات، ج ٤، ص ٤٤٤ ـ ٤٤٥.
(١٣٩) المحفوظات الملكية، ج ٤، ص ٣٧٠.
(١٤٠) المصدر عينه، ج ٤، ص ٣٧٧ ـ ٣٧٨.
(١٤١) أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ٢٦٥ ـ
Pérrier, Op. Cit. P. 380.
(١٤٢) سليمان باشا إلى محمد علي باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٣٩٨ ـ ٣٩٩.
(١٤٣) حروب ابراهيم باشا المصري. ج ٢، ص ٣٩.

وخشي بشير الثاني عاقبة انتصار الثورة، فأوفد حفيده مسعوداً لمرافقة بعض العساكر المصرية القادمة من صيدا إلى بيروت، كما أرسل حفيده الآخر مجيداً ليكون قريباً من عباس باشا. في حين كان قد أرسل حفيده الثالث محموداً للمشاركة في قمع عصيان الثوار في جهات زحلة إلى جانب عثمان باشا[١٤٤].

ومع تنامي أخبار وصول حملة عباس باشا، تجددت أعمال العصيان في ضواحي صيدا في أوائل شهر تموز. فتداعى الثوار مجدداً من دير القمر والمناصف والشحار يقودهم المشايخ خطار ويوسف وواكد نكد[١٤٥]. ثم توجهوا نحو ساحل صيدا يؤازرهم الشيخ اسماعيل ابن الشيخ بشير جنبلاط الذي حضر من عبيه إلى صيدا. وهناك انقسم الثوار إلى ثلاثة أقسام، فاتجه أهل المناصف إلى الرميلة، وتوجه أهالي الشحار إلى بياضة علمان، في حين قام أهالي دير القمر إلى البرغوتية[١٤٦].

بدأ الثوار بضرب العسكر المصري، فصمد المصريون خلف المتاريس التي أنشأوها بإشارة من قاسم حمادة الذي كان مع بعض أقربائه في معسكر المصريين، وكان الدشمان (الأعداء) يتساقطون خلف المتاريس «بكمية وافرة» مما جعل الثوار يقتحمونهم في متاريسهم ويخرجونهم منها قتلاً وفراراً. وبعد عدة عمليات من الكرّ والفرّ شارك في بعضها حفيدا بشير الثاني مسعود ومجيد اللذان قدما من صيدا على رأس قوة من أنصارهما، لاذ رجال الثورة بالفرار إثر هجوم المصريين عليهم، وفراغ ذخيرتهم. فتراجعوا بموازاة النهر نحو مجدلونا، مخلفين وراءهم ثلاثة عشر قتيلاً منهم[١٤٧]، وعدداً أكبر من قوات أعدائهم[١٤٨].

بعد تشتت شمل الثوار في جوار صيدا، قام الأميران فارس ويوسف الشهابيان على رأس جماعة إلى منطقة الحازمية، فانضم إليهما في قرن الزيتون الأمير اسماعيل ابن

---

(١٤٤) بشير الشهابي إلى محمد شريف باشا، المحفوظات، ج٤، ص ٤٠٥ ـ ٤٠٦ ـ حروب ابراهيم باشا المصري. ج ٢، ص ٣٩. بازيلي ص ٢٦٩.
(١٤٥) بشير الشهابي إلى محمد شريف باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٠٦.
(١٤٦) حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٤٠ ـ ٤١.
(١٤٧) الشدياق، ج ٢، ص ٤٦٢ ـ حروب ابراهيم باشا المصري. ج ٢، ص ٤١ ـ أنظر كتافاكو، ص ٨١.
(١٤٨) حروب ابراهيم باشا المصري. ج ٢، ص ٤١.

الأمير حسن قايد بيه، حيث قصد الجميع مهاجمة العسكر المصري المخيم في منطقة الأشرفية. وما إن وصل الثوار إلى «سن الفيل» حتى التقاهم الأرناؤوط والنظام، فهزموهم وتبددوا مذعورين بعد أن قتل منهم بضعة أنفار[١٤٩].

وحاول أهالي دير القمر الاستمرار في الثورة «فطرحوا الصوت» على الأهالي من أجل مساعدة معلقة الدامور، وقطع طريق الساحل، فتوجه الأمير مجيد بالعساكر نحوهم. وما إن أطلق عليهم النيران حتى فروا أمامه. فنهب العسكر المعلقة، وحرق منازلها وسبى بعض نسائها[١٥٠].

وكان عثمان باشا قائد القوات المصرية في البقاع قد قضى على تحركات الثوار في جوار زحلة وتقدم في العاشر من شهر تموز نحو ممر ضهر البيدر. فضرب الثوار بالقرب من بلدة بوارج وشتت تجمعاتهم، يعاونه في ذلك الأمير محمود حفيد بشير الشهابي ومحمود عبدالهادي مدير إيالة صيدا واسماعيل عاصم بك و«مدير عكة» وأخوه الشيخ سليمان عبدالهادي متسلم نابلس[١٥١]. ثم قام من بوارج بعد أن أحرقها إلى كفرسلوان فأمضى فيها أربعة أيام جمع خلالها أسلحة أهالي المتن. ثم قصد نبع صنين ونبع بقليّع حيث استسلم إليه بعض قادة الثورة كالأمير علي والأمير فارس وأبناء أخي الأمير حيدر[١٥٢]. وكان عثمان باشا قد أرسل كتيبة من الجند النابلسيين نحو حمانا، فالتقاهم أهلها بإطلاق الرصاص، لكنهم ما لبثوا أن انهزموا أمام العسكر الذي نزل إلى البلدة ونهبها[١٥٣]. وقد أسفرت هذه الحرب عن ثلاثمائة قتيل من «أهل البلاد» ونحو مائة من العساكر المصرية[١٥٤].

بعد أن «أعطت المتنية كسرة»[١٥٥] على حد قول القس أنطون الحلبي[١٥٦] تواردت

---

(١٤٩) الشدياق، ج ٢، ص ٤٦٢.

(١٥٠) الشدياق، ج ٢، ص ٤٦٣ -

M. Houannin à M. Meloizes, Doc. Dip. T. 6, P. 202.

(١٥١) المحفوظات الملكية، ج ٤، ص ٤٠٩ - ٤١١ و٤١٤.

(١٥٢) عثمان باشا إلى محمد علي باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤١٨.

(١٥٣) الشدياق، ج ٢، ص ٤٦٤ - ٤٦٥ - بشير الشهابي إلى محمد علي باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤١١.

(١٥٤) حروب ابراهيم باشا المصري. ج ٢، ص ٤٣.

(١٥٥) أي بعد أن تراجع الثوار المتنيين منهزمين.

(١٥٦) حروب ابراهيم باشا المصري. ج ٢، ص ٤٣.

الأخبار إلى الأمير حيدر اسماعيل اللمعي بأن الثوار قد انتصروا. فقام يستنهض مؤيديه متوجهاً بجماعته نحو المروج وهناك علم بحقيقة الأمر، فرجع إلى بلدته خائفاً[١٥٧]. وكان الأمير أمين قد وصل إلى جرود المتن على رأس خمسماية من أنصاره، ونزل مع عثمان باشا على نهر بقليّع وبدأ بجمع السلاح من الأهالي[١٥٨]، فقدم إليه يوسف الشنتيري وبرّأ نفسه فآمنه، وأبقى له سلاحه، كذلك قدم إليه الأمير حيدر اسماعيل اللمعي فأمّنه بقسم، وأرسله إلى بيت الدين حيث وضعه الشهابي في محرس. كما استدعي يوسف الشنتيري، ووضع في السجن. وتوالى إلقاء القبض على قادة الثورة، فقبض جنود الأمير أمين على الأمراء علي قايد بيه وعبد الله مراد، ومنصور مراد، والأمير فارس وابنه علي الشهابيين، وأرسلوا إلى بيت الدين بناء لطلب بشير شهاب ووضعوا في محرس هناك[١٥٩].

وكان الثوار من أهالي دير القمر قد بلغهم خبر الهزائم التي حلّت بإخوانهم، فأبوا إلى بلدتهم طالبين التسليم والأمان[١٦٠]. ففرّ محمود علي إلى الحازمية وتفرّق شمل الثوار في مختلف المقاطعات، وبلغ قواد العساكر الحليفة للمصريين أمر انفضاضهم فعاد الأمير مسعود إلى بيت الدين، وقام مجيد شهاب راجعاً إلى بيروت متعمداً في طريق عودته نهب وحرق المعلقة. وفي الحازمية قرّ رأي قادة الثورة على الانفضاض فسار فاعور قعدان شهاب إلى غزير، ومحمود شهاب إلى دير القلعة، ويوسف شهاب إلى حرش الزيرة، وفارس شهاب إلى بيت الدين. وسار خنجر الحرفوش وأخوه سلمان إلى زوق مكايل من أجل جمع الرجال. أما الأمراء اللمعيون فقد تشتتوا في مقاطعات مختلفة. في حين أن الشنتيري عاد إلى منزله ومنه إلى السجن بناء لأمر بشير الشهابي. وسار الشيخ فرنسيس الخازن إلى كسروان حيث اختبأ هناك[١٦١].

وكان خنجر الحرفوش مع أخيه سلمان قد توجها إلى زوق مكايل. وما إن وصلا إلى المعاملتين حتى ألقي القبض عليهما وعلى ستة أشخاص كانوا معهما. واقتيد الجميع

---

(١٥٧) الشدياق ج ٢، ص ٤٦٥.

(١٥٨) حروب ابراهيم باشا المصري. ج ٢، ص ٤٥.

(١٥٩) الشدياق، ج ٢، ص ٤٦٥ - رستم، بشير بين السلطان. ج ٢، ص ١٨٢.

(١٦٠) المحفوظات الملكية، ج ٤، ص ٤٠٨ و٤١١.

(١٦١) الشدياق. ج ٢، ص ٤٦٣.

إلى غـزير حيث أمر عبدالله بن حسن شهـاب بوضعهم في السجن. ومـا إن ذاع خبر إلقاء القبض على الأمير خنجر وحبسه لدى الأمير عبدالله، حتى انحدر نحو مائة رجل من قرى كسروان والفتوح نحو غزير طالبين من حاكمها إخراج المسـاجين حتى إذا مـا رفض، هجم المسلحون على المحبس وكسروه، وأخـرجوا جميـع الأسرى من السجن، واسترجعوا الأسلحة وانحدروا جميعاً نحو جونيه حيث انضمت إليهم بعض الجماعات، توجهوا بعدها نحو المكلس لإثارة مقاطعة المتن من جديد[١٦٢].

وكان محمد علي قد كتب إلى بشـير الشهابي في أواسط شهـر حزيـران يقول لـه: «احـتراماً لشخصـك لا يجب أن يهجم العسكـر عـلى الـذين منحتهم الأمـان، ولا أن يـطلب إليهم تسليم أسلحتهم وإنما يضرب العسكـر العصاة، وينـزع أسلحتهم حربـاً وقهراً»[١٦٣]، فلما إن بلغ عبـاس باشـا تفرق الثـوار حتى أمر بـإلقاء القبض عـلى المـذنبين حسب أوامر العزيز. فنزل الأمـير فاعـور يلتمس من الأمير عبـدالله حسن التوسط لـه لدى الشهابي «الكبير» فأجابه. وأبى الرهبان أن يختبىء الامـير محمود عنـدهم، فتوجـه إلى نهر بسوس ووضع الأمير فاعور قيد الإقامة فور وصولـه إلى بيت الدين، ومنـع من الخروج من السرايا[١٦٤].

وفي العاشر من تموز، وفي الوقت الذي كانت فيه حدة الثورة تتراجع في منـاطق متعددة، والثوار يتوارون فراراً واختفاء واختباء[١٦٥]، أصدر بشير الثاني أوامره إلى ولـده خليل، بجمع ألف نفر من الشوف والعـرقوب، وأن يقـوم على رأسهم إلى ديـر القمر بغيـة جمع سـلاح النصارى منهـا. والذي يحجم عن تقـديم سلاحـه يحرق بيتـه. فقام الأمير سعدالدين شهاب يطلب مهلة لإنذار السكان. ومـا إن أخبر اختيـاريـة ديـر القمـر بعزم بشير الثاني، حتى سلموا بالأمر، وقاموا بجمع البـواريد من السكان كما قام بعض الاختيـارية بـالتـوجـه إلى معسكـر مجدلـونـا لإقنـاع أولادهم الشبـاب بضرورة تسليم سلاحهم. وقد رفض هؤلاء الخضوع للأمر مشترطين صدور مرسوم من بشير شهاب،

---

(١٦٢) الشدياق، أخبار الأعيان، ج ٢، ص ٤٦٣ - ٤٦٤ - نـوفل نـوفل، كشف اللثـام، ص ٥٠٢ - أنظر أيضاً، ابراهيم أبو سمرا غانم، **أبو سمرا غانم أو البـطل اللبناني**، طبعـة ثانيـة، الرهبـانية اللبنـانية المارونية، بيروت، ١٩٥٨، ص ٥٥ - ٥٦.

(١٦٣) محمد علي باشا إلى بشير الشهابي. المحفوظات، ج ٤، ص ٣٧٨.

(١٦٤) الشدياق، ج ٢، ص ٤٦٣.

(١٦٥) Pérrier, Op. Cit. P. 383 – 384.

يعـدهم بالتـأمين والتـطمين. وقـد قيض لاختياريـة دير القمـر الحصول عـلى مـرسـوم التطمين الذي بموجبه قدم ثوار دير القمر باقي أسلحتهم إلى ممثلي بشير شهاب[١٦٦].

كـما وجه بشـير الشهابي ولـده خليلاً، وبعض أحفـاده على رأس خمسين خيـالاً وثلثـماية راجل[١٦٧] من الشوف إلى بـيروت. فـلما إن علم من بقي من زعـماء الثـورة في بيروت بقدومهم، حتى تبددوا منهزمين قبل وصـول خليل شهـاب وجماعتـه إليهم. ثم قام حفيد بشـير الثاني، سعيـد خليل شهـاب بجمـع السـلاح من بلدة الشويفـات، في حين توجه والده خليل من ساحل بيروت نحـو مقاطعـة كسروان، فجمـع الأسلحـة من السكان بقسوة هائلة، وأكره من لا سلاح لديه على أن يشـتري سلاحـاً ويقدمـه، وأغلظ القول لكل من لم يكن من حزب والده[١٦٨].

وفي أواسط تموز كانت الثورة في مختلف «المقاطعات اللبنانية» قد باءت بالفشـل، وسجلت السلطات المصرية تقدماً ملحوظاً في إخماد عمليات العصيان[١٦٩]. ولم يبق منها إلا بعض الجيوب الصغيرة على ساحل بيروت. فقام الجيش المصري بقيادة عباس باشا وسليمان باشا من بيروت إلى الحازمية يرافقهما مجيد شهاب[١٧٠]. ومـا إن بلغت العساكـر المصرية بلدة المكلس حتى تعرض لها الأمير خنجر الحرفوش مع جماعة قدرت بخمسماية نفر مطلقين الرصاص عليها. فهـاجمهم سليمان بـاشا بفـرقة من الأرنـاؤوط، وأجبرهم عـلى الفرار وعـلى رأسهم خنجر المـذكور، ودخلت الجنـد المكلس وأحـرقتهـا، ونهبت المنصـورية وبيت مـري وديرالقلعـة. ثم قامت نحـو وادي شحـرور فنهبت الأرنـاؤوط بعض بيوتها وقتلوا خوري الكحالة[١٧١] لتعاطفه مع الثوار.

---

(١٦٦) حروب ابراهيم باشا المصري. . ج ٢، ص ٤٣ - ٤٤.

(١٦٧) أنظر وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الوثيقة رقم ٥٢٧٠١.

(١٦٨) الشدياق، ج ٢ ص ٤٦٥ - كتـافاكـو، ص ٨٨ - نوفـل، كشف اللثام، ص ٥٠٣ - الـدبس، الجزء الرابع، المجلد الثامن، ص ٦٥٧ - أنظر أيضاً وثائق المركز الوطني، الوثيقة رقم ٣٠٣٤.

(١٦٩) كتاب محمد علي باشا إلى بوغوص بك بتـاريخ ١٦ تمـوز سنة ١٨٤٠، المحـررات السياسيـة، ج ١، ص ١٠ - ١١ - أيضاً:
Le Comte De Pontois à M. Thiers. Doc. Dip. T. 24, P. 301.

(١٧٠) الشدياق، ج ٢، ص ٤٦٤.

(١٧١) أنظر الوثيقة رقم ٢. أيضاً:
الشدياق، ج ٢، ص ٤٦٤ - حروب ابراهيم بـاشا المصري. . ج ٢، ص ٤٥ و٤٦، المحفـوظات، ج ٤، ص ٤١١ - ٤١٦ - أيضاً نوفل نوفل، مصدر سابق، ص ٥٠٢.

أما أبو سمرا في الشمال، فقد عاد ليستنهض قوى الثوار من جديد. فقام مع مشايخ آل رعد وفتكوا بمتسلم الدولة المصرية في بلاد الضنية ابراهيم السلطي. فوجه إليهم حاكم طرابلس قوة من العسكر، فالتقاها الثوار في بلدة بخعون وأجبروها على التراجع نحو بلدة مرياطا بعد أن قتلوا منها جماعة. لكن العسكر المصري عاد فشن في اليوم التالي هجوماً، فبدَّد تجمعات الثوار وقتل منهم ثلاثين رجلاً وأسر عشرة. فتراجع أبو سمرا إلى وادي موسى حيث جمع مائة وخمسين متطوعاً وقصد بهم متسلم عكار، فقتله وسطا على أربعة من خيله، ثم نهب قرية الريحانية عند شاطىء نهر البارد، وقصد جرد عكار حيث انفضت جماعات الثوار عنه، فاختبأ في مزيارة، لكنه ما لبث أن توارى ليختبىء في دير قزحيا عندما علم أن مجيد قاسم حفيد بشير شهاب، قد أرسل نحو خمسماية رجل للقبض عليه[١٧٢].

وآنس عباس باشا من نفسه القوة، بعد أن شتَّت جموع الثوار وفرقهم أيدي سبأ. فقرر الحضور إلى بيت الدين. فقام في العشرين من شهر تموز على رأس الآي من العسكر، قاصداً عاصمة الإمارة فالتقاه بشير الثاني في بلدة كفرنبرخ. وقد أمضى عباس باشا قرابة الاسبوع في بيت الدين، تمكن خلالها من إتمام عملية جمع سلاح أهالي دير القمر. كما أصدر أمراً يقضي بتقديم ٥٣٠ جندياً من الشبان الدروز وهم العدد الناقص لإتمام الألوية النظامية. كما تم في هذه الفترة جمع سلاح مقاطعات جبيل والبترون وكسروان وجبة بشري[١٧٣]. فبلغ ما جمعه جنود بشير الثاني من مختلف «المقاطعات اللبنانية» أربعة آلاف بندقية، تم تسليمها للقوات المصرية في بيروت[١٧٤].

وفي معرض عمليات قمع الثورة، تسجل بعض المصادر المعاصرة ما رافق هذه العمليات من فظائع ارتكبتها العساكر المصرية وأعوانها في ضواحي بيروت وسائر المناطق والمقاطعات[١٧٥]، كما تسجل استيلاء الجنود الإلبانيين على غنائم وافرة من قرى الناعمة والمعلقة والجية. وسطوهم على الكنائس والأديرة ونهبهم للقرى وحرقهم لها[١٧٦]

(١٧٢) الشدياق، ج ٢، ص ٤٦٦٤ - نوفل نوفل، ص ٥٠٢ - ٥٠٣ - أبوسمرا، مرجع سابق، ص ٦٤ - ٦٥.

(١٧٣) حروب ابراهيم باشا المصري. . ج ٢، ص ٤٦ - ٤٨.

(١٧٤) M. Bourée à M. Thiers, Doc. Dip. T. 6, P. 123.

(١٧٥) كتافاكو، ص ٨٢.

(١٧٦) بازيلي، ص ٢٧ - كتافاكو ص ٨٢.

وقد لخص طنوس الشدياق هذه الأحداث بقوله: «أما أعوان الأمير (بشير) فأخذوا ينتقمون من الرعايا بجمع السلاح والخيل والغرائم. وكانوا راكبين مطايا البغي والظلم. . . مؤكداً على القسوة التي أبداها أولاد بشير الثاني وأحفاده في مكافحة الثوار وضرب تجمعاتهم واستئصالهم من أماكن تواجدهم[١٧٧].

لم يشارك ابراهيم باشا مشاركة شخصية في قمع الثوار العصاة لوجوده في تلك الفترة في مرعش (شمال سوريا). غير أنه في الحادي والعشرين من شهر آب توجه أمين شهاب إلى بعلبك لملاقاة القائد المصري فيها. ثم وافاه إليها كل من بشير شهاب وبطرس كرامة وشريف باشا، وبحري بك وسليمان باشا[١٧٨].

وبالرغم مما عرف عن بشير الثاني من شدة وقسوة في معاملة خصومه السياسيين، وبالرغم من عنف أولاده وأحفاده في قمع عصيان الأهالي والثوار، فإنه ما إن شارف شهر تموز على الانتهاء ، حتى كان جميع زعماء الثورة قد غيبوا عن ساحات الصراع، قتلاً أو أسراً أو اختفاء واختباء. لقد حشر في بيت الدين، رهط كبير من زعماء الثورة، عدا عن هؤلاء الذين استطاعوا الفرار نحو الخارج كالشيخ فرنسيس الخازن «سر عسكر النصارى» حيث تمكن من الفرار إلى قبرص[١٧٩] ثم تبعه الأمير اسماعيل اللمعي وبشارة الخازن وولده حصن وروفايل الخازن[١٨٠]. واختبأ أبو سمرا غانم في الشمال. وكان أحمد داغر، أحد أبرز القادة، قد تمكن أعوان بشير الثاني من قتله، إذ استطاع حسين السلمان وكان على رأس العامليين الموالين لحاكم الجبل والحكم المصري، من

(١٧٧) الشدياق، ج ٢، ص ٤٦٦ -
M. Bourée au Comte De Pontois, Doc. Dip. T. 24, P. 311.

أنظر أيضاً الوثيقة رقم ١٥، وهي عبارة عن كتاب أرسله مسعود شهاب حفيد بشير الثاني الى بشارة الخازن وموضوعه جمع الأسلحة.

(١٧٨) المحفوظات الملكية، ج ٤، ص ٣٥٥ و٤١٤ و٤٣٨ - كتافاكو، مصدر سابق، ص ٩٠ - حروب ابراهيم باشا المصري. . ج ٢، ص ٤٩.

(١٧٩) أبو سمرا، مرجع سابق، ص ٦٣ - ٦٤ -
M. Bourée à M. Thiers, Doc. Dip. T.6, P. 110 – 111.

الدبس، الجزء الرابع، المجلد الثامن، ص ٦٥٧.

(١٨٠) الشدياق، ج ٢، ص ٤٦٥.

«مسكه في بلاد المتاولة وقتله»، وإرسال رأسه إلى بيت الدين[١٨١] وكأنما بشير الثاني لم يكتف بالأسرى الذين في حوزته فأراد أن يستأصل كافة الأعيان والمناصب الذين لم يقفوا بجانبه، فأمر بإلقاء القبض على بعض الذين وقفوا على الحياد، أمثال الشيخ حمود وولده الشيخ قاسم والشيخ عباس ناصيف النكديين، حيث أرسلوا إلى بيت الدين ووضعوا في محبس خاص[١٨٢].

يقول كتافاكو: «. . . فقد دهش الجميع من قبضه (بشير الثاني) على الشيخ حمود نكد وعلى ابنه وابن عمه مع أنهم حافظوا في أثناء الحوادث الأخيرة على أتم الحياد. بل إنهم قدموا جلى الخدمات إلى أصحاب السعادة شريف باشا وسليمان باشا والأمير بشير نفسه»[١٨٣]، في حين برّر بشير شهاب نفيهم بأن «الأشياخ النكديين حموداً وقاسماً وعباساً منذ حضورهم إلى لبنان بعد نفيهم إلى مصر استعملوا أسباب الفساد وانتظروا حدوث الحركات، فحثوا دروز لبنان على مساعدة دروز اللجاة وحرضوا كثيراً من الناس على النهوض بالعصاوة، ووزعوا الأسلحة سراً دون أن يتظاهروا بشيء خوفاً منهم على ابن عمهم الشيخ ناصيف الذي كان لا يزال في القاهرة مع ولده، وأن المصلحة تقضي برمي القبض عليهم وإرسالهم إلى مصر»[١٨٤].

ووردت تعليمات عباس باشا إلى بشير الثاني بوجوب نفي الأسرى إلى بلاد مصر، فصدع الشهابي للأمر لأن «راحة أهالي الجبل لا تكون إلا بقلع وزوال المفسدين من بينهم»[١٨٥]، فتم نقلهم إلى صيدا وبيروت، ثم أرسلوا إلى عكا ومن هناك «إلى

(١٨١) حروب ابراهيم باشا المصري. . ج ٢، ص ٤٦ ـ علي الزين، **فصول من تاريخ الشيعة في لبنان**، دار الكلمة للنشر، بيروت، ١٩٧٩، ص ١٥١ ـ ١٥٢. يقول علي الزين عن حسين السلمان: «وقد روى لنا فايز بك الفضل من وجهاء آل صعب، أن حسين السلمان هذا كان يحمل صليباً في صدره تزلفاً للأمير وحاشيته».

(١٨٢) الشدياق، ج ٢، ص ٤٦٥ ـ كتافاكو، ص ٨٦.

(١٨٣) كتافاكو، ص ٨٦ ـ ربما زالت دهشة السيد كتافاكو لو اطلع على تقرير الأب إتيان رئيس الرهبنة العازارية، الذي أوفد من فرنسا لردع الكاثوليك عن الثورة، عندما قال: إن السبب يعود لطمع بشير الثاني في السيطرة على ممتلكات هؤلاء المشايخ الذين لا ذنب لهم سوى أنهم أغنياء، أنظر:
M. L'abbé Etienne à M. Thiers, Doc. Dip. T. 6, P. 217.

(١٨٤) بشير الشهابي إلى محمد علي باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٢٠ ـ ٤٢٢ ـ الشدياق، ج ١، ص ١٧١.

(١٨٥) بشير الشهابي إلى محمد علي باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٢١ ـ الشدياق، مصدر سابق، جزء ٢، ص ٤٦٥.

الاسكندرية بحراً في مركبتين مقيدين أزواجاً أزواجاً»[١٨٦]. وتذكر المصادر أن الذين أرسلوا من بيت الدين إلى بيروت كان عددهم أربعين منفياً، خفرهم مائة نفر من بلاد الشوف. وكانوا من بلاد المتن ومن المناصف والشحار[١٨٧] وتحديداً من بسكنتا والشويفات ووادي شحرور وعبيه وبكفيا وكفرسلوان وصليما وبعبدات وبيت مري وشويت والعبادية والمعلقة وكفرمتى وكفرفاقود والجاهلية وعجلتون»[١٨٨].

وكأن مصر ليست بنائية عن أوطان المنفيين، فما إن وصل هؤلاء إلى الاسكندرية، حتى أصدر العزيز أمره بإعادة نفيهم إلى بلاد سنار في السودان. فسيّرهم في مركبين في نهر النيل «مقيدين كالأول وأرسل معهم محافظاً ومعه أنفار، وأصحبه بأمر إلى والي الخرطوم. وبينما هم في السفر رشا عقلاؤهم سراً ذلك المحافظ، أن يسلمهم أمر العزيز لينظروا فحواه، فسلمهم إياه. وقد أضمروا أنهم إذا وجدوا فيه ما يسؤهم يقتلون أولئك الأنفار ويذهبون في البرية نحو اليمن ففضوا ختم ذلك الأمر وتلوه فإذا فيه ما يريحهم فاطمأنوا وظلوا سائرين إلى بلاد سنار»[١٨٩].

لقد تمكنت القوات المصرية المعززة بالعديد والعدة من وضع حد لمجمل الانتفاضات التي قامت في ربيع عام ١٨٤٠. وقد ساعدها في ذلك انعدام التنسيق

(١٨٦) الشدياق، ج ٢، ص ٤٦٥ ـ كتافاكو، ص ٨٦.

(١٨٧) حروب ابراهيم باشا المصري. . ج ٢، ص ٤٧.

(١٨٨) محمود نامي بك إلى حسين باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٢٧.
بلغ مجموع المنفيين عامة سبعة وخمسين رجلاً بينهم أربعة من الأمراء الشهابيين هم فاعور قعدان، ويوسف سلمان، وفارس حسن، ومحمود سلمان، وأربعة من الأمراء اللمعيين هم حيدر، وعبد الله شديد مراد، وعلي منصور قائد بيه، وعلي فارس، وثلاثة من المشايخ النكديين هم حمود وقاسم وعباس. وواحد من مشايخ آل الخازن وهو الشيخ نقولا. والباقي من العامية، وأبرزهم ابراهيم الشامي وغالب الشدياق ويوسف الشنتيري وطنوس عبد النور. يقول كتافاكو: وكان من بين المنفيين اثنان وعشرون من الموارنة وسبعة من الروم واثنا عشر من الدروز، والباقون من سائر الطوائف (أنظر الشدياق، ج ٢، ص ٤٦٥ ـ والمحفوظات الملكية، ج ٤، ص ٤٢١ ـ ونوفل نوفل، كشف اللثام. ص ٥٠٣ ـ وكتافاكو، ص ٨٦).

(١٨٩) الشدياق، ج ٢، ص ٤٦٦ ـ نوفل نوفل، ص ٥٠٤ ـ الأسود، ص ٢٠٨.

العسكري بين مجمل «سكان المقاطعات اللبنانية»، والدور المثبط الذي قام به بشير الثاني وأولاده لدى الثوار متبعاً تجاههم شتى أساليب الترغيب والوعيد والترهيب.

ويبقى العامل الخارجي المتجسد بغياب الموقف الأوروبي، حجر الزاوية في النهاية المأساوية التي آلت إليها ثورة «سكان المقاطعات اللبنانية» إذ أنه في الوقت الذي كانت فيه قوات ابراهيم باشا وعباس باشا تطارد فلول الثوار، وتجتثهم من أماكن عصيانهم ومعسكرات تواجدهم لتنفذ بهم عقوبات الموت أو النفي، كانت الدبلوماسية الأوروبية تهيء مسودة مشروع تحظى بإجماع دولها وتقضي بإعادة بلاد الشام باستثناء ولاية عكا إلى سلطة السلطان العثماني. وقد قيض لهذا المشروع أن يحظى بموافقة أكثرية الدول الأوروبية، وخروج فرنسا عن إجماعها في مؤتمر عقده ممثلو هذه الدول في لندن في أواسط شهر تموز سنة ١٨٤٠ واعتبر مقدمة لمرحلة جديدة قلبت موازين القوى وكرست هزيمة محمد علي السياسية وتلاشي أحلامه التوسعية في مقاطعات البلاد الشامية جمعاء.

الفصل الرابع

اتفاق الدول الأوروبية على اجلاء محمد علي باشا عن بلاد الشام

أولاً: مواقف الدول الأوروبية في المسألة المصرية ـ السورية

١ ـ الموقف البريطاني إزاء محمد علي باشا

٢ ـ الموقف الفرنسي

٣ ـ الموقف الروسي

٤ ـ الموقف النمساوي

٥ ـ الموقف البروسي

ثانياً: مؤتمر لندن ومقرراته

أولاً: مواقف الدول الأوروبية من المسألة المصرية ـ السورية.

تباينت مواقف الدول الأوروبية ومصالحها إزاء الوجود المصري في سوريا. فوقفت كل دولة مع ما تمليه عليها مصالحها السياسية والاقتصادية، في فترة بدأت فيها الاتجاهات الاستعمارية تقوى عن ذي قبل. وكانت مراكز القوى تتمحور حول ثلاثة اتجاهات جسدتها حكومات كل من انكلترا وروسيا وفرنسا. في حين أنها أجمعت ـ وباستثناء فرنسا ـ على ضرورة خروج محمد علي من سوريا وإعادتها إلى سلطة السلطان العثماني. وقد ذهب بعضها إلى درجة حرمان محمد علي حتى من ولاية مصر، والعمل على عزله وعائلته عن الحكم. فماذا كانت مواقف كل من هذه الدول؟، وما هي الدوافع التي حملتها على التصلب إزاء الوجود المصري في بلاد الشام. وكيف استقر رأيها في المؤتمر الذي انعقد في لندن في الخامس عشر من شهر تموز عام ١٨٤٠؟.

١ ـ الموقف البريطاني إزاء محمد علي باشا:

يصعب الإلمام بالموقف الذي سلكته بريطانيا إزاء محمد علي وطموحاته في البلاد السورية، ومرد ذلك ليس نقصاً بالمصادر العائدة لتلك الفترة، وإنما بسبب غموض الموقف البريطاني من السياسة التي بدأ محمد علي ينتهجها منذ أن أحكم قبضته على مقاليد السلطة في مصر. وبالرغم من محاولة بريطانيا الإيحاء لعزيز مصر، أن مصالح دولته هي في الجزيرة العربية واليمن واليونان، كي تصرفه عن القيام بحملة على

سوريا[١]، فإن قيام هـذه الحملة شكل نكسة للسياسة البريطانية في المشرق العربي، نظراً للأضرار المرتقبة والمحتملة التي ستلحق بـالمصالح البريطانية، ونتيجة اعتبارها طموحات محمد علي بمنزلة مشروع دولة بديلة عن السلطنة العثمانية. وهي، بحسب تقارير أحد القناصل الانكليز، ذات أهمية دولية نظراً لاعتبار حرب العزيز، منطلقاً سيحمل ابراهيم باشا إلى القسطنطينية. وكان يرى فيها أن الجيش المصري، قد بدأ فعلاً مهمة تحرير الشعوب العربية وتوحيدها، في إطار امبراطورية عربية، وأن الهدف من الحرب هو خلع السلطان، وإعادة توحيد السلطة في مختلف أقطار السلطنة لمصلحة سيد مصر[٢].

وبالرغم من الخلاف الحاد في وجهات النظر بين المؤرخين حول مسألة قيام دولة بديلة عن السلطنة العثمانية، وعدم حسم هذا الخلاف، وتلك المسألة[٣]. فإنه كان لبريطانيا من الخشية على مصالحها في المنطقة، وعلى طرق مواصلاتها، وعلى سياسة التوازن الدولي التي تعتمدها ما يبرر مواقفها المتشددة والمتصلبة تجاه سياسة محمد علي، ليس في سوريا فحسب، بل في سائر المنطقة العربية. ومن هنا كانت السياسة البريطانية المتبعة إزاء محمد علي، مبنية على أسس مبدئية واستراتيجية تقضي بمحاصرة أطماع محمد علي، والحد من تحقيق أهدافه، مقدمة لإعادته إلى النقطة التي انطلق منها إن لم تكن هنالك امكانية لضربه وإزالته عن المسرح السياسي في منطقة المشرق العربي.

دشن محمد علي في حملته على سوريا، بدء مرحلة جديدة من التعامل بين الدول الأوروبية، دفعت بكل منها إلى اتخاذ موقف يتناسب ومصالحها السياسية والاقتصادية. وكانت بريطانيا إحدى أبرز تلك الدول التي عرفت بتشددها تجاه السياسة المصرية في سوريا. يدفعها إلى ذلك موقف ينبع من ركيزتين أساسيتين: أولاهما، الأضرار الاقتصادية التي ستلحق بها والتي بدأت تتعاظم في أواخر عهد محمد علي في سوريا، إثر الاجراءات التي أقدمت عليها حكومته، وخصوصاً تلك المتعلقة بسياسة الاحتكار

(١) جوزف حجار، أوروبا ومصير الشرق العربي، حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية، ص ٥٦.
(٢) المرجع عينه، ص ٥٨.
(٣) رستم، آراء وأبحاث، ص ١٣٨ - ١٤٤، و١٦٩ - ١٧٠.

والمنافسة الاقتصادية. وثانيهما، لعلها الأبرز، خشية انكلترا من قيام دولة عربية قوية تقطع عليها الطريق نحو مستعمراتها في الهند والشرق الأقصى، وتشكل بوجهها حجر عثرة أمام مستعمراتها المشرقية. فضلاً عما تستتبع أطماع وطموحات محمد علي في أراضي السلطنة العثمانية، من تجزئة لأراضيها ومطامع دولية روسية وفرنسية في أكثر من مكان من تلك الأراضي[٤].

لم يكن الموقف البريطاني في أوائل عهد محمد علي في سوريا كما كان في أواخره. فقد تميز هذا الموقف عشية الاحتلال المصري لبر الشام بالغفلة واللامبالاة، نظراً لانشغال القوات البريطانية في المياه الهولندية والبرتغالية[٥]. إلا أن توقيع السلطان العثماني معاهدة خونكار اسكله سي[٦] مع القيصر الروسي، وبروز الأطماع الروسية في أراضي الامبراطورية جعلا الساسة البريطانيين يتهيبون الموقف، وينظرون إليه نظرة جدية، وخصوصاً أن انكلترا لم تكن لترضى بسيطرة الروس على القسطنطينية ووصولهم إلى المياه الدافئة، وكانت تفضل وجود عزيز مصر فيها خليفة على أن ترى روسيا تسيطر عليها[٧].

لقد تميز موقف بالمرستون بالتردد حيال ضم محمد علي لسوريا. فالتزم بادىء الأمر موقفاً حيادياً، كان في الواقع أقرب لمصالح العزيز منه إلى موقف السلطان إلا أن تقدم الجيش المصري نحو كوتاهية، وبروز روسيا القيصرية وأطماعها الإقليمية في ممتلكات السلطنة وتدخلها الفعلي في النزاع، حوَّل قضية العزيز من قضية محلية بين تابع ومتبوعه، إلى قضية دولية[٨] تتناول أسس التوازن الدولي بين مختلف الدول الأوروبية الكبرى آنذاك.

(٤) حجار، مرجع سابق، ص ٤٤ و١٠٤ و١٦٢ و١٦٩.
(٥) رستم، بشير بين السلطان، ج ١، ص ٨٩.
(٦) هي المعاهدة التي وقعتها كل من روسيا القيصرية والدولة العثمانية في الثامن من شهر تموز عام ١٨٣٣ على أثر احتلال ابراهيم باشا لبلاد الشام وأجزاء من آسيا الصغرى وتهديده لعاصمة آل عثمان بالاحتلال. وقد قضت هذه المعاهدة، بأن يتعهد القيصر الروسي بتقديم القوات البرية والبحرية اللازمة للدفاع عن الممتلكات العثمانية. كما تضمنت المعاهدة مادة سرية تقضي بإقفال مضيق الدردنيل في وجه السفن الحربية الأجنبية عند وقوع حرب خارجية ضد روسيا.
(٧) حجار، ص ٨٧ ـ أنطونيوس، يقظة العرب، ص ٩٣.
(٨) رستم، بشير بين السلطان. . ج ١، ص ٩٢.

لقد تفاقمت الأوضاع الدولية، وخرجت المسألة المصرية ـ السورية عن إطارها الإقليمي. ورضي السلطان العثماني بالعرض الروسي، فآل ذلك إلى بروز قضية أخطر منها تتناول مسألة السماح لروسيا بأن تكون الحاكمة في الآستانة، أو صاحبة الأمر والنهي فيها[٩]. فكان لا بد لبريطانيا من أن تعيد تقويم موقفها من المسألة الشرقية على ضوء الواقع المستجد إثر ذهاب السلطان محمود بعيداً في ارتباطاته وتحالفاته العسكرية مع روسيا القيصرية، فغدت القضية المصرية قضية انكلترا وقضية أوروبا، التي تتحكم ملابساتها بملابسات القضية المشرقية[١٠].

وبالرغم من محاولة محمد علي استمالة بريطانيا، وميله إلى التحالف معها على أساس مصالحهما المشتركة في سوريا[١١]، فإن بالمرستون ظل ينظر إلى العزيز «فيرى فيه الحاكم المحتل لطريق الهند، فكان لذلك يبغضه من صميم قلبه» ولهذا السبب عينه وهو كراهية وزير الخارجية البريطانية للعزيز بعث في قلب الملك الفرنسي لويس فيليب عطفاً مقابلاً، تمليه بالطبع مصالح فرنسا العامة. وكما أن العداوة كانت مستحكمة بين قيصر روسيا وامبراطور النمسا فإن معاونة القيصر نقولا للسلطان جعلت مترنيخ يلاطف محمد علي وينظر إلى قضيته بعين العطف[١٢].

ويتلخص موقف انكلترا آنذاك، بسياسة بالمرستون المتمحورة حول وجوب المحافظة على كيان السلطنة العثمانية، وما يستتبع هذه المحافظة من اجراءات تقضي بالحؤول دون أطماع سائر الدول الأوروبية في الأراضي العثمانية من جهة، ومن جهة ثانية تجميد موازين القوى لتلك الدول دون السماح لأي منها بتحقيق مكاسب إقليمية من شأنها أن تهدد الاستقرار الأوروبي وتخل بمبدأ التفوق البريطاني.

ولم يستطع بالمرستون أن يخفي عداءه لمصر، فجهد من أجل إضعاف الدولة المصرية لأنه رأى فيها مزاحماً لدولته في سيادتها على أجزاء من البحر الأبيض المتوسط، ورقيباً عليها في طريقها نحو الهند. لذلك كانت انكلترا تتمسك بكل حزم وقوة

---

(٩) كوربتيس. ص ١٨٢ ـ ١٨٣.
(١٠) حجار، ص ٧٢.
(١١) حجار، ص ١٠٧ ـ أحمد عزت عبد الكريم، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد ١٧، آذار ١٩٨٠، ص ١٩.
(١٢) كوربتيس، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦.

بوجوب إعادة سوريا إلى السلطان العثماني «لأن امتداد نفوذ مصر في البلاد الشامية يجعلها دولة بحرية قوية من دول البحر المتوسط، ويجعل لها حق الإشراف على طريق الهند من ناحية الفرات والعراق فضلاً عن طريق البحر الأحمر وبرزخ السويس»[١٣].

وجاء فرار الأسطول العثماني، وانضمامه إلى سفن الأسطول المصري يثير حفيظة الدولة البريطانية في أهم مبادىء استراتيجيتها البحرية، فعملت جاهدة لإعادة الأسطول العثماني إلى السلطان، لأن اندماجه في البحرية المصرية يجعل من مصر قوة بحرية كبيرة تخيف انكلترا[١٤]. لذلك حاول بالمرستون أن يقنع فرنسا بضرورة القيام بأعمال بحرية مشتركة ضد العزيز تجبره بنتيجتها على إخلاء سبيل الأسطول العثماني وإعادته إلى السلطان. غير أن الحكومة الفرنسية عارضت القيام بعمل عدواني ضد محمد علي بحجة أن أي عمل من هذا النوع، «لا يسهل الوصول إلى الهدف الذي ترمي إليه انكلترا وفرنسا معاً»[١٥].

لقد وعت بريطانيا الأخطار المرتقبة التي ستنجم عن قيام دولة عربية كبرى كالتي برزت ملامحها في عهد محمد علي. دولة، من شأنها أن تشكل حاجزاً قادراً على وقف أصحاب المطامع الذين قد تكون نيتهم متجهة للاستيلاء على السويس والبحر الأحمر وباب المندب (عدن) لتأمين طريق الهند[١٦] وتوجست بريطانيا خشية إثر تنامي قدرات محمد علي، فراحت تبغيه بالغوائل، وتدس له الدسائس بعد أن رأته يبني على ضفاف النيل دولة مصرية قوية، يمتد نفوذها السياسي والعسكري إلى شبه الجزيرة العربية، وبلاد الشام حتى نهر الفرات، وتصل إلى شاطىء الخليج الفارسي وسواحل اليمن، وهذه البلاد كلها تقع في الطريق نحو الهند[١٧]، ومن شأنها أن تهدد طرق المواصلات أمام التجارة البريطانية[١٨].

---

(١٣) عبد الرحمن الرافعي، مرجع سابق، ص ٢٨٧ ـ كرد علي، ج ٣، ص ٧١.
أنظر أيضاً بازيلي، ص ٢٤٩.
(١٤) الرافعي، ص ٢٨٧ ـ خوري واسماعيل، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٧٨.
(١٥) رستم، بشير بين السلطان. . ج ٢، ص ١٨٥ ـ ١٨٦. بازيلي ص ٢٤٩ ـ ٢٥٠.
(١٦) حجار، ص ٤٤ ـ أبو عز الدين، ص ٢٠ ـ فيليب حتي **خمسة آلاف سنة من تاريخ الشرق الأدنى**، الدار المتحدة للنشر، الطبعة الأولى ١٩٧٥ بيروت، المجلد الثاني، ص ١٢٩.
(١٧) كوربتيس، ص ٢٢٥، حجار، ص ٤٤ ـ أبو صالح، التاريخ السياسي للإمارة الشهابية، ص ٢٨١.
(١٨) كلوت بك، لمحة عامة إلى مصر، ج ٢، ص ٧٧٤ ـ ٧٧٥ ـ خوري واسماعيل، السياسة الدولية. . ج ٢، ص ١٣٢ ـ أنطونيوس، مرجع سابق، ص ٩٣.

٢ ـ الموقف الفرنسي

كانت فرنسا الدولة الوحيدة التي وقفت إلى جانب محمد علي تشد إزره وتشجعه على المضي في تحقيق مشاريعه السياسية. إلا أن تأييدها لسياسة محمد علي لم يكن ذلك التأييد المطلق، إذ كان لفرنسا سياستها الدولية، ومصالحها الاقتصادية الناجمة عن سياسة التوازن الدولي من خلال علاقاتها بسائر الدول الأوروبية الكبرى، وحرصها على ألا تسمح لمصر نتيجة سياستها بأن تحقق بعض الدول الأوروبية مكاسب ومغانم من شأنها الإخلال بموازين القوى الدولية السائدة آنذاك. لذلك فقد انسجم الموقف الفرنسي مع الموقف البريطاني على أكثر من صعيد. لقد اتفقت الدبلوماسيتان الفرنسية والانكليزية إزاء المحافظة على وحدة الامبراطورية العثمانية، لا حباً بهذه الوحدة وإنما كونها من عوامل التوازن الأوروبي. وهذا ما عبر عنه تاليران سفير فرنسا في لندن بقوله: «يجب أن نخدم الباب العالي رغماً عنه، لأن الحفاظ على هذه الامبراطورية من مقومات التوازن في القارة الأوروبية تبعاً لاتفاقات مؤتمر فيينا»[١٩].

ومع ذلك لم يكن موقف فرنسا ثابتاً إزاء المحافظة على كيان الدولة العثمانية، كما لم يكن هذا الموقف من المبادىء الأساسية لسياستها الخارجية، والدليل على ذلك هو نزولها في الجزائر في عام ١٨٣٠، وإمدادها جيش محمد علي بكل احتياجاته الحربية من أعتدة وسفن وخبراء. وفي فترة من الفترات، كان رأي الحكومة الفرنسية أن استقلال مصر قد أصبح حقيقة واقعة لا يحتاج إلا للاعتراف القانوني من قبل الدول الأوروبية، فعملت لدى الباب العالي على إقناع السلطان بالموافقة على هذا الاستقلال[٢٠].

لقد أدركت فرنسا أن المباشرة بتقويض وحدة أراضي السلطنة العثمانية، سيجر إلى تفتيتها وتقاسمها بين مختلف دول أوروبا، ونظراً لأطماع القيصر في القسطنطينية، وأراضي البلقان، فإن حصة روسيا ستكون حصة الأسد، فضلاً عن الخلل الذي سيحدث في موازين القوى الأوروبية إذا ما باشرت هذه الدول قضم أراضي السلطنة دون أن يكون هناك سياسة مسبقة متفق عليها تحدد حصة كل دولة، وتحول دون تحقيق مكاسب استراتيجية على حساب سائر الدول. ولعل انتفاء هذا الاتفاق المسبق،

(١٩) حجار، مرجع سابق، ص ٦٩.
(٢٠) كوربتيس، ص ٢٢٦.

وحتى أثناء الأزمة المصرية ـ السورية حال دون تفتت هذه الامبراطورية التي استمرت فارضة نفسها على الجميع كعامل توازن بين القارات الثلاث. وهذا ما عبَّر عنه القائد البروسي فون مولتكه عندما دوّن خواطره في يوميات فقال في السابع من نيسان عام ١٨٣٦: «لقد أجبرت الجيوش الأوروبية خلال فترة طويلة على حصر القوة العثمانية والحد منها. أما الآن فيبدو أن السياسة الأوروبية تحرص على المحافظة على هذه الامبراطورية لأطول فترة ممكنة»[٢١].

وكان الخلاف الأساسي بين فرنسا وانكلترا يدور حول المسألة المصرية بالذات، وطريقة التعامل إزاء هذه المسألة. لقد أصر بالمرستون على حصر قوة العزيز داخل حدود وادي النيل، كما كان يصر على فرض هذا الحل على محمد علي بمختلف الوسائل المادية والمعنوية. بينما عارضت فرنسا استعمال القوة المسلحة ضده، وأعربت عن قبولها بأن يستعيد السلطان العثماني سيطرته على جزيرة كريت وأضنه وشبه الجزيرة العربية، واستمرت في دعم مطلب الوالي في امتلاك مصر وسوريا، وتكريس هذه الملكية بجعلها وراثية[٢٢] بعد أن عارضت مختلف الدول الأوروبية استقلال الدولة المصرية، وإجماعها حتى مع فرنسا على مناهضة هذا الاستقلال بحجة «المحافظة على استقلال الامبراطورية وسلامة أراضيها»[٢٣].

وبالرغم من المواقف الداعمة والمتعاطفة مع سياسة العزيز، فإن الحكومة الفرنسية لم تبتعد عن الإطار العام للسياسة الأوروبية المناهضة لأطماع محمد علي. فظلت تشاطر بريطانيا خشيتها من أطماع القيصر الروسي في أراضي السلطنة العثمانية[٢٤]، وحاولت جاهدة الحيلولة دون توغل ابراهيم باشا في بر الأناضول إثر معركة نصيبين[٢٥]، واستمرت متشددة في معارضتها لمعاهدة خونكار أسكله سي الموقعة

(٢١) حجار، ص ١٢٤ و١٣١.
(٢٢) رسالة تيارس وزير خارجية فرنسا إلى غيز وسفير دولته في لندن، المحررات السياسية، ج ١، ص ٣٢ ـ ٣٣ ـ محمد فريد، تاريخ الدولة العلية، ص ٤٥٨. الدبس، الجزء الرابع، المجلد الثامن، ص ٦٥٤ ـ حجار، ص ١٨٣ ـ
Doc. Dip̄. T. 23, P. 356.
(٢٣) حجار، ص ١٣٣ ـ ١٣٧ و١٦٢.
(٢٤) Le Comte De Pontois au marechal Soult. Doc. Dip. T. 24, P. 150 – Bouron. Op. Cit. P. 177.
(٢٥) المحررات السياسية، ج ١، ص ٢٨ ـ ٣٢ ـ كوربتيس، ص ٢٤٤ ـ لوتسكي ص ١٣٩.

بين السلطان والقيصر في الثامن من شهر تموز يوليو عام ١٨٣٣، وللتدخل الروسي في أراضي السلطنة العثمانية[٢٦]، ثم انضمت إلى الدول الأوروبية، محققة إجماع هذه الدول حول المذكرة التي وقعت في الثامن والعشرين من تموز سنة ١٨٣٩، والقاضية برجاء الباب العالي، عدم اتخاذ أي قرار حاسم يتعلق بالمسألة المصرية ـ السورية من غير موافقة الدول الكبرى[٢٧].

وكان ديساج، الخبير بأمور الشرق، قد كتب في الثامن والعشرين من شهر أيار سنة ١٨٣٩ إلى كوشله قنصل فرنسا العام في الاسكندرية، يؤكد عليه وجوب التمسك بمبدأ سلامة السلطنة العثمانية لدفع الأطماع الروسية عن المضائق، ودفع الخطر البريطاني عن مصر، وضرورة اعتدال العزيز في مواقفه السياسية، وتسليمه ببقاء مصر جزءاً من السلطنة العثمانية[٢٨]. وإذا كان الموقف الفرنسي قد شابه الكثير من الغموض وعدم الاستقرار والتخبط العشوائي في رمال السياسة المشرقية، فإن مجيء حكومة تيير، شكل منعطفاً جديداً في السياسة الفرنسية. لقد حاولت هذه الحكومة أن تسير في خط سياسي متعاطف مع مصر، ومعارض للتحالف البريطاني الروسي حيث راحت تدور في فلكه كل من بروسيا والنمسا[٢٩]. ولم يكن تأييد تيير لمحمد علي بالتأييد المطلق، فمن جهة سار في سياسة متعاطفة مع عزيز مصر مصراً على مقاومة أي ضغط دولي عليه بغية إجلائه عن سوريا[٣٠]، ولكنه من جهة ثانية، ومن خلال تعليماته إلى كوشله قنصل فرنسا في الاسكندرية، كان يدعو إلى سياسة هادئة ومتعلقة. ففي رسالة مؤرخة في ١٧ نيسان ١٨٤٠ بعث بها تيير إلى كوشله كتب يقول: «عبثاً يقنع نفسه (أي محمد علي) بأنه يبهر أوروبا باستعداداته الحربية ويخفي عنها وضعه الحقيقي المرتبك. إنهم يعرفون كل شيء ولا يجهل أحد أن سوريا التي يغمرها استياء صامت لم تسكت إلا تحت وطأة القوات المصرية، وأن الثورة قد تندلع فيها في أية لحظة. من شأن هذا الواقع أن

(٢٦) كوربتيس، ص ٢١٢ ـ Le Baron Roussin à M. Cochelet. Doc. Dip. T. 23, P. 340.

(٢٧) Cadalvene et Barrault, Op. Cit. T. 2, P. 188 – Doc. Dip. T. 23, P. 376 – 377. محمد فريد، ص ٤٥٥ و٤٥٧.

(٢٨) رستم، بشير بين السلطان. ج ٢، ص ١٦٧.

(٢٩) حجار، ص ١٨٦.

(٣٠) المحررات السياسية، ج ١، ص ١٤ ـ ١٥ و١٧.

يشجع الدول التي لا تضمر الخير للوالي. فإذا استمر في رفض الشروط التي تستجيب وحدها لمهمة المحافظة على السلام العام، فإني أخشى ألاّ نتمكن من أن نحول» دون اتخاذ تدابير ضده دون مشاركتنا، لا شك في نجاحها عاجلاً أو آجلاً[٣١].

٣ ـ الموقف الروسي:

كانت روسيا تاريخاً ذات مطامح توسعية في أراضي السلطنة العثمانية. هذه السلطنة التي شكلت سداً منيعاً أمام محاولات توسع القياصرة نحو المياه الدافئة، سواء في البلقان أم في المضائق. وبالرغم من حالة الضعف والانحلال التي كانت تتميز بها السلطنة، ورغم النعوت العديدة التي وصفها بها ساسة تلك الفترة، «كالرجل المريض» على حد تعبير القيصر الروسي نيقولا[٣٢] أو «الجثة التي هي في حالة متقدمة من الاهتراء» حسب تشبيه كارل ماركس لها فيما بعد، فإنها استمرت في فرض نفسها رغم ضعفها وتفككها كعامل ضروري من عوامل التوازن السياسي والعسكري ليس في القارة الأوروبية فحسب، بل في أماكن متعددة من العالم.

وكانت الدولة العثمانية وروسيا القيصرية عشية انعقاد مؤتمر لندن ١٥ تموز ١٨٤٠ لا تزالان ترتبطان بأحكام معاهدة خونكار أسكله سي. هذه المعاهدة التي أبرمها السلطان محمود تحت ضغط التقدم المصري نحو الأناضول، والتي أثارت حنق الدول الأوروبية الأخرى وخصوصاً بريطانيا وفرنسا بسبب المكاسب التي قد يحققها الروس من جراء تقديمهم قوات برية وبحرية عند نصرتهم للسلطان العثماني[٣٣].

لقد انصبّت جهود القيصر الروسي في تلك الفترة على إيجاد الفرقة بين الموقفين الفرنسي والبريطاني[٣٤]. فأعرب عن استعداده للتعاون مع السياسة البريطانية بغية الحد من مطامح محمد علي، واقتصار حكمه الوراثي على مصر. وكسباً لثقة بالمرستون

(٣١) حجار، ص ١٨٧ ـ ١٨٨.

(٣٢) زين زين، الصراع الدولي، ص ٢٨ ـ انظر جرانت وتمبرلي، مرجع سابق، ص ٤٠١.

(٣٣) كوربتيس، ص ٢١٢ ـ عبد الرؤوف سنو، تاريخ العرب والعالم، السنة السابعة العددان ٧٣ ـ ٧٤ صفحة ٥٥ ـ ٥٧.

(٣٤) من تيارس إلى غيزو، المحررات، ج ١، ص ٢٠ ـ خوري واسماعيل، السياسة الدولية، ج ٢، ص ١٧٤.

وتطمينه إزاء المطامح الروسية، أعرب القيصر عن رغبته في عدم تنفيذ أحكام المعاهدة الروسية ـ العثمانية، مما جعل الموقف البريطاني أكثر تقارباً من الموقف الروسي، وخصوصاً بعد أن أبدت الحكومة الفرنسية معارضة صلبة وعنيفة في استعمال القوات العسكرية سواء أكان ذلك للحد من طموحات العزيز أم بغية إكراهه على إعادة الأسطول العثماني إلى السلطان[٣٥].

كانت فكرة تجزئة الامبراطورية العثمانية تشكل حجر الزاوية في السياسة القيصرية. إذ أن انفصال سوريا عن الدولة العثمانية، يعتبر نقطة انطلاق لحركة لا مجال للسيطرة عليها تقوم في قلب الامبراطورية من أجل المطالبة بالتجزئة والاستقلال. وأخطر هذه الحركات حركة، استقلال أقاليم حوض الدانوب التي تطمع روسيا بها[٣٦]. لكن الأمر بدا مختلفاً في أواخر عام ١٨٣٩[٣٧]، لقد سلكت الدبلوماسية الروسية باختيارها التخلي عن مكاسب معاهدة خونكار اسكله سي طريقاً آخر، قد نجد ثمة أسباباً متنوعة له تكمن في الوضع الداخلي للبلاد، أو في رغبة القيصر في فك عرى الاتفاق الفرنسي الانكليزي الواهي. وما إن أقبل شهر آب من عام ١٨٣٩ حتى بدأ الغزل الروسي الانكليزي، ولم يعد أحد يشك في قيام تحالف بين الدولتين الكبيرتين، ودخول العلاقات الفرنسية ـ الانكليزية في مرحلة التأزم والفرقة نتيجة تصميم القيصر على الدخول في «الحلف الأوروبي»، والحلول مكان فرنسا التي حرصت ومنذ ذلك الحين على انتهاج سياسة معارضة لمجمل دول أوروبا، وعلى الأخص لسياسة روسيا القيصرية. وهكذا فإن القيصر بانتهاجه تلك السياسة المرنة يكون قد أعطى دول أوروبا العهد بزوال خطر الهجوم على القسطنطينية، وأسقط محاولات تمزيق أوصال السلطنة والعمل على اقتسامها وخصوصاً أن قواته لم تعد تتحرك إلّا بالتنسيق مع الدول الأوروبية العاملة على مبدأ المحافظة على استقلال الامبراطورية العثمانية وسلامة أراضيها[٣٨].

---

(٣٥) Cadalvene et Barrault, Op. Cit. T. 2, P. 266 – 267.
أنظر، خوري واسماعيل، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٥٨ ـ رستم، بشير بين السلطان. . ج ٢، ص ١٨٦.

(٣٦) حجار، ص ١٦٩.

(٣٧) جرانت وتمبرلي، مرجع سابق، ص ٤٠٦ ـ ٤٠٧.

(٣٨) حجار، مرجع سابق، ص ١٧٢ ـ ١٧٤.

٤ ـ الموقف النمساوي

كانت النمسا في تلك الآونة تخضع لسلطة مترنيخ الرجعية والمحافظة. وكانت سياستها تقوم على دعامتين: الأولى عدم السماح لروسيا بالتدخل في شؤون السلطنة العثمانية، وبسط الحماية عليها خوفاً من تحقيق مكاسب سياسية تؤدي إلى الإخلال بميزان القوى. والثانية العمل من أجل الإبقاء على الوضع الراهن، والحؤول دون أطماع محمد علي وأهدافه في التجزئة والاستقلال لتعارض ذلك ومبدأ مترنيخ في مقاومة الثورات القومية[٣٩]. فكل تشجيع لتلك الثورات سيؤدي إلى تفكك وتجزئة الامبراطورية العثمانية المؤلفة من مجموعة كبرى من العناصر والأجناس (الأتنيات)، وهذا يستتبع إنتقال العدوى إلى الامبراطورية النمساوية نفسها المؤلفة على النسق ذاته من التعددية الاتنية والقوميات.

٥ ـ الموقف البروسي

وكما لم يكن للنمسا مصلحة مباشرة في الأزمة المصرية ـ العثمانية، كذلك كان حال بروسيا، إذ لم يكن لهذه الأخيرة من أطماع خاصة، ولكنها كانت تعمل من أجل المحافظة على السلم الأوروبي بغية تجنيب القارة حرباً جديدة. كما أن ملك بروسيا كان يميل إلى اتباع سياسة قومية مناهضة لسياسة فرنسا[٤٠].

ثانياً: مؤتمر لندن ومقرراته

على اثر الاتصالات التي قام بها موفد القيصر الروسي البارون دي برونوف Brounow في لندن خلال شهر أيلول من عام ١٨٣٩ وكانون الثاني من العام التالي، الرامية إلى فك عرى التحالف بين كل من انكلترا وفرنسا[٤١] رسخت أسس التعاون بين الدولتين، وتبلور مشروع حل للمشكلة العثمانية ـ المصرية تتفق عليه الدول الأوروبية جمعاء. فإذا وافقت عليه فرنسا تحقق الإجماع الأوروبي، وإن رفضت قامت سائر الدول الأوروبية بتنفيذه بمعزل عنها[٤٢].

---

(٣٩) الرافعي، مرجع سابق، ص ٢٨٨.

(٤٠) المرجع السابق، ص ٢٨٨.

(٤١) Doc. Dip. T. 24, P. 102 – Cadalvene et Barrault, T.2, P. 261.

(٤٢) رستم، بشير بين السلطان. . ج ٢، ص ١٨٨.

أما أسس الاتفاق فقد كانت على الوجه التالي:

أولاً: ـ تسوية الخلاف بين السلطان والعزيز تسوية دولية تضمنها الدول الأوروبية.

ثانياً: ـ إعطاء محمد علي، مصر وإيالة عكا بشكل وراثي وإعادة الأراضي الباقية إلى السلطان العثماني.

ثالثاً: ـ إذا امتنع محمد علي عن قبول هذه التسوية تفرض عليه فرضاً من قبل الدول.

رابعاً: ـ إذا عمد ابراهيم باشا إلى التوغل بجيشه في آسيا الصغرى، تنزل روسيا قواتها لحماية الآستانة باسم الدول الأوروبية مع السماح للسفن بعبور الدردنيل إلى بحر مرمرة[٤٣].

وتتلخص اتفاقات الدول الأوروبية المناهضة لحكم محمد علي في سوريا بإعطائه الحكم الوراثي على مصر، والحكم مدى الحياة في القسم الجنوبي من بر الشام[٤٤]. وقد عُرض هذا الاتفاق على سفير فرنسا في لندن المسيو غيزو Guizot، فاستمهل المسؤولين البريطانيين لمراجعة حكومته بالأمر. لكن تير Thiers استبعد مثل هكذا حل عندما أجاب أنه ليس باستطاعته أن يعرض مثل هذا الاقتراح على العزيز لأنه لن يلقَ القبول[٤٥].

وبالرغم من معارضة بعض الوزراء البريطانيين لسياسة بالمرستون بحجة عدم رغبتهم في الانفصال عن فرنسا، وحل عرى التحالف معها، غير أنهم ما لبثوا أن وافقوا وزيرهم الأول بعد أن هددهم بالاستقالة، مبيِّناً لهم الأخطار التي ستنجم عن عدم التعاون مع الدول الأوروبية الثلاث، وسيؤول إلى تقسيم الامبراطورية العثمانية إلى دولتين مستقلتين، إحداهما تدور في فلك السياسة الروسية، والأخرى في فلك السياسة الفرنسية، وأن نفوذ بريطانيا عندئذ سيضمحل وستتلاشى مصالحها التجارية[٤٦]. وهكذا أتيح لدول أوروبا، باستثناء فرنسا، أن تجمع على سياسة

(٤٣) Cadalvene et Barrault, Op. Cit. T.2, P. 333 – 334.
رستم، بشير بين السلطان. . ج ٢، ص ١٨٩.

(٤٤) الدبس، الجزء الرابع، المجلد الثامن، ص ٦٥٤ و٦٥٥.

(٤٥) رستم، بشير بين السلطان. . ج ٢، ص ١٩٢ ـ محمد فريد، مرجع سابق، ص ٤٦٠ ـ ٤٦١.

(٤٦) رستم، بشير بين السلطان ـ ج ٢، ص ١٩٢.

موحدة. ولم يبق أمامها إلا أن تجتمع بغية التوقيع على بنود معاهدة، وضعت حداً لكل مطامع محمد علي ليس في سوريا فحسب، بل في سائر ممتلكات السلطنة العثمانية.

تم توقيع المعاهدة في الخامس عشر من شهر تموز سنة ١٨٤٠ في لندن. وقد وقعها كل من اللورد بالمرستون عن انكلترا والبارون نومان السفير النمساوي في انكلترا عن النمسا، والبارون بيلون عن بروسيا، والبارون برينوف عن روسيا، وشكيب أفندي الوزير العثماني المفوض عن الباب العالي[٤٧]. والمعاهدة تتألف من مقدمة وسبعة بنود.

احتوت المقدمة ديباجة نصت على أن اصحاب الجلالة ملكة بريطانيا، وملك بروسية، وامبراطور النمسا، وقيصر روسيا، نظراً لسلوك محمد علي العدواني، وما نجم عنه من خطر أحاق بالسلطنة العثمانية وباستقلالها، ومراعاة للود الذي يربط بينهم وبين السلطان، ورغبة في السلم وفي صيانة الدولة العثمانية، واتباعاً لنص المذكرة التي رفعت إلى الباب العالي بتاريخ ٢٧ تموز سنة ١٨٣٩، ومنعاً لإهراق الدماء في بر الشام، فقد اتفق اصحاب الجلالة وعظمة السلطان على بنود المعاهدة التالية مع ملحق اعتبر جزءاً لا يتجزأ عنها[٤٨].

١ ـ أن يخول محمد علي باشا وخلفاؤه حكم مصر الوراثي. ويمنح مدة حياته حكم المنطقة الجنوبية من البلاد السورية[٤٩]. وهي المنطقة المعروفة بولاية عكا بما فيها المدينة والقلعة. على أن يقبل هذا الأمر خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام، تبدأ من تاريخ تبليغه قرار الدول، وأن يشفع قبوله بالانسحاب من جزيرة كريت وبلاد العرب وإقليم أدنة، وأن يعيد إلى السلطان العثماني أسطوله الذي فرّ سابقاً إلى الاسكندرية.

(٤٧) الرافعي، مرجع سابق، ص ٢٩٢ ـ
Vingtrinier, Soliman Pacha, P. 376.

(٤٨) Le Traité de Londres du 15 Juillet 1840 et ses annexes, Doc. Dip., T. 24, P. 313 – 322.
أنظر أيضاً الوثيقة رقم ١٣.

(٤٩) حددت المنطقة الجنوبية في ملحق المعاهدة على الوجه الآتي: يبدأ الحد من رأس الناقورة على شاطىء البحر الأبيض المتوسط (شمالي عكا) إلى مصب نهر السيسبان في شمال بحيرة طبرية. ثم يتبع الشاطىء الغربي لتلك البحيرة فالضفة اليمنى لنهر الأردن، فالشاطىء الغربي للبحر الميت. ثم يمتد على خط مستقيم إلى رأس خليج العقبة على البحر الأحمر. ثم يتبع الشاطىء الغربي لخليج العقبة، فالشاطىء الشرقي لخليج السويس حتى مدينة السويس ذاتها.

٢ ـ إذا رفض محمد علي هذا القرار في مدة عشرة أيام يحرم من حكم ولاية عكا، ويمهل عشرة أيام أخرى لقبول الحكم الوراثي لمصر وسحب قواته من جميع الأراضي العثمانية وإعادة الأسطول للسلطان. فإذا انقضت هذه المهلة دون قبول تلك الشروط كان السلطان في حل من تعهداته، وبإمكانه حرمانه ولاية مصر.

٣ ـ يتعهد محمد علي بدفع جزية سنوية إلى الباب العالي بنسبة البلاد التي تعهد إليه إدارتها.

٤ ـ تسري في مصر وفي ولاية عكا المعاهدات التي أبرمتها السلطنة العثمانية وقوانينها. ويتولى محمد علي وخلفاؤه جباية الضرائب باسم السلطان، على أن يؤدوا الجزية، ويتولوا الانفاق على الإدارة العسكرية والمدنية في البلاد التي يحكمونها.

٥ ـ تعتبر قوات مصر البرية والبحرية جزءاً من قوات السلطنة العثمانية ومعدة لخدمتها.

٦ ـ يتكفل الحلفاء في حالة رفض محمد علي لهذه الشروط، أن يلجأوا إلى وسائل القوة لتنفيذها. وتتعهد انكلترا والنمسا في خلال ذلك أن تتخذا باسم الحلفاء وبناء على طلب السلطان كل الوسائل لقطع المواصلات بين مصر وبر الشام، ولمنع وصول المدد من إحداها إلى الأخرى، ولتعضيد الرعايا العثمانيين الذين يريدون خلع طاعة الحكومة المصرية والعودة إلى الحكم العثماني وإمدادهم بكل ما لديهما من المساعدات.

٧ ـ إذا لم يذعن محمد علي للشروط المتقدمة وجرد قواته البرية والبحرية على الآستانة، يتعهد الحلفاء بأن يتخذوا بناء على طلب السلطان، كل الوسائل لحماية عرشه وجعل الآستانة والمضايق في مأمن من كل اعتداء[٥٠].

أدركت فرنسا العزلة التي فرضت عليها إثر تبلغها مقررات لندن فثارت ثائرتها لما حل بها من خذلان، وقامت بعض الفئات المتطرفة تطالب بالاستعداد للحرب.

---

(٥٠) Doc. Dip. T. 24, P. 313 – 319 ـ محمد فريد، ص ٤٦٢ ـ ٤٦٣ ـ الرافعي مرجع سابق، ص ٢٩٠ ـ ٢٩٢ ـ رستم، بشير بين السلطان. . ج ٢، ص ١٩٣ ـ ١٩٤ ـ الدبس، الجزء الرابع، المجلد الثامن، ص ٦٥٤ ـ ٦٥٥ ـ أيضاً Bouron, P. 191 أنظر الأصول العربية، ج ٥، ص ١٤٨ ـ ١٥١.

وأبدى مترنيخ خشيته من قيام ثورة في فرنسا، وشاركه في تلك الخشية الملك فريدريك الرابع ملك بروسيا. كما أبدى بعض الوزراء البريطانيين أسفهم لانعزال فرنسا، مظهرين استعدادهم لوضع حد لما جرى. فاعتقدت الحكومة الفرنسية أن باستطاعتها منع تنفيذ المقررات، أو إمكانية تعديلها، فاستدعت سفيرها من لندن وزودته بعرضين لحل الأزمة، قضى الأول بإبقاء الوضع الراهن كما هو عليه واستعداد الدول الخمس للتدخل ضد المعتدي سواء أكان محمد علي أم السلطان وإعادته إلى حدوده. وتضّمن العرض الثاني، إعطاء العزيز حكماً وراثياً في مصر وحكماً مدى الحياة في بر الشام. لكن إصرار بالمرستون على تنفيذ مقررات لندن حال دون نجاح أي من العرضين فضلاً عن قول الوزير البريطاني إنه ليس لفرنسا إلا أن تلوم نفسها لما حلَّ بها من عزلة[٥١].

لئن كانت فرنسا قد أعلنت في كل وقت وقوفها ضد مشروع استقلال مصر، وقالت دائماً بوجوب ضمان سلامة الامبراطورية العثمانية منسجمة في مواقفها تلك مع السياسة البريطانية، فإن المسألة السورية شكلت نقطة خلاف مستعصية في الصراع البريطاني الفرنسي، ولم تعد هذه المسألة مسألة انتصار يحققه السلطان، أو قضية ترويض والٍ متمرد. . . بل مسألة وصاية فرضتها الدول الأربع المتحالفة على السلطان والوالي معاً وترتبط ارتباطاً وثيقاً ومباشرة بقضيتيْ السلم والتوازن الأوروبيين[٥٢].

لقد هددت فرنسا باتباع سياسة متشددة ضد أعداء محمد علي إثر تلقيها أنباء المعاهدة[٥٣]، كما هددت الحلفاء بشن حرب شاملة ضدهم[٥٤]. لكن بالمرستون رد بأن الحلفاء مستعدون لمثل هذا الاحتمال، وقابل التهديد بالتهديد، معلناً قدرته على سحق البحرية الفرنسية خلال مدة شهرين، وتصفية الجزائر وسائر المستعمرات الفرنسية. بينما زايد بريونو سفير روسيا في انكلترا بأن تعهد بدعم الإسطول الروسي لانكلترا في «تحطيم القوة البحرية الفرنسية وتنظيف المتوسط من مراكبها»[٥٥].

---

(٥١) رستم، بشير بين السلطان. . ج ٢، ص ١٩٥ ـ ١٩٦.

(٥٢) حجار، مرجع سابق، ص ١٩٦ ـ ١٩٧.

(٥٣) المحررات السياسية، ج ١، ص ١٨ ـ ١٩ ـ
Vingtrinier, Soliman Pacha, P. 379 – 382.

(٥٤) خوري واسماعيل، ج ٢ ص ٢٥٠ و٢٦٤ ـ Bouron, P. 191 – 192 ـ حجار، ص ١٩٨.

(٥٥) حجار، ص ١٩٨.

إزاء التوتر الذي واكب الاتصالات الدبلوماسية التي حصلت في أعقاب توقيع المعاهدة، وتبادل المذكرات بين الدول المعنية، عمدت فرنسا إلى تليين موقفها دون أن تتراجع عنه، إذ خشيت من تدخل عنيف يقوم به الحلفاء في سوريا، فأرسلت إلى محمد علي بتعليمات دقيقة حملها القنصل كوشله تقضي بأنه «إذا تمكن الوالي من إحلال السلام في لبنان، وجعل الاسكندرية وعكا في مأمن من كل هجوم، وحشد جيوشه في سوريا ليمسك بزمامها.. لأصبح عندئذ في وضع لا ينال منه أحد... ولسقطت مشاريع البلاطات الأربعة.. ولكن الأمر لن يكون كذلك إذا اتبع محمد علي عواطفه العدائية وسعى إلى أكثر من ذلك بدل أن ينهج هذه السياسة الرزينة. يجب على محمد علي أن يكتفي بأن يجعل نفسه وفي بلاده قادراً على التصدي لكل هجوم، وألا يتنازل عن شيء وأن يهدد الامبراطورية العثمانية دون أن يجتاز الحاجز الذي يفصله عنها»(٥٦).

أبلغ عزيز مصر بمقررات لندن من قبل الحكومة الفرنسية التي نصحته بوجوب مقاومة السياسة البريطانية، والاستعداد لها عسكرياً. وحذرته أيضاً من تطور الموقف الدولي في بر الشام وإمكانية نزول العساكر الانكليزية على الشاطىء الشامي وضرورة إعداد المعدات الحربية لمقابلة الانكليز وإبعاد العساكر الاسطنبوليين إلى داخل الشام(٥٧). كما حملها إليه رسمياً رفعت بك موفداً من قبل الباب العالي. إلا أن تشبث العزيز بأفكاره، حمل الموفد العثماني على طلب معونة قناصل الدول الأوروبية الذين أبلغوه بدورهم نص المقررات حسبما وردت في المؤتمر، وأمهلوه فترة عشرة أيام لكي يبدي قبوله بتنفيذ أو برفض قرارات الدول الحليفة(٥٨).

بعد انقضاء فترة العشرة أيام المحددة للعزيز، عاد رفعت بك وقناصل الدول الحليفة لكي يتبلغوا قرار سيد مصر، فألفوه أكثر رفضاً وتشدداً مما كان عليه سابقاً. فعادوا في اليوم التالي لإبلاغه ببدء سريان الإنذار الثاني. وتذكر المصادر أخباراً لمواقف متشددة وقفها محمد علي إزاء قناصل الدول وقوله لهم: «.. ولكني لم يعد لي ثقة فيكم، والعوائد المرعية تقضي في حالة الحرب أن يرحل وكلاء أعدائنا عن البلاد

(٥٦) المرجع نفسه، ص ١٩٩.
(٥٧) محمد علي باشا إلى ابراهيم باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٢٤.
(٥٨) Vingtrinier, Soliman Pacha, P. 391 ـ الرافعي مرجع سابق، ص ٢٩٥. بازيلي ص ٢٧١.

فبقاؤكم لا يتفق مع هذه الحالة»(٥٩)، وقوله لهم أيضاً إن «ما احتله بقوة السلاح فبقوة السلاح يمكنكم استعادته»(٦٠).

أدرك محمد علي حراجة موقفه السياسي، وتشدد الدول الأوروبية إزاءه، خاصة الدولة البريطانية من خلال وزير خارجيتها بالمرستون. فجنح مرة أخرى نحو السلطنة العثمانية، فاستدعى رفعت بك، وعرض عليه إنهاء الخلاف بينه وبين السلطان العثماني دون تدخل دول أوروبا. وأبدى استعداده للتنازل عن ولاية أدنة وجزيرة كريت وشبه جزيرة العرب لقاء حكم مصر الوراثي وحكم سوريا مدى حياته، مؤكداً خضوعه للسلطان، كما سلمه كتاباً بهذا المعنى إلى السلطان نفسه وكتاباً آخر إلى والدة السلطان. غير أن قناصل الدول الحليفة وسفراءها، حالوا دون هذا التقارب، خشية انعكاساته السلبية على مصالح دولهم، وهذا ما دفع بالأمور نحو الحل المرسوم بموجب اتفاق لندن(٦١).

انتهت المهلة الثانية المحددة في الخامس من شهر أيلول عام ١٨٤٠. فتوجه كل من رفعت بك وقناصل الدول الأوروبية لمقابلة العزيز. فاعتذر عن مقابلتهم، ووجه إليهم بالنيابة عنه بوغوص، ناظر خارجيته، وسامي بك الباشمعاون اللذين أبلغاهم خلاصة الاتصالات الجارية مع الآستانة. تلك الاتصالات التي تعتبر قبولاً لمقررات لندن. فأصر قنصلا انكلترا وروسيا على وجوب صدور أمر بالجلاء عن بر الشام حالاً، وإعادة الأسطول العثماني إلى السلطان، فأجابهما سامي بك، أن قبول العزيز للحكم الوراثي على مصر يعتبر بحد ذاته إذعاناً لأهم ما جاء في مقررات الدول الحليفة، وأن قضية بر الشام هي قضية ثانوية يعود أمر البت بها إلى السلطان والدول. فاعتبر القناصل أن جواب المسؤولين المصريين معناه رفض للمقررات(٦٢)، فانسحبوا من مصر تاركين عزيزها يواجه حرباً مصيرية بينه وبين الدولة العثمانية وحلفائها(٦٣).

(٥٩) الرافعي، ص ٢٩٦ ـ الدبس، تاريخ سورية، الجزء الرابع، المجلد الثامن، ص ٦٥٧.
Vingtrinier, Soliman Pacha, P. 391 – 392.
(٦٠) Soliman Pacha à M. Des Meloizes, Doc. Dip. T.6, P. 161.
أنظر خوري واسماعيل، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٥٨.
(٦١) رستم، بشير بين السلطان.. ج ٢، ص ١٩٨ ـ ١٩٩ ـ الرافعي، ص ٢٩٦.
(٦٢) رستم، بشير بين السلطان.. ج ٢، ص ١٩٩ ـ خوري واسماعيل ج ٢، ص ٢٦١ ـ ٢٦٢.
(٦٣) محمد علي باشا إلى ابراهيم باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٦١.
Vingtrinier, Op. Cit. P. 392.

ونتيجة للضغوط الدولية التي مارسها السفراء الأوروبيون وخصوصاً اللورد بونسبي سفير بريطانيا لدى السلطنة، لإنهاء حكم محمد علي على مصر، وإزاء عجز السلطان أمام تلك الضغوط، شرع المسؤولون العثمانيون بدراسة مسألة عزل العزيز بعد انقضاء المهلة المحددة له، فاعتبروا أن جوابه لقناصل الدول الحليفة، هو بمثابة رفض لاتفاق لندن، فأصدر الصدر الأعظم كتاباً وجهه إلى محمد علي، أعلن له فيه عزله من حكومة مصر. ثم أصدر في اليوم التالي مرسوماً عيَّن بموجبه محمد عزت باشا والياً على مصر بدلاً من العزيز. وقد أجاب العزيز على قرار عزله بكتاب بيَّن فيه تعلقه بالدفاع عن الملك الشاهاني، وتأييده للدين والدولة العلية، مع تأكيد عبوديته للسلطان واستعداده لرد أي اعتداء عليه[٦٤].

لقد تحددت إذاً في أواسط تموز مواقف الدول الحليفة المشاركة في مؤتمر لندن من المسألة المصرية ـ السورية. وإذا كانت هذه الدول قد أجمعت على استعادة بلاد الشام من العزيز، وإرجاعها إلى سلطة السلطان العثماني، إلا أنها تباينت في مشاركتها الفعلية خلال عمليات القتال. ففي الوقت الذي قدم البريطانيون والعثمانيون آلاف الجنود وعشرات السفن الحربية، اقتصر دور النمسا على المشاركة بقوة رمزية لم تتجاوز المئة جندي. أما بروسيا التي وقَّعت على اتفاق لندن كمثيلاتها من الدول الحليفة، فإنها لم تقدم أية قوة قتالية وكذلك روسيا التي اقتصر دورها على التأييد المعنوي للعثمانيين وإن كانت قد أبدت رغبة صحيحة في تقديم قوات عسكرية للمساهمة فعلياً في أية عمليات حربية قد تحدث ضد الجيوش المصرية في بلاد الشام.

---

(٦٤) محمد علي باشا إلى الباب العالي، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٦٢ ـ ٤٦٣ ـ رستم، بشير بين السلطان، ج ٢، ص ١٩٩ ـ:

Voir aussi:

Le Comte De Pontois à M. Thiers. Doc. Dip. T. 24, P. 357.

الفصل الخامس

حرب الجلاء

أ ـ استعدادات محمد علي للحرب

ب ـ مباشرة الحلفاء بتنفيذ مقررات مؤتمر لندن

ج ـ انخراط سكان «المقاطعات اللبنانية» في عملية الجلاء

د ـ إقالة بشير قاسم عمر وتولية بشير قاسم ملحم

هـ ـ احتلال الحلفاء لبيروت ووقعة بحرصاف

و ـ استسلام بشير الثاني للحلفاء

ز ـ سقوط عكا وسائر المدن الساحلية

أسفر مؤتمر لندن عن مقررات هي بمثابة خطة عمل للدول الحليفة. لذلك كان لا بد لجميع الفرقاء، بمن فيهم محمد علي وحكومته، من العمل كل في الميدان الذي يحقق أهدافه ومصالحه، فماذا كانت اجراءات الفرقاء بهذا الخصوص؟

أ ـ استعدادات محمد علي للحرب

لم يكن مأزق محمد علي مع بريطانيا هو الأول من نوعه. فقد ردد أكثر من مرة ومنذ حرب المورة: «أنا لا أشعر بخوف إلا من بريطانيا، لأن باستطاعة أساطيلها أن تشل إرادتي وفعاليتي، وتخرب ماليتي بحصار تضربه على سواحلي. ولكن لي سياسة. وسأسهر على أن لا يكون فيها ما يغضب هذه الدولة. فإذا ساعدتني الحظوظ ومكنتني من كسب الوقت الكافي، فإني سأخرج من هذه الظروف الصعبة وأنا على أطيب حال»[1].

ونظر محمد علي إلى بالمرستون، فرأى فيه العدو الأوحد، فقال فيه عبارته الشهيرة: «أنا لا أحارب انكلترا بل أحارب اللورد بالمرستون» الرجل الذي وصفه الأميركيون، «بأنه يحمل المطرقة على كتفه» دلالة على أنه رجل كفاح وجلاد[2]. وتراءى له قول ماركس فيها بعد عندما وصف بالمرستون بـ «أنه محافظ من رأسه إلى أخمص قدميه، ألبس السياسة البريطانية نسيجاً من الكذب والنفاق، فكان في هذا خير ممثل للمحافظين، وأصبح ناطقاً باسمهم. وكان ماهراً في صب الآراء والأفكار الاقطاعية

---

(١) اسماعيل وخوري «السياسة الدولية». ج ٢، ص ٢٨.
(٢) كوربتيس، مرجع سابق، ص ٢٦٥ و٢٦٩.

في قالب كلامي ديمقراطي، وفي إخفاء ما في صدره من أطماع تجارية رأسمالية، وراء ستار الحرص على السلام والاستمساك الشديد بالقيم الروحية»[٣].

لقد حدد محمد علي موقفه منذ أواخر شهر آب، عندما صرح لقناصل الدول الحليفة بقوله إنه «لن يؤخذ حياً»، ومخاطبته لولده ابراهيم باشا في إحدى رسائله: «لقد طفحت القدر فلم تبق قيمة للمغرفة»[٤] فيجب علينا أن نقابل دسائس الحلفاء بما يجب «متذرعين بالمثل القائل ليكن ما يكون». «يجب أن نثبت في الميدان فإن متنا متنا مشرفين مكرمين، وإن عشنا كذلك، وهو أمر تفرضه علينا روح البطولة والانسانية الحقة، بعد أن أصبح علينا أن نشمر عن ساعد القوة»[٥].

كان لا بد إزاء الوضع الجديد، من المضي في تعزيز الاستعدادات العسكرية. فبادر محمد علي إلى تقوية «الاستحكامات والطوابي»[٦] في الاسكندرية ودمياط والرشيد، عاهداً ذلك إلى لجنة مؤلفة من نجله سعيد باشا ومن حكاكيان بك وبرتو أفندي وسليم باشا والمسيو موجيل والمسيو هوسار ومظهر أفندي[٧]. أما في بر الشام فقد عدل عن إرسال الجند إلى اللجاة، مولياً اهتمامه السواحل البحرية ومسألة تجنيد النصارى في «لبنان». وإزالة عداوة المسلمين له في بلاد الشام، وذلك بتجنيد العيسويين الذين رفعوا لواء العصيان «وتوزيعهم على الآلايات الجهادية، مما يوقع الانكليزي في اليأس، ويثلج صدرو المسلمين... وإذا ما جمعتم العيسويين وجندتموهم يئست الدول المسيحية من إثارة الفتن في تلك الجهات وزالت عداوة المسلمين لنا في بر الشام

(٣) اسماعيل وخوري، ج ٢، ص ١٢٥ - ١٢٦.
(٤) حجار، مرجع سابق، ص ٢٠٢ - Cadalvéne et Barrault. Op. Cit. T.2 P. 315.
أنظر محمد فريد، ص ٤٦٠.
(٥) محمد علي باشا إلى ابراهيم باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٢٦.
(٦) الاستحكامات والطوابي: أي المتاريس والدشم، والطوب كلمة عثمانية تعني المدفع، والطوابي هي المتاريس والمساطب لوضع المدافع. أنظر الشهابي، الغرر الحسان، ج ٣، ص ٨٢٥ و٨٤٩.
(٧) المحفوظات الملكية، ج ٤، ص ٤٤٤ و٤٤٨ - Cadalvene et Barrault, Op. Cit. T.2, P. 323.
الرافعي، مرجع سابق، ص ٢٩٧.

وتوطدت صداقتهم»[٨]. ثم أبعد العساكر الاسطنبوليين من بيروت إلى بعلبك، ومزج بحارة الأسطولين المصري والاسطنبولي[٩]، واستعان بمطارنة النصارى للتأثير على أتباعهم بوجوب الابتعاد عن الأعداء مهددين إياهم بالحرم. وأوفد من فرنسا الأب إتيان L'Abbe Etienne رئيس الرهبنة العازارية خصّيصاً لردع الكاثوليك في لبنان عن الثورة، وحضهم على الانقياد لأوامر الحكومة المصرية. كما دعا علماء الشيعة لتحريض الأهالي على الجهاد في سبيل الدين بحجة أن القوى المهاجمة هي قوات أجنبية. واستنهض أيضاً بشير الثاني وأولاده وأحفاده مع بعض المناصب الدروز، وأنعم عليهم بالأوسمة والالقاب[١٠]. وأنشأ أبراجاً للإشارة بين مصر والعريش وعكا، وأمر بتحصين الثغور والسواحل[١١].

ب ـ مباشرة الحلفاء بتنفيذ مقررات لندن

بعد أن تبيَّن للحلفاء رفض محمد علي تنفيذ مقررات لندن، شرع بالمرستون في اتخاذ الاجراءات العملية الضرورية لإخراج القوات المصرية من بر الشام. فأرسل بتعليمات خاصة إلى سفيره في الآستانة، تقضي بإثارة أهالي سوريا على الحكم المصري، وبإرسال المال والسلاح اللازمين لذلك[١٢]. بعد أن أعلن في البرلمان البريطاني أنه موافق كل الموافقة على أي وسيلة من شأنها عودة رعايا السلطان إلى حظيرة مولاهم. كما أعطى تعليماته إلى قائد الأسطول الانكليزي في المتوسط، بضرورة المحافظة على الرعايا الانكليز، وعرقلة المواصلات البحرية بين مصر وسوريا وحماية الثوار ونقل الجنود العثمانيين إلى بر الشام[١٣]. في حين أبرم القيصر الروسي اتفاقية ١٥ تموز معلناً

(٨) محمد علي باشا إلى ابراهيم باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٢٥ - ٤٢٦ و ٤٣٧.
(٩) المحفوظات الملكية.. ج ٤، ص ٤٣٨ و٤٤٠ و٤٤٣ و٤٦٢.
(١٠) المحفوظات الملكية، ج ٤، ص ٤٤٦ و٤٥٦ و٤٦٠ - ٤٦١، أنظر كذلك: M. Des Meloizes à M. Thiers. Doc. Dip. T.6, P. 198 – 200.
(١١) محمد علي باشا إلى ابراهيم باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٤٨ .. ٤٥٨.
(١٢) رستم، بشير بين السلطان.. ج ٢، ص ١٩٩.
(١٣) Napier, The War in Syria V.1, P. 14.
أنظر كذلك أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ٢٧١.

استعداده لدعم السلطنة بمساعدة عسكرية قوامها عشرون ألف رجل وعشرة مراكب حربية[١٤].

وكان الأسطول الفرنسي يراقب تحركات الأسطول الانكليزي. فما إن شعر بتحركات هذا الأخير العدائية تجاه الأسطول المصري وإمكانية النزول في جونيه وإثارة أهالي كسروان، حتى أشعر المصريين بذلك، فأقلع أسطولهم من بيروت نحو الاسكندرية، وذلك قبل يومين من وصول الأسطول البريطاني إلى بيروت في السابع من تموز[١٥].

مكثت قطع الأسطول البريطاني بقيادة السر تشارلز نابيير بالقرب من بيروت حتى أوائل شهر آب. اتصل خلالها نابيير بعدد من زعماء الثورة والسكان، واطلع على المراحل الأخيرة من أحداث حزيران وتموز والتي انتهت بتفرق شمل الثوار أسراً أو اختباء. كما زار بعض أنحاء الجبل استحصل خلالها على معلومات قيّمة تتعلق بطبيعة الأرض والسكان وأحوال البلاد[١٦]، ثم غادر بيروت في أوائل شهر آب للالتحاق بالأميرال السر روبرت ستوبفورد بعد أن خشي قوة التحام الأساطيل الثلاثة الفرنسية والمصرية والعثمانية. لكن احتجاج اللورد بونسنبي، سفير انكلترا في الآستانة، أدى إلى إعادة الكومودور نابيير إلى بيروت في العاشر من شهر آب [١٧] بعد أن زيد عدد السفن التي وضعت تحت قيادته، وبعد أن تسلم نسخة من اتفاق ١٥ تموز[١٨].

---

(١٤) De Pontois à M. Thiers Doc. Dip. T. 24, P. 341.

(١٥) Napier, Op. Cit. V.1, P. 15 – Voir aussi: Vingtrinier, Soliman Pacha, P. 387.

محمد علي باشا إلى ابراهيم باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٢٤.

محمود نامي بك إلى حسين باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٣٠.

سليمان باشا إلى حسين باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٢٩.

الدبس، مرجع سابق، الجزء الرابع، المجلد الثامن، ص ٦٥٧ - محمد فريد، ص ٤٦٤ - أبو عز الدين، ص ٢٧٢ -

M. Bourée à M. Thiers Doc. Dip. T. 6,P. 90 et 94.

(١٦) أبو عز الدين، ص ٢٧٢.

(١٧) رستم، بشير بين السلطان. . ج ٢، ص ٢٠٠.

(١٨) أبو عز الدين، ص ٢٧٢.

استهل الكومودور نابيير نشاطه هذه المرة بقيام أسطوله بتظاهرات وتأهبات تعد سفنه لبدء القتال ريثما ينقضي الأجل المضروب لمحمد علي لقبول أو رفض المقررات. كما وزع على قواد سفنه التعليمات التي يتوجب عليهم اتباعها[١٩]. ثم قام بتوجيه بعض الرسائل فخصَّ سكان بر الشام من سوريين ولبنانيين بنداء سياسي، أشار فيه إلى اتفاق لندن، وحض الأهالي على عصيان حكومة محمد علي والثورة عليها[٢٠]. وكتب إلى محافظ بيروت محمود نامي بك، يعلمه أن انكلترا والنمسا وروسيا وبروسيا قررت إعادة سوريا إلى حظيرة السلطان، وما عليه إلا أن يضع الجنود العثمانيين الذين أرسلهم محمد علي باشا إلى بيروت تحت حمايته، وأن يعيد إلى «اللبنانيين» السلاح الذي جمعه منهم ابراهيم باشا سابقاً[٢١]. وخصَّ قنصل بريطانيا في بيروت المستر نيفن مور M. Mooreبرسالة أعلمه فيها بمقررات لندن، وطلب إليه أن يبلغها إلى قناصل الدول والتجار البريطانيين في بيروت[٢٢]. كما أعلمه بنص البلاغ الذي أرسله إلى متسلم بيروت. ووجه أيضاً إلى قائد الجيوش في بيروت حسن رأفت باشا إنذاراً بالقتال إن هو حاول الانتقال مع جنوده إلى مكان آخر. كما وجه رسالة إلى بشير الشهابي حاكم الجبل يدعوه فيها إلى طاعة السلطان، ويعلمه أيضاً بمقررات لندن منذراً إياه بقوله: «وبخلاف ذلك تتحملون العواقب». كذلك راسل بشير قاسم ملحم شهاب (بشير الثالث فيما بعد) يحضه على الانحياز إلى معسكر الحلفاء، ويعده بتأييد الباب العالي وبالامدادات اللازمة[٢٣].

وشرع نابيير في محاصرة مدينة بيروت، وفي حجز السفن المصرية الشراعية الوافدة إلى مينائها والتي كانت تنقل المؤن والمدد للجيش[٢٤]. ثم كتب إلى سليمان باشا قائد

---

(١٩) المرجع نفسه، ص ٢٧٣.

(٢٠) رستم، الأصول العربية، ج ٥، ص ١٥٨ - ١٥٩ - الشدياق، مصدر سابق، ج ٢، ص ٤٦٦ -
Doc. Dip. T.5, P. 437 – 438, Ibid, T.6, P. 138 – 139 – Voir aussi: Mouriez, T.4, P. 305.

(٢١) محمود نامي بك إلى حسين باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٣١ -
Napier à Mahmoud Bey. Doc. Dip. T.6, P. 136.

(٢٢) Napier à M. Moore. Doc. Dip. T.6, P. 137 – 138.

(٢٣) بشير شهاب إلى محمد علي باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٣١ - ٤٣٢.

(٢٤) محمود نامي بك إلى حسين باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٣٤ و٤٣٦ - أيضاً:
Doc. Dip. T.24, P. 351 – 352 et 354.

الجيش المصري في بيروت، يقترح عليه إصدار أمر بوقف حركة تلك السفن[٢٥]. فأجاب سليمان معتذراً أنه ليس لديه من التعليمات القاضية بذلك. كما أن حكومته لم تنبئه بوقوع حرب بين الدولتين البريطانية والمصرية لكي يصار إلى وقف حركة المواصلات بين مصر وبر الشام[٢٦]، أضف إلى ذلك أن قنصل روسيا طلب إلى سليمان باشا إخلاء مدينة بيروت من القوات المصرية، ورفض هذا الأخير طلب القنصل الروسي[٢٧].

وفي الوقت الذي كان الحلفاء فيه يعرضون قواهم في البحر، ويوجهون الرسائل والنداءات إلى السكان والمسؤولين المصريين، كان العملاء البريطانيون يتصلون بالأهالي ويحرضونهم على العصيان والثورة. وكان المستر وود المعتمد الخاص للورد بونسنبي سفير انكلترا في الآستانة، قد نزل في لبنان منذ أواخر شهر حزيران متعمداً الاتصال بالثوار في حرج بيروت ليزرع «بذور الشقاق والنفاق في لبنان تحريضاً على الاحتلال المصري وتعجيلاً لإنهاء حكم هذا الاحتلال وإجلائه»[٢٨]. وبما إن الثورة في مرحلتها الأولى كانت قد شارفت نهايتها، فقد أشار على قادتها أن يكتبوا العرائض ويرفعوها إلى الآستانة وإلى قناصل الدول الأوروبية وسفرائها ملتمسين إنقاذهم من حكم محمد علي[٢٩]. ثم اتصل بأبي سمرا غانم إثر انتقاله إلى بشري، وببشير الثاني حيث أعلمه أن الدول الحليفة تتعهد بأن تعطي «جبل لبنان» تلك الشرايع والحرية السالفة مع الإنعامات التي كان يتمتع بها الأهالي زمن أحكام السلاطين»[٣٠]. غير أن بشير شهاب لم يثق بكلام وود، فضم رسالته هذه مع تلك التي وجهها له سابقاً الكومودور نابيير وأرسلهما إلى عزيز مصر متعهداً له: «وأما عبدكم هذا فإني أنا وعبيد

---

(٢٥) Napier à Soliman Pacha. Doc. Dip. T.6, P. 143 – 144.

(٢٦) أبو عز الدين، ص ٢٧٤ ـ ٢٧٥ :

Soliman Pacha à Napier. Doc. Dip. T.6, P. 144 – 145.

أيضاً رستم، بشير بين السلطان. . ج ٢، ص ٢٠٠ ـ ٢٠١.

(٢٧) المحفوظات الملكية، ج ٤، ص ٤٣٦.

(٢٨) أوراق لبنانية، السنة الثالثة، ص ٤٨٣.

(٢٩) الشدياق، مصدر سابق، ج ٢، ص ٤٦١.

(٣٠) ريتشارد وود إلى بشير الشهابي، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٣٢.

أعتابكم أولادي وأحفادي مستعدون كل وقت للموت بخدمة دولتكم من دون تردد ولا انتقاض»[٣١]، مما حمل وود للتفتيش عن حاكم بديل كأمير على الجبل، فاتصل ببشير قاسم ملحم حليفه على المصريين، فوعده بتزعم الانقلاب لقاء توافر السلاح لديه[٣٢].

ولم يكن وود ونابيير الوحيدين اللذين استنهضا قوى الثورة والأهالي، بل شاركهما في عملهما مختلف قناصل وعملاء الدول الحليفة، وسائر القوى المتضررة من الوجود المصري في سوريا. وقابل العزيز اجراءات السلطان العثماني وعملاء دولته، بمناشير ونداءات مماثلة. فأذاع أن روسيا وانكلترا قد اتفقتا على تجزئة السلطنة العثمانية، بحيث تسيطر روسيا على الآستانة، وتسيطر انكلترا على بر الشام. ونسب إلى رجال الدولة الذين ذهبوا إلى أوروبا قبولهم الرشوة[٣٣]. ثم فرض تطبيق قوانين الحجر الصحي للحؤول دون دخول الأجانب إلى البلاد. وأبعد قنصل انكلترا من بيروت، وقنصل فرنسا بوّارا، لما أبدياه من تأييد للثوار وتحامل على الحكومة المصرية[٣٤]. وعمّم أوامره على الحاميات العسكرية، فأمر بإطلاق النار على السفن التي تحاول التقدم نحو المرافىء الساحلية. وأصدر سليمان باشا تعليمات يومية، قضت بإعدام كل من يوزع مناشير من شأنها أن تثير الاضطراب في البلاد، أو من ينقلها أو يروجها، أو يحتفظ بها أكثر من عشرة أيام بعد صدور هذه التعليمات، كذلك يواجه بالعقوبة نفسها كل من يدخل السلاح إلى البلاد أو يتجسس أو يوزع المال على الأهالي لحضهم على الثورة والعصيان[٣٥].

يقول كتافاكو بهذا المعنى: «إن سعادة سليمان باشا قد بلّغ رسمياً قناصل الدول في تلك المدينة (بيروت) أن سواحل سوريا أصبحت في حالة الحصار، وأن عليهم أن يطلعوا السلطة العسكرية على كل الجرائم والجنايات التي يرتكبها الوطنيون أو الأجانب

---

(٣١) بشير الشهابي إلى محمد علي باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٣١ ـ ٤٣٢.

(٣٢) رستم، بشير بين السلطان. . ج ٢، ص ٢٠١ ـ أوراق لبنانية، السنة الثالثة، ص ٤٨٢.

(٣٣) محمد علي باشا إلى ابراهيم باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٣٩.

(٣٤) المحفوظات الملكية، ج ٤، ص ٤٤٠ و٤٤٨.

(٣٥) Ordre du jour. 25 Aout 1840. Soliman Pacha. Doc. Dip. T.5, P. 164 – 165.

رستم، بشير بين السلطان، ج ٢، ص ٢٠٢ ـ

مهما كانت تبعتهم، وأنها عازمة على تطبيق حكم الإعدام على كل من يدخل إلى سوريا كتابات أو مناشير داعية إلى العصيان، وعلى كل من يجلب أو يوزع ذخائر حربية أو مؤناً للطعام دون استئذان السلطة المذكورة، وأنها ستنفذ حكم الإعدام أيضاً في كل من تثبت عليه تهمة التجسس، أو تحريض السكان على الانتقاض، سواء كان ذلك شفهياً أم كتابة أم نقداً. أما الذين يحملون أو يخبئون كتابات أو مناشير ثورية، فتعاقبهم بالسجن من خمس سنين إلى عشرين سنة إذا لم يقدموها إلى الحكومة المحلية في مدة لا تزيد عن عشرة أيام تبدأ من يوم الإعلان المذكور. وهذه الاحكام تنفذ دون حاجة إلى موافقة قائد جيوش الساحل العام عليها»[٣٦].

وبدوره أصدر بشير الثاني تعليماته المتشددة، فقضى بقتل كل من «خالط الافرنج أو تكلم معهم»[٣٧]. كما أمر أهل الساحل بالانتقال إلى الجبال، وضرورة الابتعاد عن البحر قرابة الثلاث ساعات[٣٨]، ومما جاء في نشرته التي وجهها إلى السكان بتاريخ ٣ أيلول سنة ١٨٤٠ قوله: «إن وصول الانكليز إلى ثغر بيروت غايته خدعكم وأخذكم بالحيلة لإضلالكم، وعليه فكل من قبل منهم كتابات ترمي إلى التحريض على الثورة يجب عليه أن يسلمها لأولادي الأمراء حتى إذا لم يفعل عوقب بالموت. وكل من يأخذ منهم سلاحاً أو ذخيرة أو مؤونة، دون إذن من حكومتي، فعقابه الموت. وكل من يضيف الجواسيس الذين يأتون للحض على شق عصا الطاعة، أو يصغي إليهم، فعقابه الموت أيضاً. فحذار من مخالفة أوامري، إذ عليكم وحدكم تقع تبعة مخالفتكم والله يحفظكم»[٣٩].

لقد أكمل كل من الحلفاء ومحمد علي استعداداتهم العسكرية قبل أن تنتهي المهلة المحددة لمصر. وما إن انتهت هذه المهلة في الخامس من شهر أيلول حتى أقلع الاميرال الانكليزي روبرت ستوبفورد من مياه الاسكندرية متجهاً نحو بيروت فوصلها في

---

(٣٦) من كتافاكو إلى أ. لوران قنصل النمسا العام في الاسكندرية، كتافاكو، ص ٨٩ - أنظر أيضاً سميليا نسكايا، ص ٩٦.
(٣٧) الشدياق، مصدر سابق، ج ٢، ص ٤٦٦ - نوفل نوفل، كشف اللثام، ص ٥٠٦.
(٣٨) حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٤٩.
(٣٩) نشرة الأمير بشير عمر بتاريخ ٣ أيلول سنة ١٨٤٠ (٦ رجب سنة ١٢٥٦)، المحررات، ج ١، ص ٢٠ - أنظر الوثيقة رقم ١٠، والوثيقة رقم ١١.

الثامن من الشهر نفسه[٤٠]. فتجمعت لدى الدول الحليفة قوات تألفت من نحو اثنتي عشرة سفينة انكليزية، وعشرين نقالة عثمانية وصلت من قبرص، ومن ثلاث سفن نمساوية بإمرة الأميرال بنديرا Bandéera وثلاث سفن عثمانية يقودها القبطان الانكليزي ووكر Walker والمعروف في الآستانة باسم ياور باشا. وقد حملت النقالات العثمانية قوة برية تألفت من ٥٣٠٠ رجل من العثمانيين، وحملت السفن الانكليزية ١٥٠٠ رجل من الجنود الانكليز، أما السفن النمساوية فقد نقلت حوالي مئة مقاتل. وعقد لواء قيادة هذه القوات إلى الجنرال السر تشالرز سمث (Générale Smith). وبسبب مرض هذا الأخير حل الكومودور السر تشالرز نابيير مكانه في قيادة القوات الحليفة[٤١].

وفي المقابل تألفت القوات المصرية من نحو ثمانين ألف مقاتل توزعت على المدن والدساكر الشامية. فكان في بيروت تحت قيادة سليمان باشا نحو خمسة عشر ألف رجل، وفي صيدا قرابة الثلاثة آلاف، وفي طرابلس خمسة آلاف، وفي مناطق بعلبك عشرة آلاف وتوزع الباقي أي ما بين الأربعين والخمسين ألف رجل في مختلف المناطق السورية وتحديداً على التخوم الشمالية في مواجهة الجيش العثماني[٤٢].

وخشي سكان بيروت قصف السفن لمدينتهم إثر التهديد الذي أطلقه الكومودور الانكليزي فخرج الكثيرون منهم إلى نواحي الجبل، يقول نوفل نوفل: «فكانت الناس والنساء والأطفال مشاة حاملين ما يحتاجون إليه من المتاع أو الآنية وسائرين على عرض الطريق غير ملتفتين إلى ما ورائهم»[٤٣].

ج - انخراط سكان «المقاطعات اللبنانية» في حرب الجلاء

كان اللورد ستوبفورد القائد العام لقوات الحلفاء، قد قرر إنزال قواته البرية في جونيه، كي يقطع الطريق بين بيروت وطرابلس، ويحول دون اتصال المدينتين من

---

(٤٠) محمد علي باشا إلى ابراهيم باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٤٦.
(٤١) أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ٢٧٦. أنظر بازيلي، مصدر سابق ص ٢٧٥ - ٢٧٦.
(٤٢) أبو عز الدين، ص ٢٧٦ - أنظر أيضاً توزيع جنود محمد علي في سوريا في الملحق رقم ١. الرافعي، مرجع سابق، ص ٣٠٣.
(٤٣) نوفل نوفل، مصدر سابق، ص ٥٠٥.

جهة، ومن جهة أخرى لكي يسهل على قواته وعملائه الاتصال المباشر مع قوى الثورة[٤٤]. وإيهاماً للمصريين بتصميم الحلفاء على النزول على شاطىء كسروان، قام الأسطول البريطاني صباح العاشر من شهر أيلول، بمناورة حربية أمام رأس بيروت وأطلق مدافعه على المدينة متظاهراً بإنزال عساكره على الشاطىء[٤٥]، ثم اتجه مباشرة نحو ساحل جونيه حيث أنزلت النقالات العثمانية حوالي ستة آلاف جندي بحماية البوارج الإنكليزية[٤٦].

وكانت سفن الحلفاء قد غشيت الساحل الممتد من بيروت حتى جونيه، فرابط بعضها عند مصب نهر انطلياس، وبعضها الآخر عند مصب نهر الكلب في حين رست بعض السفن على ساحل جونيه وقسم منها قبالة شاطىء بيروت[٤٧] يقابلها نحو ستة آلاف مقاتل مصري توزعوا بين بيروت وتلالها وجرود كسروان. ونظراً لخشية ابراهيم باشا من هجوم عثماني يشنه السلطان من الشمال فقد نشر معظم قواته على الحدود التركية وداخل البلاد السورية مستبقياً العدد القليل لحماية «الساحل اللبناني». وقد شكلت استراتيجية القائد المصري هذه أبرز الدوافع التي حدت به للإحجام عن مهاجمة الحلفاء إثر نزولهم على الساحل، مؤثراً انتظار فصل الشتاء لعدم تمكن البوارج من مقاربة الشاطىء[٤٨].

لم يتعرض الحلفاء إثر نزولهم لليابسة إلّا لمقاومة هزيلة، إذ تصدى لهم عسكر السكبان[٤٩]، المقيمون في الذوق، ولكن دون جدوى[٥٠]. فأنزل الانكليز وسليم باشا

---

(٤٤) Perrier, Op. Cit. P. 390 - أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ٢٨٠ - ٢٨١.

(٤٥) M. Jouannin à M. Jorelle, Doc. Dip. T.6, P. 178 – Ibid. M.
أوراق لبنانية، السنة الثالثة، ص ٤٠٤ - ٤٠٥.
Meloizes à M. Thiers. T.6, P. 183 – 184.

((٤٦) المحفوظات الملكية، ج ٤، ص ٤٥١ و٤٥٦ - ٤٥٧ - غيز، مصدر سابق، ص ٢٠٥.
Soliman Pacha à M. Meloizes. Doc. Dip. T.6, P. 185 - Napier Op. Cit. V.1, P. 150.

(٤٧) حروب ابراهيم باشا المصري. . ج ٢، ص ٤٩.

(٤٨) محمد علي باشا إلى ابراهيم باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٦٤ - ٤٦٥.

(٤٩) السكبان: هي تحريف كلمة سكبان التركية، وتعني حارس الكلاب. وكلمة سكمن هي الاسم الذي أطلق على فرق المشاة العثمانية قبل إنشاء الانكشارية (أنظر جب وبوون، ج ١، هامش ص ٨٧).

(٥٠) ابراهيم باشا إلى محمد علي باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٥٦ -
Mouriez, Op. Cit. T. 4. P. 307 - 308.

بر عسكر العمارة العثمانية، جنودهم حيث خيموا عند شير الباطية. فأقاموا استحكاماتهم بعد أن قطعوا أشجار التوت، وهدموا بيوتاً تابعة لبلدة صربا متعهدين بدفع قيمتها لأصحابها.. كما نصبوا بعضاً من مدافعهم حول المعسكر، وأخرجوا الأسلحة والعلايف من مراكبهم، ووضعوا مركبين تجاه نهر الكلب، وقطعوا الطريق خشية نفاذ العساكر المصرية نحوهم[٥١].

وكان الأميرال ستوبفورد والأميرال بنديرا قد وجها إلى سليمان باشا طلباً يقضي عليه بوجوب سحب قواته من بيروت وبتسليم المدينة إليهما لاحتلالها باسم السلطان، مذكرين إياه بأن ما شاهده في الأمس من قصف للمدينة لم يكن إلا نموذجاً للطريقة التي سيتبعها الحلفاء لتنفيذ سياستهم، متمنين عليه الرد على طلبهما في مهلة أقصاها ساعة ونصف الساعة[٥٢].

وكان رد سليمان باشا قاطعاً، فأبلغ قادة الحلفاء أنه لن يخون سيده، وأنه سيدافع عن المدينة ولن يسلمها إلا رماداً. كما أعلمهم أن قصفهم للمدينة قد أدى إلى مقتل النساء والأطفال والشيوخ أكثر مما أصاب جنوده. وأنهى رده مقترحاً على أميرالي الحلفاء إن كانا جادين في طلبهما أن يوجها هذا الإنذار إلى محمد علي الذي وحده باستطاعته تقرير هذا الأمر[٥٣].

كانت خطة الحلفاء تقضي بتنفيذ آراء اللورد بالمرستون القاضية بإثارة السكان على السلطات المصرية. وكان للثورة في مرحلتها الأولى الأثر الكبير في تبني تلك السياسة. فعمد الحلفاء إلى الاتصال بقادة الثورة من جديد، فاصطحب سليم باشا إثر

---

(٥١) الشدياق، مصدر سابق، ج ٢، ص ٤٦٧ -
Napier, Op. Cit. V.2, P. 313 – 314.
نوفل، كشف اللثام، ص ٥٠٦ - الحتوني، نبذة تاريخية، ص ٢٨٤. الأسود، تنوير الأذهان، ج ١، ص ٤٢٤.

(٥٢) Mouriez, Op. Cit. T.4, P. 308 – Doc. Dip. T.6, P. 180 – 181.
أوراق لبنانية، السنة الثالثة، ص ٤٠٦.

(٥٣) سليمان باشا إلى محمد علي باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٥٦ - ٤٥٧ - أوراق لبنانية، السنة الثالثة، ص ٤٠٦ - ٤٠٧ -.
Soliman Pacha aux amiraux des escadres. Doc. Dip. T.6, P. 181 – 182.

مرور عمارته في قبرص الشيخ فرنسيس الخازن الذي كان مختبئاً فيها مع أولاد عمه وأتى بهم إلى ساحل جونيه بعد أن اقتبلهم بمزيد الإكرام[٥٤]، وقلّد كلاً من الشيخ فرنسيس والشيخ يوسف حبيش نيشاناً، ووزع عليهما ألف قطعة سلاح لكي يتم توزيعها على مسيحيي كسروان. فتم توزيعها على المقاتلين في دير مار يوسف البرج، وفي دير اللويزة القائمين على جانبي مصب نهر الكلب حيث ركزت فيهما أيضاً بعض المدافع، ووضعت عساكر أيضاً في زوق مكايل وفي جونيه وفي سائر قرى كسروان وجبيل بعد أن أعلم سكانها للحضور إلى المعسكر بغية أخذ السلاح[٥٥].

أحجم اللبنانيون في اليومين اللذين أعقبا نزول الحلفاء في جونيه عن المجيء إلى معسكرهم. مما حدا بالكومودور السر تشالز نابيير للتفكير بالعودة إلى قبرص لتمضية فصل الشتاء فيها. لكن المستر وود أصر على البقاء، وانتظار قدوم أهالي المقاطعات إليه[٥٦]. وقام بنفسه يثير الأهالي ويوزع الأموال ويستنهض السكان[٥٧]، فتوجه إلى غزير على رأس خمسمائة جندي عثماني لكي يستميل الأمير عبد الله حسن حاكم غزير إلى خدمة الدولة العثمانية، فما إن علم عبد الله بقدومه حتى فر هارباً خشية انتقام عمه بشير الثاني[٥٨]. كذلك هرب الأمير مسعود خليل من زوق مكايل إلى ريفون إثر صعود الحلفاء إليها ثم التحق بقوات ابراهيم باشا[٥٩].

لاقت دعوة وود وتحريضه واستنهاضه للأهالي إقبالاً كبيراً، فما إن عاد إلى معسكر الحلفاء حتى «تسايلوا» إليه من كل حدب وصوب، وانحدر بعض أهالي قرى كسروان والساحل لأخذ الأسلحة لمحاربة المصريين. وكان وود يوزعها عليهم دون حساب فزعم أنه وزع أربعاً وثمانين ألف بندقية على «السكان اللبنانيين»[٦٠]. كما قام سليم باشا سر عسكر الدولة العثمانية يتعهد ويعلن باسم السلطان إعفاء أهالي كسروان

---

(٥٤) الشذياق، ج ١، ص ٧٤ ـ ٧٥ ـ مذكرات تاريخية، ص ١٢٥ ـ الحتوني، ص ٢٨٤.
(٥٥) حروب ابراهيم باشا المصري ـ ج ٢، ص ٥٠ ـ أنظر أيضاً الوثيقة رقم ٤.
(٥٦) رستم، بشير بين السلطان.. ج ٢، ص ٢٠٥.
(٥٧) Vingtrinier, Soliman Pacha, P. 389.
(٥٨) الشدياق، مصدر سابق، ج ٢، ص ٤٦٧ ـ الحتوني، مرجع سابق، ص ٢٨٤ ـ ٢٨٥.
(٥٩) حروب ابراهيم باشا المصري.. ج ٢، ص ٥٠ ـ الشدياق، ج ٢، ص ٤٦٧ ـ الحتوني، ص ٢٨٥.
(٦٠) رستم، بشير بين السسلطان.. ج ٢، ص ٢٠٥.

من الضرائب لثلاث سنوات متتالية، معيّناً لكل نفر من السكان المحاربين غرشين عن كل يوم. ووزع عليهم «ماندة» شهر مسبقاً، وخصص لكل فرد منهم أقة بقصمات يومياً. ودعاهم إلى طاعة الشيخ فرنسيس، مهدداً إياهم بأن «أي من خالف كلامه أو توجه لقضاء مصلحة تخصه بدون إذنه فجزاؤه الموت. وقسماً بالله العظيم وبرأس مولانا السلطان الأعظم لا يحصل عفو عن دمه دقيقة الفرد. بل كونوا ثابتين متوشحين بدرع البسالة والشجاعة. وبحوله تعالى أنتم الفائزون الغانمون ولكم من بعد ذلك الإنعامات الوفية من فيوضات بحور مكارم حضرة أفندينا الدولة العلية ومن عواطفها الدستورانية فاعتمدوا المأمورية وإياكم والخلل فتندموا حيث لا يفيدكم الندم تعلموه وتحذروا مخالفته»[٦١]. وكذلك كتب السر عسكر محمد عزت باشا بمثل ذلك إلى سكان مقاطعات جبيل والبترون وجبة بشري والزاوية والكورة مولياً قيادة الثورة هناك أبا سمرا غانم البكاسيني[٦٢] ووجه السر عسكر نفسه كتاباً آخر إلى مشايخ واختيارية وأهالي ناحية بيت شباب وتوابعها قضى بتنصيب وإطاعة الشيخ صالح الخازن[٦٣].

وكانت بيروت مركزاً لقيادة سليمان باشا، ومكاناً لتجميع قواته، فشرع الحلفاء باتخاذ التدابير الآيلة لاحتلالها فطلب قائدا الأسطولين البريطاني والنمساوي إلى سليمان باشا تسليم المدينة ليحتلاها باسم السلطان فرفض. وإزاء هذا الرفض راح الحلفاء يمطرون المدينة بقذائف من سفنهم البحرية، فأدى ذلك إلى مقتل العديد من الأطفال والنساء والعاجزين. وراحت النار تلتهم بعض الدور. كما أدى القصف إلى انهدام بعض القلعة وقسم من الأبراج والأسوار والكثير من البيوت. ومقتل نحو المائة من العسكر المصري وجرح نحو العشرين بينهم سليمان باشا نفسه[٦٤]. ولم يشدد الحلفاء قبضتهم على بيروت بغية احتلالها، بل كانت سفنهم تمطرها بالقنابل من حين إلى آخر[٦٥] بغية تجميد حاميتها في داخلها.

---

(٦١) المحررات السياسية، ج ١، ص ٢٤ ـ ٢٥ ـ رستم، الأصول العربية، ج ٥، ص ١٨٤ ـ ١٨٥ ـ الشدياق، ج ٢، ص ٤٦٩.
(٦٢) رستم، الأصول العربية، ج ٥، ص ١٨٣ ـ ١٨٤.
(٦٣) المحررات السياسية، ج ١، ص ٢٥.
(٦٤) حروب ابراهيم باشا المصري.. ج ٢، ص ٥٠.
(٦٥) Perrier, Op. Cit. P. 391.

أراد الحلفاء التوسع في احتلالهم لشواطىء كسروان، فوجهوا بعد ضربهم لمدينة بيروت بعض سفنهم نحو جبيل، فقصفوا قلعتها، وأنزلوا جنودهم بغية الاستيلاء عليها، لكن الحامية صدتهم وأجبرتهم على التراجع. ولم يتمكن الحلفاء من احتلال القلعة، إلا بعد أن هاجمها السكان المحليون الموالون لهم، وانسحاب حاميتها الإلبانية منها تحت جنح الظلام، وفرار الأمير مجيد من عمشيت إلى بركة اليمونة، وتسليم الأمير عبد الله حسن للسر عسكر العثماني في جونيه بعد أن استحال عليه الهرب إلى بيت الدين. كذلك تم احتلال البترون إثر انسحاب الجنود الإلبانيين المقيمين في جوارها[٦٦].

وتابعت سفن الحلفاء اسقاطها للمدن الساحلية الشامية، فسقطت حيفا في ١٧ و ١٨ أيلول واحتلت صور في ٢٤ و ٢٥ أيلول دون أدنى مقاومة بعد أن قصفت حاميتها وشتت شملها فأنزلت جنوداً إلى البر، واستولت على مقادير كبيرة من الحبوب والذخائر[٦٧].

وكان أبو سمرا قد تلقى كتاباً من محمد عزت باشا يدعوه إليه. فقام قاصداً البترون ومعه خمسة أنفار. فاجتمع إليه فيها نحو خمسماية نفر توجه بهم إلى جبيل حيث انضم إليه متسلم جبيل على رأس خمسماية نفر آخر، فاصطحبهم إلى جونيه حيث استقبله محمد عزت باشا بالترحاب، وأكرمه وسلمه أربعة آلاف بندقية لكي يوزعها على الرجال، ثم طلب إليه التوجه نحو جبيل والبترون وجبة بشري، فتوجه وجمع أربعة آلاف رجل سار بهم إلى اليمونة لمحاربة مجيد شهاب. فلما بلغ مجيداً الأمر فرَّ ورجاله إلى عيناتا ملتحقاً بالجيش المصري. فتعقبه أبو سمرا ونزل قبالة المصريين في قمة الجبل المسمى سطح المتني، ثم ما لبث أن هاجمهم وقتل منهم ثمانية أنفار. غير أن العسكر المصري دهم قوات أبي سمرا وقتل منها ستين نفراً، فانهزم أبو سمرا إلى جبة

(٦٦) الشدياق، ج ٢، ص ٤٦٧ - Napier, Op. Cit. V.2, P. 315.

أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ٢٨٣ - ٢٨٤.

(٦٧) حروب ابراهيم باشا المصري.. ج ٢، ص ٥٢ و٥٤ - محمد بك محافظ عكا إلى حسين باشا، M. des Meloizes a M. Thiers. Doc. Dip. T.6, P.201.

المحفوظات، ج ٤، ص ٤٦٦ - أبو عز الدين، ص ٢٨٤.

بشري حيث جمع رجالاً وعاد بهم إلى عيناتا متربصاً بالعسكر المصري فقتل منه سبعين نفراً وقتل من جماعته عشرة، عاد بعدها أبو سمرا إلى جبة بشري[٦٨].

وكان ابراهيم باشا يراقب ما يجري بحذر بالغ. وكان يرى مداخلات العملاء الأجانب والقوات الحليفة لدى سكان «المقاطعات اللبنانية» دون أن يجد لها العلاج الناجح. وكان يعي مدى تنامي الثورة وخطورتها على سلطته دون أن يتمكن من وضع حد لها. ألم يكتب إلى والده سابقاً محذراً من أن بإمكان السوريين إذا نجحوا في ثورتهم قطع طريق العودة على المصريين[٦٩] فاستدعى، وكان مقيماً في بعلبك، كلًا من شريف باشا وبحري بك وبشير شهاب ليتداول معهم بشأن الثورة وكيفية وضع حد لها سائلاً إياهم الرأي الأصوب لبلوغ هذا الأمر. فأشار الشهابي عليه بضرورة إعادة السلاح إلى النصارى والدروز، ورد مال الإعانة إليهم. فوافقه على ذلك كل من شريف باشا وبحري بك، وخالفهم ابراهيم باشا قائلاً لهم «الرأي عندي إخراب السواحل لمنع الناس عن الإفرنج» ورجع كل إلى مكانه[٧٠].

أرسل ابراهيم باشا إلى وطا الجوز عثمان باشا على رأس ثمانية آلاف مقاتل نظام وأرناؤوط، يساعده الأمير خليل وبعض المشايخ الدروز والخوازنة. فنهض الكسروانيون والفتوحيون إلى قتاله، وكان السر عسكر العثماني قد وزع عليهم السلاح والذخيرة وكان عددهم ألف رجل، فنزلوا بين الصخور لجهة الغرب من القرية وأخذوا يناوشون عثمان باشا لمدة خمسة عشر يوماً دون أن يستطيع التمكن منهم. وبلغ ابراهيم باشا ثبات الكسروانيين فقدم من المتن على رأس أربعة آلاف مقاتل، وأضرم نار الوغى عليهم متعمداً مهاجمتهم والإحاطة بهم من كل جهة، فانهزموا باتجاه الفتوح، كما فر سكان القرى الجردية نحو السواحل حاملين معهم ما خف وزنه وغلا ثمنه، فدخل ابراهيم باشا تلك القرى وأحرق فيطرون ورعشين وحراجل وفاريا واستقر في وطا الجوز[٧١].

(٦٨) الشدياق، أخبار الأعيان، ج ٢، ص ٤٦٧ و٤٦٨ - الدبس، الجزء الرابع، المجلد الثامن، ص ٦٥٨.

(٦٩) ابراهيم باشا إلى محمد علي باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٢١٠ - ٢١١.

(٧٠) الشدياق، مصدر سابق، ج ٢، ص ٤٦٨ - الحتوني، نبذة تاريخية، ص ٢٨٥.

(٧١) حروب ابراهيم باشا المصري.. ج ٢، ص ٥٢ - الشدياق، ج ٢، ص ٤٦٨ - ٤٦٩ - العقيقي، ثورة وفتنة، ص ٤٠ - ٤١ - الدبس، الجزء الرابع، المجلد الثامن، ص ٦٥٨ - ٦٥٩ - الحتوني، ص ٢٨٦، وما يليها - رستم، بشير بين السلطان.. ج ٢، ص ٢٠٧.

وتلا ذلك معركة عين عار بين الجنود العثمانيين ساعدهم بعض السكان المحليين من جهة والأمير مسعود شهاب ومعه خمسمائة نظام وخمسمائة نفر آخر من أرناؤوط ودروز، من جهة أخرى، وقد أسفرت المناوشات الأولى التي حصلت عن استسلام الجنود النظاميين وتراجع الدروز والأرناؤوط مع الأمير مسعود إلى بلدة قرنايل(٧٢).

شجعت وقعة عين عار الكسروانيين على متابعة القتال، فنزل المزيد منهم لأخذ السلاح من معسكر الحلفاء. فقدم أهالي بين شباب إلى معسكر سليم باشا في عين عار، وتسلموا أربعمائة بندقية. وقد تولى قيادتهم عمر باشا النمساوي العثماني والأمير خنجر الحرفوش. غير أن ابراهيم باشا لم يمهلهم إذ هاجمهم على رأس/آلاي بمعاونة الأميرين الشهابيين خليل ومسعود. فانهزم أهالي بيت شباب، وتراجع عمر باشا إلى جونيه فدخل الأرناؤوط بيت شباب والدروز عين العلق الواقعة بين بحرصاف وقرنة شهوان. وفر الأهالي من قراهم بعدما امتنع الرجال عن تسليم أسلحتهم، فأعمل ابراهيم باشا في بيوتهم النهب والحرق وتناولت اجراءاته الكنائس والأديار بما في ذلك قتل بعض الرهبان والراهبات(٧٣).

وكان ابراهيم باشا في تلك الأثناء مقيماً في بقليع، فقدم إلى بحرصاف لكي يصادر السلاح الذي وزعه عمر باشا النمساوي، فقاومه سكانها وأطلقوا على جنده النار ثم لاذوا بالفرار، فدخلها عسكر ابراهيم باشا ونهبها وحرقها(٧٤). ولم تكن سياسة النهب والحرق لتطال جميع القرى، إذ ركز ابراهيم باشا سياسته تلك على القرى والدساكر التي قاومته أو تلك التي التحق سكانها بمعسكر الحلفاء. يقول سليمان أبو عز الدين في كتابه «ابراهيم باشا في سوريا»: «وقد أخبرنا ثقة أن العسكر لم يتعرض لبكفيا القرية من بيت شباب لأن أهلها كانوا قد أظهروا خضوعهم لابراهيم باشا بواسطة الشيخين حردان الجميل وفياض علوان اللذين ذهبا إلى مقر ابراهيم باشا حينئذ عند سنديانات المروج»(٧٥).

---

(٧٢) حروب ابراهيم باشا المصري.. ج ٢، ص ٥٢ ـ ٥٣.
(٧٣) حروب ابراهيم باشا المصري.. ج ٢، ص ٥٣ ـ الشدياق، ج ٢، ص ٤٦٩ ـ الحتوني، ص ٢٩٠.
(٧٤) الحتوني، ص ٢٩٠.
(٧٥) أبو عز الدين، هامش ص ٢٨٢ ـ أنظر ادمون بليبل، **تقويم بكفيا الكبرى وتاريخ أسرها**، مطبعة العرائس، بكفيا، ١٩٣٥، ص ٢٧ و٧٣.

كان لمقاطعة كسروان، لقربها من معسكر الحلفاء، دور الخزان للإمداد البشري في العمليات الحربية الدائرة بين الفريقين المتنازعين. فتوافد سكانها بشكل مستمر لتسلم السلاح من قادة الحلفاء. وقد اقتصرت تلك العمليات على المناوشات العسكرية ونهب بعض البلدات والقرى وحرقها، وقصف السفن للسواحل مع التركيز على بيروت مقر قيادة سليمان باشا. أما سائر «المقاطعات اللبنانية» فقد كان لها، حتى ذلك الحين، دور هامشي في مقاومة القوات المصرية، انحصر بشحن معسكرات الحلفاء بالرجال والمقاتلين. وحضر أهالي بشري وتسلموا سلاحهم، ثم حضر أهالي الشحار(٧٦) ودير القمر فيما بعد.

كان ريتشارد وود وسائر عملاء الحلفاء لا ينقطعون عن تحريض السكان على الثورة، ولا ينفكون يدعونهم للالتحاق بمعسكر الحلفاء وتسلم الأسلحة والذخائر. وقد خص وود دير القمر بدعوة رجالها للحضور إلى الجية لأخذ السلاح من السفن التي ستصل هذا المرفأ في السادس والعشرين من شهر أيلول. وقد انتظرت هذه السفن مدة ساعتين دون أن يصل أحد من أهالي الدير(٧٧).

في الوقت الذي كان فيه ابراهيم باشا ينتقل بين مختلف قرى كسروان، ويتصدى وعساكره لقتال السكان الثائرين عليه. كان الحلفاء يركزون جهودهم على المدن الساحلية وسائر القرى والدساكر الواقعة بين مدينتي بيروت وصور. فضربوا الأوزاعي والنبي يونس وبيروت وصور وصيدا(٧٨) وتسلموا حيفا وصور كما رأينا سابقاً فضلاً عن جبيل والبترون، ولم يبق أمامهم جنوب مدينة بيروت إلا مدينة صيدا وقلعة عكا. ونظراً لأهمية ميناء صيدا وموقعه الستراتيجي بالنسبة إلى إمارة الجبل، حشد الحلفاء في ٢٦ أيلول نحو من ثماني سفن حربية بقيادة الكومودور نابيير وألف مقاتل من الجنود البرية، في حين بلغت حامية المدينة نحو الثلاثة آلاف مقاتل. واستهل نابيير عمله بمراسلة متسلم المدينة بضرورة التسليم فرفض، فقصفت القطع البحرية الحليفة المدينة بأكثر من ألف قذيفة تركزت على القلعة وسراية سليمان باشا. وعاود الحلفاء قصفهم

---

(٧٦) حروب ابراهيم باشا المصري.. ج ٢، ص ٥٤ و٥٦.
(٧٧) حروب ابراهيم باشا المصري.. ج ٢، ص ٥٤ ـ ٥٥.
(٧٨) المصدر عينه، ج ٢، ص ٥٣ ـ ٥٤.

للمدينة مرة ثانية إثر إصرار المتسلم على رفض الإنذار الثاني الذي وجه إليه الكومودور بضرورة الإشفاق على الرعايا وتسليم المدينة، فخربت منازل جمة، وقتل من الأهالي والعساكر الكثيرون. وأعقب ذلك نزول الجند إلى البر فتعرض هؤلاء لمقاومة عنيفة بعدما استبسلت الحامية المكلفة الدفاع عنها، لكنها لم تلبث أن استسلمت بعد مقتل قائدها حسن بك وأعدادٍ كبيرة من أفرادها[٧٩]، فتم تعيين شاكر الاسير متسلماً للمدينة ووضعت فيها حامية عثمانية، وأنزل الأسرى إلى السفن، حيث نقلوا إلى بيروت. وعاد الكومودور نابيير إلى جونيه[٨٠].

على أثر سقوط صيدا، سيطر الحلفاء على الطريق الساحلي المؤدي إلى بيروت. وأصبح بإمكان سكان المقاطعات القريبة التحرك بحرية. فأنزل الانكليز في الدامور قوة مؤلفة من ألفي جندي، كما أنزلوا خمسة آلاف بندقية، وأرسلوا يعلمون الأهالي بقدومهم. فنزل أهالي الشحار وتسلموا أسلحة منهم. وفي اليوم التالي أي في الثلاثين من أيلول وفد إليهم أهالي عبيه وبعض الأمراء الشهابيين كالأمير أسعد قعدان وأخيه الأمير يوسف وولده الأمير ملحم، فسلمهم القبطان أسلحة وسار بهم إلى جونيه حيث استقبلهم السر عسكر بالترحاب وقلدهم سيوفاً ثمينة، وأمرهم بالعودة إلى مقاطعاتهم لتشديد السكان ضد السلطات المصرية بعد أن زودهم بالأوامر لأخذ السلاح وتوزيعه على باقي أهالي الشحار[٨١].

كانت الوقائع المادية تدور بعيدة عن مسرح بشير الثاني وعن عاصمته السياسية. فاقتصر مجمل أعماله على الحؤول دون انبعاث الثورة مجدداً في المناطق القريبة منه. ومع إدراكه بأن أي هزيمة عسكرية تلحق بالمصريين ستنعكس عليه وعلى سلطته السياسية، فإنه كان يدرك أيضاً، أن ما يجري هو أكبر من حجمه وسلطته، وأن المعول عليه في

---

(٧٩) Vingtrinier, Soliman Pacha, P. 401 – 402 – Mouriez, Op. Cit. T.4, P. 333 – 334. – Voir aussi: Napier, the war in Syria. V.1, P. 90.

سامي بك إلى ابراهيم باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٦٦ - حروب ابراهيم باشا المصري. . ج ٢، ص ٥٥.

(٨٠) Napier, Op. Cit. V.1, P. 92 – 93 - غيز، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٠٦، حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٥٥ - كتافاكو، مصدر سابق، ص ٩١ - ٩٢.

(٨١) الشدياق، مصدر سابق، ج ٢، ص ٤٦٩ - ٤٧٠.

النتيجة هو حسم الصراع السياسي بين القوى الأوروبية العظمى. لذلك مال إلى المهادنة، وإلى ترقب الفرص الحاسمة التي تمكنه من تقرير سياسة جديدة تقيه سيف العزل من إمارة الجبل.

وكان اتصال العثمانيين، ومن ثم الحلفاء ببشير الثاني قد تم في وقت مبكر، ولأكثر من مرة. ثم اعقبه اتصال العملاء الأجانب ورسائل القادة العسكريين المشار إليها سابقاً. وكان السر عسكر العثماني قد كتب إلى حاكم الجبل يطلب إليه الاستسلام والانتقاض على ابراهيم باشا، واعداً إياه بولاية الجبل له ولذريته من بعده قائلاً: «إن سلمت للدولة قبل مرور ثمانية أيام طائعاً تبق والياً كما كنت بل تكون الولاية لك ولذريتك من بعدك وإلا فلا قبول لك». وقد رد بشير الثاني على رسالة السر عسكر بالاعتذار عما طلب إليه بحجة وجود أولاده وحفدته بين عساكر ابراهيم باشا، وكان مغرراً بأخبار النجدة الفرنسية التي ستصل إلى حكومة محمد علي[٨٢].

ومع تنامي حركات العصيان ضد المصريين، عاد بشير الثاني ليبلغ الحلفاء سراً استعداده للانضمام إليهم طالباً منهم إبقاءه حاكماً بضمانة الدول الأربع، وإعطاءه مهلة لاستدعاء أولاده وحفدته من معسكر ابراهيم باشا*. فلم يوافقوه على الضمانة لكن رضوا بإعطائه مهلة شرط التعجيل في إثبات صحة قصده بالعمل. وقد عين الحلفاء له مدة حدها الأقصى الثامن من شهر تشرين الأول كتاريخ نهائي للانضمام إليهم، بعد أن قر رأيهم على عزله وتولية الأمير بشير قاسم ملحم بدلاً عنه إذا ما تخلف بشير الثاني عن الانضمام خلال المدة المحددة له[٨٣].

وكان ابراهيم باشا في ذلك الحين يتنقل بين معسكراته المختلفة، سواء في مقاطعة كسروان أم في مقاطعتي المتن والشوف مركزاً نشاطه الأساسي على استبقاء من استطاع من سكان تلك المقاطعات على موالاته. فقصد بيروت وانتقل بعدها إلى بيت

---

(٨٢) الشدياق، ج ٢، ص ٤٦٨ - باز، مذكرات، ص ٣٥ - نوفل، كشف اللثام، ص ٥٠٧ - الدبس، تاريخ سورية، الجزء الرابع، المجلد الثامن، ص ٦٥٩ - الحتوني، نبذة تاريخية، ص ٢٩٠ - أنظر كذلك كتاب ريتشارد وود إلى بشير الشهابي، في أوراق لبنانية، السنة الأولى، ص ٣٥ - ٣٩ - الأسود، تنوير الأذهان، ج ١، ص ٤٢٤.

(*) وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الوثيقة رقم ١٤٤٦١، والوثيقة رقم ٥٢٧٠١.

(٨٣) Napier, Op. Cit. V.1, P. 95 – 96.

الدين على رأس فرقتين إحداهما «أورطة نظام» والأخرى ببرق أرناؤوط». وقد خف بشير الثاني للقائه، فوافاه إلى بلدة بشتفين حيث كان يمضي ليلته بالقرب من جسر القاضي[٨٤].

جهد بشير الثاني في إبقاء مقاطعاته بعيدة عن رياح الثورة. وما إن علم بتسلم أهالي الشحار السلاح من الحلفاء، حتى أرسل إليهم أحد رجاله المدعو مخايل جدعون طالباً منهم تسليم السلاح الذي تلقوه، مع التعهد بمراسيم الأمان، مهدداً إياهم بابراهيم باشا الذي سيحضر لحرق بيوتهم. فصدع لأمره هذا أهالي دقون فسلموا تسع بواريد. أما سائر أهالي الشحار فقد أعلموا مخايل جدعون في اليوم التالي بأنهم نزلوا إلى الساحل لكي يردوا السلاح فلم يجدوا مركب الحلفاء. كما راسل الشهابي بعض حلفائه، فطلب منهم الحضور إلى بيت الدين. فحضر حوالي ألف مسلح من مختلف مقاطعات الشوف[٨٥] وذلك مقدمة لسياسة جديدة يبدو أنه اتفق عليها مع حليفه ابراهيم باشا إثر اجتماعهما الأخير الذي حصل في أوائل شهر تشرين الأول. لقد عاد بشير الثاني إلى سياسة التفريق الطائفي متبعاً وسائله المكيافيلية بغية استنهاض الدروز إلى جانبه وحضهم على المحاربة في صفوف ابراهيم باشا. فدعا مشايخ الدروز في الرابع من شهر تشرين الأول إلى اجتماع يعقد في بيت الدين. ولكي يغري الدروز بالمسيحيين كما أغرى المسيحيين بالدروز عام ١٨٣٨ أثناء الثورة الدرزية في جبل حوران ووادي التيم، أعلمهم بالحجة التي كتبها ابراهيم باشا على نفسه بأن تكون كسروان لهم ملكاً إلى الأبد بكامل أرزاقها وعمارها، مع التعهد لهم بأن يرجع النظام الذي أخذه منهم وأنه لا يأخذ منهم لا فردة ولا ميري[٨٦].

لم تكن محاولات ابراهيم باشا وبشير الثاني لتجدي نفعاً مع أكثرية الدروز خاصة بعد أن أقعدتهم ضرباتها الموجعة ضد مناصبهم وأعيانهم، وانتهت بهم إلى القتل والفرار والنفي. وكانت حكومة محمد علي في سوريا قد دخلت مرحلة الاحتضار، كما

(٨٤) حروب ابراهيم باشا المصري. ج ٢، ص ٥٧.
(٨٥) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٥٧.
(٨٦) مذكرات تاريخية، ص ١٢٦ - حروب ابراهيم باشا المصري. ج ٢، ص ٥٧ - أيضاً أبو صالح، تاريخ الموحدين الدروز السياسي، ص ٢٣٤.
أنظر بهذا المعنى أيضاً الوثيقة رقم ٤ -.

كانت سلطات بشير الثاني قد بلغت من الترهل والعجز مبلغاً متقدماً بعد أن استنهضت كافة قوى المعارضة ضد الوجود المصري في سوريا. وجاء انضمام الأمير بشير قاسم ملحم إلى صفوف الحلفاء ليزيد من حراجة موقف بشير الثاني، وليشكل البديل الطبيعي عنه. فتلقاه الحلفاء بالترحاب لدى وصوله إلى جونيه إثر فراره من معسكر المصريين القريب من بيروت. وقد «سرَّ به السر عسكر واستبشر بالظفر وأنزله أحسن منزل»[٨٧]، مقدمة لتوليته قيادة الثورة في مقاطعة كسروان ضد الجيش المصري الذي كان يقوده عثمان باشا. في حين تولى الشيخ فرنسيس الخازن مهام توزيع الذخائر والمؤن على الثوار في معسكر الحلفاء في جونيه[٨٨].

ويبدو من خلال تحركات ابراهيم باشا العسكرية، وتنفيذاً للتعليمات السياسية الواردة إليه من مصر، أنه كان بصدد تنظيم «انسحابات وتراجعات تكتيكية» توفر على المصريين مزيداً من الخسائر البشرية والمادية. فأصدر أمراً إلى عثمان باشا بضرورة الانسحاب نحو البقاع، فصدع للأمر وتهيأ لتنفيذه. وكان بشير ملحم يترصد تحركاته في مكان قريب يدعى مطل وطى الجوز[٨٩]، وقد أعلم بخبر الانسحاب إثر فرار أحد ضباط جيش عثمان باشا وبعض الجنود إلى معسكر الحلفاء. فبادر الأمير بشير ملحم وجماعته إلى مهاجمة مؤخرة المصريين مطلقين النار عليها، وما زالوا يقتفون آثارهم ويقتلون منهم وينهبون ويأسرون، حتى بلغ عثمان باشا ثغرة البندق عند نبع صنين، وكان قد خيم الظلام ففصل بين المتحاربين بعد أن وقع في أسر «اللبنانيين» حوالي الثلاثمائة من الرجال المصريين، ومقتل حوالي الستين منهم[٩٠].

وكان أبو سمرا قد أرسل من قبل السر عسكر إلى مقاطعات الجبة وجبيل والبترون لكي يحض الأهالي على الثورة، ويجمع الرجال لمحاربة العسكر المصري

(٨٧) الشدياق، ج ٢، ص ٤٦٩ - الختوني، ص ٢٩٠ -
Napier, Op. Cit. V.1, P. 95.
(٨٨) الختوني، ص ٢٩٠ - ٢٩١ - أبو عز الدين، ص ٢٨٧.
(٨٩) الشدياق، ج ٢، ص ٤٧٠.
(٩٠) الشدياق، ج ٢، ص ٤٧٠ -
Napier, Op. Cit. V.1, P. 116 – 118.
الختوني، ص ٢٩١ - ٢٩٢.

الموجود في عيناتا. فقام أبو سمرا بالمهمة حيث جرت «موقعة عظيمة» على حد تعبير طنوس الشدياق أجبر خلالها المصريون هناك على التراجع نحو زحلة[٩١]، كما تراجع عثمان باشا نحو البقاع. وعاد بشير ملحم منتصراً، بعد أن ارتفع شأنه لدى قادة الحلفاء[٩٢].

د ـ إقالة بشير قاسم عمر وتوليه بشير قاسم ملحم:

لم يستطع بشير الثاني قطع صلاته مع ابراهيم باشا وسائر أعضاء حكومته في سوريا، ولم يتمكن بالتالي من فك عرى تحالفه مع محمد علي باشا. وانقضى الأجل الذي ضربه له الحلفاء للالتحاق بهم دون أن يحسم أمره بالرفض أو بالقبول. وكانت انكلترا هي صاحبة الحل والربط في الأمر. وكان عميلها ريتشارد وود قد استصدر فرماناً سلطانياً من دون تاريخ، يقضي بعزل بشير الثاني وتولية بشير الثالث مكانه وهو الملقب «أبو طحين»[٩٣]. وأبقى وود هذا الفرمان دون إعلان حتى انقضت المهلة المعطاة لبشير الثاني، حيث أعلن محمد عزت باشا الأمير بشير قاسم ملحم شهاب حاكماً على إمارة الجبل وذلك في التاسع من شهر تشرين الأول إثر انتصاره على قوات عثمان باشا عند انسحابها نحو البقاع كما مر معنا آنفاً. وقام ريتشارد وود يدعو أعيان البلاد إلى ميروبا، حيث تلا على مسامعهم في العاشر من تشرين الأول الفرمان السلطاني الذي قضى بعزل بشير الثاني وتولية بشير قاسم ملحم مكانه أميراً «لعشائر الدروز». وقد أعطى الانكليز لهذا الفرمان تاريخاً سابقاً هو الثالث من شهر أيلول «إنتقاماً من الأمير بشير عمر على نشرته الصادرة بالتاريخ ذاته، وإرهاباً للأهالي بأن لهم السلطان المطلق»[٩٤].

---

(٩١) الشدياق، ج ٢، ص ٤٧٠ ـ حروب ابراهيم باشا المصري.. ج ٢، ص ٥٨.

(٩٢) Napier, Op. Cit. V.1, P. 118. ـ أبو عز الدين، ص ٢٨٧.

(٩٣) باز، مذكرات، ص ٣٦ ـ يقول أبو شقرا في كتاب «الحركات» ص ٣٥ عن بشير الثالث: «إنه لقب بعد ذلك بأبي طحين لمعاطاته التجارة في هذا الصنف سنة غلاء وقحط حدثت عقيب ولايته».

(٩٤) المحررات السياسية، ج ١، هامش ص ٢١ ـ الشدياق، ج ٢، ص ٤٧٠، نوفل، مصدر سابق، ص ٥٠٨ ـ الحتوني، ص ٢٩٣ ـ أوراق لبنانية ـ السنة الثالثة، ص ٤٨١ وما بعدها، أنظر كذلك: وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الوثيقة رقم ١٤٤٦١.
M. des Meloizes à M. Thiers. Doc. Dip. T.6, P. 228 – 230.

وقد جاء في حيثيات هذا الفرمان «الواجب القبول والاتباع في جميع البلدان البعيدة والقريبة، وإلى مشايخ عشائر الدروز وعين أعيان الجبل زادهم الله طاعة... أنه كان من المتوجب على الأمير بشير أن يأتمر بالأوامر التي صدرت إليه ويظهر دائماً بمظهر التابع المخلص خاضعاً لجلالتنا الشاهانية المحسنة إليه ويطيع أوامرنا...، بيد أنه اتصل بنا أن الأمير بشير لم يقم بهذه الشروط الأساسية وأنه لا يزال مصراً على اتباع مقاصد محمد علي ومأموريه والجري وفقاً لنصائحهم وتعليماتهم سالكاً مسلكاً مخالفاً لما كنا ننتظره منه. أما أنت أيها الأمير فبانتهاجك منهج الأمانة وحسن الفطنة والدراية المفطور عليها قد برهنت على إخلاصك... فإن... عينت أميراً للدروز فلا تحجم عن إتيان دلائل خضوع جديدة لأوامرنا... ولهذا نعلمك خلعنا الأمير بشيراً ونسميك مكانه أميراً لعشائر الدروز... وفي عداد الواجبات المفروضة عليك حماية الأهالي وعشائر الدروز الذين ما فتئنا نسهر عليهم ونلحظهم بعين الرعاية... وأنتم يا مشايخ الدروز متى علمتم أننا عينا الأمير بشير قاسم أميراً للدروز يقتضي عليكم كما هو الواجب أن تتحدوا معه قلباً وروحاً لإتمام إرادتنا وأن تمتثلوا إلى منطوق فرماننا هذا محافظين على حقوقنا الشرعية فاحترسوا من أن يشاهد منكم أدنى مخالفة لإرادتنا السلطانية من شأنها الإجحاف بسلطتنا في ممالكنا الموروثة»[٩٥].

هـ ـ احتلال الحلفاء لبيروت ووقعة بحر صاف:

بعد سقوط صيدا بيد الحلفاء، توجهت الأنظار نحو بيروت بعد أن أصبحت محاصرة من ثلاث جهات. وخشي سليمان باشا انقطاع طرق المواصلات، فقام بالانسحاب نحو الحدث لئلا يقع مع جنوده في أسر الحلفاء[٩٦].

وكانت بيروت تتعرض منذ بدء الحصار لموجات متكررة من قصف السفن، مما ألحق بدورها وأماكنها المطلة على البحر أضراراً بالغة[٩٧]. وكانت خطة الحلفاء تقضي بمهاجمتها من ناحيتي البر والبحر. فتولى الأسطول البريطاني قصف المدينة من البحر،

---

(٩٥) المحررات السياسية، ج ١، ص ٢١ ـ ٢٢.

(٩٦) M. Jouannin, à M. Des Meloizes. Doc. Dip. T.6, P. 208.

(٩٧) Soliman Pacha, à M. Des Meloizes, Ibid, T.6, P. 190.

وقام جنود الحلفاء ومن ناصرهم من رجال الثورة إلى مقاطعة القاطع. وأدرك سليمان باشا الموجود في حرج بيروت أن في تحرك قوات الحلفاء عملية التفاف عليه، فأخلى بيروت في التاسع من تشرين الأول منتقلاً إلى الحازمية بعد أن ترك فيها حامية صغيرة، استسلمت بعد يومين من انسحاب سليمان باشا نحو البقاع[٩٨]. وقد نصب الحلفاء عليها متسلماً جديداً من أصل مصري هو السيد فتحية[٩٩].

وكان ابراهيم باشا في تلك الأثناء قد غادر بيت الدين إلى عين زحلتا فبلدة قرنايل[١٠٠] حيث اتخذ من درجة بحرصاف المعروفة بصخورها ومناعتها، خطاً دفاعياً بوجه تقدم الحلفاء. وكان السر تشالز نابير قد تولى قيادة قوات الحلفاء المتجهة نحو «مقاطعة القاطع»، واستقر بها في الثامن من تشرين الأول في موقع قريب من الموقع الذي يحتله ابراهيم باشا[١٠١].

ولم يكن نابير ليعلم أن ابراهيم هو الذي يتولى قيادة القوات المصرية المقابلة له إلا بعد أن أصبح على مقربة منه. وقد ظن أن الثلاثة آلاف رجل الذين يقودهم القائد المصري صاحب المقدرة الحربية التي لا تضاهى إنما ينتظرون قوات سليمان باشا البالغة اثني عشر ألف رجل للإنضمام إليهم. فإذا ما أعطاهم هذه الفرصة فسيبلغ تعداد الجيش المصري نحو خمسة عشر ألف رجل. وقد رأى أن باستطاعته التغلب على ابراهيم باشا وحده بجيشه المؤلف من أربعة آلاف رجل من الانكليز والأتراك والمصريين الفارين من الجندية[١٠٢].

وراح نابير يسابق الوقت فأرسل إلى الأمير بشير الثالث يستقدمه من بسكنتا إلى بكفيا عاهداً إليه مهمة التقدم منها إلى المواقع الخلفية للقوات المصرية. كما أمر عمر باشا النمساوي أن يقوم بكتيبتين إلى عجلتون على أن يمر ليلاً في أسفل وادي نهر

---

(٩٨) اللواء عمر بك محافظ عكا إلى حسين باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٦٩، ومحمد علي باشا إلى ابراهيم باشا، ج ٤، ص ٤٧٠، أنظر أيضاً:
Mouriez, Op. Cit. T.4, P. 331 – 332.

(٩٩) حروب ابراهيم باشا المصري ـ ج ٢، ص ٥٨ ـ مذكرات تاريخية، ص ١٢٧ ـ ١٢٨.

(١٠٠) حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٥٨.

(١٠١) رستم، بشير بين السلطان. ج ٢، ص ٢٠٩.

(١٠٢) غيز، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧.

الكلب ليعود فيصعد إلى بيت شباب، ويتقدم منها إلى بكفيا في حركة التفاف حول ميمنة القوات المصرية بهدف الاتحاد مع «اللبنانيين»، مقدمة لمهاجمة ابراهيم باشا من الوراء. وقد أبقى الكومودور لديه أربعة أفواج من الجنود الأتراك، وفوجاً من البحارة الانكليز وبعض الرجال «اللبنانيين» الملتحقين بمعسكر الثوار[١٠٣].

أقلقت جرأة الكومودور نابيير الأميرال ستوبفورد، وتهيب هذا الأخير خطورة الموقف، فأرسل إلى نابير يأمره بأن يحارب متراجعاً. لكن الكومودور أصر على متابعة تنفيذ خطته، فحث خطاه لأن الظروف بدت وكأنها مؤاتية له. وكان السر تشالز سميث قد شفي من مرضه، واستأنف عمله في معسكر جونيه، فأرسل الاميرال ستوبفورد يعلم نابير بالأمر ويأمره مجدداً بالانسحاب. لكن الأمر وصل متأخراً بعد أن أصبح القائد المؤقت قد صار وجهاً لوجه مع ابراهيم باشا[١٠٤].

وكانت خطة نابير تقضي بأن تتحد قوات عمر باشا مع قوات بشير الثالث، مقدمة لمهاجمة ابراهيم باشا من الوراء. وقد تمكن عمر باشا من الوصول إلى المكان المحدد له في الوقت المناسب. أما بشير الثالث فقد أصيب أثناء الطريق بالحمى متأخراً عن الوصول في الوقت الملائم. لكنه حال دون وصول قوة مؤلفة من ألفي مقاتل لنجدة ابراهيم باشا. وفي العاشر من شهر تشرين الأول وعند الساعة الثانية بعد الظهر بدأت قوات عمر باشا بإطلاق النار على مؤخرة الجيش المصري. وما إن سمع الكومودور نابير صوت الرصاص حتى أمر جنوده و«اللبنانيين» الذين معه بمهاجمة ابراهيم باشا من الأمام بعد أن وجه كتيبة تناوش ميسرته. وتقدم الجنود العثمانيون يقودهم محمد سليم باشا والجنرال الألماني جوقموس Générale Jochmus باتجاه الربوة التي تحتلها القوات المصرية. فما إن بلغوا قمتها وأصبحوا وجهاً لوجه مع الجنود المصريين حتى كف هؤلاء عن إطلاق الرصاص وألقوا أسلحتهم مستسلمين. وتقدم العثمانيون لمهاجمة الخط الثاني، فتعرضوا أولاً لنيران حامية سرعان ما خفت بعد أن بدأ

---

(١٠٣) Napier, Op. Cit. V.1, P. 147 ـ الشدياق، مصدر سابق، ج ٢، ص ٤٧٠ ـ رستم، بشير بين السلطان. . ج ٢، ص ٢٠٩.

(١٠٤) غيز، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٠٧.

الرجال المصريون بالانهزام تاركين أسلحتهم ومؤنهم وذخائرهم التي وقعت بيد الحلفاء بالإضافة إلى حوالي ستمائة أو سبعمائة أسير(١٠٥).

انتهت هذه الموقعة بهزيمة ابراهيم باشا. فتراجع على رأس كتيبة من الخيالة إلى بلدة صليما ثم قرنايل فالبقاع(١٠٦)، وذلك للمحافظة على خط مواصلاته مع عثمان باشا(١٠٧). وشاء الكومودور نابيير أن يسمي معركته هذه معركة «مارينكو»، تلك المعركة التي كلفته على حد قول هنري غيز «نحو خمسين رجلاً وكثيراً من ضروب البلاغة ومن بينها بلاغة العصا لإكراه الأتراك على التقدم». . . وشاء الأميرال ستوبفورد ألا يغفر لنابيير مخالفته لأوامره السابقة رغم انتصاره، فأرسل إليه أمراً يقول له فيه: «أطلب إليكم أن تتراجعوا إلى جونيه لأنكم لم تتقيدوا بأوامري»(١٠٨).

وكان سليمان باشا قد آثر الانسحاب من الحازمية نحو البقاع في الليلة ذاتها التي حلت بابراهيم باشا هزيمة بحرصاف، فأخلاها تاركاً فيها ألفي جندي بقيادة المير الاي صادق بك وبعضاً من مدافعه. أما خيامه وبعض المؤن العسكرية فكان قد أرسلها قبل انسحابه بقليل(١٠٩).

و ـ استسلام بشير الثاني إلى الحلفاء:

اعتبرت هزيمة بحرصاف ضربة مؤلمة للتحالف القائم بين ابراهيم باشا وبشير الشهابي. فأدرك هذا الأخير إصرار الحلفاء على إخراج البلاد الشامية من سلطة محمد علي، وإعادتها إلى عهدة السلطان العثماني. وتأكد له رجحان كفة الانكليز، وتراجع فرنسا عن مواقفها والتزاماتها. فعوَّل على النزول إلى صيدا، وتسليم أمره إلى الانكليز، آملاً منهم أن يبقوه أميراً على الجبل(*). فأرسل يستدعي أولاده وأحفاده، وبدأ يجمع

(١٠٥) Napier, Op. Cit. V.1, P. 147-149 et 151- Vingtrinier, Soliman Pacha, P.408 - 409.

(١٠٦) الشدياق، ج ٢، ص ٤٧٠ ـ ٤٧١ ـ Vingtrinier, Op. Cit. P. 410 أنظر الدبس، تاريخ سورية، الجزء الرابع، المجلد الثامن، ص ٦٥٩ ـ ٦٦٠.

(١٠٧) ابراهيم باشا إلى محمد علي باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٦٨.

(١٠٨) غيز، مصدر سابق، ج٢، ص٢٠٨ ـ أنظر كذلك: Mouriez, Op. Cit. T.4, P. 328 - 330.

(١٠٩) الشدياق، ج ٢، ص ٤٧١ ـ العقيقي، هامش ص ٤١ ـ Napier, Op. Cit. V.1, P. 154 - 155.

(*) بازيلي، مصدر سابق ص ٢٩٦.

أوراقه وأمواله تمهيداً للنزول إلى صيدا. وفي الحادي عشر من شهر تشرين الأول، قام بشير الثاني من بتدين باتجاه الساحل مصطحباً أولاده الثلاثة وزوجته وأحفاده ومدبره وبعض الأعيان والمناصرين، وحوالي الثلاثين نفراً(١١٠)، حاملاً معه خزينته التي احتوت على ثمانية عشر ألف كيس من النقود الذهبية القديمة(١١١)، عدا عن أمواله المنقولة ومثمناته التي أودعها في بعض أديرة الجبل(١١٢).

وكان بحري بك موجوداً في بيت الدين قبيل مغادرة بشير الثاني عاصمة إمارته(١١٣). فشعر بحركة غير اعتيادية تجري في قصر الأمير، فاستوضح الأمر، فأجيب أن في نية الأمير أن يهرب إلى حوران(١١٤). وتذكر بعض المصادر المدونة لتلك الحقبة أنه لما رأى بشير الثاني أن «البلاد جميعها اتفقت بصوت واحد وكان عنده بحري بك قال له: «قل لباشتك البلاد أصبحت كلها صوتاً واحداً فلا فائدة من المقاومة»(١١٥).

دخل بشير الثاني صيدا في اليوم التالي لمغادرته بعد أن نام وعائلته خارجها في بستان ابراهيم آغا الجوهري(١١٦). فتلقاه متسلم صيدا خالد باشا بالإكرام والترحاب بعد أن اصطفت له العساكر وعزفت له الأناشيد. ثم قام في اليوم الثالث إلى بيروت على ظهر مركب ناري يرافقه ولده أمين وحفيده محمود والمعلم بطرس كرامي والشيخ حسين تلحوق والشيخ يوسف عبد الملك والشيخ يوسف حبيش، وذلك لمقابلة السر عسكر عزت باشا والأميرال الانكليزي ستوبفورد(١١٧).

(١١٠) حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٥٩ ـ الشدياق، ج ٢، ص ٤٧١. الدبس، تاريخ سورية، الجزء الرابع، المجلد الثامن، ص ٦٥٩ ـ بشير بين السلطان والعزيز، ج ٢، ص ٢١٠. M. Des Meloizes, à M. Thiers, Doc. Dip. T. 6, P. 226. Bouron, op. Cit. p. 193.

(١١١) الشدياق، ج ٢، ص ٤٧١ ـ مشاقة، الجواب على قتراح. . ص ١٤٥ ـ ١٤٦ ـ الأسود، تنوير الأذهان، ج ١، ص ٤٢٥.

(١١٢) باز، مذكرات، ص ٨٦.

(١١٣) M. des Meloizes à M. Thiers. Doc. Dip. T.6, P. 226.

(١١٤) حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٥٩.

(١١٥) مذكرات تاريخية، ص ١٢٧.

(١١٦) باز، مصدر سابق، ص ٣٨ ـ M. des Meloizes à M. Thiers. Doc. Dip. T.6, P.226.

(١١٧) الشدياق، ج ٢، ص ٤٧٢ ـ باز، ص ٣٨ ـ حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٦٠ ـ Mouriez, Op. Cit. T.4, P. 325.

وفي بيروت أبلغ بشير الثاني بعد تعنيفه على تذبذبه قرار عزله من إمارة الجبل، وضرورة مغادرته البلاد منفياً. وطلب منه أن يختار محلاً لإقامته باستثناء بلاد فرنسا وسوريا ومصر[١١٨]. وبعد التشاور مع الأمير أمين والمعلم بطرس قرر اختيار جزيرة مالطا لأن «الوقوع بيد الانكليز أسلم من الوقوع بيد الدولة» حسبما رأوه[١١٩]. ولذا لقب بالمالطي[١٢٠].

وقام بشير الثاني بعدها يستعد للرحيل، فاستدعى بعض أحفاده ومساعديه بمن فيهم مدبره بطرس كرامي، ورستم باز صاحب مذكراته، ونحو سبعين رجلاً من خدامه. وفي اليوم المحدد لسفره قدم بابور حربي اسمه «صاق لبس» فأقل بشير الثاني وزوجته الجارية الجركسية الأصل ذات الثلاثة والعشرين ربيعاً وسائر حاشيته من مرفأ صيدا، وذلك قبيل غروب الشمس بساعة واحدة من يوم الاربعاء الموافق في الحادي والعشرين من شهر تشرين الأول سنة ١٨٤٠[١٢١].

وكان بحري بك إثر مغادرته لبيت الدين وقبيل نزول بشير الثاني إلى صيدا، قد قصد الالتحاق بابراهيم باشا. فالتقى به عند عين زحلتا متجهاً بعسكره إلى بيت الدين[١٢٢] يقول رستم باز في مذكراته إن ابراهيم باشا أخبر بحري بك في لقائهما هذا أنه قاصد بيت الدين بناء لأمر أتاه من والده محمد علي يطلب إليه فيه « الرجوع إلى مصر. . . ويأمرني أن أحضر معي الأمير بشير وأولاده وأحفاده والحريم وكل من أراد

---

(١١٨) الشدياق، ج ٢، ص ٤٧٢ ـ الدبس، الجزء الرابع، المجلد الثامن، ص ٦٦٠ ـ محمد فريد، مرجع سابق، ص ٤٦٧ ـ الأسود، تنوير الأذهان، ج ١، ص ٤٢٥.
Bouron, op. Cit. p. 194 — Doc. Dip. T. 6. p. 227 - 228 et 276.

(١١٩) محمود نامي بك الى حسين باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٧٢ ـ باز ص ٣٨ ـ ٣٩. أيضاً:
Doc. Dip. T.6, P. 227 - 228 - Mouriez, Op. Cit. T.4, P. 325 - 326.

(١٢٠) رستم، بشير بين السلطان. . ج ٢، ص ٢١١ -
Vingtrinier, Soliman Pacha, P.406.

(١٢١) راجع استعدادات بشير الثاني للرحيل والحاشية التي رافقته الى منفاه لدى رستم باز، ص ٣٩ ـ ٤١ - كذلك كتافاكو، ص ٩٤ ـ حروب ابراهيم باشا المصري. . ج ٢، ص٦٣ ـ ٦٤ ـ الدبس، الجزء الرابع، المجلد الثامن، ص ٦٦٠ ـ حتي، تاريخ لبنان، ص ٥١٦، أنظر أيضاً:
M. De Bertou à M. Thiers, Doc. Dip. T.6, P.276.

(١٢٢) الشدياق، ج ٢، ص ٤٧١.

يتبعه من خدم وغيرهم يعيشون معنا. فأجابه بحري بك: يا أفندينا الأمير نزل بعد ركوبي من عنده إلى صيدا، فحزن ابراهيم باشا على الأمير»[١٢٣].

ومهما تكن صحة الرواية التي أوردها رستم باز، فإن تقويم ابراهيم باشا لمبادرة بشير الثاني بالنزول إلى صيدا، وتسليمه للحلفاء، لم تكن لترضي القائد المصري، إذ اعتبر أن انفراد حاكم الجبل بهذا العمل يعد ضربة للتحالف القائم بينهما، فاتهمه بالخيانة، كما اتهمه محمد علي «بارتكاب عار الفرار وذهابه إلى بئس القرار»[١٢٤]. يقول صاحب كتاب مذكرات تاريخية: «فلما سمع (ابراهيم باشا) ذلك، صار مجنون، وجهز الآيين وقام لأجل يتوجه إلى بتدين يحرقها»[١٢٥]. فضلاً عما أورده الشدياق من انتقام ابراهيم باشا من عين زحلتا ونهبه لها وسبيه لبعض نسائها إثر سماعه صوت البارود فيها[١٢٦].

وقد أورد السيد دي ملواز قنصل فرنسا في بيروت في أحد تقاريره إلى وزير خارجيته بعدما علم بمغادرة بشير الثاني لبيت الدين أنه أرسل ترجمان قنصليته إليه كي يقنعه بالرجوع والالتحاق بمعسكر ابراهيم باشا، بعدما طلب منه القائد المصري أن يلتحق به هو وأولاده وعائلته كلها.

وكان رد بشير الثاني أنه يفضل الاستسلام للانكليز على أن يسلم نفسه لابراهيم باشا، مضيفاً قوله: «إن معي ستمئة رجل حولي لأني ذاهب إلى صيدا، وأما إذا رجعت إلى بيت الدين فلا يبقى معي منهم إلا مئة!»

وإزاء هذا الإصرار، عرض عليه ترجمان القنصلية مرافقته إلى معسكر ابراهيم باشا مع التأكيد له أن ابراهيم باشا لن يمس شخصه بأذى كون السلطة الفرنسية بقربه، وتطالب بضمانات أكيدة لسلامته. وقد أوشك بشير الثاني أن يقبل هذا العرض لو لم يصل أحد الفرسان وينبئه بأن حفيده محمود قد فر هارباً من معسكر ابراهيم باشا، وأن القائد المصري جاد بنفسه لإلقاء القبض عليه، مما جعل بشير الثاني

---

(١٢٣) باز، ص ٣٦.

(١٢٤) محمد علي باشا إلى أعيان جبل الدروز، المحفوظات، ج ٤، ص٤٨٩ ـ هشي، المراسلات. . ج٢، ص٩٠ ـ أبو عز الدين، هامش ص ٣٠٩.

(١٢٥) مذكرات تاريخية، ص ١٢٧.

(١٢٦) الشدياق، ج ٢، ص ٤٧١ ـ نوفل نوفل، مصدر سابق، ص ٥١٠.

يحزم أمره ويستمر في تصميمه على التوجه نحو صيدا[١٢٧]. وهذا ما يبرر إجراءات ابراهيم باشا الانتقامية ضد بعض السكان والقرى.

واستغل بعض أهالي دير القمر وبعقلين تلاشي السلطة في مركز الإمارة، فتسابقوا إلى بيت الدين حيث استولوا على الكثير من الأسلحة والأمتعة والمؤن بالرغم من وجود الوكلاء الذين أقامهم بشير الثاني قبل نزوله إلى صيدا[١٢٨]. ورافق استسلام بشير الشهابي للحلفاء هلع شديد لدى أهالي بيت الدين ودير القمر خشية انتقام ابراهيم باشا منهم. وتناقل السكان خبر قدومه إلى نواحي الصفا على رأس ثلاثة آلاف مقاتل. ففر أهالي بيت الدين ناحية دير القمر، وتسلح نحو مئة منهم بالبنادق في حين استولى بعضهم على أسلحة مئة من الجنود النظاميين الهاربين، وطلبوا من الشيخ حسين حماده أحد وكلاء بشير الثاني أسلحة كانت لديه فقبل بإعطائهم لقاء تحرير أسماء المتسلمين منهم لكنهم رفضوا. وتنامى خبر قدوم ابراهيم باشا من عين زحلتا إلى بيت الدين، فطرح الصوت مجدداً على أهالي الدير، وبلغ المناصف والعرقوب والشوف الأعلى، فقدم المزيد من السكان إلى بيت الدين حيث تسلموا نحو مائتي بارودة، وأرسل المجتمعون كشافة من المعاصر إلى كفرنبرخ فتحقق لها رجوع ابراهيم باشا من عين زحلتا، بعد أن نهبها، إلى مكسة على أثر اجتماعه مع بحري بك[١٢٩]. كما شاع في اليوم الثاني أيضاً، خبر قدوم ابراهيم باشا، ووصوله إلى بلدة كفرنبرخ. فتوجه نحو ثلاثمائة من شباب الدير نحو المعاصر لمقاومته، لكنهم ما لبثوا أن عادوا بعد أن تأكد لهم بقاء ابراهيم باشا مع عساكره وقواده في مكسة[١٣٠].

ومع تلاشي سلطة بشير الثاني، نزل بعض أهالي جبل عامل إلى معسكرات الحلفاء لتسلم السلاح. ولم يكن هؤلاء ليتأخروا عن التطوع في محاربة المصريين لولا الخوف من إرهاب بشير الثاني وبطشه. وقد اقتدى بهؤلاء «أغلب متاولة الجبل والقسم

(١٢٧) M. Des Meloizes, à M. Thiers. Doc. Dip. T.6, P.225 - 226.

(١٢٨) الشدياق، ج ٢، ص ٤٧١ - باز، ص ٣٨، حروب ابراهيم باشا المصري. . ج ٢، ص ٥٩ - نوفل، ص ٥١٠.

(١٢٩) حروب ابراهيم باشا المصري. . ج٢، ص٥٩ - ٦٠.

(١٣٠) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٦١.

الجنوبي منه» على حد تعبير قنصل النمسا أنطون كتافاكو[١٣١].

ونتج عن «صعود العساكر السلطانية بالمدافع» في ٩ تشرين الأول من صيدا إلى النبطية وجباع[١٣٢] انطلاق العصيان في جبل عامل ضد الوجود المصري فيه، خاصة بعد أن سقطت صور وصيدا بيد الحلفاء، فتم توزيع السلاح على الأهالي وبدأ حكم ابراهيم باشا ينهار ويتلاشى أمام تغلغل الجيش العثماني في قرى جبل عامل ومدنه[١٣٣].

وكان بشير الثالث قد اتخذ من بلدة الشوير قاعدة لعملياته الحربية. فقدم إليه المزيد من سكان القاطع. وقام الشويريون بالاحتفال للانتصار على ابراهيم باشا. فقرعوا أجراس الكنائس والأديار وأطلقوا الرصاص ابتهاجاً، كما تباروا بالسيف والترس والأناشيد الحماسية[١٣٤]. ثم انتقل بشير الثالث من الشوير إلى حمانا، حيث جمع مناصب البلاد وأمرهم بأن يكتبوا فيما بينهم صك اتفاق. وقد نفر الأعيان منه لأنه لم يفصح لهم عن مأثوره ومراده من ذلك، ولأنه جعل من اقاربه اخصاءه المقربين، فضلاً عن اتخاذه من الخواجة فرنسيس مسك البيروتي، مدبراً له بدلاً من اتخاذه مدبراً لبنانياً (مارونياً) كما جرت العادة بذلك، منذ أيام فخر الدين وحتى عهد بشير الثاني[١٣٥].

وفي حمانا، حشد بشير الثالث نحو ثلاثة آلاف وخمسماية مقاتل، في حين بلغت قوات ابراهيم باشا الموجودة في زحلة والمعلقة نحو الخمسة عشر ألف جندي يقودهم السر عسكر بنفسه، ويساعده في القيادة سليمان باشا الفرنساوي. وقد خشي بشير الثالث أن يعمد المصريون إلى مهاجمته في حمانا. فطلب من الحلفاء أن يمدوه بثلاث فرق عثمانية أو بكميات كبيرة من الأسلحة لتسليح الدروز الموالين لهم فيستغني بذلك عن الفرق العثمانية، لكن الانكليز رفضوا ملتمسه هذا[١٣٦].

(١٣١) من كتافاكو إلى السيد لوران قنصل النمسا العام في معسكر جونية، كتافاكو، ص ٩٢. راجع علاقة بشير الثاني بمشايخ المتاولة، في كتاب علي الزين، فصول من تاريخ الشيعة في لبنان، صفحة ١٤٦ وما بعدها، أنظر المرجع نفسه، ص ١٦٠.

(١٣٢) حروب ابراهيم باشا المصري. . ج ٢، ص ٥٨.

(١٣٣) علي الزين، مرجع سابق، ص ١٦١.

(١٣٤) رستم، بشير بين السلطان. . ج ٢، ص ٢١١.

(١٣٥) الشدياق، ج ٢، ص ٤٧٢ -
M. Des Meloizes à M. Guizot. Doc. Dip. T.6, P. 256.

(١٣٦) Napier. The war in Syria, V.1, P. 177 et 180.

ز ـ سقوط عكا وسائر المدن الساحلية:

على أثر سقوط مدينة بيروت، والمناطق المجاورة لها، أخلى المصريون مدينة طرابلس واللاذقية وأدنة دون قتال، ولم يعد في قبضتهم سوى سواحل فلسطين ومدينة عكا وقلعتها، أمنع الحصون التي بمتناولهم(١٣٧).

وكان عبد القادر أفندي قد تولى متسلمية طرابلس من قبل عزت باشا، بعد أن تعهد له بأن يفتتحها، ويطرد المصريين منها. وما أن بدأ عبد القادر تنظيم قواته، حتى فاجأته العساكر المصرية، ففر واختبأ في دير البلمند للروم الأرثوذكس. فأنزلت القوات المصرية أعمال النهب والحرق في بلدته رأس سقا التابعة لمقاطعة الكورة. كما دخل المصريون دير مار يعقوب، ونهبوا موجوداته، والأمتعة التي أودعها السكان في الدير عند فرارهم من أمام الجيش المصري، وفتكوا بالشماس عبد الله طراد خادم الدير المذكور. وقد ظل عبد القادر مختبئاً إلى أن صدر أمر ابراهيم باشا بجمع عساكره، والانسحاب من طرابلس. فدخلها عبد القادر في الثامن عشر من تشرين الأول عام ١٨٤٠ كمتسلم عليها من قبل محمد عزت باشا(١٣٨).

ويصف سميح الزين في كتابه «تاريخ طرابلس» حالة السكان إثر انسحاب ابراهيم باشا من مدينتهم فيقول: «كان لانسحاب الجيش المصري من طرابلس، بل من لبنان، أطيب الأثر، فقد عمت التهاني، وقرأ الطرابلسيون الموالد النبوية، وألقيت الخطب الرنانة، وخرج المشايخ أصحاب (النوبات) بطبولهم وزمورهم وبالأعلام النبوية في الطرقات، وقام الطرابلسيون بأداء صلاة الشكر في الجامع الكبير المنصوري، ولهجت الألسن بالدعاء للسلطان عبد المجيد الشاب الذي خلف والده السلطان محمود على عرش آل عثمان، وكيف لا تلهج الألسن بالدعاء، وقد تخلصت طرابلس من الحكم المصري الذي أثقل السكان بالضرائب الفادحة، ومن نظام الجندية، ومن الرسوم على تجارة الحرير والزيتون وسائر المحصولات، أسوة بما فعله محمد علي في

(١٣٧) مذكرات تاريخية، ص ١٢٨ ـ
M. Des Meloizes à M. Thiers, Doc. Dip. T.6, P. 237-238, M. De Bertou à M. Thiers, Doc. Dip. T.6, P. 279 - 280 - Voir aussi: Perrier, Op. Cit. P.390.

(١٣٨) نوفل نوفل، كشف اللثام، ص ٥٠٩.

مصر، والذي زاد في الطين بلة، ما فعله ابراهيم باشا في طرابلس من قتله الوجهاء ورمي جثثهم في الشوارع...»(١٣٩).

وكان العزيز قد أمر بتحصين وترميم قلعة عكا إثر استيلائه عليها في عام ١٨٣٢، فحصنها من جهة البر أكثر مما أولاها اهتماماً لجهة البحر، وذلك لأن الذين حاصروها قدموا إليها من جهة البر. لذلك لم تحظ التحصينات البحرية ما تستحقه من الاعتناء، فضلاً عن أن محمد علي لم يكن ليخشى سلاح البحرية العثمانية، ولم يحسب حساباً لاتحاد السلطنة مع دولة بحرية قوية كبريطانيا العظمى مثلاً، أو لتعرض أسوار القلعة لقنابل مدفعية السفن المدمرة(١٤٠).

تلقى الأميرال ستوبفورد أوامر الحكومة البريطانية بالاستيلاء على عكا في أواخر شهر تشرين الأول، فحشد لأجل هذه الغاية جيشاً مؤلفاً من ألفي مقاتل بقيادة عمر باشا النمساوي الذي تقدم من صيدا نحو عكا، وأقلع الأميرال نفسه بسفنه لمحاصرة القلعة بحراً ناقلاً ثلاثة آلاف جندي عثماني يقودهم محمد سليم باشا. وقد تلاقت طلائع قوات عمر باشا مع طلائع سفن الأميرال ستوبفورد في الوقت المعين للبدء بحصار عكا(١٤١).

تألفت قوات الحلفاء البحرية من إحدى وعشرين سفينة حربية من ضمنها سبع عشرة سفينة انكليزية، فضلاً عن مجموع القوات البرية المشار إليها سابقاً. أما حامية المدينة فقد تألفت من خمسة آلاف مقاتل يدعمها عدد من المدافع لم تتجاوز بمجموعها الاثنين والسبعين مدفعاً بعضها من عيار ١٢ وبعضها الآخر من عيار ١٦ و ٢٤(١٤٢)، في حين حملت سفن الحلفاء أربعمئة وسبعين مدفعاً من عيار ٣٢ و ٦٨ و ٨٠(١٤٣).

مهد الحلفاء لنزولهم في عكا بقصف مدفعي عنيف من سفنهم الحربية. فدكوا

(١٣٩) سميح وجيه الزين، تاريخ طرابلس، ص ٣٠٩ ـ ٣١٠.

(١٤٠) أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ٢٩٢ ـ
M. Bertou, à M. Thiers. Doc. Dip. T.6, P. 274.

(١٤١) Napier, Co. Cit. T.1, P. 197 - 211.

(١٤٢) Vingtrinier, Soliman Pacha, P.415 - Mouriez, Op. Cit. T.4, P. 338 - 341.

(١٤٣) M. De Bertou à M. Thiers, Doc. Dip. T.6, P. 274, Ibid. T. 24 P. 404. Voir aussi: Vingtrinier, Op. Cit. P. 415.

في الثالث من شهر تشرين الثاني أسوار القلعة بنحو ٦٠ ألف قذيفة، وأسكتوا بعض مدافع حاميتها. وقد وفقوا بإصابة مخزن الذخائر الكبير الواقع بين السورين البرين وراء خان الحمير، فانفجر انفجاراً مروعاً، وتسبب بتدمير ثلث البلدة وبمقتل عدد كبير من الجنود والأهالي بلغ قرابة الثلاثة آلاف[١٤٤].

وإزاء صعوبة المقاومة قرر المسؤولون عن المدينة الجلاء عنها تحت جنح الظلام فعمدوا إلى الفرار جماعات جماعات، لكن أكثر من نصفهم وقع بأيدي القرويين الذين سلموهم إلى الانكليز، فكان من بينهم محافظ بيروت السابق محمود نامي بك. واستغل الحلفاء خلو المدينة من قادتها الاساسيين فنزل الأرشدق فريدريك النمساوي على رأس قوة نمساوية قوامها ثمانون مقاتلاً فاحتل برج الخزنة ورفع عليه العلم النمساوي، ثم تبعه الأميرال العثماني السر بولدوين ووكر على رأس قوة مؤلفة من ثلاثمئة جندي عثماني، فتم أسر رئيس المهندسين الكولونيل الجريح شولتز البولوني واضع تصاميم تحصين القلعة وهو المعروف في الجيش المصري باسم يوسف آغا. كما تم الاستيلاء على خمسمئة وخمسين مدفعاً[١٤٥] ومليونين ونصف المليون من الغروش التركية بالإضافة إلى ثلاثة آلاف أسير، فضلاً عن مقادير كبيرة من الأسلحة والذخائر والمؤن. أما خسائر الحلفاء فبلغت سبعة عشر نفراً وضابطاً وتعطلت ثلاث سفن[١٤٦].

وبسقوط عكا آخر معقل حصين للمصريين على سواحل بر الشام سلمت حامية يافا للحلفاء، فانحسر نفوذ المصريين عن السواحل ليتركز في الداخل وفي الأماكن التي توجد فيها سلطة حكومة محمد علي[١٤٧]. يقول سليمان أبو عز الدين عن تلك المرحلة:

أيضاً: رستم، بشير بين السلطان. . ج٢، ص٢١٢ - أبو عزالدين، ص ٢٩٢.

(١٤٤) المحفوظات الملكية. . ج٤، ص ٤٧٣ - رستم، بشير بين السلطان. . ج ٢، ص ٢١٢ - ٢١٣. بازيلي، ص ٢٩٧ - ٢٩٨. Napier, Op. Cit. V.1, P.206 - 209 - Bouron, P. 196.

(١٤٥) يبدو للوهلة الأولى أن هنالك بعض التناقض فيما يتعلق بعدد المدافع التي وضعت على أسوار قلعة عكا، وبين تلك التي استولى عليها الحلفاء عند سقوطها. لكن التناقض يزول إذا أخذنا بعين الاعتبار ضيق المساحة وقصر المسافة وعدم قدرة الأسوار على تحمل عدد أكبر من المدافع، ووجود القسم الأكبر من هذا السلاح في المخازن والمستودعات.

(١٤٦) حروب ابراهيم باشا المصري. . ج٢، ص ٦٥ - ٦٦. Mouriez, Op. Cit. T.4, P. 337. Comte De Pontois, à M. Guizot, Doc. Dip. T.24, P. 404.

(١٤٧) M. De Meloizes, à M. Thiers. Doc. Dip. T.6, P.240 et 242 243.

«وصار الانقلاب عاماً على حكومة محمد علي، فدخلت المسألة السورية دورها الختامي وأصبح ابراهيم باشا وجيشه غرباء في أرض أعداء ولم يبق أمامهم سوى الاستئسار أو التعرض للهلاك أو الجلاء»[١٤٨].

---

(١٤٨) أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ٢٩٤.

الفصل السّادس

انكفاء المصريّين عن البلاد الشاميّة

أ ـ انكفاء ابراهيم باشا عن «المقاطعات اللبنانية»
ب ـ اتفاق نابير والعزيز
ج ـ انكفاء ابراهيم باشا عن البلاد الشامية
د ـ عودة الأعيان الدروز المنفيين
هـ ـ هزيمة عسكرية أم انسحابات سياسية؟

أ ـ انكفاء إبراهيم باشا عن «المقاطعات اللبنانية»:

وكان ابراهيم باشا كما رأينا سابقاً قد اتخذ من زحلة وجوارها مكاناً لتجميع قواته المنكفئة من مختلف المواقع والجبهات، مترقباً محصلة الاتصالات السياسية وما سينجم عنها من تعليمات جديدة يصدرها إليه والده من مصر[1]. أما الأمير الجديد بشير قاسم ملحم فقد رابط وقواته البالغ تعدادها نحو ثلاثة آلاف وخمسماية مقاتل من مختلف سكان «المقاطعات اللبنانية» في بلدة حمانا[2]، وهي على مسيرة نحو ساعتين من زحلة. وقد قام الأمير ملحم شهاب والمطران عبد الله البستاني بإرسال الذخائر والمؤن (القمح والشعير) من بيت الدين إلى مخيم الثوار في حمانا. وتسجل المصادر في هذه الفترة التحاق بعض المشايخ الجنبلاطية مع مناصريهم بمعسكر حمانا[3].

وفي الوقت الذي كان يقبع فيه ابراهيم باشا في زحلة، وبشير الثالث متربصاً به في حمانا، وردت إلى السر عسكر بتاريخ ١٥ رمضان عام ١٢٥٦ هـ، رسالة سرية من والده محمد علي تفيده أن البقاء في بر الشام سيتعذر عليه بعد سقوط عكة في يد الأعداء، ولذا فإنه يأمره بجمع العساكر، والعودة بهم إلى مصر[4] فانصاع ابراهيم باشا

---

(١) الشدياق، ج ٢، ص ٤٧٣ ـ المعلوف، ص ١٥٥ ـ ١٥٦ ـ
Mouriez, Op. Cit. T.4, P.368.

(٢) Napier, The war in Syria, V.1, P. 177 et 179.

(٣) حروب ابراهيم باشا المصري.. ج ٢، ص ٦٢ و٦٤.

(٤) محمد علي باشا إلى ابراهيم باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٧٣ ـ مذكرات تاريخية، ص ١٣٠ ـ ميخائيل الدمشقي، تاريخ حوادث الشام ولبنان، ص ٨٣ ـ
Bouron, Op. Cit. P. 197.

للأمر وبرح زحلة يوم الجمعة في العشرين من شهر تشرين الثاني عام ١٨٤٠ متجهاً نحو دمشق[٥].

وكان بشير الثالث يترصد تحركات الجيش المصري. فما إن بلغه نبأ مغادرته زحلة، حتى نهض بقواته من حمانا إلى قب الياس بهدف مناوشته واستنزاف قواته. كما قام أبو سمرا غانم بجمع فرسان من النصارى تأثر بهم السر عسكر حتى وادي المجدل، وعاد بعدها إلى قب الياس[٦]. وفي الحادي والعشرين من تشرين الثاني نزل الحاكم الجديد وبعض عساكره في زحلة والمعلقة، فحضر إليه شبلي العريان بعد أرتداده عن ابراهيم باشا[٧]. ثم أرسل بشير الثالث أخاه الأمير عبد الله والأمير قيس ملحم على رأس خمسمائة فارس إلى نواحي مدينة دمشق لتقوية السكان واستنهاضهم للخروج عن طاعة المصريين. كما بعث الأمير أسعد قعدان يساعده ثلاثمائة مقاتل إلى خربة روحا للمحافظة على وادي التيم من عساكر ابراهيم باشا. وقد انضم الأمير محمد الحرفوش إلى الأميرين عبد الله وقيس لدى وصولهما إلى قرية الصويرة إثر انهزامه من خان سعسع. كما انضم اليهم في الزبداني الأمير خنجر الحرفوش ورجاله إثر قيامهم إليها من بلاد بعلبك[٨].

ب ـ إتفاق نابيير والعزيز:

إزاء تأزم العلاقات الدولية بين فرنسا ومحمد علي من جهة، والحلفاء من جهة أخرى، وسيطرة هؤلاء على سواحل بر الشام. وجه الأميرال السر روبرت ستوبفورد بضعة سفن حربية بقيادة السر تشالز نابيير إلى المياه المصرية، وتحديداً نحو

(٥) حروب ابراهيم باشا المصري.. ج ٢، ص ٦٦ ـ جعل عيسى اسكندر المعلوف خروج ابراهيم من زحلة يوم السبت الموافق في التاسع من تشرين الثاني، وربما قصد التاسع عشر، راجع تاريخ زحلة، ص ١٥٦ -
M. Des Meloizes à M. Thiers. Doc. Dip. T.6, P. 245, et le Comte de Pontois à M. Guizot, Doc. Dip. T.24, P.430 - Napier, Op. Cit. V.2 P.97 - 98.

(٦) الشدياق، ج ٢، ص ٤٧٣.

(٧) حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٦٦.
M. Des Meloizes à M. Thiers, Doc. Dip. T.6, P. 245 - 246.

(٨) الشدياق، ج ٢، ص ٤٧٣.

الاسكندرية، للقيام بتظاهرة بحرية بغية تهديد العزيز في عقر داره، والمناورة باحتلال عاصمة ملكة وإجباره على الخضوع لإرادة الحلفاء. وقد قام نابيير بالمهمة، وتجاوزها عندما تبادل والعزيز من خلال ناظر خارجيته بوغوص، رسائل متعددة، أسفرت عن اتفاق، قضى بجلاء القوات المصرية عن بر الشام والبلاد العربية، وإعادة الأسطول العثماني إلى السلطان وتقديم خضوعه له لقاء منحه الحكم الوراثي على مصر[٩].

ففي إحدى الرسائل المؤرخة في الثاني والعشرين من شهر تشرين الثاني عام ١٨٤٠، خاطب نابيير ناظر خارجية محمد علي بقوله: «إن قوة عسكرية قوامها ستة آلاف تركي وثلاثة آلاف بحار قد استولت على صيدا وبيروت في شهر واحد، وهزمت الجيش المصري في ثلاث معارك، وقبضت على عشرة آلاف أسير وفار الأمر الذي أدى إلى إخلاء جميع الموانىء الساحلية ومعابر طوروس وجبل الدروز، مع العلم بأن هذه الأعمال تمت أمام جيش مؤلف من ثلاثين ألف جندي».. وأنهى نابيير رسالته مهدداً: «إن مصر لا تعد بلدة لا يمكن فتحها، والاسكندرية عندئذ تشارك عكّة في مصيرها ومصائبها، هذا وأن خديوي مصر قد يضيع فرصة بقائه حاكماً على مصر بطريق الوراثة وهي الفرصة السانحة الآن»[١٠].

وقد أجاب بوغوص بعد التداول وسيده العزيز على رسالة نابيير قائلاً: «إن إبقاء مصر في عهدة مولاي الخديوي بطريق الوراثة بموافقة الدول المتفقة العظمى معلومة لدى سموه حسب إشعاركم. وسموه الآن في انتظار وصول كتاب رسمي خاص بذلك... وقد اكتفى بمصر بطريق الوراثة منذ اليوم الذي عرض فيه ذلك على سموه، وإنما كان التمس بر الشام ليتولاه ما دام في الحياة رغبة منه في خدمة الدولة العلية»...[١١].

وكان نابيير قد وقف على رسالة أرسلها رئيس الوزارة الانكليزية إلى سفير حكومته في الآستانة تستوحي الحل الأمثل للمشكلة المصرية ـ السورية من مبادرة محمد علي للانسحاب من مجمل البلاد العربية، وإعادة الأسطول إلى السلطان وتقديم

(٩) Napier, the war in Syria, V.1, P. 248 - 249.
المحفوظات الملكية، ص ٤٧٤ ـ ٤٨٢.

(١٠) الكومودور نابيير إلى بوغوص بك، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٧٥.

(١١) بوغوص بك إلى الكومودور نابيير، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٧٧.

الخضوع له، لقاء منحه الحكم الوراثي على مصر[١٢]. وبالرغم من انتفاء أي تفويض أو أمر أو استشارة شخص ما[١٣]، وإثر مراسلات عديدة تبادلها الكومودور وناظر الخارجية المصرية، عقد نابيير في السابع والعشرين من شهر تشرين الثاني عام ١٨٤٠ الاتفاق التالي مع بوغوص:

«يبلغ نابيير كومودور الأسطول الانكليزي الراسي أمام الاسكندرية محمد علي باشا أن الدول المتفقة أوصت الباب العالي بمنح محمد علي حكومة مصر بالوراثة وبناء على ذلك يأمر محمد علي باشا ابراهيم باشا بإخلاء بر الشام حالاً منعاً لسفك الدماء، ويعيد محمد علي باشا الأسطول العثماني حين وصول الأمر الرسمي بمنحه مصر بالوراثة بضمانة الدول، ويتعهد نابيير أن يعطي المندوب المقرر إيفاده إلى ابراهيم باشا حاملاً الأمر الخاص بإخلاء بر الشام، باخرة من البواخر الانكليزية ويرسل معه مندوباً من قبل الأميرال ليقف على الاجراءات التي تتخذ في سبيل الإخلاء، وألا يمانع في تردد السفن المصرية بين الاسكندرية وسواحل بر الشام لنقل المرضى والمهمات والآلات، وألا يمانع أيضاً في عودة الجيش المصري إلى مصر بمدافعه وبنادقه ومعداته»[١٤].

وتراجع نابيير بعد توقيع الاتفاق على متن سفينة «بوفرفول» إلى خليج «مار ماريس»، ينتظر فيه انتهاء العاصفة التي أثارتها تصرفاته غير المجازة من قبل حكومته. فأنكر عليه ستوبفورد ما قام به. ووجه إليه السر تشالز سميث رسالة جافة، وقام سفراء الدول الحليفة في الآستانة يحتجون على تصرفات بحري تعدى على حقوقهم، ورفض الديوان الهمايوني الذي كان ينتظر سقوط محمد علي بين لحظة وأخرى الاتفاق. أما بونسنبي فكان أشد المعترضين غضباً ورفضاً لما أتاه نابيير في مفاوضاته[١٥].

---

(١٢) Napier, The war in Syria V.1 P. 202 - 285.

(١٣) غيز، مصدر سابق، ج ٢، ص ٢٠٩.

(١٤) أنظر ترجمة الاتفاق فيما بين بوغوص بك وبين جناب الكومودور نابيير، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٨٢.
Convention entre le Commodore Napier, et Boghos Youssouf Bey. Doc. Dip. T.24, P.420 - 421 - Napier, Op. Cit. V.1, P. 282 - 283. - بازيلي ص ٣٠٧

(١٥) Le Comte de Pontois à M. Guizot. Doc. Dip. T.24, P. 429 - 431.
غيز، ج ٢، ص ٢٠٩ و٢١٠.
أيضاً الرافعي، عصر محمد علي، ص ٣٠٢ -
Mouriez, Op. Cit. T.4, P. 362 - Voir aussi: Vingtrinier, Op. Cit. P. 426.

تجددت المفاوضات بين محمد علي والحلفاء من جديد على أثر الرفض الذي لاقاه اتفاق نابيير والعزيز. وكان اللورد بالمرستون قد وجه كتاباً إلى لوردات الديوان البحري، قال لهم فيه: «إذا أظهر محمد علي باشا خضوعه للسلطان في الحال، ورضي بإعادة الأسطول العثماني، وإخلاء برية الشام كلها، وإيالة أدنة وجزيرة كريت وبلاد عربستان والمدن المقدسة من جنوده، فإن الدول الأربع الموقعة على معاهدة ١٥ تموز والباب العالي، قررت أن توصي الباب العالي بواسطة سفرائها المقيمين باسطنبول، بإبقاء حكومة مصر في عهدته مرة أخرى وإن كان قد عزل منها»[١٦].

وإثر مراسلة حاسمة وجازمة حملها الربان فنشو - (Captain Arthur Fanshawe) موفداً من قبل الأميرال ستوبفورد إلى محمد علي باشا[١٧]، سلم هذا الأخير تعهداً كتابياً يقضي بأن يعيد الأسطول العثماني بدون تأخير، وبأن يخلي بر الشام كله مع إيالة أدنة، وجزيرة كريت وعربستان، والمدينتين المقدستين من جنوده، على أن توصي الدول الأربع السلطان العثماني بإبقاء باشوية مصر في عهدة محمد علي مرة اخرى، ثم ارسل يعلم الباب العالي بتنفيذ مضمون الكتاب آملاً أن يحوز بعمله هذا استحسان الدول الأوروبية الحليفة[١٨].

وجاء الفرمان السلطاني الذي انتظره العزيز مخيباً لآماله لخلوه من مسألة الحكم الوراثي. فتجددت المفاوضات بهذا الشأن، وبعد اتصالات تميزت بالمماطلة وبضغط من بعض الدول الحليفة، انصاع الباب العالي لهذا الأمر، وأصدر السلطان أمراً يمنح فيه محمد علي وأعقابه، الحكم الوراثي على مصر، وعهد إلى السر تشالز نابيير بتنفيذ الاتفاق الذي أصبح في حقيقته كالاتفاق الذي عقده مع محمد علي[١٩]. فتم تسليم الأسطول العثماني إلى مندوبين أرسلتهم السلطنة، كما تم إعلام ابراهيم باشا بالاتفاق

---

(١٦) اللورد بالمرستون إلى لوردات الديوان البحري، المحفوظات، ج٤، ص ٤٨٣.

(١٧) راجع التعليمات التي وجهت الى الربان فنشو، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٨٢ - ٤٨٧.

(١٨) Le Comte de Pontois à M.. Guizot, Doc. Dip. T.24, P.431.
أنظر، المحفوظات الملكية، ج ٤، ص ٤٨٥ - ٤٨٧.

(١٩) Napier, Op. Cit. V.2, P.61-64 -Le Comte de Pontois à M. Guizot, Doc. Dip. T.24, P.432.

مع أمر العزيز وإلحاحه بوجوب خروجه من دمشق وجلائه عن بر الشام[٢٠].

ج ـ انكفاء إبراهيم باشا عن البلاد الشامية :

وكان ابراهيم باشا قد عمَّم فور وصوله إلى دمشق أوامره على قادة القطع في الشمال بالانسحاب من كولك بوغاز وأدنة وحلب ومرعش وأورفا. فتجمعت كلها في دمشق، كما أصدر أمراً إلى أهالي المزة بضرورة إخلاء بيوتهم وبيوت أهل كفرسونة لإيواء الجند. ولم يبق أي عسكري بناحية الشمال بل شحنت العساكر كلها في المزة والشام[٢١].

وتعرضت بعض قرى ودساكر بلاد الشام لاعتداءات الجنود المنسحبة. فتعرضت معرة النعمان للنهب بسبب امتناع السكان عن تقديم المؤن للعسكر. كما تعرضت دكاكين حمص وبعض بيوتها للنهب والسرقة بسبب إغلاق الأهالي لدكاكينهم، وامتناعهم عن بيع الجنود المؤن والغذاء[٢٢]. وبسبب كثرة الأمطار التي هطلت في تلك الأثناء، وتدني درجة الحرارة[٢٣]، تفرق الجنود على بيوت السكان حتى إنهم نزلوا في الجوامع والمقاهي والدكاكين. يقول صاحب كتاب مذكرات تاريخية: «. . . تنظر حال البلد شي يبكي القلب، لأن الانسان في أي (مكان) مشي (يجد) العساكر حواليه لأن يمكن (يكون عدد) العساكر الذين دخلوا الشام (حينئذ) أكثر من أهالي الشام زلها وعيالها ونزل عسكر في بعض خانات الصنعة وخانات المدينة ولا عاد انوجد خبز ولا طحين. . . وأيضاً توجه من العساكر ثلاثة الايات خيالة إلى عربين وإلى جوبر وإلى

(٢٠) محمد علي باشا إلى ابراهيم باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٨٩.
وسليم باشا إلى حسين باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٩٣.
يمكن مراجعة الفرمانات وتعديلاتها التي حددت علاقة مصر بالسلطنة العثمانية بشكلها النهائي لدى عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي صفحة ٣١٤ ـ ٣١٨. وأيضاً في Doc. Dip. T.25, P.37 - 43.

(٢١) مذكرات تاريخية، ص ١٣١ ـ ١٣٢ ـ
Mouriez, Op. Cit. T.4, P.368.
أنظر بازيلي ص ٢٩٩.

(٢٢) مذكرات تاريخية، ص ١٣٢ ـ ١٣٣.

(٢٣) محمد علي باشا إلى ابراهيم باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٩٠.

دوما نزلوا بهم . . . وجميع أخشابها قلعوها ووقدوها حتى أخشاب الجوامع والمواذن وقدوها»[٢٤]، وعلى الرغم من الوضع السيء الذي كانت تعيشه القوات المصرية، فإن المصادر تسجل أن إبراهيم باشا عمد إلى إنزال شتى العقوبات وحتى عقوبة الموت بالجنود الذين ارتكبوا جرائم السلب والنهب بحق السكان، كما أمر برد بعض المنهوبات إلى أصحابها[٢٥].

واستغل بعض أركان حكومة ابراهيم باشا اضطراب الحال فأظهروا بوادر الخيانة والارتداد، فنسب إلى شريف باشا تواطؤه مع العثمانيين عن طريق فردوس بك العظم أخي زوجة الحكمدار شريف باشا الذي حاول التهرب من العودة إلى مصر بحجة قساوة الشتاء، وحصول «ثقلة للحريم والأولاد». وكان فردوس المذكور قد فر إلى جانب العثمانيين فور رجحان كفة الحلفاء، ثم عاد خلسة إلى دمشق واتصل بشريف باشا لتدبير بعض الأمور، فعلم بأمرهما يوحنا بحري الذي نقل إلى ابراهيم باشا خبر التواطؤ بينهما فور وصوله إلى دمشق، فالقى القبض على الحكمدار وأرجأ محاكمته ريثما يعود إلى مصر[٢٦]. ولم يقتصر أمر الخيانة على كبار الموظفين، بل سجلت المصادر ارتداد عدد من العاملين في صفوف الجيش المصري. ففر كثير من «اللبنانيين» والسوريين من الجيش مبتغين العودة إلى بيوتهم وقراهم، وكان في طليعة هؤلاء شبلي آغا العريان الذي التحق وقواته بصفوف الثورة على ابراهيم باشا، فهاجم قوافل الذخيرة عند سعسع ونهبها، مما حمل السر عسكر على مقاتلة الثوار بنفسه، فتوجه إليهم بقواته وببعض مدافعه فشتت شملهم وأسر بعضهم واقتادهم إلى دمشق حيث قطع رؤوسهم[٢٧]. كما سجل ارتداد الشيخ سليمان عبد الهادي والشيخ محمود عبد الهادي واستعدادهما للانقضاض على الجيش المصري[٢٨].

(٢٤) مذكرات تاريخية، ص ١٣٣ ـ ١٣٤.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

(٢٦) يوحنا بحري إلى حسين باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٩٢ ـ مذكرات تاريخية، ص ١٣٥ ـ ١٣٦، بازيلي ص ٣٠٢.

(٢٧) مذكرات تاريخية، ص ١٣٣ ـ
Mouriez, Op. Cit. T.4, P. 369 - 370.

(٢٨) اسماعيل عاصم بك إلى محمد علي باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٨٤.

يقول الشدياق، «وفيها (أي في سنة ١٨٤٠) لما حضر ابراهيم باشا إلى زحلة، صارت المراسلة بين سعيد بك جنبلاط والشيخ قاسم (بن حسين حصن الدين) على فرار العساكر. واجتمع الشيخ قاسم بشبلي العريان بالقرب من ريشيا، وأخذ منه عرض حال إلى عزة باشا، يقدم فيه الإطاعة، فقربه الشيخ قاسم وأخرج له أمراً من الباشا بالإطمئنان على رتبته وأرسله إليه. فلما فر شبلي العريان من معسكر مصر، توجه إليه الشيخ قاسم، وذهبا معاً إلى نواحي دمشق بجملة من الفرسان. وبقوا في انتظار سعيد بك خمسة عشر يوماً، ففر سعيد بك من دمشق واجتمع بهم تجاه قرية معربا»[٢٩].

وكان ابراهيم باشا قد تلقى من والده كتاباً أعلمه بموجبه بالاتفاق الذي تم بينه وبين السلطات البحرية الانكليزية. وقد أشار عليه بوجوب خروجه والجيش المصري من دمشق، وجلائه عن بر الشام. وقد أعلمه أيضاً أن خروج السر عسكر من دمشق وعودته إليها أولاً وثانياً وثالثاً أقلق السلطات الانكليزية[٣٠]. ويبدو أن السر عسكر كان بصدد تنظيم أمر الجلاء بدليل أنه قد أعلم اسماعيل بك قبل المراسلة مع والده، المشار اليها سابقاً، أن حشد القوات قد اكتمل. وأنه نظراً لقلة الذخائر في دمشق سيغادرها وقواته خلال أربعة أيام[٣١]، فاضطر ابراهيم باشا للانسحاب فورا.

عقد ابراهيم باشا قبل خروجه من دمشق مجلساً، دعا إليه أعيانها بغية انتخاب متسلم على المدينة، فتم اختيار حسن بك الكحالة. ونصح السر عسكر الأهلين بملازمة الهدوء والمحافظة على الأمن ريثما تعود الحكومة العثمانية إليها، وهددهم بالعودة إلى دمشق، والانتقام منهم وتخريب بيوتهم، إن هم أساؤوا إلى أي من السكان سواء أكان من المسيحيين أم من اليهود أم من المسلمين[٣٢].

وكان الجيش المصري قد أنهى استعداداته للرحيل، وباشرت طلائعه إخلاء

(٢٩) الشدياق، أخبار الأعيان، ج ١، ص ١٨٤.

(٣٠) محمد علي باشا إلى ابراهيم باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٨٩.

(٣١) ابراهيم باشا إلى اسماعيل باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٨٤.

(٣٢) مذكرات تاريخية، ص ١٣٧ ـ مشاقة، مصدر سابق، ص ١٥١ ـ العقيقي، هامش ص ٤٢ ـ كرد علي، ج ٣، ص ٦٦ -
Bouron. Op. Cit. P. 197.

دمشق، وما إن حل التاسع والعشرون من شهر كانون الأول عام ١٨٤٠، حتى كانت آخر فلول المصريين تغادر المدينة باتجاه المزيريب. وقد قدر عديد الجيش المنسحب بخمس وخمسين ألف جندي، يضاف إليهم سبعة آلاف من عائلاتهم المدنيين[٣٣]. وهناك من المصادر ما جعل العدد سبعين ألفاً عدا عن المدنيين[٣٤].

وفي تلك الأثناء، شهدت جبهة الحلفاء تبدلات قيادية. إذ أقيل السر تشالز سميث من منصبه وحل مكانه في قيادة الجيوش الحليفة البارون أوغوستوس فون جوقموس أحد الضباط الألمان العاملين في الجيش العثماني، فكانت أولى مآثره أن قام بنقل مركز القيادة في الثامن والعشرين من كانون الأول عام ١٨٤٠ من بيروت إلى حاصبيا ليكون على مقربة من مقر قيادة الجيش المصري. ثم أرسل جواسيسه إلى دمشق لحث جنود ابراهيم باشا على الانضواء تحت لواء السلطان، مقدمين لهم شتى أنواع الاغراءات. ففر على أثر تلك الدعوات من الجيش النظامي المصري نحو مائة ضابط وثمانماية جندي التحقوا بعدها بالجيش العثماني. أما الثائرون من «سكان المقاطعات اللبنانية» فقد أوعز إليهم الحلفاء بمطاردة الجيش المصري المنسحب من دمشق، واستنزاف مؤخرته. فتقدموا من الزبداني إلى الهامة وقد بلغت عساكرهم حوالي الألفي فارس يقودهم شبلي آغا العريان والأمير خنجر الحرفوش. وما إن اتصل بهما خبر إخلاء ابراهيم باشا لمدينة دمشق حتى دخلاها برفقة الجنرال جوقموس وأعلنوا حكم السلطان فيها ممثلاً بأحمد آغا اليوسف كمتسلم عليها. وتعقب «اللبنانيون» الجيش المصري فأدركوا مؤخرته عند الكسوة، فناوشوها وأرهقوها، وهذا حمل سبعماية جندي للانضمام إلى الجانب العثماني جرى إلحاقهم بمعسكر بشير الثالث المخيم في طبريا[٣٥].

(٣٣) ابراهيم باشا إلى محمد علي باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٩٥ -
Mouriez, Op. Cit. T.4, P.374- Voir aussi: Doc. Dip. T.6, P. 303 - Ibid. T. 25, P. 20.
كتافاكو، مصدر سابق، ص ٩٥ -
Napier, Op.Cit. V. 2, P. 184 - 185.

(٣٤) جعل موريه Mouriez في كتابه «تاريخ محمد علي» المطبوع عام ١٨٥٨ في باريس وبشكل مبالغ فيه، قوام الجيش المصري الذي غادر بلاد الشام مئتي ألف نسمة لم يرجع منهم إلى مصر سوى ستين ألفاً فقط.
أنظر بهذا الخصوص:
Mouriez, Op. Cit. T.4, P.376, Voir Aussi Napier, Op. Cit. V.2, P.182.

(٣٥) الشدياق، مصدر سابق، ج ٢، ص ٤٧٣.

وعاد الجنرال جوقموس لينقل مقر قيادته من حاصبيا إلى صفد، وأعطى أوامره بتدمير جسر بنات يعقوب بغية عرقلة انسحاب الجيوش المصرية، وتسهيل عملية استنزافها. غير أن ابراهيم باشا آثر تجنب الجسر واتجه بطريق المزيريب فوصلها وجنوده المنكفئة في الثاني والثالث من شهر كانون الثاني عام ١٨٤١ بعد أن عانى وجيشه صعوبات جمة نجمت عن مهاجمة الحورانيين «واللبنانيين» له، فضلاً عن قساوة الطبيعة واشتداد برد الشتاء وغزارة المطر[٣٦].

وعلى الرغم من معاناة السر عسكر من مرض اليرقان، فإنه أقام في المزيريب ثلاثة أيام فقط استعد خلالها لمرحلة المسير في الصحراء فتزود من الزاد والعلف ما أمكن، ثم عمد إلى تقسيم جيشه إلى ست فرق[٣٧]، سلكت جميعها طرقاً مختلفة تقع كلها إلى الشرق من نهر الاردن والبحر الميت. فسارت فرقتا المشاة والخيالة بقيادة أحمد منكلي باشا الذي اتجه جنوبي شرق، فمر في حسبان وذيبان ثم الكرك، واجتاز بعد ذلك بوغاز الخنزيرة ثم دار حول الطرف الجنوبي من البحر الميت مخترقا السهل غرباً باتجاه غزة. وقد لاقى في انسحابه من الصعاب والمشقات الشيء الكثير، فقد قلّ زاده، وشح ماؤه وسبب جهل المصريين بالمسالك والمعابر وقوعهم في مستنقعات البحر الميت، وفقدانهم عدداً كبيراً من الرجال والأولاد والنساء. فكان المصريون طوال مدّة تراجعهم هذا في صراع مستمر مع الجوع والعطش وعربان البادية، إلى أن وصلوا إلى غزة في الحادي والعشرين من كانون الثاني عام ١٨٤١ بعد أن فقدوا ما بين المزيريب وغزة ما لا يقل عن نصف عديد الرجال[٣٨].

أما سليمان باشا فقد قاد فيلق المدفعية، سالكاً طريق الحج من المزيريب إلى معان. ولم يصادف من الصعوبات ما صادفه أحمد منكلي لوفرة ما تزود به من طعام وماء، ولبقاء سكان تلك المناطق على ولائهم لحكومة محمد علي. وبعد أن أقام في معان خمسة أيام، خرج منها قاصداً العقبة. وقد أخطأ سليمان باشا التقدير هذه المرة،

---

(٣٦) أحمد منكلي باشا إلى حسين باشا، المحفوظات، ج٤، ص ٤٩٣ - ٤٩٤ - Mouriez, Op. Cit. T.4, P.372.

(٣٧) ابراهيم باشا إلى محمد علي باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٩٥.

(٣٨) Napier, Op. Cit. V.2, P. 162 - 163 - Mouriez, Op. Cit. T.4, P. 375. الرافعي، مرجع سابق، ص ٣٠٣ - ٣٠٤.

فلم يحمل من الزاد والمؤن ما يكفي جنوده، ففقد منهم نحو ألف وخمسمائة جندي من مجموع عديدهم البالغ تسعة آلاف، وتمكن من إيصال مئة وخمسين مدفعاً مع خيولها من أصل مائتين[٣٩]. أما ابراهيم باشا فقد تراجع على رأس سائر الفرق المتبقية. فقام من المزيريب باتجاه السلط حيث هاجم قلعتها واستولى عليها، إلا أنها كانت خاوية من المؤن فأقام فيها يوماً واحداً.

وترامت إليه معلومات مؤداها أن الجنرال جوقموس عوّل على مهاجمة غزة والبطش بحاميتها بغية الاستيلاء على المؤن والذخائر التي جمعت فيها احتياطاً لسد حاجات الجنود المصرية المنسحبة من بر الشام. فتظاهر ابراهيم باشا بعزمه على مهاجمة القدس وعبر الأردن من الشرق باتجاه بلدة أريحا، فجازت الحيلة على الجنرال جوقموس وحول القوات الحليفة نحو القدس بغية الدفاع عنها بعدما كانت طلائع قواتهم قد بدأت بالزحف نحو غزة[٤٠].

وتابع ابراهيم باشا مناورته الناجحة، فاجتاز نهر الأردن مجدداً بالاتجاه الآخر واستأنف الزحف جنوباً مجتازاً جبل عجلون ماراً في أماكن تفتقر إلى الماء والزاد متعرضاً في أماكن كثيرة لمناوشة العربان إلى أن بلغ الكرك، فمكث بجوارها أربعة أيام رغم موقف أهلها العدائي منه. ثم ارتحل عنها نحو الطفيلة الغزيرة المياه الخالية من الغذاء بعد أن مر بها أحمد منكلي سابقاً ونهبها. واستمر السر عسكر في انكفائه رغم الجوع والعطش وهجوم العربان عليه إلى أن وصل إلى غزة في الحادي والثلاثين من شهر كانون الثاني عام ١٨٤١، بعد أن فقد عدداً كبيراً من الرجال والنساء والأطفال والكثير من المعدات والخيول[٤١].

لقد أفسد ابراهيم باشا على الجنرال جوقموس خطته في ضرب القوات المصرية خلال عمليات انسحابها بسلوكه طرقاً مختلفة تقع كلها شرقي نهر الأردن. وكان جوقموس قد انتقل من صفد إلى جسر المجامع فجنين حاشداً جميع جنوده هناك مقدمة

---

(٣٩) Vingtrinier, Soliman Pacha, P. 422 - 423 - Mouriez, Op. Cit. T.4, P.375 الرافعي، مرجع سابق، ص ٣٠٣ - Napier,Op.Cit. V.2, P. 183 - M. de Bertou au Duç de Valmy, Doc. Dip. T. 6, P.331.

(٤٠) Vingtrinier, Op. Cit. P. 424 - Mouriez, Op. Cit. T.4, P.375 - 376.

(٤١) الرافعي، ص ٣٠٣ - Doc. Dip. T.6, P. 328 - 330 - Bouron, P. 197.

لمنازلة القوات المصرية معتقداً أن انكفاء ابراهيم باشا سيكون عن طريق جنين[٤٢]. وكان بشير الثالث قد كتب إلى شبلي آغا العريان والأمير خنجر الحرفوش كي يوافياه إلى مرجعيون فانصاعا لطلبه، ونهض الجميع الى بلاد بشارة، ونزلوا في قرية ميس، ثم انتقلوا منها إلى صفد فيافا[٤٣]. أما جوقموس فإنه كتب إلى حكام «المقاطعات اللبنانية الجنوبية» يدعوهم للانضمام إليه في صفد، فلبى دعوته تلك حمد البك المحمود متسلم بلاد بشارة، فسار بالعامليين إلى صفد على أمل محاربة القوات المصرية. لكن اتباع ابراهيم باشا للمسالك الواقعة شرقي نهر الأردن أجهضت مخططات جوقموس. ولا عبرة في ما كتب محمد جابر آل صفا في كتابه «تاريخ جبل عامل» من أن حمد البك قد انقض على الجيش المصري واشتبك معه في عدة معارك في رميش ووادي الحبيش وشفا عمرو، وأن النصر كان حليفه، ولا في قوله إن حمد البك قد استولى على طبريا والناصرة وأجلى العمال المصريين عنهما، وتولى إخراج الأسرى والسجناء الذين حشدهم المصريون في سجون عكا، ذلك لأن السر عسكر قد تجنب المرور بفلسطين وشفا عمرو وصفد وسائر المناطق التي حشد بها جوقموس جنوده النظاميين ومن تطوع لديه من «سكان المقاطعات اللبنانية» الذين تحفزوا لقتال الجيش المصري. وعليه يقول علي الزين متسائلاً في كتابه «فصول من تاريخ الشيعة»: «فمتى يكون حمد البك قد حارب جيش ابراهيم باشا وهو لم يلتق به في جبل عامل وفلسطين ولا برميش ووادي الحبيش وصفد ولا بشفا عمرو والناصرة وطبرية»؟[٤٤].

أخذت القوات المصرية تتجمع في غزة. مقدمة لإتمام انسحابها نحو مصر. وكانت في حالة سيئة من الإنهاك والجوع والظمأ. فأمدها العزيز بالمؤن والكساء. وقد بلغ مجموع عديد القوات التي دخلت الأراضي المصرية ما بين خمسة وثلاثين وأربعين ألفاً. وقد رأى ابراهيم باشا ضرورة بقائه في غزة ريثما يتم إجلاء كامل جنوده عنها. فأمر بترحيل الجيش إلى مصر عن طريق البر. أما هو فقد آثر البقاء رغم مرض اليرقان الذي كان دائم الشكوى منه حتى استكملت الجند انسحابها، فغادر غزة في التاسع

---

(٤٢) Vingtrinier, Soliman Pacha, P.424 - 425.
أنظر كذلك أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ٣٠٤.

(٤٣) الشدياق، مصدر سابق، ج ٢، ص ٤٧٣.

(٤٤) أنظر بهذا المعنى: محمد جابر آل صفا، ص ١٤٩ ـ ١٥٢ ـ وعلي الزين، ص ١٦٠ ـ ١٦٨.

عشر من شهر شباط عام ١٨٤١ عن طريق البحر بعدما أرسل إليه العزيز سفينة الحجاج لكي تنقله إلى مصر[٤٥].

د ـ عودة أعيان الدروز المنفيين:

تمخض الموقف المبدئي الذي اتخذته أكثرية أعيان الدروز من الحكم المصري المتحالف مع بشير الثاني، عن تراجع الأعيان الدروز وخاصة أعيان الجنبلاطية مع فلول عساكر الدولة العثمانية وأجهزتها الإدارية أمام تغلغل القوات المصرية في بر الشام، بعد أن فشلت جهود السلطان محمود الثاني في مجمل المعارك التي خاضتها جيوشه ضد القوات المصرية الغازية بقيادة ابراهيم باشا المصري[٤٦].

وعلى الرغم من الحفاوة الزائدة والإكرام اللذين بذلهما رجالات الدولة العثمانية تجاه الأعيان الدروز الذين تراجعوا مع قواتها عن الشام، فإن الشيخ سعيد جنبلاط ما لبث أن توجه إلى بيت الدين بعد أن ضاق به الحال، فوجهه بشير الثاني إلى مصر مشيراً عليه العمل في خدمة محمد علي، فأدخله هذا الأخير برتبة ملازم في الجيش ثم رقي عام ١٨٣٨ إلى رتبة يوزباشي، ثم أصبح معاوناً برتبة بيك باشي. وهذا ما حمل الشيخ نعمان ابن الشيخ بشير جنبلاط على الانتقال بدوره إلى مصر في عام ١٨٣٩ حيث رحب به العزيز ومنحه نيشاناً[٤٧] برتبة أمير آلاي[٤٨].

وما يقال عن الشيخين سعيد ونعمان جنبلاط، يقال أيضاً عن سائر الأعيان، كخطار بك العماد وناصيف بك أبو نكد وولده عباس وعبد السلام العماد وغيرهم من الذين توجهوا إلى مصر بعد أن ضاقت بهم الحال[٤٩]. وقد يكون لبشير الثاني دور في توجه هؤلاء إلى مصر بعد أن قدموا من لدن القوات العثمانية وأقاموا لدى العزيز. وقد

---

(٤٥) Napier, Op. Cit. V.2, P. 183 - 186 - Vingtinier, Op. Cit. P. 426 - 427.
محمد علي باشا إلى ابراهيم باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٩٦.

(٤٦) الشدياق، ج ١، ص ١٥٠ ـ ١٥١.

(٤٧) الشدياق، ج ١، ص ١٥١.

(٤٨) اليوزباشي: رتبة عسكرية تأمر على مئة نفر، والبكباشي، قائد على ألف نفر والمير آلاي قائد على فوجين من العسكر قوام كل فوج ١٢٠٠ نفر.

(٤٩) الشدياق، ج ٢، ص ٤٧٣ ـ أبو عز الدين، ص ٣٠٨.

اختلف وضع هؤلاء عن الأعيان الذين أرسلوا إلى مصر خلال العصيان الذي حصل خلال شهري حزيران وتموز عام ١٨٤٠ والذين أعيد نفيهم من الاسكندرية إلى سنار في بلاد السودان كما مرَّ معنا.

وكان محمد علي باشا قد كتب إلى ولده ابراهيم، يفيده أن كاتباً درزياً في الاسكندرية تبدو عليه علائم الذكاء، ارتأى إرجاع المنفيين من زعماء الدروز إلى أوطانهم لكي يعاونوا السر عسكر في سياسته الداخلية، وأنه أي العزيز سمح لهؤلاء الأعيان بالعودة إلى وطنهم جبل الدروز(٥٠)، بعد أن منح رتبة الميرالية إلى كل من نعمان جنبلاط وناصيف أبي نكد وخطار العماد وعبد السلام العماد، وقلدهم النياشين الخاصة بهم. كما كتب إليه أيضاً يقول: «كنا أشعرنا دولتكم... بأن عظماء الدروز المقيمين في مصر سيعينون في مناصب الجبل، وتحقيقاً لهذه الفكرة، قد منحنا كلاً من حملة كتابي هذا نعمان بك ابن الشيخ بشير (جنبلاط) ونصيف بك ابن أبي نكد وخطار بك ابن أبي علي العماد وعبد السلام بك ابن فارس العماد رتبة المير آلاي وسلمنا إليهم نياشينهم وأرسلناهم إلى صوبكم العالي على أن ينصَّب كل منهم رئيساً على قبيلته وعشيرته. ولدى وصولهم إلى هناك بلطفه تعالى، يكون تفضلكم بتعيينهم وفقاً للظروف والأحوال هو (عين) ما تقتضيه المصلحة»(٥١).

(٥٠) محمد عي باشا إلى ابراهيم باشا، المحفوظات. ج ٤، ص ٤٧٠.
انظر بازيلي مصدر سابق ص ٢٦١ - ٢٦٢.

(٥١) محمد علي باشا إلى ابراهيم باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٧٢ - ٤٧٣. وقد تضمن المرسوم الذي منحه محمد علي باشا إلى نعمان جنبلاط قوله: «افتخار الأماجد الكرام ذوي الاحترام نعمان بك جنبلاط نهي إليكم أن من حيث وقع ما وقع من الأمير بشير بارتكاب عار الفرار وذهابه إلى بئس القرار ورأينا فيكم الأهلية والصلاحية بإقامتكم في خدماتنا العلية اقتضت إرادتنا نصبكم رئيساً على عشيرتكم وقد أنعمنا عليكم الرتبة الميرالائية وزينا صدركم بالنشان المخصوص إلى هذه الرتبة السنية شرفاً لكم ولبيتكم من لدنا فاعلموا قدرها واسعوا إلى إصلاح بيتكم ووطنكم ورفع المضرة عن أرضكم وعشيرتكم من المفاسد التي أظهرها أهل البغي والفساد في تلك البلاد تنالون انتظام الحال ورفاه البال أنتم وأهل بلادكم وهذا الأمر فرض عين على من عنده غيرة على الوطن وحمية المأوى والسكن فبناء على ذلك أصدرنا هذا تشريفاً وتكريماً إليكم فبادروا بما تقضيه الانسانية بتحصيل رضا الإله وحسن توجهات رسول الله لعلكم تفلحون».
انظر هشي، المراسلات، ج ٢، ص ٩٠ - أبو عز الدين، ابراهيم باشا في سوريا، ص ٣٠٩ - راجع أيضاً التعميم الذي أطلقه محمد علي باشا عزيز مصر إلى زعماء وعقال الدروز في جبل لبنان في المراسلات السياسية - الاجتماعية، ج ٢، ص ٨٨.

وحتى هذا التاريخ يبدو أن محمد علي كان لا يزال يأمل في إبقاء بلاد الشام أو جزء منها تحت سيطرته. ولما كانت أكثرية السكان قد انقلبت على حكومته خاصة بعد تسليم بشير الثاني نفسه إلى الانكليز، وانقلاب البطريرك الماروني على السياسة المصرية في سوريا، رأى أن المصلحة تقضي بكسب ثقة الدروز عن طريق إطلاق زعمائهم المقيمين في مصر وذلك لكي يحزبوا السكان ضد الدولة العثمانية(٥٢)، ولمساعدة وشد إزر الحكومة المصرية بعد العزلة الشعبية الشديدة التي أحاطت بها في كافة مناطق سوريا. فوجه تعميماً إلى زعماء وعقال الدروز أحاطهم به علماً بالخيانة التي «حصلت من الأمير بشير وأولاده وخروجهم من دائرة رضانا وكفرناهم بحقوق لنعمتنا المتوجبة عليهم بسبب المفاسد والمظالم التي ظهرت منهم على كافة أهالي البلاد... فخاف من سطوتنا القاهرة القوية وفر هارباً حتى وقع فيما يستحق فأرسل أسيراً إلى مالطة»(٥٣)...

غير أن محاولة العزيز هذه لم يكتب لها النجاح بسبب الانقلاب العام الذي حصل في سوريا كافة وتقوض السلطة المصرية فيها كما سنرى لاحقاً.

أما أعيان الدروز الذين سبق ونفوا إلى سنار في بلاد السودان خلال ربيع عام ١٨٤٠ فقد قام الكومودور نابير بالتوسط من أجل إطلاق سراحهم وإعادتهم إلى أوطانهم وذلك عندما أرسل بصفة خاصة الربان منزول Captain Maunsell أحد معارف عزيز مصر لكي يلتمس منه إطلاق سراح الأعيان الدروز الذين ألقي القبض عليهم في شهر تموز، أو لمبادلتهم بغيرهم من الأسرى بحجة أن هؤلاء الأعيان، قد حبسوا بتحريض من بشير الشهابي أمير جبل الدروز السابق وحكومته «الخالية من العدل والإنصاف»، وأنه «ليست هناك أي فائدة تجنى الآن من بقاء هؤلاء المساكين في الأسر»(٥٤).

وقد رد بوغوص على نابير، فكتب يعلم القائد البريطاني، أن الأمراء والمشايخ الذين قدموا إلى مصر منذ سنوات عديدة والذين كانوا يقيمون في القاهرة قد أرسلوا إلى بلادهم قبل عشرة أيام عن طريق البر طلباً لالتماسهم. وكذلك فإن المشايخ

(٥٢) الشدياق، ج ١، ص ١٦٥ - و ١٧١، وج ٢، ص ٤٧٣.
(٥٣) هشي، المراسلات، ج ٢، ص ٨٨ - ٨٩.
(٥٤) نابير إلى بوغوص، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٧٤.
Le Commodore Napier., à Boghos Bey, Doc. Dip. T. 24,P.415.

والأمراء الذين أرسلوا إلى الصعيد قد أعلموا بواسطة مندوب خاص بالإفراج عنهم. وهكذا قد أخلي سراح كافة الأعيان والمناصب الدروز وليس هناك من ضرورة لمبادلتهم بغيرهم من الأسرى(٥٥).

ورداً على رسالة لاحقة أرسلها نابيير، يستوضح فيها ناظر خارجية محمد علي عما إذا كان الأعيان الذين أخلي سبيلهم، هم هؤلاء الذين قبض عليهم خلال أحداث شهر تموز الماضي، أجاب بوغوص بقوله: «إن الذين سافروا إلى أوطانهم هم هؤلاء الأمراء والشيوخ القادمون مصر قبلاً. أما الذين قدموها أخيراً وأرسلوا إلى سنار (وهم موضوع استيضاح نابيير) فلم يصلوا بعد إلى مصر. وبما أنه مرخص لهم أيضاً بالسفر إلى أوطانهم حين وصولهم فسيسافرون حالما يصلون»(٥٦).

وفي الوقت الذي كانت تدور فيه مراسلات نابيير - بوغوص بشأن الأعيان الدروز المنفيين إلى بلاد سنار، كان الشيخ نعمان جنبلاط والشيخ عبد السلام والشيخ خطار العماديين، والشيخ ناصيف النكدي وولده عباس ينزلون في يافا بعدما قدموها براً من مصر(*). فلما بلغ رجال النكدية أمر قدوم زعمائهم، نهض بعضهم من معسكر بشير الثالث لملاقاتهم، وحضروا معهم للسلام على السر عسكر العثماني الذي استقبلهم بالبشاشة والإكرام، ثم أمرهم بالتوجه إلى معسكر بشير الثالث. فلما أقبلوا عليه التقاهم أصحابهم ومناصروهم بإطلاق البارود فاضطرب السر عسكر لظنه أن ابراهيم باشا قد داهمهم بعساكره، فانهزم بعضهم نحو المدينة وغرق أربعة فرسان في نهر العوجاء. ونهض الوزير إلى خيمة بشير الثالث يستعلم الأمر فأخبره أن سبب إطلاق البارود، هو للترحيب بقدوم المشايخ الدروز، فعاد الوزير إلى مدينة يافا. وفي الصباح حضر أعيان الدروز إلى خيمة بشير شهاب يسلمون عليه، فازدرى بهم وبألقابهم وشاراتهم التي منحها العزيز إليهم، وأسمعهم كلاماً يخفض مقامهم. فشق

(٥٥) بوغوص إلى نابيير، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٧٧ - Boghos Bey au Commodore Napier, Doc. Dip. T. 24, P. 417.

(٥٦) نابيير إلى بوغوص، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٨٠، والمصدر نفسه، بوغوص إلى نابيير، ج ٤، ص ٤٨١.

(*) الوثيقة رقم ٧ - والوثيقة رقم ٨.

ذلك عليهم لأنهم لم يذنبوا ضده. فخرجوا من مجلسه نافرين وتوجهوا إلى عكا مغتاظين بعد أن أكمنوا الغيظ إلى حين(٥٧).

أما بخصوص الأعيان والمناصب الذين تم نفيهم إلى سنار فقد تولى والي الخرطوم أمر إرجاعهم إلى مصر بناء على طلب العزيز. فأرجعوا في مركبين(٥٨). وقد توفي أثناء انتقالهم الأمير يوسف سلمان شهاب في مرض الحمى فدفنه رفاقه في الصعيد. وحين وصولهم إلى مصر، أكرمهم العزيز، وقام الكولونيل نابيير ابن السر تشالز نابيير بتأمين عودتهم إلى بيروت على ظهر سفينة انكليزية وذلك في أواسط شهر آذار عام ١٨٤١(٥٩). وكان بشير الثالث قد رجع إلى «البلاد» عندما قام ابراهيم باشا من غزة إلى مصر. ولدى وصوله إلى بلدة الدامور، أمر الأعيان والمشايخ الذين كانوا برفقته بالعودة إلى أوطانهم، وتوجه هو إلى داره في سبنيه القريبة من بعبدا(٦٠). وأعيد أيضاً الجنود السوريون الذين كانوا في القطر المصري والبالغ عددهم عشرة آلاف جندي. وقد وصلت أولى طلائعهم إلى بيروت في أواسط شهر أيلول عام ١٨٤١، واستكمل عددهم في وقت لاحق إثر اجتماعات تخللتها عقبات جمة وجهود حثيثة قام بها نابيير الابن والمعتمد الانكليزي لدى مصر(٦١).

هـ - هزيمة عسكرية أم إنسحابات سياسية:

بعد أن استعرضنا المراحل التفصيلية لمختلف انسحابات الجيش المصري من «المقاطعات اللبنانية» ومن مجمل بر الشام، يبقى التساؤل المطروح لدى كل باحث: هل إن جلاء المصريين عن بلاد الشام عامة، جاء نتيجة هزيمة عسكرية نزلت بهم وأجبرتهم على الانكفاء والتقهقر، أو أن انكفاءهم قد جاء نتيجة طبيعية لمواقف الدول الأوروبية الحليفة من جهة، ولتجاوب السكان المحليين مع الدعوة التي وجهت إليهم للثورة على حكومة محمد علي وعصيان أوامرها ومناوشة قواتها من جهة أخرى؟.

(٥٧) الشدياق، ج ٢، ص ٤٧٣ - ٤٧٤ - مشاقة، منتخبات من الجواب، ص ١٥٣.

(٥٨) الشدياق، ج ٢، ص ٤٧٤.

(٥٩) Napier, Op. Cit. V. 2, P. 261 - الشدياق، ج ١، ص ٥٢، وج ٢، ص ٤٧٥.

(٦٠) الشدياق، ج ٢، ص ٤٧٤.

(٦١) Napier, Op. Cit. V. 2, P. 260 - 266.

في الواقع أن مجرد التساؤل عن مثل هذا الأمر يقودنا تلقائياً إلى البحث عن مدى قوة الجيش المصري الموجود في سوريا، ومقدار عديده وحجم عدته، ثم مقارنة قوة المصريين مع تلك التي تمكن الحلفاء من تجهيزها وحشدها في مواجهة ابراهيم باشا.

لقد تمكنت بريطانيا من أن تحشد في البحر الأبيض المتوسط نحواً من اثنتي عشرة بارجة قتال، وثماني بوارج خفيفة، وخمسة مراكب بخارية مع ألف وخمسماية بحار انكليزي. يقول هنري غيز: «وكانت هذه الفرق المعدة للنزول إلى الشاطىء بدون قائد فحملتهم سرعة العمليات البحرية التي قاموا بها على أن يعينوا على رأسها ضابطاً كان يومذاك مريضاً في جبل طارق. فلم يتمكن من الاتصال بها إلا بعد انتهاء القتال الفعلي». في حين أن الأسطول النمساوي الذي كان معقود اللواء للأميرال بانديارا فقد تألف من قطعتين كبيرتين ومركب ذي صارين ومركب بخاري. وقد تمكن هذا الأسطول من إنزال مائة مدفعي إلى الشاطىء[٦٢].

---

(٦٢) غيز، بيروت ولبنان منذ قرن ونصف القرن، ج ٢ ص ٢٠٠.
يصف هنري غيز حالة الأسطول العثماني الذي تمكن السلطان من تجهيزه كبديل عن الأسطول الذي فر إلى مصر فيقول: «... أضف إلى ذلك بارجة تركية كان يقودها القبطان ووكر Capitaine Walker وهو من أبرز ربابنة البحرية البريطانية. والبارجة «فوكوارد» التي كان يقودها قبل أن تصبح في خدمة تركيا، تركت ذكريات طيبة في سجل أعمال الأسطول الانكليزي. أما العمارة «مقدمة الخير» التي كان يرفرف عليها علمه، فقد كانت حسبما يقول السيد هنتر «رمزاً واضحاً لحالة المملكة العثمانية الحاضرة. كانت عنيفة بالية تتصاعد إليها المياه من كل جانب ولا يجرؤ أن يصعد إليها إلا أشجع البحارة وأبسلهم» ومع ذلك فهي العمارة الوحيدة التي بقيت للسلطان، إذ أن جميع البوارج الأخرى قد سلمت إلى محمد علي على إثر خيانة رئيس الأسطول العثماني. وجد ووكر هذه السفينة الحربية في مرفأ «سانتيجي» تتقاذفها الأنواء وكانوا يعتبرونها غير صالحة للإبحار فأهملت منذ عدة سنوات. ولكن مقدرة هذا القائد وسعة علمه مكنتاه من إصلاحها قدر المستطاع، فاقتادها حتى أرساها أمام بيروت. أما البحارة فكانوا أغرب مزيج من المخلوقات يمكن أن يتصوره انسان. إننا لا نستطيع تخيل هذا المزيج وتصوره ما لم نر بأم العين أسواق القسطنطينية. فمن هنالك أتى هؤلاء البحارة. كانوا من الأتراك الحقيري البنية، المضطربي الأعصاب، التائهي النظرات، ومن باعة الثلوج أو الاسفنج، ومن خدام الحمامات والبقالين إلخ... وكان يبلغ عددهم الثمانماية رجل يضاف إليهم مائة رجل ذوي بنية أشد... وكانت تتبع هذه البارجة قافلة تنقل أولى الفرق وهي تتألف من خمسة آلاف وثلاثماية جندي تركي يقودهم الجنرال جوقموس» (١)، انظر غيز، ج ٢، ص ٢٠٠ - ٢٠١.

أما جيش محمد علي، فقد كان لديه ثماني عشرة سفينة قتال وست بوارج كبيرة، ونحو عشرين قطعة خفيفة، وأعداد كثيرة من المراكب البخارية. وكان أسطوله مسلحاً تسليحاً جيداً. وفي بر الشام كان لديه من العساكر ما يراوح بين الثمانين والتسعين ألف رجل، منهم عشرة آلاف خيال. وكانت مدفعيته تتألف من مائة وست وستين قطعة في حالة جيدة. وإذا ما أضيف إلى هذا الجيش ما كان لدى ابراهيم باشا من الجنود غير المدربة، لبلغت القوات المصرية مئة وعشرة آلاف مقاتل فضلاً عن الجيش الاحتياطي الموجود في مصر والذي بلغ عدده نحو الأربعين ألف رجل[٦٣].

ومهما تكن المبالغة في تقدير قوات ابراهيم باشا في سوريا، فإن هنري غيز نفسه أورد في هامش الصفحة ٢٠٤ من الجزء الثاني من مؤلفه «بيروت ولبنان منذ قرن ونصف القرن» قوله: «يتبين من إحصاء صحيح وضع في أيار عام ١٨٤٠، أن عدد الجنود المدربين في الجيوش المصرية التي نزلت آنذاك في سوريا قد بلغ ٦٦٢٤٠. أما الجنود غير المدربين فقد بلغ عددهم ٥٧٠٠ جندي وهكذا لم يتجاوز عدد الجيش ٧١٩٤٠ رجلاً»[٦٤].

بعد أن استعرضنا حجم كل من القوتين العسكريتين، ندرك بجلاء الفارق الشاسع بين ما ذخره ابراهيم باشا في سوريا، وما أمكن الحلفاء حشده على الساحل. وتبقى خطتهم في إثارة الجبليين وتسليحهم، حجر الزاوية في كل عمل يقودهم إلى إجلاء المصريين عن ربوع بر الشام.

لقد تكرست هزيمة مصر السياسية في مؤتمر لندن على الرغم من التشدد الفرنسي.[٦٥] ولم يبق أمام بريطانيا إلا استكمال انتصارها بتحقيق نصر عسكري يتيح لها إخراج ابراهيم باشا من سوريا. فاتخذت من أسطولها البحري وسيلة للمناورة العسكرية. وأرفدته بجيش من العملاء والجواسيس تمكنت بواسطتهم، وخلال فترة قصيرة جداً، من إثارة أكثرية سكان سوريا على حكومة محمد علي، واستنهاض بعضهم على مقاومتها بعد أن أرفدتهم بالمال والسلاح وبمختلف أنواع المؤن والذخائر.

---

(٦٣) غيز، ج ٢، ص ٢٠٣ - أنظر أيضاً الوثيقة رقم ١.
(٦٤) غيز، ج ٢، ص ٢٠٤ - مشاقة، الجواب على اقتراح.. ص ١٥٠.
(٦٥) حجار، مرجع سابق، ص ١٩٩ - ٢٠٠.

وكان ابراهيم باشا يدرك أهمية الثورات الداخلية، فوقف حائراً أمام الخطة الواجب اعتمادها. وحار أمره بين رأيين، إما أن يسحب جيشه من شمال البلاد بهدف القضاء على عصيان الأهالي، وضرب قوى الحلفاء على الساحل، فتصبح سوريا عندئذ عرضة لهجوم عثماني محتمل من الشمال، أو أنه يبقي الحدود الشمالية حصينة، ويترك أمر القضاء على الثورة الداخلية من مهام بشير الثاني وأولاده، وقد ثبت عجز هؤلاء عن هذا الأمر. وأرسل ابراهيم باشا يستشير والده بالأمر قائلاً له: «إن المصلحة تقضي بأحد أمرين إما إرسال ستة آلاف عسكري من مصر أو تراجع الجيش المرابط على الحدود الشمالية»[٦٦]، ثم أرسل يقترح عليه مجدداً إثر الانهزامات المتوالية التي مني بها المصريون في جونيه وبيروت ونهر الكلب أحد أمرين، إما إرسال نجدة من مصر، أو أن يتراجع الجيش عن مرعش وعينتاب على أن يستقدم قسم منه إلى لبنان[٦٧].

ورد محمد علي بضرورة انسحاب الجيش وموافقته على إرسال ستة آلاف جندي من مصر إلى بر الشام[٦٨]، وبإطلاق سراح المنفيين من الزعماء الدروز، وإعادتهم إلى أوطانهم ليعاونوا السر عسكر في سياسته الداخلية[٦٩]، كما أرسل يعلم ولده ابراهيم بالخلاف الذي استحكم بين وزراء انكلترا ووزراء فرنسا. وتوتر العلاقات بين الحكومتين الانكليزية والفرنسية موصياً إياه: «أن وصول المصلحة المصرية إلى نتيجة حسنة يتوقف على ثبات الجيش المصري في بر الشام» كما أوصاه أيضاً بالاهتمام بضبط الأمور وباستعمال الشدة ورمي الجنود الفارين بالرصاص[٧٠].

ولم يتسن لابراهيم باشا تحقيق تعليمات والده، فسرعان ما سقطت عكا مفتاح بر الشام وأمنع الحصون الشامية. وأدرك محمد علي استحالة بقائه في سوريا، فأرسل يعلم السر عسكر أن البقاء في بر الشام سيتعذر عليه بعد سقوط عكا في يد الحلفاء، ولذا فإن عليه أن يجمع العساكر ويعود بها إلى مصر[٧١].

---

(٦٦) محمد علي باشا إلى ابراهيم باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٦٤ - ٤٦٥.

(٦٧) ابراهيم باشا إلى محمد علي باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٦٥.

(٦٨) المحفوظات الملكية.. ج ٤، ص ٤٦٤ - ٤٦٥.

(٦٩) محمد علي باشا إلى ابراهيم باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٦٨ و ٤٧٠.

(٧٠) محمد علي باشا إلى ابراهيم باشا، المحفوظات، ج ٤ ص ٤٧٢.
انظر أيضاً الوثيقة رقم ١٦ وهي باللغة التركية مع ترجمة لها باللغة العربية.

(٧١) محمد علي باشا إلى ابراهيم باشا، المحفوظات، ج ٤، ص ٤٧٣.

وقد أوجز سليمان أبوعزالدين مجمل الوضع الذي عاناه محمد علي وولده ابراهيم في بضعة سطور عندما قال: «ومن ينعم النظر في موقف الجيش المصري في سوريا بعد تخلي فرنسا عن محمد علي وتألب سائر الدول العظمى عليه يرَ من خلال الحوادث أن محمد علي عوَّل على إخلاء سوريا حالما أضحى وحيداً بلا نصير من الدول الأوروبية لأنه لم يكن في وسعه مخاصمة ذلك الاتحاد الدولي العظيم لكن حيث كان لا بد لجنوده وسياسته أيضاً من التقهقر بشيء من الانتظام، كانت الأعمال الحربية التي قام بها جيشه بإزاء الحلفاء شبيهة بمناورات تحفظ كرامته وتستر غرض الانسحاب الذي كان يرمي إليه...

«فابراهيم باشا وسليمان باشا وضباطهم وجنودهم المجربون لم يحاربوا في وقائعهم الأخيرة في لبنان بتلك البسالة والمهارة التي عرفوا بها في حروبهم السابقة. قارن مصادماتهم الضعيفة في لبنان بما أبدوه من الخبرة والشجاعة والثبات التي كللت هاماتهم بغار الانتصار مراراً في مقاتلة الوهابيين وإخماد ثورة المورة ومحاربة العثمانيين في سوريا والأناضول، تجد البون شاسعاً بين الحالين. ولما انسحب ابراهيم باشا إلى زحلة لم يكن هنالك عدو قوي يطارده ولو شاء العودة إلى لبنان لما وجد من يقف في وجهه لأن جنود الحلفاء لم تبتعد عن السواحل ولم يكن على مقربة من زحلة من الأعداء سوى ثلاثة آلاف وخمسماية مقاتل من اللبنانيين حشدهم الأمير بشير قاسم (ملحم) في حمانا على مسيرة نحو ساعتين من زحلة. ولم تكن لديهم المؤونة والأسلحة والذخائر الكافية لمقاومة ابراهيم باشا. ومع هذا لم يتعرض ابراهيم باشا لهم بل شرع في إخلاء السواحل والبلاد الشمالية فسحب الحامية المصرية من طرابلس وأتلف مخازن الذخيرة فيها وأخلى منطقة أدنة واللاذقية ولم يمض إلا شهر وبعض الشهر منذ نزول الحلفاء في جونية حتى انجلت الجنود المصرية عن أعالي لبنان وسواحله وسوريا الشمالية وفرّ أو أسر منها عشرة آلاف رجل وحشد معظم جيش ابراهيم باشا في زحلة والمعلقة تأهباً للانسحاب جنوباً وكان عدده نحو ستين ألف رجل عند الانسحاب مع أن جنود الحلفاء لم تتجاوز ثمانية آلاف مقاتل ولا يخفى أن كل ذلك جرى قبل بدء المفاوضة ما بين السر تشارلز نابيير ومحمد علي، وأصبح التقهقر من سوريا عاماً قبل انتهاء تلك المفاوضة»[٧٢].

لقد فقدت حكومة محمد علي خلال فترة احتلالها لبلاد الشام، ثقة الأكثرية

---

(٧٢) أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ٢٩٨ - ٢٩٩.

الساحقة من السكان، وذلك بسبب الاجراءات التعسفية التي حاولت تنفيذها، والأضرار التي ألحقتها بفئات شعبية متعددة، ففقدت الدعم الشعبي وجعلت السكان أكثر قابلية واستجابة لنداءات العملاء الأجانب. فأدى ذلك إلى تدني شعبية الحكم المصري في بلاد الشام، حتى إن محمد علي لم يتمكن من إعادة تكوين قوى محلية تدعم حكومته وتساعده في ميادين القتال، رغم مبادرته المتأخرة بهذا الخصوص إثر إطلاقه الأعيان الدروز المقيمين لديه في مصر وتوجيههم إلى لبنان لمساعدة السر عسكر في سياسته الداخلية، كما مر معنا سابقاً. وهذا ما ترك القوات المصرية هدفاً معزولاً أمام قوات الدول الحليفة وقوى الثورة وغير مستندة إلى أية قوة محلية فعالة تؤازرها بعد أن تمكن العملاء الأجانب من استقطاب القوى الرئيسية إلى جانبهم، سواء بانقلاب البطريرك الماروني على الحكومة المصرية، أم باستسلام بشير الثاني إلى الانكليز في صيدا.

الفصل السابع

تقويم دور سكان "المقاطعات اللبنانية" في عملية جلاء ابراهيم باشا

أ ـ تقويم دور بشير الثاني

ب ـ موقف الكنيسة المارونية ودورها في الجلاء

ج ـ موقف أعيان الدروز

د ـ موقف سائر سكان «المقاطعات اللبنانية»

يقول المؤرخ سليمان أبوعزالدين [1] في تحليله مواقف اللبنانيين من ابراهيم باشا، إن ثمة «عوامل مختلفة قسمتهم إلى ثلاثة أقسام. فالقسم الأكبر وقف موقف الحياد أو التذبذب، من هؤلاء أكثر الدروز نظراً لتجردهم من السلاح ولأن المئات من أبنائهم كانوا مجندين وبعض زعمائهم كانوا رهائن عند محمد علي، أضف إلى ذلك حنقهم من المسيحيين لأنهم فيما مضى كانوا ممالئين لحكومة محمد علي والأمير بشير عليهم، والسلاح الذي كان مطلوباً من المسيحيين اللبنانيين هو ذلك السلاح الذي وزعته الحكومة عليهم سنة ١٨٣٨ ليقاتلوا به الدروز..

«وكان حزب الأمير بشير الموالي لحكومة محمد علي مؤلفاً من أبناء الأمير وحفدته وبعض المقربين إليه من ذويه الشهابيين، والأمير أمين أرسلان والشيخ حسين تلحوق والشيخ يوسف عبدالملك ودروز بعقلين وعنبال وفريق من جميع الطوائف في مختلف أنحاء لبنان».

«أما حزب الثورة، فكان أكثره مؤلفاً من أهل دير القمر والمناصف والشحار والمتن وكسروان والسواحل بزعامة - من أشرنا إليهم سابقاً - من الناقمين على الأمير بشير من الأمراء الشهابيين واللمعيين والمشايخ الخوازنة والنكديين والحبيشيين والدحادحة. وكان يبث في الثورة روح النشاط بعض المحرضين الأجانب». ويتابع أبوعزالدين مستنتجاً أنه «لولا هذا الانقسام لنجا اللبنانيون أولاً وأخيراً من مظالم

---

(١) أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ٢٦٦ - ٢٦٧ - راجع أيضاً أبو صالح، التاريخ السياسي للإمارة الشهابية، ص ٢٧٥ - أنظر أيضاً الوثيقة رقم ٤.

ومغارم ابراهيم باشا والأمير بشير. . . غير أن الشقاق أضعفهم عن دفع الاعتداء الخارجي».

بيد أن هذه التقسيمات، تحتاج إلى شيء من الإيضاح والتفصيل إذ لا يمكن تعميمها على مرحلتي الثورة سواء في مرحلة ربيع ١٨٤٠ أم في مرحلة الجلاء والانكفاء، وذلك بسبب تغير مواقف القوى المحلية وتبدلها من مسألة الوجود المصري المدعوم من بشير الثاني وأنصاره، هذا التبدل الناشىء بفعل المداخلات الأجنبية التي قام بها عملاء الحلفاء وجواسيسهم، وبفعل وعي كل فريق لمصالحه السياسية والاجتماعية، ولكل مسلك ينتهجه وما سينجم عنه من مكاسب تحقق له تفوقه على سائر الفرقاء الآخرين. وهذا ما سنحاول إيضاحه في تحليلنا لمواقف سكان «المقاطعات اللبنانية» من الاحتلال المصري لبر الشام.

هذا ولا بد من التأكيد على أن موقف الفريقين الرئيسيين، الدروز والموارنة من الوجود المصري في بلاد الشام، لم يكن موقفاً عفوياً مرتجلاً أملته الأوضاع الأمنية خلال انتفاضة ربيع عام ١٨٤٠، وثورة الجلاء خلال خريف هذا العام. وما يهمنا التأكيد عليه هو محاولة الكنيسة المارونية الاستمرار في عملية بناء نفسها كمؤسسة قوية قادرة على أن تكون البديل لسلطة الزعماء المقاطعجيين، ثم لقيادة الفلاحين المسيحيين في مختلف المناطق، مقدمة لاستيعاب السلطة السياسية داخل الإمارة، وتحويلها لاحقاً إلى إمارة مارونية. في حين أن الدروز، وخاصة الأعيان والمناصب منهم، وقفوا بالمرصاد لمثل سياسة كهذه. وقد دفعوا الثمن غالياً نتيجة التحالف الذي تم بين بشير الثاني والكنيسة لتحقيق مشروع هذه الأخيرة. وما موقفهم من محمد علي باشا وبشير الشهابي وسياستيهما في «لبنان» إلا ويجب فهمه على ضوء مشاريع الكنيسة المارونية، ومحاولة الدروز من خلال أعيانهم، إجهاض مثل هذه المشاريع. ومن ضمن هذا الإطار الشامل، سنحاول جلاء مواقف كل من الدروز والموارنة تجاه حكومة محمد علي، والأسباب التي حملت كلاً من الفريقين على تبديل مواقفه من حليف الأمس.

أ ـ تقويم دور بشير الثاني:

كان حاكم الجبل بشير شهاب يعتبر تحالفه مع المصريين تحالفاً مصيرياً، وخصوصاً بعد أن حزم أمره وتوجه نحو قلعة عكا لتقديم الطاعة إلى ابراهيم باشا ومساعدته في عمليات الاحتلال. وقيض للمصريين أن يبسطوا سيطرتهم على كامل

مقاطعات بر الشام يساعدهم في ذلك وهن عسكري عثماني، ولا مبالاة أوروبية. وقام بشير الثاني بدور المساعد والمؤيد لكل إجراءات محمد علي باشا وولده ابراهيم باشا. كما قام بدور بارز في قمع عمليات العصيان التي نشأت بوجه المصريين في فلسطين وطرابلس وعكار وبلاد النصيرية واللجاة ووادي التيم، مقدماً مع أولاده وأحفاده للمصريين خدمات جلى، سواء على الصعيد العسكري، أم على الصعيد السياسي بما فيها الدعم المعنوي.

وفي أثناء حرب اللجاة ووادي التيم عمد بشير الثاني إلى ضرب «الوحدة الوطنية» القائمة بين الدروز والنصارى، عندما وافق على تسليم المسيحيين ستة عشر ألف بندقية، لقاء ذهاب أربعة آلاف منهم لمحاربة إخوانهم دروز وادي التيم، معمداً بالدم استحالة أي توافق مستقبلي بين ركني شعب إمارته. ثم عمد خلال انتفاضة ربيع عام ١٨٤٠ إلى حمل ثوار «المقاطعات اللبنانية» على التراجع عن الثورة وأعمال العصيان، متبعاً لتحقيق غايته شتى أساليب المكر والخداع وكافة وسائل الترهيب والترغيب بغية الحد من تنامي الثورة التي رأى فيها خطراً ليس على الوجود المصري فحسب، وإنما على سلطته كحاكم على الجبل.

وبالرغم من محاولة الانكليز تبديل سياسة بشير الثاني، وثنيه عن تأييد محمد علي، وايفادهم إلى بيروت في مطلع عام ١٨٣٥ ريتشارد وود أحد موظفي سفارتهم في الآستانة للاتصال بحاكم الجبل، وجلاء الخطر الذي يحيط بشخصه وبمنصبه من جراء تحالفه مع عزيز مصر، فإن بشير الثاني ظل على ولائه لمحمد علي نتيجة رسوخ النفوذ الفرنسي فيه. فتذرع بأنه مستعد للتعاون مع السلطان، وأن بإمكانه أن يضع تحت تصرفه أربعين ألف «لبناني»، إلا أن ذلك سيؤدي إلى حرب طاحنة لا يجد الأتراك بعدها في بر الشام إلا الحجارة[2]. كذلك قام العثمانيون بدورهم بتحريض الشهابي وأحفاده على الثورة، فلم يلقوا منهم إلا الصد والرفض[3].

وبالرغم أيضاً مما تذكره بعض المصادر عن نية ابراهيم باشا عزل بشير الثاني عن إمارة الجبل، وإجراء تغييرات جذرية في البنية السياسية كما حصل في مختلف المناطق

---

(٢) رستم، بشير بين السلطان. . ج ٢، ص ١٣٥.

(٣) حروب ابراهيم باشا المصري. . ج ٢، ص ٩ - ١٢.

التي خضعت للحكم المصري، فإن استمراره في سدة الحكم يعود لتدخل الإكليروس الماروني والقنصل الفرنسي في بيروت فحال ذلك دون وقوع هذا الأمر[٤]. وقام بشير الثاني في تأدية دوره المنسجم كلياً مع التحالف غير المعلن بين فرنسا ومحمد علي والإكليروس المسيحي. فجهد خلال فترة الحكم المصري في بر الشام على تأدية جميع متطلبات حكومة محمد علي، منفذاً ما كان يطلب إليه سواء في الإدارة، أم في قمع انتفاضات السكان، أم في جمع سلاح الأهالي وسوق الشبان منهم إلى التجنيد والنظام. واستمر على ولائه المطلق لسياسة فرنسا ضمناً، ولمحمد علي ظاهراً، حتى تاريخ نزوله إلى صيدا واستسلامه للانكليز أملاً منه في إبقائه حاكماً على إمارة الجبل[٥].

والسؤال الذي يراود كل من بحث في شخصية بشير الثاني، وألمّ بها وبنزوعها نحو الانتهازية والاستغلال، وترقب الفرص السانحة للانقضاض أو الانتقاص، هو: ألم يكن بوسع هذا الحاكم أن ينقلب على حكومة محمد علي، كما انقلب سابقاً على العديد من حلفائه المحليين والإقليميين، فيحفظ لنفسه ولأولاده وأحفاده ملكاً بذل في سبيله الكثير من المال، وضحى بالعديد من الرجال وارتكب من أجله ما لا يحصى من أعمال القتل والنفي والبلص والطغيان؟[٦].

إن الإجابة عن مثل هذا التساؤل من دون وعي تام وإدراك صحيح لحقيقة التحالف السياسي الذي قام بين الحكومة الفرنسية ومحمد علي من جهة، واستجابة الطوائف المسيحية بزعامة الكنيسة المارونية وحليفها الجديد بشير الثاني للسياسة الفرنسية، وما يستتبع ذلك من ربط بالنظام الرأسمالي البورجوازي وبالمشاريع المفصلة

(٤) حريق، ص ١٧٦.

(٥) أبو صالح، التاريخ السياسي للإمارة الشهابية، ص ٢٧٤.

(٦) يقول يوسف ابراهيم يزبك في معرض كلامه على الوسائل التي اتبعها الشهابيون لحصولهم أو لاحتفاظهم بالولاية ما يلي: «هذه الخطة في الرشوة مشى عليها الشهابيون قبل اللمعيين المتنافسين الآن، وللشهابيين في هذا المضمار مآس مخجلة فقد كانوا يرهنون نساءهم أو أولادهم أو رجالهم عند الولاة العثمانيين الذين يخلعون عليهم خلعة الرضا، ريثما يؤدون للولاة ما تعهدوا لهم بدفعه ثمناً لحكم لبنان وابتزاز شعبه. ومن «شمم» المير بشير المالطي الذي يتغنى بذكره بعض السذج أنه أول من رهن من اللبنانيين امرأته عند الجزار تأميناً لثمن الولاية. ولم يسبق للبناني قبل الشهابي المذكور أن رهن زوجته».. راجع هامش كتاب ثورة وفتنة في لبنان بقلم أنطون ضاهر العقيقي. تحقيق ونشر يوسف ابراهيم يزبك، صفحة ٥١، راجع أيضاً بهذا المعنى حنانيا المنير، الدر المرصوف.. ص ١١١.

لليهود والموازنة في فلسطين وجبل لبنان، من جهة ثانية يبقى من باب الترجيح والتعليل غير المستندين إلى الأسباب الحقيقية لواقع ما كان يجري.

لقد شكل الصراع العثماني مع محمد علي في حقيقته الجوهرية، صراعاً بين دولتين كبيرتين هما فرنسا وبريطانيا، وبالتالي صراعاً بين نظامين استعماريين يبغي كل منهما استحلاب خيرات سوريا من خلال حليفه الطبيعي القابض على زمام الأمور فيها. وفي الوقت الذي شكل فيه محمد علي وما يمثله من بورجوازية صاعدة منسجمة مع المصالح الرأسمالية والتجارية الفرنسية، الحليف الاستراتيجي للحكومة الفرنسية، والمتعاون أشد التعاون مع حلفائها التقليديين موارنة لبنان وحاكم الجبل، شكلت الدولة العثمانية الحليف الطبيعي المتبقي لعدوة فرنسا التقليدية بريطانيا، والسند الشرعي الذي تستطيع - أي بريطانيا - من خلاله أن تحارب باسمه ولأجله بغية إخراج المصريين من البلاد الشامية، وبالتالي إعادة بلاد الشام إلى حكم السلطان، مع ما يترتب على ذلك من تأمين لمصالح انكلترا عبر البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التقليدية السائدة آنذاك داخل أراضي السلطنة العثمانية.

وفي الوقت الذي تمكنت فيه الكنيسة المارونية من قطع عرى تحالفها التقليدي مع الحكومة الفرنسية، والسير مرحلياً مع المشروع البريطاني، وقف بشير الثاني مرتبكاً، حتى ليبدو وكأنه لم يفقه معنى اللعبة التي تدور من حوله، والتحولات المستجدة إن على الصعيد الدولي إثر مؤتمر لندن المنعقد بتاريخ ١٥ تموز، أم على الصعيد المحلي، إثر نجاح العملاء الانكليز في إقناع البطريرك الماروني بالانقلاب على حكومة محمد علي، فاستمر معلناً دوام عبوديته لمحمد علي حسبما جاء في تقرير القنصل الفرنسي بوري[٧].

وقد يصح ما توقعه السيد Meloizes قنصل فرنسا في بيروت، من أن إقامة ابراهيم باشا وعساكره في بيت الدين، أو على مقربة منها، هي التي حالت دون استجابة بشير الثاني للعروض المقدمة إليه من العملاء الانكليز والعثمانيين[٨]. غير أن الأصح هو ما تذكره بعض المصادر من الرهان الكبير الذي كان يعلقه بشير الثاني على

(٧) سجل محررات القائمقامية النصرانية في جبل لبنان، تحقيق سليم حسن هشي، مطبعة نمنم، بيروت ١٩٧٨ - ١٩٧٩، ج٤ ص٦١.

(٨) M. Des Meloizes à M. Thiers. Doc. Dip. T. 6, P. 211.

الحكومة الفرنسية، والدعم الأكبر الذي ستقدمه هذه الحكومة إلى محمد علي، بعد أن وعدته بالمال وبمائة ألف جندي ومائة وأربع سفن[٩]. ومهما تكن الجهة التي راهن عليها بشير الشهابي، فإن انتهاء هذه المسألة على الشكل الذي آلت إليه قد أدى إلى خسارة بشير شهاب منصبه، وإلى نفيه مع أولاده وأحفاده إلى خارج البلاد، فشكلت خسارته تلك ضياعاً لجهود استمرت أكثر من نصف قرن، حفلت بالكثير من التغيرات والتبدلات في البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تدخل الدول الاستعمارية الغربية، واستماتتها لإيجاد موطىء قدم لها في بر الشام، يحفزها التغلغل الرأسمالي والتجاري نحو العمق الإسلامي.

ب ـ موقف الكنيسة المارونية ودورها في الجلاء:

تميز موقف الكنيسة المارونية من مسألة الاحتلال المصري «للمقاطعات اللبنانية»، وإمارة الجبل من ضمنها، بموقفين متناقضين ومتباينين يصعب على الباحث كشف حقيقتها وتوضيح دوافعها، دون الرجوع إلى حقبات زمنية منصرمة، تبلورت خلالها مشاريع سياسية معينة عملت الكنيسة على تحقيقها نتيجة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها القرن الثامن عشر، والثلث الأول من القرن التاسع عشر، بعد أن تمكنت الكنيسة نفسها من فرض قيادتها السياسية والدينية على المسيحيين من سكان الإمارة بمن فيهم الزعامات المقاطعجية المارونية وسلطة حاكم الجبل نفسه[١٠].

لقد بلورت الكنيسة مشروعها السياسي القاضي بإقامة دولة مارونية، إثر التحول السياسي الذي شهده القرنان الثامن عشر والتاسع عشر، نتيجة تنامي قدرات الكنيسة المادية والمعنوية وعلى حساب سائر القوى المقاطعجية، ساعدها في ذلك، التدخل الاستعماري الأوروبي، وتأكيده المستمر لتغريب الموارنة في محيطهم الإسلامي، ومخاطبة البابا ليون العاشر لهم بأنهم «وردة بين الأشواك»، وأنهم «أجمل زهور الشرق»[١١]. كما

(٩) Napier, the war in Syria, V. 1, P. 144.
راجع أيضاً، رستم، بشير بين السلطان. . ج ٢، ص ١٨٤.

(١٠) راجع بهذا الموضوع، مسعود ضاهر، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية، ص ١٧١ ـ ١٧٣ و٢١٥ ـ ٢٢٢.

(١١) Le Sieur Poullard aux Cheks Maronites du Castrevan, Doc. Dip. T. 1, P. 141 - 143.

ساعدها في ذلك، منظرو الايدولوجية المارونية الذين كتبوا «تاريخ لبنان» وكما يقول كمال الصليبي، لا على سبيل الدراسة الموضوعية، بل كتبوه «كتعبير عن الكبرياء الوطنية». أمثال ابن القلاعي وزجلياته، والبطريرك اسطفان الدويهي (١٦٢٩ ـ ١٧٠٤)، والأب يوسف مارون الدويهي المتوفى عام ١٧٨٠، وأنطونيوس أبي خطار العينطوريني المتوفى عام ١٨٢١، والمطران نقولا مراد المتوفى عام ١٨٦٢، وشيبان الخازن (١٧٥٠ ـ ١٨٢٠) وطنوس الشدياق، ويوسف كرم وغيرهم. وقد نظر هؤلاء إلى الموارنة على أنهم شعب مستقل مميز عن غيره من الشعوب. كما قال المتأخرون منهم بحقهم في إقامة دولة مسيحية مستقلة يرأسها حكام موارنة، ويحتل الدروز بها مكانة ثانوية كونهم من الأقليات. لذلك فإنه من الخطر وعدم الإنصاف إعطاؤهم سلطة سياسية لا تتناسب مع عددهم[١٢].

ولسنا في حاجة لتفصيل العوامل التي أدت إلى بروز الكنيسة المارونية، وبالتالي تولي الزعامة السياسية ابتداء من الربع الثاني من القرن التاسع عشر. ويكفي أن نذكر أن الغنى المادي والعقاري الذي أحرزته الكنيسة سواء بالشراء أم عن طريق الوقفيات[١٣]، وعمل الإرساليات ورسوخ الامتيازات وتنصر بعض الأسر الحاكمة كاللمعيين والشهابيين، وتفكيك نظام الملل العثماني، وبروز المخططات الاستعمارية الرامية إلى تفتيت السلطنة العثمانية، مقدمة لإقامة كيانات طائفية، وضرب الزعامات الدرزية المقاطعجية الحاكمة وما نتج عنه من فراغ في السلطة السياسية، كل ذلك بالإضافة إلى غيره من الأسباب الأقل أهمية، ساهم في بروز مشروع سياسي، حملت لواءه الكنيسة المارونية وعملت جاهدة على تحقيقه. فكان موقفها في عام ١٨٤٠ إزاء الصراع الفرنسي ـ البريطاني حول سوريا، ينبع من حقيقة وعيها لتنفيذ مشروعها الكياني، وتعاطفها مع من يساهم في مساعدتها لتحقيق «إمارة كاثوليكية مستقلة»، وبالتالي قيام وطن قومي ماروني في «جبل لبنان»[١٤].

(١٢) راجع ما قاله هؤلاء في كتاب إيليا حريق، التحول السياسي، ص ٩٨ ـ ١١٤.

(١٣) راجع ما كتبه مسعود ضاهر حول الوقفيات وبعض نماذجها في كتابه الجذور التاريخية للمسألة الطائفية، صفحة ١٣٥ ـ ١٨٠ ـ وأبو صالح في مؤلفه التاريخ السياسي للإمارة الشهابية، ص ٣١١ ـ ٣١٣.

(١٤) M. Bourée à M. Thiers, Doc. Dip. T. 6, P. 28.
أيضاً، الصليبي، مرجع سابق، ص ١٩٧.

لقد برزت أطماع فرنسا الاستعمارية في البلاد الشامية منذ فترة طويلة. وقد اتخذت من الكاثوليك الذريعة التي تبرر لها التدخل كلما تزاحمت المخططات الاستعمارية في المنطقة، فرفع الفرنسيون شعار «حماية الأقليات المسيحية» وعملوا على تغريبها داخل محيطها العربي والإسلامي سياسياً وثقافياً واجتماعياً، فارتبطوا مع الكنيسة والزعماء الموارنة بصداقات وأحلاف، وأمدوهم بكل أنواع المساعدات حتى قال القنصل غيز عنهم: «إن الجبل الذي يحمل اسم جبل الدروز يسكنه الدروز والموارنة. فالدروز هم أعداؤنا[!] بشكل عام وأبغض ما يسمعونه هو اسم فرنسا، في حين أن الأمراء الشهابيين والشعب الماروني بأسره مشدودون بروابط متينة إلى الأمة الفرنسية، وأن جميع الشعب الماروني ينتظر بشغف إلى الوقت الذي ستحكم فيه فرنسا بلادهم»[١٥].

وراحت الكنيسة المارونية تحكم قبضتها السياسية على الإمارة الشهابية، وخصوصاً في الفترة التي تلت تصفية الشيخ بشير جنبلاط. فاستفردت بشير الثاني وانتهزت حاجته إلى قوى محلية تدعمه بديلة عن الدروز، فقدمت له جميع أنواع الدعم باعتباره أميراً مارونياً حاكماً، تنسجم مصالحه مع مصالح الطائفة المارونية. وكما قدموا له الدعم في معركة المختارة، كذلك استمروا في تأييده ومساعدته في حروبه اللاحقة، وفي وقوفه إلى جانب محمد علي باشا ضد عبدالله باشا والدولة العثمانية باعتبار أن العلاقة بين حاكم الجبل والبطريرك هي علاقة عضوية، تقوم على خدمات متبادلة. فالبطريرك كان بحاجة إلى دعم بشير الثاني لاستمرار تطور الكنيسة، واستمرار نشاطها وحريتها وازدهارها. كما وفر البطريرك بالمقابل كل مساعدة لحاكم الجبل ضد أي انتفاضة تقوم بوجهه. فشكلت الكنيسة المارونية بما تحتويه من قدرات مادية وبشرية البديل الوحيد المتبقي لبشير شهاب لتحقيق مطامحه السياسية[١٦].

وفي إطار السياق العام للتحالف القائم بين الكنيسة وحاكم الجبل، وبمباركة فرنسا وتأييدها المادي والمعنوي لمخططات محمد علي باشا في بر الشام، وقف بشير شهاب والإكليروس الماروني إلى جانب محمد علي. فدعا البطريرك يوسف حبيش المطارنة إلى تجنيد رعاياهم لمساعدة الدولة المصرية: «وحيث إن هذه الخدمات يقتضي تتميمها بما أنها تأوول لانشراح الخاطر الشريف ويحوز بها الجميع بياض الوجه، نرغب

(١٥) M. P. A. Guys au Comte Champagny. Doc. Dip. T. 4, P. 168.
(١٦) حريق، ص ١١٦ - ١٧١.

من حضرتكم أن تعلنوا ذلك لجميع أولادنا أبناء رعيتكم وتحثوهم ليسارعوا بأجمعهم كلمن فيه الكفاية لهذه الخدمة الشريفة»[١٧].

كما قام البطريرك المذكور، في أثر سقوط عكا بيد القوات المصرية، بتوجيه التهنئة إلى يوحنا بحري قائلاً: «إنه إذ كنا بحال الطرب والحبور من بزوغ أنوار البشرى السنية التي أنوارها عمَّت الورى، وذلك جاء به الباري تعالى بالانتصار الفريد لسعادة ولي النعم المعظم، والأسد الجسور المفخم، أيد الله أيام دولته الزاهرة للدوام الذي عنه قد قدمنا لجنابكم التهاني بتحرير (خصوصي)، ألا قد وفد إلينا تحرير جنابكم المرقوم في ٢٣ أيار المفصح عن هذا الانتصار الفريد. فحمدنا تعالى جل شأنه على هذه المنية العلية، وكررنا ادا الدعوات الخيرية لدى باري البرية بتأييد ورفع شأن هذه الدولة السنية»[١٨].

ولم يقتصر دور الإكليروس على التهنئة والدعم، بل قاموا بمساعدة القوات المصرية بجمع المعلومات السياسية والعسكرية نظراً لما يوفره هؤلاء من شبكة ممتازة في مختلف مقاطعات بر الشام. وقد كلف البطريرك إكليروسه في حلب، للإبلاغ عن تحركات الجيش العثماني هناك، وكانت هذه المعلومات تتم بالكتابة الكرشونية[١٩] أو السريانية[٢٠].

واستمرت الكنيسة ورعاياها الموارنة، في تقديم الدعم للحكم المصري طوال فترة وجوده في «لبنان». وقد بلغ هذا الدعم ذروته أثناء الثورة الدرزية عام ١٨٣٨، في جبل حوران ووادي التيم، وذلك عندما وافقت الكنيسة على تجنيد رعاياها لقتال الدروز، محاولة بعملها هذا تحقيق هدفين مزدوجين، أولهما، النيل من الطائفة الدرزية التي تعرقل وتجهض مشاريعها السياسية في إقامة دولة مسيحية، وثانيهما وبالاتفاق مع بشير الشهابي، التأكيد لابراهيم باشا أن حاكم الجبل لا يزال قوياً في «لبنان»، وبذلك

(١٧) كتافاكو، من وثائق خزانة بكركي الخطية، ص ٧.
(١٨) المصدر نفسه، ص ٦.
(١٩) الكرشوني، أي العربي المكتوب بأحرف سريانية. انظر جرجس زغيب، عودة النصارى إلى جرود كسروان، نشر بولس قرألي، منشورات جروس برس، بيروت، لا. ت. ص ٤.
(٢٠) كتافاكو، عن ورقة سرية إلى البطريرك يوسف حبيش، ص ٣ - حريق، ص ١٧٢.

يحولون دون مسألة التدخل المباشر في شؤون الإمارة[٢١].

وخلال عام ١٨٤٠، وما حصل فيه من انتفاضات وثورات ضد الوجود المصري في «المقاطعات اللبنانية»، فقد استمرت الكنيسة في تأكيد تاييدها للسلطة المصرية الحاكمة. وقد استعان ابراهيم باشا بمطارنة النصارى للتنبيه على رعاياهم بضرورة الابتعاد عن الأجانب تحت طائلة الحرم. كما قام الأب إتيان العازاري الذي أوفد من فرنسا، بمهمة ردع الكاثوليك عن الثورة، وحضهم على الانقياد لأوامر حكومة محمد علي[٢٢]. أما البطريرك يوسف حبيش فقد أرسل إلى الثوار بناء على التماس يوحنا بحري كلاً من المطرانين بطرس كرم الماروني، وأغابيوس الملكي الكاثوليكي ينصحانهم بالرجوع عن العصيان والامتثال لأوامر الحكومة المصرية[٢٣].

لقد سجلت الثورة في مرحلتها الأولى تراجعاً سريعاً، وانتهت بسيطرة القوات المصرية على مجمل الأماكن التي كانت مسرحاً لها، فبدت وكأنها أقرب إلى الانتفاضة منها إلى الثورة حيث ساهم في إجهاضها وإخماد جذوتها، تضافر عدة قوى، كان أبرزها وصول عباس باشا على رأس قوات بلغ عددها اثنى عشر ألف جندي، وجهود بشير الثاني المتلاحقة في ضربه لشراذم الثوار وملاحقتهم، فضلاً عن فقدان الدعم المعنوي الذي كان بالإمكان توفيره فيما لو وقفت الكنيسة إلى جانب الثورة. بل على العكس فإنها استمرت في دعمها لحكومة محمد علي، ولبشير الثاني تنفيذاً لاستمرار السياسة الفرنسية في مراهنتها على محمد علي، تلك السياسة التي حملها أحد مسؤوليها المسيو بودان إلى بشير الثاني وإلى البطريرك الماروني، حيث أكد لهما، كما أكد للآباء العازاريين في عينطورة، وللشيخ بطرس كرم، أن الحكومة الفرنسية لن تتنازل عن حماية الموارنة والدفاع عن حقوقهم المشروعة، ولكنها في الوقت عينه، لا ترضى عن أعمال الشغب التي يقوم بها بعضهم ضد حكومة محمد علي[٢٤]، كما أكد الفرنسيون استياءهم من تصرفات بشير الثاني العنيفة تجاه الثوار، معتبرين أنها تؤجج نيران الثورة ضد

(٢١) حريق، ص ١٧٥.
(٢٢) رستم، بشير بين السلطان. . ج ٢، ص ١٩٨.
(٢٣) الشدياق، ج ٢، ص ٤٦٢.
(٢٤) رستم، بشير بين السلطان. . ج ٢، ص ٢٠٣، نقلاً عن مجموعة ادوار دريو، مصر، وأوربة، ج ٣، ص ١٤٦ - ١٤٩.

المصريين، وتضعف النفوذ الفرنسي تجاه المسيحيين[٢٥].

وكان العملاء السريون، من انكليز وعثمانيين، قد اتصلوا بالبطريرك الماروني في وقت مبكر. غير أن الاتصال به لقلب موقفه السياسي من المصريين ومن السياسة الفرنسية بالذات لم يكن بالمسألة السهلة، إذ كان للكنيسة المارونية حساباتها الخاصة، ومشاريعها السياسية التي تعمل على تحقيقها من خلال ارتباطها بالسياسة الفرنسية دولياً، وببشير الثاني ومحمد علي محلياً. لذلك فإن أي تغيير أو تبديل في موقفها، يجب أن يكون نابعاً من خلال مصالحها السياسية، ومنسجماً مع طروحاتها في إقامة «دولتها القومية» كما عبر عنها مفكروها ومنظرو إيدولوجيتها.

ويبدو أن وود وفق «بسلخ الموارنة عن فرنسا - على حد تعبير وود نفسه[٢٦]. -

(٢٥) راجع بهذا المعنى: M. Jouannin à M. Des Meloizes, Doc. Dip. T. 6, P. 204.
ويقول هنري غيز معلقاً على نشاط العملاء الفرنسيين الذين استقدموا إليهم بعض مشايخ الموارنة «وزودوهم ببعض النصائح مع شيء من المال والرصاص والبارود، وبثوا لهم الجواسيس في جميع أنحاء الجبل، يدعون الشعب إلى الثورة بترويج أكاذيب لا يشك أحد بصحتها، لأنهم أجادوا تصنيفها وأحسنوا تلفيقها. ولما كان الشعب الماروني لا يحب الحروب بطبيعته، اقتضت الحال إيجاد دوافع قوية تستفزه وتدفعه إلى الثورة. وإليكم ما استخدموه من أساليب: قالوا أوفد، ملك فرنسا أميراً افرنسياً هو السيد أونفروي (ابن أخت الملك) لينبىء الأهلين بأن أربع بوارج حربية ضخمة تنقل الأسلحة والبارود والجنود والمال ستصل إلى بيروت في غضون ثمانية أيام، وأن الأمير أونفروي المذكور يتولى قيادة أبناء الزوق. وبالوقت نفسه شاع في جبهة بشري، أن جيشاً يتألف من عشرة آلاف جبلي، مصطحباً مؤناً لا تحصى يقف على أبواب بيروت، وأن كل متطوع فيه يقبض مبلغ قرشين ونصف عن كل يوم علاوة على ماله من أجر». ولكن جميع هذه التحرضات والأحاديث الملفقة، كانت غير كافية لإثارة همة الموارنة، فهم يخشون كما يقال عنهم ارتكاب خطيئة مميتة بقتلهم رجلاً، فما بقي إذن إلا أن يقولوا لهم إن الحرب هي حرب مقدسة، وإن الأمير الفرنسي يحمل رسالة من قداسة البابا إلى غبطة البطريرك، يأمره فيها أن يمنح الغفران الكامل لكل من يحارب الباشا. وأن صاحب الغبطة البطريرك أذاع منشوراً يمنح فيه البركة الرسولية لجميع الذين يحاربون العدو و «يحرم» من يتخلفون عن القتال. . .
«هذه هي الأراجيف التي تقدمت جواسيس بعض المشايخ. فكان لهذا الأمر أثر فعال في النفوس فتجمع حولهم بضع مئات من الرجال، ومشوا يهددون بهم القرى التي تأبى الانضمام إليهم. وفي نهاية شهر وبعد ترويج عدد لا يحصى من الأكاذيب توصلوا إلى حشد جيشين وربما ثلاثة جيوش».
هنري غيز، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٩٤ - ١٩٥.
(٢٦) رستم، بشير بين السلطان، ج ٢، ص ٢٠١، نقلاً عن تقرير وود، أيضاً المرجع نفسه، ج ٢، ص ١٣٥.

إثر اتصالات متعددة أجراها مع البطريرك يوسف حبيش، فنجح في إقناعه بأن مصالح الطائفة المارونية هي في السير مع الحلفاء[٢٧]. لذلك ما إن حل منتصف شهر تموز، حتى قلب البطريرك موقفه من المصريين، معلناً تأييده للثوار، داعياً إلى مناصرتهم، رامياً بالحرم المتراخين عن القيام بوجه الدولة المصرية. وذلك في نداء شهير وجهه إلى الموارنة وذيَّله بإمضاء ناطق باسمه[٢٨].

(٢٧) راجع بهذا الخصوص، أبو صالح، التاريخ السياسي للإمارة الشهابية، ص ٢٨٢ - ٢٨٣.

(٢٨) خاطب البطريرك رعاياه في هذا النداء الشهير بقوله:
«البركة الإلهية والنعمة الرسولية تحل مضاعفة على أولادنا كهنة ورهبان وخوارنت الشعب القاطنين بجبل لبنان بوجه العموم باركهم الرب الإله آمين..
«إنه لا يغبى جميعكم القيام الجمهوري الحاصل من كافة الطوائف لأجل رفع المظالم الكاينة من الدولة المصرية على هذه البلاد، فإنهم قد تعاهدوا بالايمين والرابطة بين الطوايف، حضرة مشايخ الدروز العمية، وحضرة مشايخ المتاولي، وباقي أولادنا طوايف النصاره، على أنهم يكونوا يداً واحداً برأي واحد بما هو عايد لرفع المظالم كما ذكرنا، وقد تقدم لهم وسايط غير مقنعة لإضافتهم وراحتهم فلم قبلوا، فاقتضى أنهم اعتصبوا بجميع محلات معلومة لصد عساكر هذه البلاد، وردها عن الدخول إلى البلاد، خوفاً على أعيالهم وأرزاقهم، وقد بلغنا الآن أن البعض من أولانا المسيحيين غير مهتمين بالقيام والحضور إلى جمهور العامية، فاستقرينا ذلك من همتكم كون هذه العلة ما عاد لها دوى، سوى الاتكال على الله تعالى والتعصب والاتحاد والاسعاف لهذا الجمهور بكل نشاط وغيرة وجهاد، ولا نسمح لأحد من أولادنا، الملتوين الحايدين عن رأي هذا الجمهور، باطناً كان أو ظاهراً، والمتراخايين كايناً من كان، أن عاند هذا الصالح العمومي من الآن وصاعداً، وهذا يكون الله تعالى معكم، لأن قال جل جلاله إنه إذا اجتمع اثنين باسمي بكل أمر يطلبانه فيكون لهم وأكون أنا الثالث فيما بينهم. فكل من تجاسر وخالف أمرنا هذا فليكن محروماً من بيعة الله، ويحل عليه الغضب والنقمات الإلهية كايناً من كان. فنسأل مراحمه تعالى أن يعطيكم يد العناية ببلوغ مقاصدكم العايدة لصيانة البلاد وراحته، ورفع المظالم، ونحتم عليكم أمراراً وإجمالاً كباراً وصغاراً، أن تكونوا متحدين بالمحبة الخالصة فيما بينكم، وبين كافة الطوايف القايمة لهذا الصالح الجمهوري وتكونوا يداً واحداً، ورأياً واحداً، غير قابلين الخدايع من ذوي الغايات، ولنا أمل بعزته تعالى أنه أيد جمهوركم، وينجيكم من أعدايكم، ويرجعكم إلى أوطانكم، بكل راحة وأمان ونختم بسلطاننا الرسولي على أولادنا الكهنة، أنْ يعلنوا أمرنا هذا، على كافة أولادنا من حيث وجودهم في أماكن متفرقة، نأمر بتوجيه نسخ لهم حالاً من دون تأخير إلى كافة، كل محل عجلة، وأي منهم تهامل عن توجيه أمرنا هذا فليكن مربوطاً عن القداس، وكذلك نحتم أنكم تواظبوا على الصلوات والذباحات في الكنايس والأديرة وتقديمهم لأجل قيام هذا الصالح الجمهوري بما هو عايد لإرادته تعالى والبركة الإلهية تشملكم» (أنظر المحفوظات الملكية المصرية، ج ٢، ص٤١٦و٤١٧ - أيضاً عبد العزيز نوار، وثائق أساسية، ص ٣٢٤ - ٣٢٦).

شكل انقلاب البطريرك على المصريين، مفاجأة لكثير من الفرقاء، وحتى لرجال الدين أنفسهم. فأرسل القس غوسطينوس رسالة مؤرخة في ١١ تموز سنة ١٨٤٠ يستوضح فيها البطريرك الموقف المتوجب سلوكه. ومما ورد فيها:

«... إنه نهار تاريخه إذ كانت أولادكم اختيارية موارنة دير القمر مجتمعين في أنطوشكم لكي يلموا البواريد التي كان ناقليها أولادهم الذين رجعوا من أورضي مجدلونا في ساحل صيدا، وإلا وقد حضر رجل اسمه طنوس شبلي من رشميا، وأعطانا نسخة من منشور غبطتكم، بدون ختم لكي نتلوه على أهالي الدير، فإذا نظرناه، وتأملناه، فوجدنا به دلايل كثيرة توجب الشك أنه تزويراً، فسألناه عمَّن سلمه إياه وعن الأصلية، أجاب، إن الخوري يوسف البشراني خادم رشميا أعطاه النسخة المذكورة، والأصلية سلمها إلى جناب الأمير فاعور المحترم في عبيه، وحيث إن من إشاعته في الميدان قبل وصوله لدينا حصل مقالات مختلفة عند الفهما والغشما، رأينا ضروري من جملة وجوه اعراضه لغبطتكم بكل سرعة مع مخصوص لكي تأمروا ما به خاطركم»[٢٩].

ويعلق إيليا حريق عن الدوافع التي حملت الكنيسة لتبديل موقفها من العصاة.
«إن الأسباب التي حملت البطريرك على الانتقال إلى تأييد العصاة ليست واضحة كل الوضوح ولا سيما والقضية المعرضة للخطر هي الحلم بإقامة إمارة مسيحية بعدما جعل الأمير بشير الثاني ذلك ممكن التحقيق»[٣٠]، ومهما تكن الأسباب التي تذرع بها البطريرك سواء أكانت قسوة ابراهيم باشا تجاه السكان اللبنانيين خاصة في كسروان وغيرها من المناطق، أم كون العصاة هم شعب البطريرك، أم انحسار الحماسة للمصريين[٣١]، فإن الأسباب الحقيقية لموقفه الجديد تبقى مستمدة من المكاسب المرتقبة التي ستظهر فيما بعد وخصوصاً وأن الانقلاب على المصرين حدث خلال شهر تموز، أي في الوقت الذي توضحت فيه معالم اتفاقية لندن. لذلك فقد أدرك البطريرك نجاح السياسة البريطانية في بلاد الشام، وتراجع تلك الخاصة بفرنسا، فقرر لأجل ذلك قلب موقفه لتحقيق بعض المكاسب والامتيازات.

(٢٩) المحفوظات الملكية، ج ٤، ص ٤١٧.
(٣٠) حريق، مرجع سابق، ص ١٧٨.
(٣١) المرجع نفسه، ص ١٧٨.

إن السلوك الموضوعي الذي انتهجته الكنيسة المارونية إزاء كل من الفريقين المتنازعين، جاء ولا شك نتيجة التساؤل، لماذا نواجه القوى الدولية المنتصرة بما فيها السلطان العثماني، بدلاً من أن نسير في ركابها، فنحقق اعتراف السلطنة بسلطة البطريركية المارونية بمعاونة الدول الحليفة، وهو أمر ما زلنا عاجزين عن تحقيقه منذ عدة أجيال؟. وبماإن سلطة محمد علي باشا ستزول عن بلاد الشام، فلماذا لا نتوخى بعض الامتيازات نطالب بها مقابل تخلينا عن تأييد حكومة محمد علي؟.

ومما يعزز هذا التساؤل قول أسد رستم في كتابه بشير بين السلطان والعزيز: «وأراد رجال الدين الموارنة أن يستغلوا الموقف، فتقدموا من السلطات العثمانية مطالبين بالامتيازات نفسها التي تمتع بها رجال الدين من الروم الأرثوذكس منذ فتح القسطنطينية. فقالوا بوجوب الاعتراف بسلطة البطريرك الماروني، وبعدم سماع الدعاوى عليه خارج ديوان شيخ الإسلام، وبوجوب إعفائه من الأثقال والحوادث الأميرية، والرسوم الجمركية والسخرة والخراج. والسماح له وللمطارنة بركوب الخيول المسروجة، وارتداء الملابس المعينة لكل منهم، وحمل العكاز، وسائر شارات السلطة الروحية، وبالإقامة في المدن والجزر كل في مقر أبرشيته. وقالوا أيضاً بحق البطريرك في تنصيب القضاة من طائفته لفصل دعاوى الشعب والإكليروس بموجب الشريعة السلطانية في الأشياء التي لا تخالف رسوم ديانتهم، وأن تقوم وصية رجال الدين دون تدخل الحكام أو بيت المال». ومما جاء في هذه الوثيقة الثمينة ـ على حد قول رستم ـ ألّا يكون الحاكم على لبنان و«انطيلبنان» أي لبنان الشرقي إلا مارونياً شهابياً، وأن يكون تنصيبه من قبل الباب الهمايوني العالي «بدون توسط»، وأن يكون لديه ديوان شورى لإدارة أحوال الجبل، وأن تبقى الأموال الأميرية والخراجية وجزية الراس مالاً واحداً وجزية واحدة[٣٢].

وشعرت فرنسا بالانقلاب الذي أحدثه الموارنة ضد سياستها، ومماشاتهم لعدوتها التقليدية بريطانيا. فتقبلت الواقع المستجد برحابة صدر، وراحت تجهد نفسها في خطب ودهم من جديد، لأنهم يشكلون حجر الزاوية ونقطة الانطلاق لكل عمل

(٣٢) رستم، الأصول العربية، ج ٥، ص ٢٠٨ ـ ٢١١ ـ رستم، بشير بين السلطان.. ج ٢، ص ٢٠٨.

استعماري في بلاد الشام، وتعمل لاستعادة موقعها المميز لديهم، واكتساب الرأي العام المسيحي الذي بدا متحولاً عنها نحو الانكليز والنمساويين، وخصوصاً بعد أن أبدى العملاء الانكليز تحركاً كبيراً، وانخفضت أسهم فرنسا لدى السكان الجبليين، حيث قام أهالي تنورين القريبة من غزير بإغلاق كنيستهم، وإرسال مفاتيحها إلى البطريرك، مطالبين إياه بحماية الانكليز وقبول ديانتهم[٣٣]. فراحت تغدق المساعدات المالية والمعونات العينية عليهم بغية كسب ودهم من جديد، واستعادة النفوذ الذي فقدته خلال أحداث عام ١٨٤٠ باعتبارها حامية الكاثوليك في المشرق[٣٤].

فضلاً عن توجه الحكومة الفرنسية إليهم مؤكدة لهم تعهدها بأن حكومة الملك لن تفرط بأي وسيلة، ليس فقط من أجل تطوير الوجود الماروني الحالي، وإنما هي مستعدة لكي تعطيهم ضمانة للمستقبل[٣٥]. وقد وفقت بهذا الشأن عندما استعادت نفوذها على مسيحيي «لبنان» خلال عام ١٨٤١[٣٦].

كذلك فإن بشير الثاني، وأملاً منه في العودة إلى الحاكم عشية نفيه إلى مالطا، فإنه أمر أمين خزانته بأن يبعث بمبلغ كبير من المال إلى البطريرك، معلناً أن حاجته إلى مساعدة زعيم الطائفة المارونية، هي أكبر ما حاجته إلى أي شخص آخر[٣٧].

ج ـ موقف أعيان الدروز:

إذا كان موقف الكنيسة والموارنة من حكومة محمد علي وبشير الثاني قد تجلّى واضحاً بدورين صريحين متناقضين، فصل بينهما أواسط شهر تموز عندما أعلن البطريرك يوسف حبيش انقلابه الشهير على المصريين إثر النداء الذي وجهه إلى موارنة

(٣٣) M. Bourée au Comte Pontois, Doc. Dip. T. 24, P. 311.

(٣٤) انظر بهذا الشأن:
Note Préparée à M. Guizot au sujet des secours à apporter par la France aux Maronites. Doc. Dip. T. 6, P. 338 - Ibid. M. Guizot à M. Des Meloizes, T. 6, P. 334-335 - Ibid M. Meloizes, à M. Guizot, T. 6, P. 345-346 - Ibid. M. De Bertou à M. Guizot, T. 6, P. 296-297.

(٣٥) N. Guizot à M. Des Meloizes. Doc. Dip. T. 6, P. 322.

(٣٦) Ismail, Histoire du Liban, T. 4, P. 148-149.

(٣٧) مشاقة، الجواب على اقتراح الأحباب، ص ١٤٦.

«لبنان»، فأن موقف الدروز قد شابه الكثير من التردد والغموض، ليس لأنه لم يكن لهم موقف يؤثرونه، بل لأن فاعليتهم وتأثيرهم في أماكن وجودهم وسكنهم، قد شابه الكثير من الضعف والوهن، نتيجة سلسلة طويلة من الاضطهاد والنفي والقتل والتضييق لحقت بأعيانهم ومناصبهم وبعاميتهم على حد سواء.

فمنذ الضربة الكبرى التي ألحقها بشير الثاني بالشيخ بشير جنبلاط، إثر معركة المختارة، وما نجم عنها من إجراءات قمعية وتعسفية، انزلها حاكم الجبل بمختلف مناصب الحزب الجنبلاطي، وإجلائه كل أفراد الأسرة الجنبلاطية عن الشوف، ولم تنج أية عائلة درزية مقاطعجية من مظالمه ومغارمه، حتى تلك التي وقفت إلى جانبه في أثناء معركة المختارة كاسرة آل نكد مثلاً والتي نكبها قبل صراعه مع الشيخ بشير بربع قرن تقريباً، راحت الأوضاع السياسية والاقتصادية لمناصب الدروز عامة تتراجع نحو التلاشي والاضمحلال إثر الضربات الكثيرة التي ألحقها بشير الثاني برجال الإقطاع عامة والدروز منهم بشكل أخص[38]. ثم جاء الاحتلال المصري لبر الشام، «والمقاطعات اللبنانية» من ضمنه، فسار المصريون على خطى حاكم الجبل متكافلين متضامنين معه في سياسته التقليدية. وقد بلغت ذروة التأزم في العلاقات بين الفريقين - أي بين مناصب الدروز والمصريين ـ خلال حرب اللجاة ووادي التيم، وما ألحقته هذه الحرب من استنزاف وخسائر وتضحيات بكلا الفريقين.

لقد وعى أعيان الدروز حقيقة الخلل السياسي الذي أحدثه بشير الثاني أولاً، والمصريون ثانياً في ميزان القوى القائم بينهم وبين الطائفة المارونية ولصالح هذه الأخيرة، كما وعوا خطورة التحالف القائم بين المصريين والكنيسة وبشير الثاني، وبين المخططات الاستعمارية الفرنسية العاملة من أجل إقامة كيان مسيحي بمثابة موطىء قدم لها، مقدمة لتغلغل سياسي واقتصادي نحو العمقين العربي والإسلامي، مع ما يعنيه هذا الكيان من تلاش لنفوذ الإقطاع الدرزي وقضاء على امتيازاته التقليدية وصلاحياته القضائية. لذلك وقف أكثر الزعماء والمناصب الدروز إلى جانب العثمانيين وحاربوا في صفوفهم منذ أن شرع ابراهيم باشا في محاصرة قلعة عكا، واستمروا كذلك عدة سنوات توجه بعدها كل من نعمان جنبلاط وأحمد جنبلاط وخطار العماد وناصيف نكد

(٣٨) تشالز تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٢٧.

ويوسف عبد الملك وحسين تلحوق وفارس العيد وحمود عطا الله إلى مصر حيث قدموا لعزيزها فروض الطاعة والامتثال[39].

ومهما تكن المواقف التي سلكها بعض الأعيان، وبصرف النظر عمَّن وقف إلى جانب بشير الثاني رغم قلة عددهم، فإننا نشير إلى أن موقف الدروز بشكل عام كان متسماً بالمرونة والليونة وخصوصاً بعد أن بدأت انتفاضة السابع والعشرين من أيار عام ١٨٤٠، عندما قام أهالي دير القمر والمناصف والشحار بقيادة زعمائهم النكديين بمحاصرة مدينة صيدا، وقطع المياه عنها، وحالوا بينها وبين المطاحن كما مرَّ معنا سابقاً. وما يهمنا تأكيده، هو أن شرارة الثورة انطلقت من دير القمر وعلى يد زعمائها النكديين، ومن ثم عمَّت سائر «المقاطعات اللبنانية»، وشارك فيها الأمراء الشهابيون، واللمعيون ومشايخ آل الخازن وحبيش والدحداح وغيرهم[40].

ولم يكن منتظراً من سائر الزعامات الدرزية المقيمة داخل حدود الإمارة، أن تشارك في الثورة والعصيان لكونها، إما ضعيفة، أو مستلحقة بسياسة بشير الثاني. في حين أن الزعامات الأخرى ذات الجذور الشعبية، كانت مضطهدة ومنفية في بقاع الأرض الشاسعة، لذلك قامت الثورة على سواعد باقي الأعيان ممَّن سبق ذكرهم، وانتهت في مرحلتها الأولى بقدوم عباس باشا من مصر، وبتفرق زعمائها بين قتيل ومنفي وهارب، وإحكام القبضة المصرية على سائر مناطق ومقاطعات بر الشام. واستمر الوضع على ما هو عليه حتى أوائل شهر أيلول من عام ١٨٤٠ عندما شرعت سفن الحلفاء بمحاصرة الساحل «اللبناني» مقدمة لأعمال قتالية ضد الحكومة المصرية.

وقد تمخض شهر تموز عن حدثين بارزين، أولهما انعقاد مؤتمر لندن في الخامس عشر منه، وما صدر عنه من مقررات مهمة، وثانيهما التحول المفاجىء في موقف الكنيسة المارونية، إثر تبني البطريرك الموقف الانكليزي ـ العثماني. ووقف المناصب الدروز يرقبون بحذر موقف البطريرك الجديد وانعكاساته المستقبلية عليهم، نظراً لما كانت تطرحه الكنيسة من نظريات ومشاريع سياسية ترمي من ورائها الحد من نفوذ المقاطعجيين الدروز ومن سلطاتهم، وإقامة دولتها المستقلة.

(٣٩) أبو شقرا، الحركات، ص ٣١ - ٣٢.

(٤٠) أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ٢٦١ و ٢٦٦.

وشعرت فرنسا بخطورة الموقف الذي اتخذه البطريرك إزاءها، فكتب أحد موظفيها الذين قاموا بجولة على السكان يقول: وإذا بقي لنا أن نحتفظ بأمل... فهذا الأمل معلق على القسم الأكبر من السكان الدروز في الشوف، وهم الذين جنبوا السوء في زمن الثورة الأولى لا يزالون إلى الآن موالين لمحمد علي بتأثير الوعود الخلابة التي أغدقها الأمير بشير وابراهيم باشا[٤١].

وبالرغم من أن محمد علي كان قد أطلق سراح الأعيان الدروز المقيمين في مصر أمثال نعمان جنبلاط، وخطار العماد، وناصيف أبو نكد، وغيرهم بعد أن أنعم على كل منهم برتبة مير الاى، ووجههم إلى مقاطعاتهم بغية مساعدة ولده ابراهيم باشا، إلا أنه ما إن وصلوا إلى سوريا حتى كان الرجاء باستمرار حكومته قد تلاشى، فذهب كل منهم إلى بلاده. وكان الانكليز هم أصحاب المبادرة في التوسط لدى محمد علي لإطلاق سراح المعتقلين، مما يدل دلالة واضحة على مدى نجاح العلاقات الثنائية التي ربطت الساسة البريطانيين، بمختلف الفرقاء المحليين الدروز والنصارى على حد سواء[٤٢].

ويأتي التنافس التبشيري في تلك الفترة بين المبشرين الانكليكانيين، واليسوعيين ليزيد الوضع تعقيداً. وكان الدروز هدفاً لتبشير المرسلين الانكليكانيين. لقد قدمت عروض كثيرة، وتم الاتصال بزعماء الدروز حيث عرض عليهم إنشاء المدارس في جميع مناطق سكنهم مع الاشتراط عليهم بعدم التعامل مع المرسلين الأميركيين، والاكتفاء بحصر التعامل مع المرسلين الانكليكانيين آملين أن تتكلل جهودهم باعتناق «الأمة الدرزية» المذهب البروتستنطي بعد أن توضع بأسرها تحت الحماية الانكليزية[٤٣].

لقد تشابكت الأهداف التبشيرية بالقضايا السياسية، فوضع بعض المبشرين أنفسهم في خدمة الموارنة، وراحوا يوزعون السلاح عليهم ظناً منهم أن هؤلاء ينخرطون في جهاد مقدس ضد الوجود المصري في لبنان[٤٤].

---

(٤١) M. Jouannin à M. Des Meloizes, Doc. Dip. T. 6, P. 207
راجع أيضاً، أوراق لبنانية، السنة الثالثة، ص ٤٩٥.

(٤٢) انظر ما كتبه الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص ٩٠ ـ ٩١.

(٤٣) حجار، أوروبا ومصير الشرق العربي، ص ٢٠٥
Ismail, Hist. du Liban, T. 4, P. 16-17.

(٤٤) حجار، مرجع سابق، ص ٢٠٦.
انظر مصطفى خالدي وعمر فروخ، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، المكتبة العصرية بيروت الطبعة الخامسة ١٩٧٣ ص ١١٦ ـ ١٢١.

واستفاقت فرنسا متأخرة إلى دور المبشرين في الأزمة القائمة، فجندت الأب إتيان المسؤول العام عن المرسلين اللعازاريين للعمل لصالح المصريين، وإجهاض عمل باقي المرسلين، إلا أن التدخل الفرنسي بهذا الصدد جاء متأخراً، وكانت ثورة «اللبنانيين» قد قطعت شوطاً كبيراً بعد أن عمت عدة مناطق من «المقاطعات اللبنانية»[٤٥]. لقد كان الوضع مطابقاً لما جاء على لسان أحد الموظفين الفرنسيين الذين قاموا بمهمة في بعض مناطق «لبنان» وفي كسروان بالذات، ليقنعوا السكان بعدم الإصغاء إلى تحريض العملاء الانكليز، حيث قال: «وقد وصلت أحاديثهم (أي الموظفين الفرنسيين) إلى الناس بعد فوات الأوان. وهكذا ضاعت قيمة الجهد الذي بذلته، بعد أن عجزت عن مكافحة بؤس الجبليين، ومجاهدة ذهب الانكليز»[٤٦].

وفي ختام معالجتنا لهذه المسألة نشير إلى أن مناصب الدروز، وإن كانوا قد وعوا المخاطر الناجمة عن طروحات الكنيسة المارونية ومشاريعها السياسية، إلا أنهم كانوا أعجز من مقاومتها وذلك نظراً لتشرذم أعيانهم، وتوزعهم بين مستمر في تأييد حكم بشير الثاني، وبين موال أو رهينة لدى الحكم المصري، وبين معارض ومحارب، في صفوف الحلفاء ضد قوات محمد علي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لقد شكل الانكليز حليفاً مرحلياً لكثير من الزعامات الدرزية التي توهمت أن الدعم الانكليزي المقدم إليها يرمي إلى إعادة سيطرتها على مقاطعاتها السابقة، في حين أن الهدف الحقيقي لهذا الدعم، ظل في حدود الضغط على الفرنسيين من أجل حملهم على تأييد المشروع الانكليزي الرامي إلى إقامة الدولة اليهودية في فلسطين، والتي من شأنها أن تستوعب ثمانية ملايين اسرائيلي يتوزعون في مختلف أنحاء أوروبا[٤٧].

د ـ موقف سائر «سكان المقاطعات اللبنانية»:

ومما لا شك فيه فإن بعض السكان في باقي «المقاطعات اللبنانية» شاركوا وإن

---

(٤٥) حجار، مرجع سابق، ص ٢٠٦ ـ .Perrier, OP. Cit. P. 391-392

(٤٦) M. Jouannin a M. Des Meloizes, Doc. Dip. T. 6, P. 209.
أيضاً: .Perrier, OP. Cit. P. 392

(٤٧) M. De Bertou à M. Guizot, Doc. Dip. T. 6, P. 383-384.
راجع أيضاً ما كتبه مسعود ضاهر بهذا الخصوص في كتابه الجذور التاريخية للمسألة الطائفية. ص ٣١٥ ـ ٣١٦.

بنسبة قليلة في القيام ببعض أعمال العصيان. فتذكر المصادر مشاركة أحمد داغر في ربيع ثورة عام ١٨٤٠. وقد انتهى به المطاف بقطع رأسه، بعد أن تمكن حسين السلمان من مسكه وقتله، على حد قول القس أنطون الحلبي[٤٨].

وإذا كانت بلاد بشارة وجبل عامل قد ساهما في الانتفاضات وأعمال الشغب التي وقعت قبل عام ١٨٤٠، وشاركا في ما كان يجري في فلسطين وسائر مناطق بر الشام، فإنها خلال عام ١٨٤٠ لم تتحرك مقاطعات «لبنان الجنوبي» إلا بعد أن أشرفت ثورة ١٨٤٠ على الانتهاء في أعقاب نزول بشير الثاني إلى صيدا واستسلامه للأنكليز. وقد أشار القنصل النمساوي كتافاكو إلى هذا الأمر عندما قال في أحد تقاريره المؤرخ, في ١٠ تشرين الأول سنة ١٨٤٠. «نزل أمس مشايخ المتاولة للدخول في طاعة الدولة العثمانية، وتسلم السلاح. هذا يحملنا على التفكير، لأنهم ما أحجموا حتى الآن إلا خوفاً من الأمير بشير»[٤٩].

ومهما تكن الأسباب التي حالت دون مشاركة «المقاطعات الجنوبية» بالثورة في وقت مبكر، فإن السكان ما لبثوا أن أقبلوا على تسلم السلاح والمشاركة في الثورة ولكن بدون قتال إثر قيام حمد المحمود بتلبية نداء قائد جيوش الحلفاء جوقموس والتوجه بالعاملين إلى صفد في فلسطين بهدف عرقلة انسحاب المصريين من سوريا واستنزاف قد راتهم. غير أن ابراهيم باشا أفشل مخططات الحلفاء عندما تجنب المرور بفلسطين مؤثراً الانسحاب عن طريق المزيريب وشرق الأردن[٥٠]. كما رأينا سابقاً.

---

(٤٨) حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٤٦.

(٤٩) كتافاكو، مصدر سابق، ص ٩٢.

(٥٠) علي الزين، مرجع سابق، ص ١٦٣ ـ ١٦٤.

خاتمة

شكلت المواقف السياسية والوقائع العسكرية التي حصلت خلال عام ١٨٤٠، المظهر الثانوي لواقع تخلف الدولة العثمانية، وانهيار نظامها الاقتصادي أمام صراع القوى الكبرى، الهادفة للسيطرة الاقتصادية على مجمل مرافق السلطنة، وتحويل نفوذها إلى نفوذ هامشي تجد فيه الحركات الانفصالية ميداناً واسعاً للتحرك والعصيان. وما ظهور فخر الدين، وعلي جنبلاط، وظاهر العمر وعلي الكبير وبشير الشهابي، ومن ثم الاحتلال المصري لبلاد الشام وغير ذلك من الاختراقات، إلا تجسيداً لهذا الواقع المتخلف المواكب لحياة السلطنة العثمانية طوال قرنين من الزمن.

من هذا المنطلق، يجب التفتيش عن الأسباب الحقيقية للأحداث التي وقعت خلال هذه الفترة، ليس لأن حرباً غير متكافئة قد نشبت بين قوات محمد علي باشا وبشير الثاني من جهة وبين القوات العثمانية وثوار «المقاطعات اللبنانية» تحت المظلة البريطانية من جهة ثانية، بقصد السيطرة على البلاد الشامية، وإنما لتفجر الصراع بين نظامين استعماريين متنافسين الفرنسي من خلال محمد علي، والبريطاني من خلال السلطنة العثمانية، يبغي كل منهما ومن خلال حليفه إزالة التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية القديمة، وتأسيس تشكيلات جديدة تناسب مصالحه السياسية والاقتصادية وتساهم في تنمية النظام الرأسمالي الأوروبي الجديد وتطويره.

لقد حددت أوروبا، باستثناء فرنسا، قرارها من المسألة المصرية ـ السورية خلال مؤتمر لندن الذي انعقد في أواسط شهر تموز عام ١٨٤٠. فتكرست به هزيمة محمد علي السياسية في بلاد الشام، ولم يبق أمام هذه الدول إلا إلحاق الهزيمة العسكرية به، فوجهت قواتها إلى السواحل الشامية وبدأت حربها ضد المصريين. لقد تمكنت هذه الدول من حشد قوات برية وبحرية هزيلة. ورغم هزال هذه القوة، فإن تأثيرها المعنوي في حكومة محمد علي كان قوياً. فتمكنت أن تقوم بمناورات عسكرية وخلق

أجواء حرب، كما تمكن العملاء البريطانيون والعثمانيون والروس من استنهاض السكان، وتأليبهم على الحكومة المصرية، ومن ثم توزيعهم للسلاح والمال على الثوار في الساحل الممتد من جبيل حتى صيدا، وفي هذا الوقت كان تواصل هذه الدول يقومون بضغط دبلوماسي على محمد علي في مصر نفسها، فأدى إلى إذعان العزيز وإعطاء أوامره إلى ابنه ابراهيم باشا بضرورة إخلاء بر الشام والعودة منه إلى مصر.

ويبقى السؤال قائماً؛ هل كانت ثورة «المقاطعات اللبنانية» كافية وحدها لإخراج المصريين من البلاد الشامية لو أن أوروبا التزمت جانب الحياد؟، قد نطرح هذا التساؤل بشكله المعاكس فنقول هل كان بإمكان الدول الأوروبية أن تحقق ما توصلت إليه، وتلحق الهزيمة بمحمد علي، لو أن سكان «المقاطعات اللبنانية» وقفوا على الحياد، أو خاضوا غمار الحرب إلى جانب القوات المصرية؟.

ومع علمنا أن التساؤل المستند إلى الطروحات الفرضية لا يمت إلى التاريخ بأية صلة لأن هذا الأخير يجب أن يؤخذ وأن ينظر إليه كما هو لا كما نفترضه نحن، فإننا نؤكد على الأمور التالية:

أولاً: إن سكان «المقاطعات اللبنانية»، نظراً للانقسامات الحادة التي كانت قائمة فيما بينهم إن على مستوى اعيانهم ومناصبهم، أم على مستوى عاميتهم، كانوا أعجز من أن يقوموا بثورة وتنتهي بجلاء المصريين عن بلادهم، لولا التدخل الأوروبي بجميع وجوهه.

ثانياً: إن التدخل العسكري للدول الأوروبية في بلاد الشام، وبمعزل عن سكان «المقاطعات اللبنانية» كان سيؤدي حتماً إلى معارك مع القوات المصرية، تؤول إلى خروج محمد علي من بر الشام، وخصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار التهديد البريطاني باحتلال الأراضي المصرية بالذات.

ثالثاً: إن نجاح عملاء الدول الحليفة في سلخ معظم سكان «المقاطعات اللبنانية» عن الحكومة المصرية، واستنهاضهم للثورة عليها، شكل الورقة الرابحة في يد الدول الحليفة وموطىء القدم الذي من خلاله تستطيع العبور نحو المناطق الداخلية.

رابعاً: بالرغم من الانتفاضة التي قام بها سكان «المقاطعات اللبنانية» وثورتهم خلال حرب الجلاء، فقد كان بإمكان ابراهيم باشا أن يخوض معارك

طاحنة، ليس ضد السكان المحليين وحسب، بل ضد دول الحلفاء أنفسهم، إلا أنه آثر الانكفاء والتراجع نحو الأراضي المصرية، متبعاً تكتيك الانسحاب خاصة بعد أن تأكد لوالده محمد علي أن هزيمته السياسية، قد وقعت وأنها ستستتبع حتماً هزيمة عسكرية قد تطيح به وتفقده الولاية حتى على مصر نفسها.

خامساً: قد يتساءل بعضهم عن سبب اختيار الحلفاء «للمقاطعات اللبنانية» الساحلية كنقطة انطلاق للثورة على حكومة محمد علي، وقد يكون السبب القريب لمثل تساؤل كهذا يكمن في الفسيفساء الدينية والمذهبية لمختلف سكان هذه المقاطعات فتتيح للقوى الدخيلة تحقيق مشاريعها الاستعمارية مستغلة مختلف العقائد والمذاهب والأديان فضلاً عن المركز الستراتيجي الذي كانت تتمتع به «المقاطعات اللبنانية».

سادساً: ساهمت اجراءات ابراهيم باشا وبشير الشهابي في تجذير الانقسامات الطائفية بين الدروز والموارنة، وتأزيم الوضع الطائفي بينهما، فانتج تفجرات دموية طائفية استمرت طوال فترة ١٨٤٠ - ١٨٦٠، وأذكى جذوتها التدخل الاستعماري الخارجي، وصراع القوى الدولية على تنفيذ المشاريع الخاصة بالأقليات غير الإسلامية.

سابعاً: إذا كانت الدول الأوروبية الحليفة قد تمكنت من وضع حد لطموحات محمد علي في أراضي السلطنة العثمانية، ومن ثم تحجيمه إلى داخل الأراضي المصرية، وإذا كانت قد نجحت أيضاً في إنهاء حكم بشير الثاني كأمير على «جبل الدروز»، خلافاً للسياسة الفرنسية المؤيدة لمشاريع محمد علي في المنطقة، فإنها بسياستها تلك قد دشنت مرحلة طويلة من الصراع الاستعماري والاقتصادي، ليس في شرق البحر الأبيض المتوسط فحسب، بل في مختلف أجزاء السلطنة العثمانية، وحتى في سائر قارتي آسيا وافريقيا. كما دشنت مرحلة من الصراع الدموي ذي الملامح والسمات المذهبية والطائفية، لم نزل نعيشه بشكل أو بآخر حتى أيامنا هذه.

الوثائق

وثيقة رقم (١)

توزيع جنود محمد علي باشا في سوريا

جنود نظامية

موقع	جنود مشاة	فرسان	مدفعية	مهندسون	الجملة
ادلب	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠	٠٠٠٠	٠٧٥٨	٠٠٧٥٨
أدنه	٥٨٠١	٠٦٧٨	٠٠٠٠		٠٦٤٧٩
أنطاكية	٣١٣١	٠٠٠٠	٠٠٠٠		٠٣١٣١
أورفا	٦٩١٩	١٦٣١	٠٠٠٠		٠٨٥٥٠
حلب	١١١٨٢	٠٠٠٠	١٩٤٩		١٣١٣١
حماة	٠٢٩٣٥	٠٠٠٠	١٣٧٢		٠٤٢٩٧
حمص	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠	٠٩٨٢		٠٠٩٨٢
داريا	٠٢٥٥٥	٠٠٠٠	٠٠٠٠		٠٢٥٥٥
دمشق	٠٠٠٠٠	١٤٨٢	١٠٠٧		٠٢٤٨٩
طرابلس	٠١٦٤١	٠٠٠٠	٠٠٠٠		٠١٦٤١
طرسوس	٠٠٠٠٠	١٤٠٤	٠٠٠٠		٠١٤٠٤
عكا	٠٢٠٤٩	٠٧٦٨	٠٣٣٧	٠٨١٢	٠٣٩٦٦
عينتاب	٠٧٦٢٥	٠٠٠٠	٠٠٠٠		٠٧٦٢٥
القدس	٠١٧٥٥	٠٠٠٠	٠٠٠٠		٠١٧٥٥
نابلس	٠٤٩٢٦	٠٧٥٦	٠٠٠٠		٠٥٦٨٢
اللاذقيه	٠٠٠٠٠	٠٧٩٦	٠٠٠٠		٠٠٧٩٦
مرعش	٠٥٢٣٨	٠٠٠٠	٠٠٠٠		٠٥٢٣٨
مع القائد العام	٠١١٥٢	٠٠٠٠	٠٠٠٠		٠١١٥٢
	٥٦٨٩٩	٧٥١٥	٥٦٤٧	١٥٧٠	٧١٦٣١
جنود غير نظامية	٠١٩٣٥	٩١٨٤	٠٠٠٠	٠٠٠٠	١١١١٩
	٥٨٨٣٤	١٦٦٩٩	٥٦٤٧	١٥٧٠	٨٢٧٥٠

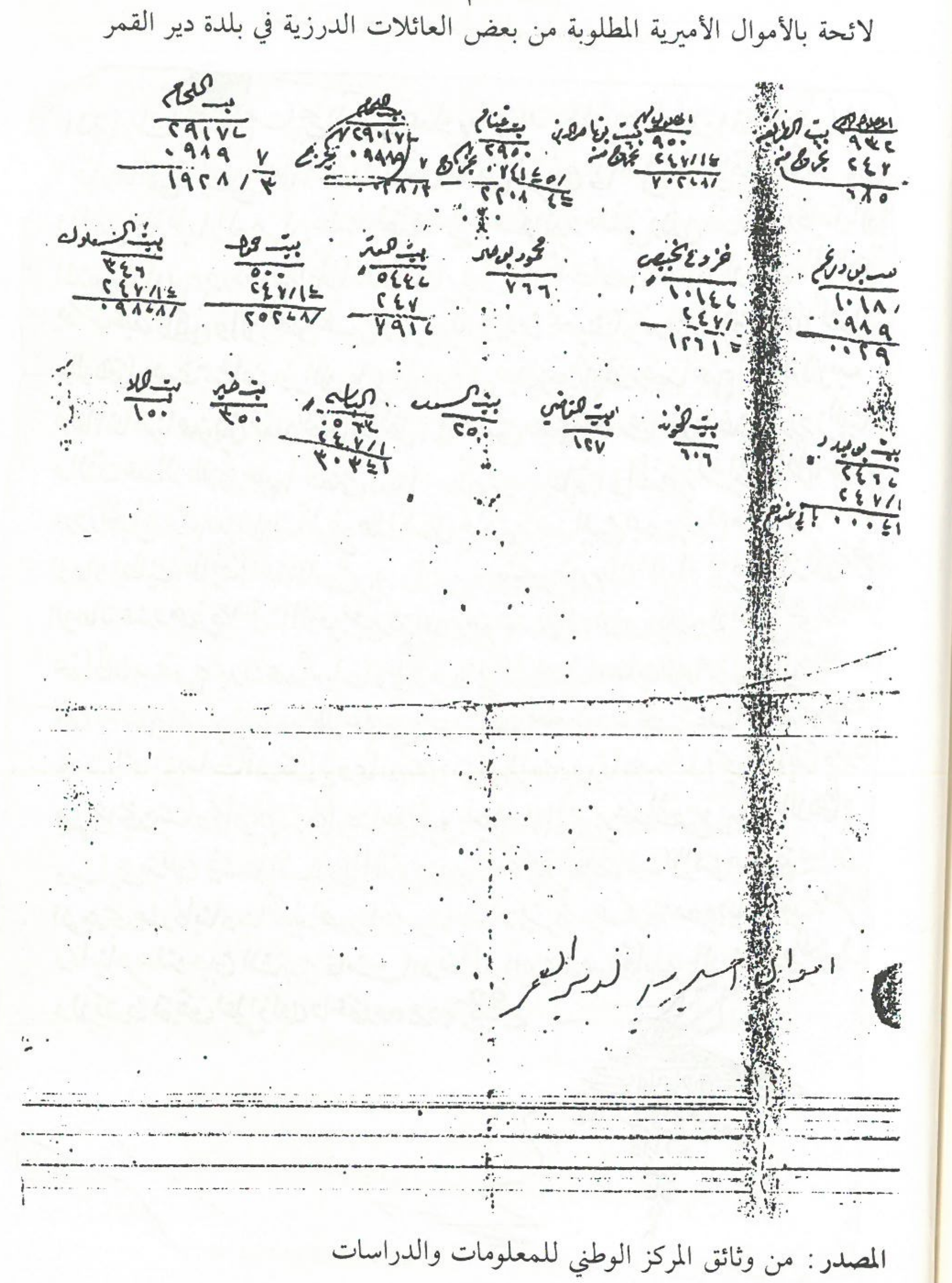
المصدر: من كتاب سليمان أبو عز الدين، ابراهيم باشا في سوريا.

وثيقة رقم (٢)

لائحة بالخسائر التي نزلت بأهالي بلدة المكلس إثر حرق ابراهيم باشا لها

وثيقة رقم (٣)

لائحة بالأموال الأميرية المطلوبة من بعض العائلات الدرزية في بلدة دير القمر



المصدر: من وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات

وثيقة رقم (٤)

رسالة من ابراهيم باشا إلى مشايخ الدروز

وثيقة رقم (٥)

في نسب الأسرة النكدية

المصدر: من محفوظات الأمير نديم آل ناصر الدين - كفرمتى

وثيقة رقم (٦)

حجة موقعة من بشير شهاب لبعض المشايخ النكديين بخصوص عقارات في بلدة الشويفات

المصدر: من محفوظات الأمير نديم آل ناصر الدين - كفرمتى

وثيقة رقم (٧)

- رسالة -

من الشيخ حصن الخازن بصدد عودة المنفيين من بلاد سنار.

المصدر: من وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات

وثيقة رقم (٨)

رسالة بخصوص عودة الأمير حيدر أبي اللمع من المنفى

المصدر: من وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات

وثيقة رقم (٩)

رسالة من بشير الشهابي إلى واكد حمادي بخصوص ميزان الحرير

المصدر: من وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات

وثيقة رقم (١٠)

رسالة من بشير الشهابي إلى مشايخ بلدتي عماطور وحارة جندل

المصدر: من وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات

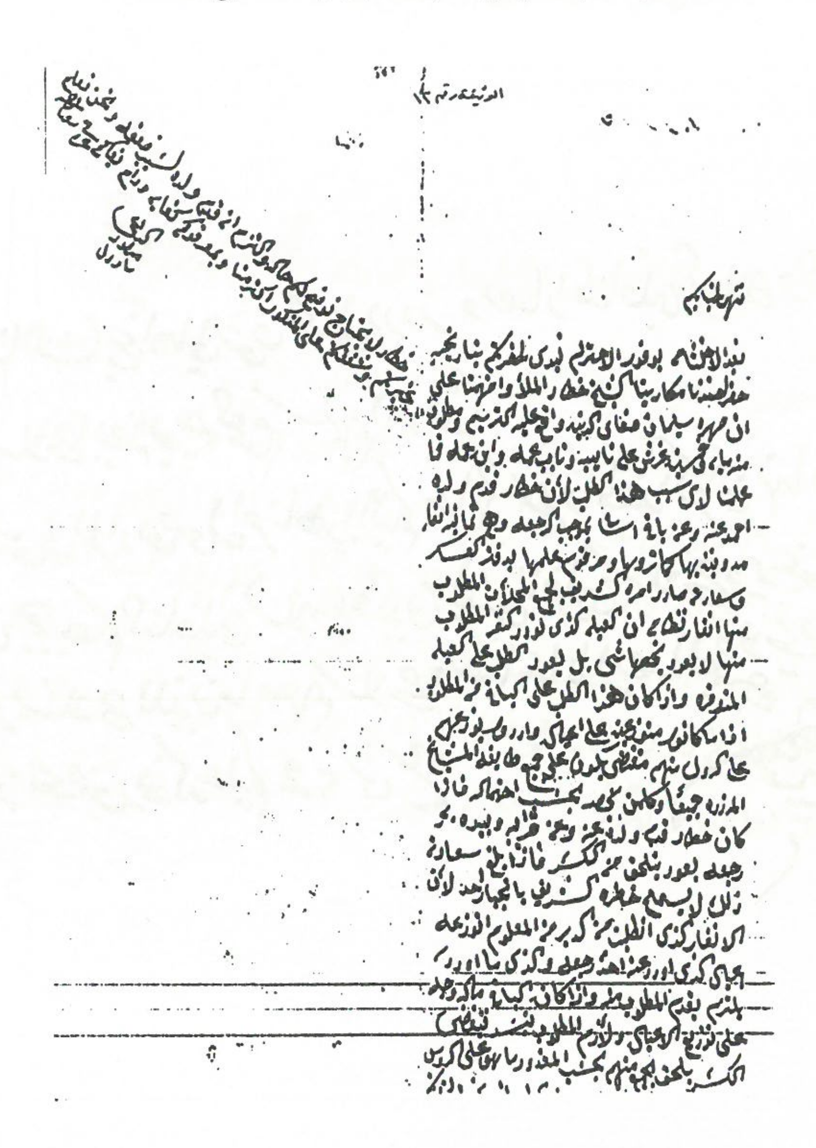
وثيقة رقم (١١)

رسالة من بشير شهاب الى دروز ونصارى الشوف الحيطي

المصدر: من وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات

وثيقة رقم (١٢)

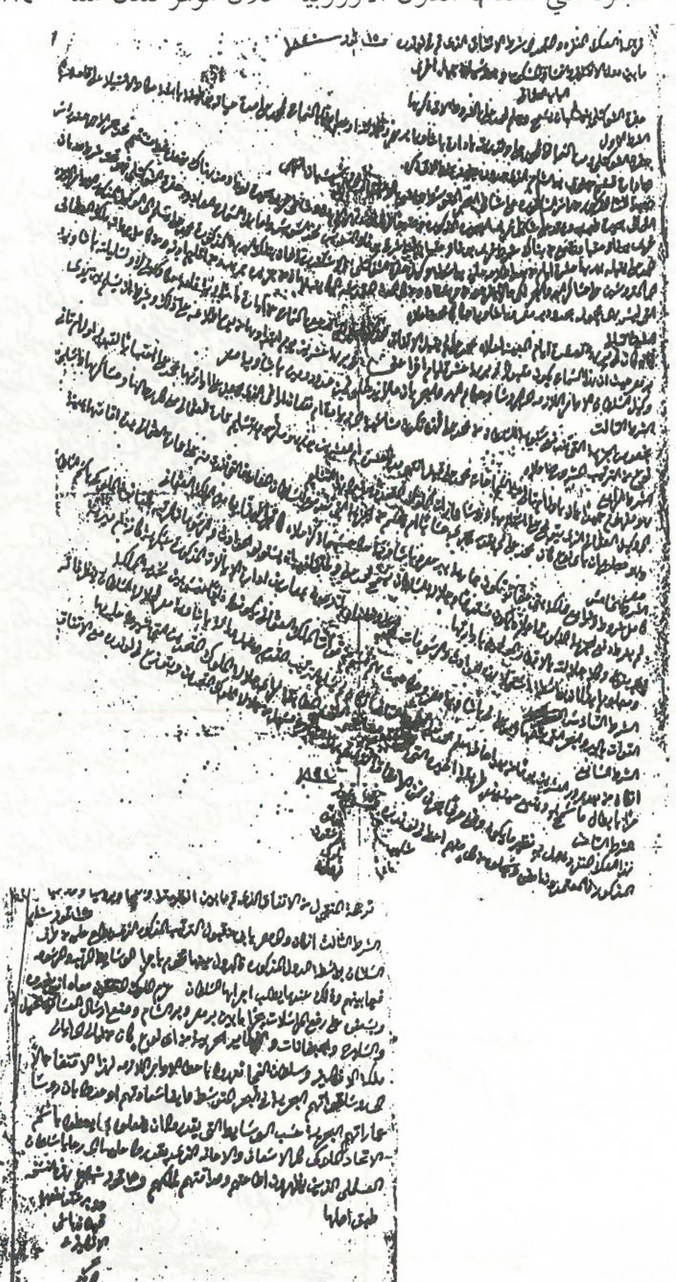
رسالة بخصوص طلب أنفار والبدل المقابل لذلك



المصدر: من وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات

وثيقة رقم (١٣)

البنود التي اتخذتها الدول الأوروبية خلال مؤتمر لندن سنة ١٨٤٠

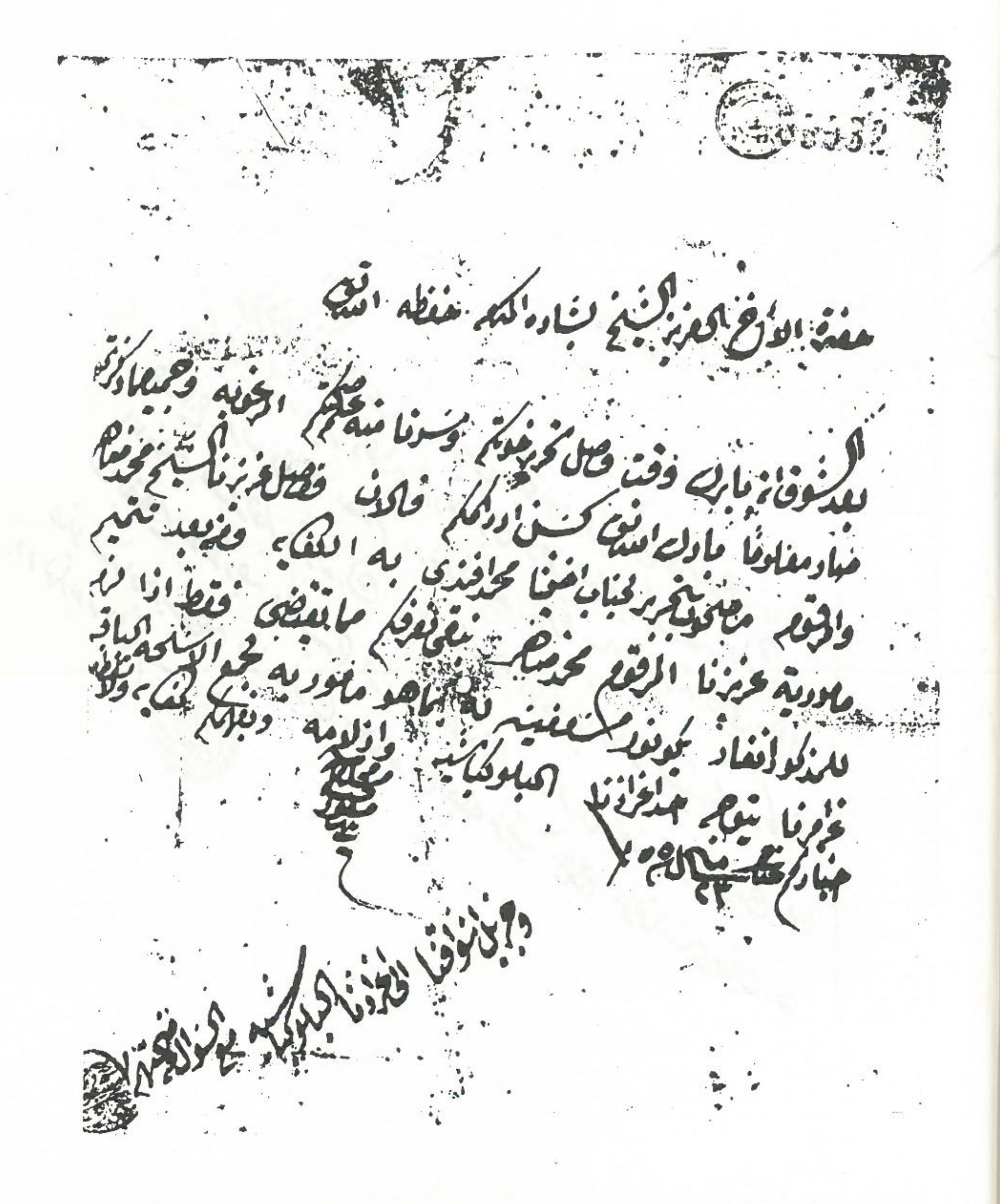


وثيقة رقم (١٤)

رسالة من بعض مشايخ آل الخازن إلى الأمير أمين الشهابي بخصوص فحم قرنايل

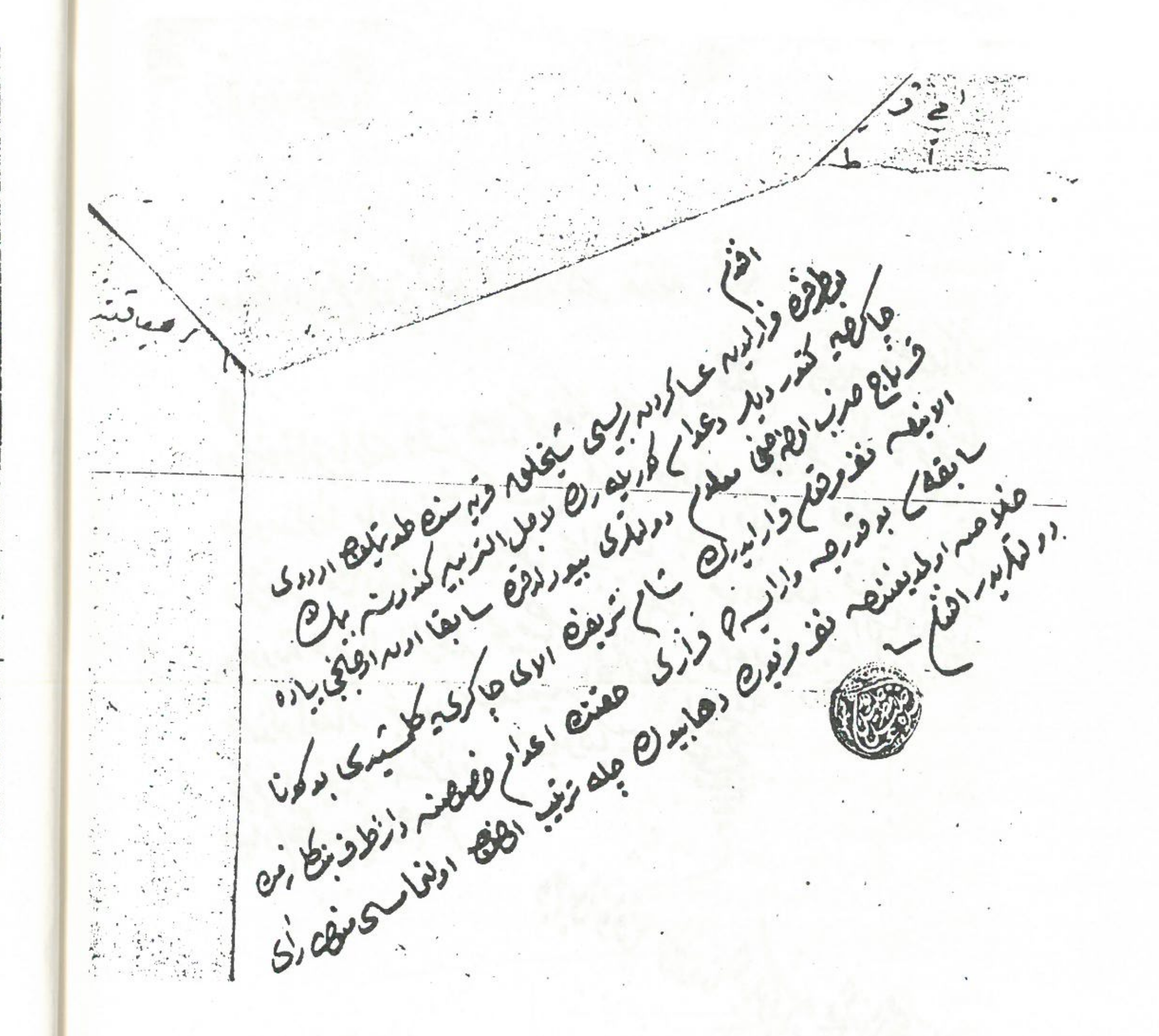
وثيقة رقم (١٥)

رسالة من مسعود شهاب إلى الشيخ بشارة الخازن



وثيقة رقم (١٦)

مراسلة بخصوص فرار أحد الجنود والعقوبات المقترحة ضده (وهي باللغة التركية)



وثيقة رقم (١٧)

ترجمة الوثيقة السابقة باللغة العربية

حضرة

ان احد الجنود الذي [illegible] من طرفنا قد قبض عليه

في قرية شحلعه وارسل الى محل الفرقة ليصير تقيده بالحق

أسوط ولكنه مظنون عند حضرتكم ان هذا الجندي

كان قد هرب من القلعة الثالثة عشر

بلبنان وأتى الى دمشق ونظراً لسوابقه فقد

اقتضى اعدامه من قبيل عبرة لغيره اذ اخذ جزاء لم

يحظ بالموافقة لذلك فانه منوط بحضرتكم ارجاعه

مقتضى الشدة

المصدر: من وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات

مكتبة البحث

أ ـ مصادر ومراجع باللغة العربية :

١ ـ ابن سباط، حمزة ابن الفقيه شهاب الدين أحمد، تاريخ ابن سباط، (مخطوط مكتبة الجامعة الأميركية بيروت، تحت رقم :
M.S. 956.9, 113, T.à A.

٢ ـ ابن يحيى صالح، تاريخ بيروت، إشراف فرنسيس هورس اليسوعي، وكمال سليمان الصليبي، دار المشرق، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٩ .

٣ ـ أبو شقرا يوسف، الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية، تحقيق عارف أبو شقرا، ١٩٥٢ .

٤ ـ أبو صالح عباس، ومكارم سامي، تاريخ الموحدين الدروز السياسي في المشرق العربي، منشورات المجلس الدرزي للبحوث والإنماء، لا . ت .

٥ ـ أبو صالح عباس، التاريخ السياسي للإمارة الشهابية في جبل لبنان ١٦٩٧ ـ ١٨٤٢، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٤ .

٦ ـ أبو عز الدين سليمان، ابراهيم باشا في سوريا، بيروت، المطبعة العلمية، ١٩٢٩ .

٧ ـ أنطونيوس جورج، يقظة العرب، ترجمه عن الانكليزية ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة السابعة ١٩٨٢ .

٨ ـ الأسود ابراهيم بك، كتاب ذخائر لبنان، طبع في المطبعة العثمانية بعبدا، ١٨٩٦، أعيدت طباعته على مطابع الرهبانية اللبنانية، شباط، ١٩٧٠ .

٩ ـ الأسود ابراهيم بك، تنوير الأذهان في تاريخ لبنان، لا. د. بيروت ١٩٢٥.

١٠ ـ باز سليم، كتاب الشيخ جرجس باز، أو صحيفة من تاريخ لبنان، ١٩٦٨.

١١ ـ بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي من الناحيتين السياسية والتاريخية، ترجمه عن الروسية يسر جابر، راجعه منذر جابر، دار الحداثة بيروت، ١٩٨٧.

١٢ ـ باز رستم، مذكرات رستم باز، تحقيق أسد رستم وفؤاد أفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت، ١٩٦٩.

١٣ ـ بروكلمان كارل، تاريخ الشعوب الإسلامية، نقله عن الألمانية إلى العربية أمين فارس ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة التاسعة، ١٩٨١.

١٤ ـ بليبل ادمون، تقويم بكفيا الكبرى وتاريخ أسرها، مطبعة العرائس، بكفيا، ١٩٣٥.

١٥ ـ بيهم محمد جميل، الحلقة المفقودة في تاريخ العرب، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي بمصر، الطبعة الأولى، ١٩٥٠.

١٦ ـ بيومي أحمد فهيم، ذكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا، ١٨٤٨ ـ ١٩٤٨، الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، مجموعة أبحاث ودراسات لتاريخه تنشرها الجمعية بمناسبة أنقضاء مائة عام على وفاته، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٨.

١٧ ـ ترحيني محمد أحمد، الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي، قدم له فؤاد شاهين، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨١.

١٨ ـ تشرشل تشارلز، بين الدروز والموارنة في ظل الحكم التركي من ١٨٤٠ إلى ١٨٦٠، ترجمه عن الانكليزية فندي الشعار، دار المروج، ١٩٨٤.

١٩ ـ تشرشل تشارلز، جبل لبنان، عشر سنوات إقامة، ١٨٤٢ ـ ١٨٥٢، ترجمه عن الانكليزية فندي الشعار، دار المروج، بيروت، ١٩٨٥، المجلد الثاني.

٢٠ ـ تقي الدين سليمان، العرب والمسألة السياسية، الطبعة الأولى، دار الكاتب بيروت، ١٩٨٤.

٢١ ـ تقي الدين سليمان، المسألة الطائفية في لبنان، الجذور والتطور التاريخي، دار ابن خلدون، بيروت. لا. ت.

٢٢ ـ جب هاملتون وبوون هارولد، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمه عن الانكليزية أحمد عبد الرحيم مصطفى وراجعه أحمد عزت عبد الكريم، دار المعارف بمصر، ١٩٧١.

٢٣ ـ جرانت أ. ج. وتمبرلي هارولد، أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين، ترجمه عن الانكليزية بهاء فهمي، راجعه أحمد عزت عبد الكريم، الطبعة السادسة، منشورات سجل العرب، لا. ت.

٢٤ ـ الحتوني منصور، نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية، بيروت، ١٨٨٤.

٢٥ ـ حتي فيليب، تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحاضر، ترجمه عن الانكليزية أنيس فريحة، مراجعة نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٨.

٢٦ ـ حتي فيليب، خمسة آلاف سنة من تاريخ الشرق الأدنى، الدار المتحدة للنشر، الطبعة الأولى، ١٩٧٥، بيروت.

٢٧ ـ حجار جوزف، أوروبا ومصير الشرق العربي، حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية، ترجمه عن الفرنسية بطرس الحلاق وماجد نعمة. مراجعه حسن فخر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، حزيران، ١٩٧٦.

٢٨ ـ حريق إيليا، التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٢.

٢٩ ـ حسونة محمد أحمد، ذكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا ١٨٤٨ ـ ١٩٤٨، الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، مجموعة ابحاث ودراسات لتاريخه تنشرها الجمعية بمناسبة انقضاء مائة عام على وفاته، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٨.

٣٠ ـ حقي اسماعيل، لبنان، مباحث علمية واجتماعية، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت، ١٩٦٩ .

٣١ ـ حمروش أحمد، قصة ثورة ٢٣ يوليو، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤ .

٣٢ ـ الخازن فيليب وفريد، مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان من سنة ١٨٤٠ إلى سنة ١٩١٠، عربت عن الفرنسية، مطبعة الصبر، جونيه، ١٩١٠ .

٣٣ ـ الخازن، نسيب. مسعد، بولس، الأصول التاريخية، مجموعة وثائق تنشر للمرة الأولى، عشقوت، ١٩٥٨ .

٣٤ ـ خالدي مصطفى وفروخ عمر التبشير والاستعمار في البلاد العربية المكتبة العصرية بيروت الطبعة الخامسة ١٩٧٣ .

٣٥ ـ الخوري أغناطيوس، مصطفى آغا بربر حاكم إيالة طرابلس وجبلة ولاذقية العرب (١٧٦٧ ـ ١٨٣٤) مطبعة الرهبانية اللبنانية، بيروت، ١٩٥٧ .

٣٦ ـ خوري، إميل. اسماعيل عادل، السياسة الدولية في الشرق العربي (١٧٨٩ ـ ١٩٥٨)، بيروت، دار النشر للسياسة والتاريخ، ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ . ج٢ .

٣٧ ـ الخوري شاكر، مجمع المسرات، طبع في مطبعة الاجتهاد، يوسف غنام ثابت، بيروت، ١٩٠٨ .

٣٨ ـ داغر يوسف، بطاركة الموارنة، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٥٨ .

٣٩ ـ الدبس يوسف، تاريخ سورية، بيروت، ١٨٩٣ ـ ١٩٠٥، ٨ أجزاء .

٤٠ ـ الدمشقي ميخائيل، تاريخ حوادث الشام ولبنان، أو تاريخ ميخائيل الدمشقي (١٧٨٢ ـ ١٨٤١) تحقيق أحمد غسان سبانو، دار قتيبة، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨١ .

٤١ ـ الدويهي، البطريرك اسطفان، تاريخ الأزمنة، تحقيق بطرس فهد. دار لحد، طبعة ثانية، ١٩٨٣ .

٤٢ ـ الرافعي عبد الرحمن، عصر محمد علي، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الرابعة، ١٩٨٢ .

٤٣ ـ رافق عبد الكريم، العرب والعثمانيون (١٥١٦ ـ ١٩١٦) دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٧٤ .

٤٤ ـ رباط إدمون، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٠ .

٤٥ ـ رستم أسد، أراء وابحاث، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت، ١٩٦٧ .

٤٦ ـ رستم أسد، الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي باشا، تولى جمعها وضبط قراءتها ووضع فهارسها الدكتور أسد رستم، ٥ أجزاء، منشورات كلية العلوم والآداب، الجامعة الأميركية في بيروت، ١٩٣٠ ـ ١٩٣٤ .

٤٧ ـ رستم أسد، بشير بين السلطان والعزيز، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٦٦ .

٤٨ ـ رستم أسد، ذكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا (١٨٤٨ ـ ١٩٤٨)، الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، مجموعة أبحاث ودراسات لتاريخه تنشرها الجميعة بمناسبة انقضاء مائة عام على وفاته، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٨ .

٤٩ ـ رستم أسد، المحفوظات الملكية المصرية، بيروت، الجامعة الأميركية، (١٩٤٠ ـ ١٩٤٣)، ٥ أجزاء .

٥٠ ـ الريحاني أمين، النكبات، أو خلاصة تاريخ سورية منذ العهد الأول بعد الطوفان إلى عهد الجمهورية بلبنان، المطبعة العلمية ليوسف صادر، بيروت، ١٩٢٨ .

٥١ ـ زغيب جرجس، عودة النصارى إلى جرود كسروان، منشورات جروس بـيرس، بيروت. لا. ت.

٥٢ ـ زكي عبد الرحمن، ذكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا (١٨٤٨ ـ ١٩٤٨)، الجميعة الملكية للدراسات التاريخية، مجموعة أبحاث ودراسات لتاريخه تنشرها الجمعية بمناسبة انقضاء مائة عام على وفاته، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٨.

٥٣ ـ الزين سميح وجيه، تاريخ طرابلس قديماً وحديثاً، دار الأندلس، بيروت الطبعة الأولى، ١٩٦٩.

٥٤ ـ الزين علي، فصول من تاريخ الشيعة في لبنان دار الكلمة للنشر، الطبعة الأولى، ١٩٧٩.

٥٥ ـ زين نور الدين زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، دار النهار للنشر، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٧٧.

٥٦ ـ زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية، مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية، الطبعة الثالثة، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٩.

٥٧ ـ سان بير بيجيه، الدولة الدرزية ١٧٦٢، عربه عن الفرنسية حافظ أبو مصلح، نشر محمد آل ناصر الدين ١٩٦٧.

٥٨ ـ سميليا نسكايا، الحركات الفلاحية في لبنان، النصف الأول من القرن التاسع عشر، عربّها عن الروسية عدنان جاموس، دار الفارابي، بيروت دار الجماهير، دمشق، ١٩٧٢.

٥٩ ـ سنو عبد الرؤوف، مجلة تاريخ العرب والعالم، السنة السابعة العددان ٧٣ ـ ٧٤.

٦٠ ـ سويد ياسين، التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الإمارتين، الجزء الأول، الإمارة المعنية، (١٥١٦ ـ ١٦٩٧)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٠.

٦١ ـ سويد ياسين، حرب البشيرين أو الصراع الدامي على الزعامة في الإمارة الشهابية، جريدة السفير تاريخ ١٩٨٥/٥/١١.

٦٢ ـ الشدياق طنوس، أخبار الأعيان في جبل لبنان، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت، ١٩٧٠، جزءان.

٦٣ ـ شهاب حيدر، تاريخ أحمد باشا الجزار، نشر أنطونيوس شبلي وأغناطيوس خليفة، بيروت، مكتبة أنطوان، ١٩٥٥.

٦٤ ـ الشهابي، أحمد حيدر، كتاب الغرر الحسان في أخبار ابناء الزمان، عني بضبطه ونشره أسد رستم وفؤاد أفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت، ١٩٦٩.

٦٥ ـ الشهابي حيدر، الأمير بشير والدولة العثمانية ١٧٨٨ ـ ١٨٣٠، جمعه القس بدر حبيش، نشره وعلق على حواشيه الخوري بولس قرألي، مدير المجلة البطريركية، مطبعة العلم، بيت شباب، لبنان، ١٩٣٣.

٦٦ ـ صفا محمد جابر، تاريخ جبل عامل، الطبعة الثانية، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٨١.

٦٧ ـ الصليبي كمال، تاريخ لبنان الحديث، الطبعة الرابعة، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٨.

٦٨ ـ الصمد قاسم، تاريخ الضنية السياسي والاجتماعي في العهد العثماني، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لا. ت.

٦٩ ـ ضاهر مسعود، «أضواء على جغرافية التطور التاريخي للمقاطعات اللبنانية»، مجلة كلية التربية، الجامعة اللبنانية، «دراسات» العدد الأول، ١٩٧٥.

٧٠ ـ ضاهر مسعود، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية ١٦٩٧ ـ ١٨٦١، معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٨١.

٧١ ـ عبد الكريم أحمد عزت، سياسة مصر واستراتيجيتها في البحر الأحمر على عهد الحملة الفرنسية، ومحمد علي، مجلة تاريخ العرب والعالم، آذار، ١٩٨٠.

٧٢ ـ عبود مارون، أحمد فارس الشدياق صقر لبنان، دار مارون عبود، الطبعة الثانية، ١٩٧٥.

٧٣ ـ عبود مارون، الأمير الأحمر، دار مارون عبود ودار الثقافة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٤.

٧٤ ـ العطار نادر، تاريخ سوريا في العصور الحديثة، الجزء الأول، مطبعة الإنشاء، دمشق. لا. ت.

٧٥ ـ العقيقي أنطون ضاهر، ثورة وفتنة في لبنان، نشر يوسف ابراهيم يزبك، بيروت، لا. ت.

٧٦ ـ عمار يحي، تاريخ وادي التيم والأقاليم المجاورة، الطبعة الأولى، ينطا، ١٩٨٥.

٧٧ ـ عوض عبد العزيز، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٩.

٧٨ ـ غانم ابراهيم أبو سمرا، أبو سمرا غانم أو البطل اللبناني، طبعة ثانية، الرهبانية اللبنانية المارونية، بيروت، ١٩٥٨.

٧٩ ـ غيز هنري، بيروت ولبنان منذ قرن ونصف القرن، عربه عن الفرنسية مارون عبود، منشورات دار المكشوف، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٤٩، جزءان.

٨٠ ـ فارس هاني، النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٠.

٨١ ـ فريد بك محمد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٨١.

٨٢ ـ فولني. س. ف. ثلاثة أعوام في مصر وبر الشام، عربها عن الفرنسية ادوار البستاني، منشورات وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٤٩.

٨٣ ـ قساطلي نعمان، الروضة الغناء في دمشق الفيحاء، طبع في بيروت، ١٨٧٦، مكتبة السائح.

٨٤ ـ القرآن الكريم.

٨٥ ـ كتافاكو انطون، فتوحات ابراهيم باش المصري في فلسطين ولبنان وسوريا، نقلاً عن تقارير أنطون كتافاكو، قنصل النمسا في صيدا وعكا ١٨٣١ ـ ١٨٤٠. عربها الخوري بولس قرألي، ١٩٣٧، مطبعة القديس بولس، حريصا.

٨٦ ـ كرد علي محمد، خطط الشام، نشر مكتبة النوري، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣، ٦ أجزاء.

٨٧ ـ كلوت بك، أ. ب، لمحة عامة إلى مصر، عربها عن الفرنسية محمد مسعود، مطبعة أبي الهول، دون تاريخ، جزءان.

٨٨ ـ كوثراني وجيه، الاتجاهات الاجتماعية ـ السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠، معهد الإنماء العربي، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٧٨.

٨٩ ـ كوثراني وجيه، وثائق المؤتمر العربي الأول، ١٩١٣، دار الحداثة، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٠.

٩٠ ـ كوربتيس بير، ابراهيم باشا، عربه عن الانكليزية محمد بدران، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٧.

٩١ ـ لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، عربه عن الروسية عفيفة البستاني، دار الفارابي، الطبعة السابعة، بيروت، ١٩٨٠.

٩٢ ـ المجذوب، طلال ماجد، تاريخ صيدا الاجتماعي، ١٨٤٠ ـ ١٩١٤، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٣.

٩٣ ـ المحمصاني صبحي، الأوضاع التشريعية في الدول العربية ماضيها وحاضرها، الطبعة الثالثة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٥.

٩٤ ـ مزهر يوسف، تاريخ لبنان العام، بيروت، لا. ت. ، جزءان.

٩٥ ـ مشاقة ميخائيل، منتخبات من الجواب على اقتراح الأحباب، نشر أسد رستم وصبحي أبو شقرا، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٥٥.

٩٦ ـ المعلوف عيسى اسكندر، تاريخ زحلة، منشورات زحلة الفتاة، الطبعة الثانيـة، ١٩٧٧.

٩٧ ـ مكي محمد علي، لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني، ٦٣٥ ـ ١٥١٦ دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٧.

٩٨ ـ مؤرخ مجهول، حروب ابراهيم باشا المصري في سوريا والأناضول، نشر وتحقيق أسد رستم وبولس قرألي، جزءان، المطبعة السورية بمصر الجـديدة، لا. ت.

٩٩ ـ مؤرخ مجهول، حسر اللثام عن نكبات الشام، طبع في مصر، ١٨٩٥.

١٠٠ـ مؤرخ مجهول، مذكرات تاريخية عن حملة ابراهيم باشا على سوريـا، تحقيق أحمد غسان سبانو، دار قتيبة، دمشق، لا. ت.

١٠١ ـ المنير حنانيا، الـدر المرصوف في تاريخ الشوف، الطبعة الأولى، ١٩٧٤. لا. د.

١٠٢ ـ نوار عبد العزيز، وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث، (١٥١٧ ـ ١٩٢٠)، جـامعة بـيروت العـربيـة، ١٩٧٤، طبـع في دار الاحـد (البحـيري إخوان) بيروت.

١٠٣ـ نور الدين، محمد، الجزار ونابوليون والمسألة الشرقية، مجلة الفكر العربي، العـدد ٢٨.

١٠٤ ـ نوفل نوفل، كشف اللثام عن محيا الحكـومة والحكـام في إقليمي مصر وبر الشـام منذ افتتحتها الـدولة العلية إلى أن امتازت مصر بـالحكـومة الوراثيـة وانتظمت بر الشام في سلك التنظيمات الخيرية، مكتبة يافث، الجامعة الأميركية في بيروت (مخطوط) تحت رقم:
MS, 956, N 32 KA

١٠٥ ـ الهاشم لويس، تاريخ العاقورا، مطبعة، بيت شباب، لبنان، ١٩٣٠.

١٠٦ ـ هشي، سليم حسن، تـاريخ الأمـراء الشهابيـين بقلم أحـد أمـرائهم من وادي اليتم، دار لحد خاطر، بيروت، ١٩٨٤.

١٠٧ ـ هشي سليم حسن، محـررات القائمقـامية النصرانيـة في جبل لبـنان، بـيروت، مطبعة غمنم، ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ ـ الجزء الرابع.

١٠٨ ـ هشي، سليم حسن، المـراسلات الاجتماعية والاقتصـادية لـزعماء جبـل لبنـان خـلال ثـلاثـة قـرون (١٦٠٠ ـ ١٩٠٠) بـيروت، مـطبعـة غمنم، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٤ ـ ٤ أجزاء.

١٠٩ ـ وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات.

١١٠ ـ وحيدة صبحي، في أصول المسألة المصرية، نشر مكتبة مدبولي، لا. ت.

١١١ ـ لامنس هنـري اليسوعي، تسريـح الأبصار فيـما يحتـوي لبنان من الآثـار، دار الرائد اللبناني، الحازمية، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٢.

١١٢ ـ يزبك يوسف ابراهيم، أوراق لبنانية، ٣ أجزاء، ١٩٥٥ ـ ١٩٥٨.

١١٣ ـ يزبك يوسف ابراهيم، مجلة الحياة النيابية، المجلد الخامس.

ب ـ مصادر ومراجع باللغة الأجنبية :

1 - Vingtrinier Aimé, Soliman Pacha, Paris. 1886.

2 - Bouron, Narcisse. Les Druzes, Histoire du Liban et de la montagne Houranaise. Paris: Berger - le vrault, 1930.

3 - Cadalvene et Barrault. Deux Anneés de l'histoire d'orient 1839 - 1840. Faisant suite à l'histoire de la guerre de Mehemet - Aly en Syrie et en Asie - Mineure 1832 - 1833 - Paris. 1840 2 Tomes.

4 - Chevalier Dominique, la Société du Mont Liban à l'époque de la révolution Industrielle en Europe, Paris, 1971.

5 - Chebli Michel, une histoire du Liban à l'époque des Emirs, (1635 - 1841) Beyrouth. 1955.

6 - Ismail Adel. Documents diplomatiques et Consulaires relatifs à l'histoire du Liban et des Pays du Proche–orient Du XVII Siècle à nos jours. Beyrouth, Editions des oeuvres politiques et historiques. 1975 - Vols. 1 - 35.

7 - Ismail Adel, Histoire du Liban, Redressement et déclin du Féodalisme Libanais (1840 - 1861) Beyrouth 1958. 4 Tomes.

8 - Mouriez Paul, Histoire de Méhémet - Ali, Paris 1858, 4 Tomes.

9 - Napier, Commodore Sir Charles. The war in Syria. in two volumes, London 1842.

10 - Pérrier Ferdinand. La Syrie sous le gouvernement de Mehemet-Ali. Jusqu'en 1840, Paris 1842.

11 - Poujoulat M. Baptistin, Voyage à Constantinople en Mésopotamie, à Palmyre, en Palestine et en Egypte. Bruxelles 1841. 2 Tomes.

الفهرس

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة